دكتور تمام حسان

اللغة العربية

معناها ومبناها



.اهداءات ٢٠٠٢

أ.د /مصطفى الصاوى الجوينى

الاسكندرية

دكتور تمام حسان



اللغة العربية

معناها ومبناها



34-32 شارع فكتور هيكو
الهاتف 46-53-26 — 75-23-26
ص.ب. 4038 الدار البيضاء (المغرب)



فهـــرس

صفحة

صفحة

صفحة

الفصل الخامس : النظام النحوى :

الفصل السادس : الظواهر السياقية :

صفحة

تقـــديم

هذا البحث نتاج زمن طويل من إعمال الفكرة ومحاولة إخراجها فى صورة مقبولة، فأول عهدى بفكرة هذا البحث ما كان من ورودها على الخاطر سنة ١٩٥٥ عند ظهور كتابى «مناهج البحث فى اللغة» فقد جاء ذلك الكتاب فى حينه ليقدم إلى القارىء العربى ما اصطنعه الغربيون من منهج وصفى، وليعرض هذا المنهج عرضا مفصلا آخذا أمثلته ووسائل إيضاحه من الفصحى حينا ومن العاميات حينا ومن لغات أجنبية حيناً ثالثاً، فلم يكن بحثاً خالصاً للفصحى بقدر ما كان عرضاً للمنهج الوصفى، ولكنه مس موضوع هذا الكتاب مسا خفيفاً على أى حال، وحين كنت أتولى تدريس علم الأصوات اللغوية لطلبة السنة الثانية بكلية دار العلوم بالقاهرة -فيما بين عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٩- كان الاتجاه العام بين أساتذة الكلية فى ذلك الحين هو إلى التشكيك فى قيمة الدراسات اللغوية الحديثة ولا سيما عند تطبيق منهجها وأفكارها على دراسة اللغة الفصحى، وكان هؤلاء يرون أن المنهج الوصفى إن صادف أى قدر من القبول فى نفوسهم فما كان لهذا القبول أن يتعدى تطبيق هذا المنهج على اللهجات العامية، أما الفصحى فهيهات! لأن الأول ماترك للآخر شيئاً حتى إن النحو قد نضج حتى احترق؛ لهذا كله كنت أقدم لدراسة الأصوات اللغوية كل عام بموضوع يمت إلى هذا البحث بأوثق صلة يستغرق محاضرتين جعلت عنوانه «تشقيق المعنى» وكنت أبين فى تدريس هذا الموضوع ما تتطلبه الفصحى من إعادة النظر فى منهجها وطريقة تناولها، وفى سنة ١٩٥٩ تحولت عن قسم الدراسات اللغوية بكلية دار العلوم (وهو القسم الذى يعنى أساساً بالمناهج الحديثة فى دراسة اللغة) إلى قسم النحو والصرف والعروض

وهو المقابل التقليدى للقسم السابق الذكر ،وكان من بين الدهاقين الذين يعيبون هذا الجديد كبار رجال هذا القسم ، ولقد أشفقت أول الأمر على ما يدور فى رأسى من أفكار المنهج الوصفى أن تهب عليها رياح اللوائح والسلطة الرسمية ومطالب تنشئة الطلاب فى النحو العربى التقليدى تنشئة تؤهلهم بعد قليل لأن يعلموا هذا النحو فى مدارس الدولة على الطريقة التى ألفتها هذه المدارس منذ نشأت فى ظل التقاليد . من هنا آثرت أن أبتعد بأفكار المنهج الوصفى عن طلبة السنوات الأربع التى تنتهى بالدرجة الجامعية الأولى ، ولكننى أكدت وجود هذه الأفكار وأصررت عليها بالنسبة لطلبة الدراسات العليا فلم أقبل الإشراف على طالب من هؤلاء يسعى مثلا إلى كتابة ترجمة لنحوى أو تحقيق كتاب أو بحث لا يتناول فكرة منهجية نقدية ترمى إلى تطعيم أفكار النحاة القدماء بأفكار المنهج الوصفى الحديث . وهكذا وردت أفكار هذا البحث مع كل رسالة علمية أشرفت عليها وكان من بينها العناوين الآتية :

ابن مضاء ومنهج النحاة القدماء فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (ماجستير)
اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية (ماجستير)
الصواب والخطأ عند النحاة الأقدمين فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (دكتوراه)
وسائل أمن اللبس فى النحو العربى (دكتوراه)
الزمن فى النحو العربى (ماجستير)
الوحدات الصرفية ودورها فى تكوين الكلمة العربية (ماجستير)
تقسيم الكلام العربى (دكتوراه)

وفى سنتى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ تقدمت على الترتيب ببحثين إلى الندوة التى يقيمها الأساتذة فى دار العلوم يناقشون بها بحوثاً يتقدم بها أفراد منهم وكان موضوع البحث الأول : « نقد منهج النحاة العرب » وموضوع البحث الثانى : « أمن اللبس ووسائل الوصول إليه فى اللغة العربية » فكان فى هذين البحثين عود إلى موضوع هذا الكتاب فى ذلك الوقت ، ثم دعانى الصديق الكريم الأستاذ محمد خلف الله أحمد عميد معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية إلى تدريس موضوع خاص لطلبة هذا المعهد فاخترت لذلك « مشكلة المعنى » وعدت بذلك إلى موضوع هذا الكتاب . ثم جرت إعارتى فى ١٩٦٧ إلى قسم اللغة العربية بجامعة الخرطوم فقمت بتدريس بعض ما يشتمل عليه هذا البحث من موضوعات لطلبة الدراسات العليا بالقسم .

وهكذا تعددت روافد هذا البحث وطال الأمد على إعداده حتى قدر له آخر الأمر أن يلون ويعد للطبع وأنا لا أزال معاراً لقسم اللغة العربية بجامعة الخرطوم

ومجال هذا البحث هو اللغة العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفة، فليس هذا الكتاب كتاباً فى فرع معين من فروع هذه الدراسات ولكنه يجول فيها ويأخذ من كل فرع منها ما يراه بحاجة إلى معاودة العلاج على طريقة تختلف اختلافاً عظيما أو يسيراً عن الطريقة التى ارتضاها القدماء ثم ينتهى أخيراً إلى نتيجة مختلفة أيضاً . وإذا كان مجال هذا الكتاب هو الفروع المختلفة لدراسة اللغة العربية الفصحى فلابد أن يكون المعنى هو الموضوع الأخص لهذا الكتاب؛ لأن كل دراسة لغوية –لا فى الفصحى فقط بل فى كل لغة من لغات العالم– لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى. وهذا النوع من النظر إلى المشكلة يمتد من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة ويتم ذلك أحياناً بإطراء القديم والإشادة به، وأحياناً أخرى باستبعاده والاستبدال به وأحياناً بالكشف عن الجديد الذى لم يشر إليه القدماء مع وضوحه أمام أنظارهم، وأحياناً نجمع الظواهر المتفرقة المترابطة التى لم يعن القدماء بجمعها فى نظام واحد. كل أولئك هو مجال هذا البحث ومن ثم تصبح اللغة العربية كلها مجالا له ويصبح على ضآلة حجمه قد جعل كل تفكير لغوى سبقه فى متناول نقده، إما على صورة مباشرة أو غير مباشرة .

وهذه العبارة الأخيرة ربما صلحت لأن تكون تلخيصاً لأبعاد هذا البحث من وجهة النظر السلبية، أما إيجاباً فقد كشف هذا الكتاب عن أنظمة اللغة العربية ووضعها لأول مرة فى مقابل مشاكل التطبيق، ففسر بهذه الطريقة بعض ما كان يعتبر من ظواهر الشذوذ فى التركيب اللغوى وربط هذه الظواهر بالواقع، وأضاف إليها غيرها مما لم يدرس من قبل، وبين ارتباط هذه الظواهر بالمعنى على مستوياته المختلفة . فلقد بين هذا الكتاب كيف ينبنى كل نظام من من أنظمة اللغة العربية على طائفة من المقابلات أى أنواع التخالف أى القيم

الخلافية وهى قيم عدمية شكلية ووظيفية إن صح أن يقوم عليها نظام ساكن صامت لم يصح أن يقوم عليها سياق متحرك منطوق وهذا التقابل ، بين النظام والسياق هو الذى سميته مشاكل التطبيق أى مشاكل وضع النظام فى مجال عمل وحركة مع ما يقود إليه ذلك من تعارض مطالب السكون ومطالب الحركة . ولقد جاءت حلول مشاكل التطبيق على الأنظمة جميعاً فى صورة حلول صوتية ، وقد سميتها جميعاً ظواهر موقعية ووضعتها جميعاً فى ذيل الأنظمة اللغوية الثلاثة لتوقف المعانى الصرفية والنحوية عليها فى الأعم الأغلب . وبيّن هذا الكتاب النظام الصرفى للغة المبنى على قيم خلافية شكلية ووظيفية ويمكن لهذا النظام كما أمكن للنظام الصوتى من قبله أن يمثل فى صورة جدول تتشابك فيه العلاقات طولا وعرضاً حتى يبدو النظام كلا مترابطاً وفى صورة وحدة عضوية مفردة . ومثل ذلك أمر النظام النحوى للغة كما يمكن أن يرى فى موضعه من هذا الكتاب. أما المعجم فهو إن كان جزءاً من اللغة فليس نظاماً وإنما هو قائمة من الكلمات ذات المعانى المتباينة غير المتقابلة بالضرورة . وأما المعنى الاجتماعى الدلالى فينبنى على فكرة المقام الذى يجرى فيه الكلام ويتوقف فهمه عليه ولا يستغنى عن التحليل اللغوى للمقال أى الجملة المنطوقة أو المكتوبة. وهذا المقام تحدده التجربة الاجتماعية وتتعدد المقامات الاجتماعية بحسب إطار الثقافة ولكن المقامات حتى فى هذا الإطار لا تسلك فى نظام ثابت لأن الثقافة تتطور .

والغاية التى أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقى ضوءاً جديداً كاشفاً على التراث اللغوى العربى كله منبعثاً من المنهج الوصفى فى دراسة اللغة . وهذا التطبيق الجديد للنظرة الوصفية فى هذا الكتاب يعتبر (حتى مع التحلى بما ينبغى لى من التواضع) أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجرى بعد سيبوية وعبد القاهر . أقول أجرأ محاولة لأننى أعرف أنها كذلك ولا أقول أخطر محاولة لأننى لا أعلم ما يترتب عليها من آثار . ولو أن جمهور الدارسين أعطى هذا الكتاب ما يسعى إليه من إثارة الاهتمام، فانه ينبغى لهذا الكتاب أن يبدأ عهداً جديداً فى فهم العربية الفصحى مبناها ومعناها وأن يساعد على حسن الانتفاع بها لهذا الجيل وما بعده من أجيال . والله أسأل أن يوفقنا جميعاً إلى سواء السبيل .

مقدمة

لم يكتب للدراسات اللغوية العربية أن تنمو فيما بعد القرن الخامس الهجرى فلقد كان كل جهد يبذل بعد ذلك القرن إما فى سبيل الشرح وإما فى سبيل التعليق وإما فى سبيل التحقيق والتصويب . أما العمل المبتكر والذهن المبدع فقد قضى عليهما ظهور العنصر التركى على مسرح السياسة واستبداده بأمر الخلافة وضيق أفقه فى الفكر وقلة حماسه للعلم وتلك ظاهرة ظلت تتضح فى العالم العربى والإسلامى يوماً بعد آخر وتستشرى باطراد حتى انتهت آخر الأمر بما سموه إقفال باب الاجتهاد . وكان معنى ذلك إضفاء الشرعية على التقليد والتماس النجاة فى ظل أعواده اليابسة التى غرسها الشؤم فى صحراء الجهل ويبابه ، كيف لا ومن قلد عالما لقى الله سالما ! ولم تعد البصرة والكوفة وبغداد ومكة والمدينة والقاهرة ودمشق والقيروان من عواصم الابتكار فى الخلافة تنبض بالحياة كما كانت فى أيامها الخوالى حين كان العلماء فى كل فرع من فروع الدراسة سدنة على الفكر الخلاق وحين كان العالم المتحضر فى ذلك الوقت يرى فى هذه العواصم قبلة للفكر الخلاق وكان النحاة واللغويون من بين هؤلاء العلماء أرفعهم صوتاً وأجرأهم عقلا وآصلهم فكراً وأثبتهم على الطريق قدماً .

ولكن الظروف التى دعت إلى نشأة الدراسات اللغوية العربية كانت العامل الرئيسى فى تحديد مسار هذه الدراسات وفلسفة منهجها . فلقد نشأت دراسة اللغة العربية الفصحى علاجا لظاهرة كان يُخشى منها على اللغة وعلى القرآن وهى التى سموها « ذيوع اللحن » . وعلى الرغم من أن تسمية هذه الظاهرة المذكورة لا تشير إلا إلى الخطأ فى ضبط أواخر الكلمات بعدم إعطائها

العلامات الإعرابية الملائمة أشعر بميل شديد إلى الزعم بأن الأخطاء اللغوية التي شاعت على ألسنة الموالي وأصابت عدواها ألسنة بعض العرب لم تكن مقصورة على هذا النوع من أنواع الأخطاء. فأكبر الظن أن هذا الذي سموه لحناً كان يصدق على أخطاء صوتية كالذي يشير إليه مغزى تسمية اللغة العربية الفصحى «لغة الضاد» ويفصله ما يروى من نوادر الموالي كأبي عطاء السندي(١) وسعد الزندخاني (٢) وغيرهما. كما كان يصدق على الخطأ الصرفي الذي يتمثل في تحريف بنية الصيغة أو في الإلحاق أو الزيادة، وعلى الخطأ النحوي الذي كان يتعدى مجال العلامة الإعرابية أحياناً إلى مجالات الرتبة والمطابقة وغيرهما. وعلى الخطأ المعجمي الذي يبدو في اختيار كلمة أجنبية دون كلمة عربية لها المعنى نفسه. ويصدق على جميع هذه الأنواع من الخطأ أنها أخطاء في المبنى أولا وأخيراً ولو أدت في النهاية إلى خطأ في المعنى لم يكن نتيجة خطأ في القصد.

من هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساساً ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعاً لذلك وعلى استحياء. وحين قامت دراسة «علم المعاني» في مرحلة متأخرة عن ذلك في تاريخ الثقافة العربية كانت طلائع القول في هذه الدراسة كما كانت في بداية دراسة النحو من قبلها تناولا للمبنى المستعمل على مستوى الجملة لكن لا على مستوى الجزء التحليلي كما في الصرف ولا على مستوى الباب المفرد كما في النحو. ومن هنا رأينا عبد القاهر في دلائل الإعجاز يتكلم في النظم والبناء والترتيب والتعليق وكلها أمور تتصل بالتراكيب أكثر مما تتصل بالمعاني المفردة. وسنحاول فيما يلي أن ننظر عن كثب في طابع منهج النحاة وفي طابع منهج البلاغيين لنرى صلة كل منهما بالآخر، ثم ننظر من بعد في صلتهما بمنهج المعجميين إجمالا لنصل من وراء كل ذلك إلى تقويم للدراسات العربية من حيث صلاحيتها للكشف عن المعنى.

---

(١) الأغاني جـ١٦ ص ٧٩ – ٨٠ – ٨٤.
(٢) الفهرست ص ٤٠.

لقد ذكرت من قبل أن الظروف التى دعت إلى نشأة الدراسات اللغوية عند العرب كانت العامل الرئيسى فى تحديد مسار هذه الدراسات، ونزيد هنا «أن الغاية التى نشأ النحو العربى من أجلها وهى ضبط اللغة وإيجاد الأداة التى تعصم اللاحنين من الخطأ، فرضت على هذا النحو أن يتسم فى جملته بسمة النحو التعليمى لا النحو العلمى أو بعبارة أخرى أن يكون فى عمومه نحوا معياريا لا نحوا وصفيا ولعل أحسن تلخيص لموقف النحو العربى من هذه الناحية المعيارية هو قول محمد بن مالك فى ألفيته :

« فما أبيح افعل ودع ما لم يبح [1] »

ولقد تعلقت الإباحة وعدمها بقواعد معيارية تفرض نفسها على الاستعمال وعلى المسموع وكان توصل النحاة إلى هذه القواعد نتيجة نشاط استقرائى تحليلى للغة سواء فى ذلك مفرداتها وتراكيبها ولكنهم بعد وصولهم إلى ما ارتضوه من قواعد جعلوا هذه القواعد «أحكاماً» فكانت فى نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع ومن ثم أعملوا فيما خالف قواعدهم من النصوص حيل التخريج والتأويل والتعليل فاذا لم يتأت لهم ذلك قالوا فى المسموع : «يحفظ ولا يقاس عليه». وهذا موقف من النحاة يفترض فى العربى الأول أنه كان على بصر بأقيستهم وعللهم وقد ورد عن بعض أساطين النحاة ما يؤيد دعوى هذا الافتراض.

والذى يرضاه المنهج الحديث فى دراسة اللغة أن يتوافر لموضوع الدراسة الشرطان الآتيان :

١ — أن يتناول لهجة واحدة من لهجات لغة ما، فلا يخلط فى دراستها بينها وبين لهجة أخرى من اللغة نفسها.

٢ — أن يعنى فى هذه الدراسة الوصفية بمرحلة زمنية واحدة من مراحل تطور هذه اللهجة.

والغاية التى يسعى الشرط الأول إلى تحقيقها، ألا يخلط فى دراسة المعنى على المستوى التحليلى الوصفى بين لهجة وبين لهجة أخرى، لأن كل واحدة

---

(١) منهج النحاة العرب — بحث قدمه المؤلف الى ندوة أساتذة دار العلوم ١٩٦٥ .

منهما تمثل نظاما متكاملا مستقلا من أنظمة الرمز العرفى بحيث ترمز كل علامة فيه إلى معنى معين يختلف عما فى اللهجة الأخرى لسبب بسيط جداً وهو أن العرف ذاته يختلف فى أى مجتمع عنه فى المجتمع الآخر مهما ضيقنا مدلول كلمة « مجتمع » ولا شك أن الخلط بين نظامين عرفيين من أى نوع سيؤدى فى النهاية إلى عدم تمييز أى من النظامين، وهل يمكن لامرىء أن يفهم تقاليد مجتمع وقد خلط بينها وبين تقاليد مجتمع آخر ؟

وأما الغاية التى يسعى الشرط الثانى إلى تحقيقها فهى الفصل بين أى طورين مختلفين من أطوار نمو لهجة واحدة بعينها فى دراسة يرجى لها أن تكون وصفية لا تاريخية . فدراسة الأطوار المتعاقبة هى دراسة تاريخية وهى تكون مطلوبة لذاتها عند إرادة دراسة تاريخ تطور اللهجة . ولقد حمدنا لأصحاب تاريخ الأدب أن يقوموا بدراسة تاريخية لنتاج لغوى ما لأن العنصر التاريخى هنا مقصود لذاته . أما الدراسة الوصفية فإنها تتطلب حالة يزعمها الباحث ثابتة ليكون وصفه إياها مقبولا من الناحية المنهجية على الرغم من أن التطور اللغوى لا يشتمل على حالات ثابتة كتلك التى يزعمها الباحث فى اللغة على المستوى الوصفى .

والمعروف أن النحاة العرب درسوا لهجات عربية متعددة ليستخرجوا منها نظاماً نحويا موحداً، وأنهم فوق ذلك درسوا هذه اللهجات فى أطوار متعددة من نموها، فلم يفطنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة ومرحلة أخرى من تطور اللغة كما فعل أصحاب تاريخ الأدب بتطور التعبير اللغوى الجميل . فلقد اعترف مؤرخو الأدب بعصر جاهلى وآخر إسلامى ثم أموى فعباسى وهلم جرا، ولكن النحاة أخذوا شواهدهم من فترة لغوية دامت أكثر من خمسة قرون كاملة . « والذين عنهم نقلت العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربى من قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف . ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين »(١) .

---

(١) الاقتراح للسيوطى ١٩ ــ ٢٠ .

ومعنى اقتصار النحاة على هذه القبائل دون غيرها ودون سائرها أن النحاة وضعوا لأنفسهم معياراً خاصاً للانتقاء « فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التى تجاور سائر الأمم الذين حولهم » (١) . ولقد كان لهذا الموقف التلفيقى من قبل النحاة أثره فى المعنى النحوى والصرفى سواء ما كان من ذلك متصلا بالرواية أو بالاستشهاد أو بالسماع والقياس أو بالتمرينات القياسية التى كانت تأخذ صورة تراكيب لم تسمع عن العرب أو بموقفهم من التصويب والتخطئة (٢) .

والمعنى التحليلى الوظيفى الذى درسه النحاة وجعلوه حقل تخصصهم ذو ثلاث شعب :

١ ـ الشعبة الأولى دراسة الأصوات العربية وقد فصل النحاة القول فى وصف مخارجها وصفاتها فرادى ثم تناولوا بالدراسة ما رأوه منها داخلا فى حيز الإدغام كما فهموه وذلك مثل إدغام المتماثلين مخرجاً والمتقاربين مخرجاً والمشتركين فى طرف اللسان ثم الإدغام بالصفة مثل إدغام المجهور والمهموس معاً بأن يصيرا معاً إلى الجهر أو إلى الهمس وبعض أمثلة القلب وبعض الأمثلة الشاذة .

٢ ـ والشعبة الثانية دراسة الصرف التى عنوا فيها بالأصول والزوائد وبيان المشتق والجامد وتحديد أشكال الصيغ وحصر اللواحق وأماكن إلحاقها والزيادات وأماكن زيادتها ثم ما يلحق الصيغ من إعلال أو إبدال أو قلب أو حذف . وهذه الشعبة من دراسة اللغة وإجادة القول فيها أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أى مكان آخر فى عالم اللغويين قديماً أو حديثاً ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفى العربى موضع الإعجاب والاحترام وسيظل دائماً كذلك فى نظر اللغويين فى مختلف أنحاء العالم .

---

(١) المرجع نفسه .

(٢) ذلك كله مدروس بالتفصيل فى البحث الذى سبق أن أشرت اليه تحت عنوان «منهج النحاة العرب» .

٣ — والشعبة الثالثة دراسة النحو وقد حاولوا فيها تقسيم الكلام وبيان علامات كل قسم ثم كشفوا عن المعرب والمبنى من هذه الأقسام وشرعوا بعد ذلك فى بيان الأبواب النحوية فى داخل الجملة وما يمتاز به كل باب من علامات يعرف بها وبينوا بعض المعانى الوظيفية التى تؤديها العناصر اللغوية كالتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتكلم والحضور والغيبة وكالصرف وعدمه والعلامة الإعرابية وهلم جرا .

والمعروف أن هذا الجانب التحليلى من دراسة النحو لا يمس معنى الجملة فى عمومه لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات والنفى والشرط والتأكيد والاستفهام والتمنى الخ . ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التى تنبنى على اعتبار المقام فى تحديد المعنى وإن كانت تمس ناحية من نواحى الترابط بين أجزاء الجملة بروابط مبنوية أو معنوية ذكروها فرادى ولم يعنوا بجمعها فى نظام كامل كالذى فعلته فى هذا البحث تحت عنوان التعليق .

والذى نريد أن نخلص إليه هنا أن دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية أى أنها كانت تعنى بمكونات التركيب أى بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه . أقصد أنهم لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو وهو الجانب الذى يشتمل على طائفة من المعانى التركيبية والمبانى التى تدل عليها فمن ذلك مثلا معنى الإسناد باعتباره وظيفة ثم باعتباره علاقة ثم تفصيل القول فى تقسيمه إلى إسناد خبرى وإسناد إنشائى وتقسيم الخبرى إلى مثبت ومنفى ومؤكد، وتقسيم الإنشائى إلى طلبى وغير طلبى الخ مما يتصل بتحديد التركيب المناسب لكل إسناد من حيث الأداة والرتبة والصيغة والعلاقة. وللتعليق وسائله المختلفة معنوية كانت كعلاقات الإسناد ذاته وكالتخصيص والنسبة والتبعية أو لفظية للتعبير شكلياً عن هذه العلاقات كالعلامة الإعرابية والربط والمطابقة والصيغة والرتبة والأداة والنغمة وذلك مع تحديد مجالات المطابقة فى العلامة الإعرابية، والنوع والعدد والشخص والتعيين على نحو ما سنراه بالتفصيل عند تناول القرائن اللفظية فى دراسة التعليق فى موضعه

من هذا الكتاب مع العناية الواجبة فى كل ذلك بالمعالم السياقية باعتبارها ظواهر لا تبدو إلا فى التركيب .

ولقد كان على النحاة من حيث المبدأ أن ينظروا إلى التحليل باعتباره طريقاً للوصول إلى التركيب ذلك بأن المادة المدروسة تصل إلينا حين تصل فى صورتها المركبة ولكن الاعتبارات العملية لدراسة هذه المادة تفرض على هذا السياق المركب أن ينحل إلى أصغر مكوناته وعناصره حتى يمكن الوصول إلى الخصائص التحليلية لهذه العناصر . والنتائج التى يوصل إليها بواسطة التحليل تحمل فى طيها زعما اعتباطياً بصدقها واطرادها حتى فى السياق ولكن هذا ليس أكثر من زعم وكان على النحاة أنفسهم أن يدركوا ذلك وأن يعلموا أن هذا الزعم لا مبرر له إلا الاعتبارات العملية للبحث وأن نتائج النظر إلى السياق تفرض عناصر جديدة على المكونات التحليلية هى حلول لما قد يكون بين النظام وبين السياق من تضارب ، أو هى بعبارة أخرى معالم سياقية أو ظواهر موقعية لا وجود لها إلا فى السياق المنطوق وبسببه . ولكن النحاة لم يفطنوا إلى طبيعة التعارض الممكن حدوثه بين النظام ومطالب السياق أو بعبارة أخرى التعارض بين مطالب التحليل ومطالب التركيب فوقعوا فى أخطاء منهجية كان من أخطرها ما سنشير إليه فيما بعد عند دراسة الزمن النحوى من أن النحاة درسوا زمن الأفعال على المستوى الصرفى ، وهى فى عزلتها عن التراكيب ولم يختبروا نتائج دراستهم إلا فى تركيب الجملة الخبرية البسيطة فرأوا الماضى ماضيا دائماً والمضارع حالا أو استقبالا دائماً فوضعوا بذلك قواعدهم الزمنية ثم اصطدموا بعد ذلك بأساليب الإنشاء والافصاح فنسبوا وظيفة الزمن إلى الأدوات وهى منه براء وإلى الظروف وهى تفيده معجميا لا وظيفيا وسنرى ذلك مفصلا فى مكانه من هذا الكتاب . كذلك لم يفطن النحاة إلى أهمية بقية الظواهر السياقية فى تحديد المعنى النحوى على نحو ما سنرى فيما بعد .

وإذا كان النحو على الصورة التى شرحتها هو تقعيد أبواب المفردات فقد كانت الحاجة معه ماسة إلى دراسة أبواب الجمل . ولما ظهر

الاتجاه البلاغى إلى دراسة المعنى كان من طلائع كتبه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للعلامة عبد القاهر الجرجانى الذى أعترف لآرائه الذكية بقدر غير يسير من الفضل على الجزء الخاص بتناول المعنى النحوى والدلالى من هذا الكتاب حيث جرى الانتفاع أحياناً بعبارات هذا العلامة وأحياناً أخرى بإشاراته. ولقد اتجهت عناية البلاغيين بالمعنى فى النهاية ثلاثة اتجاهات مطابقة لتقسيم علوم البلاغة الثلاثة : المعانى والبيان والبديع. فأما فى دراسة «المعانى» فقد كان التركيب هو موضوع الدراسة فتناول البلاغيون أنواع التراكيب من إثبات إلى نفى إلى استفهام وهلم جرا لا على طريقة النحاة من التركيز على الأدوات والمكونات الأخرى ونسبة المعنى إليها وإنما على طريقة النظر فى التركيب نفسه من جهة أسلوب وصفه وطرق التعبير به وما فيه من إيجاز وإطناب ومساواة وما فيه من فصل ووصل وقصر وتقديم وتأخير مما اعتبره النحاة — وما أصابوا — خارج مجال اهتمامهم. والواقع أن هذه الدراسة للمعنى — وهى دراسة معان وظيفية فى صميمها — تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبى الذى أريد بها خطأ أن تكونه. ومن هنا نشأت هذه الفكرة التى تتردد على الخواطر منذ زمن طويل أن النحو العربى أحوج ما يكون إلى أن يدعى لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذى يسمى علم المعانى حتى إنه ليحسن فى رأيى أن يكون علم المعانى قمة الدراسة النحوية أو فلسفتها إن صح هذا التعبير. ولقد كانت مبادرة العلامة عبد القاهر رحمه الله بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التى بذلتها الثقافة العربية قيمة فى سبيل إيضاح المعنى الوظيفى فى السياق أو التركيب (١) .
ومع قطع النظر عن رأيى الشخصى فى قيمة البلاغة العربية بعامة من حيث كونها منهجاً من مناهج النقد الأدبى وعن صلاحيتها أو عدم صلاحيتها فى هذا المجال أجدنى مدفوعاً إلى المبادرة بتأكيد أن دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء كتفاً إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية فى الغرب وتفوق معظمها فى مجال فهم طرق التركيب اللغوى هذا مع الفارق الزمنى الواسع

(١) دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجانى .

الذى كان ينبغى أن يكون ميزة للجهود الحديثة على جهد عبد القاهر . ولكن هذا الطابع الذى اتسم به علم المعانى من بين علوم البلاغة جعل هذا العلم نحواً من النحو وصيره كالنحو صناعة مضبوطة Exact System لا منهجاً ذوقياً للنقد الأدبى .

وأما علم البيان فأكثر صلة بالدراسة المعجمية منه بالقواعد التى تبحث فى المعانى الوظيفية . فمجال علم البيان كمجال المعاجم هو النظر فى العلاقة بين الكلمة وبين مدلولها ولقد كان البيانيون دائما على ذكر من الطبيعة العرفية لوضع الكلمة ومن تخصيص كل كلمة بمعنى تدل عليه بحسب الوضع فلا تكون أوسع منه ولا أضيق فى الدلالة . وكما يختلف التحليل والتركيب فى صناعة النحو على مثال ما ذكرنا من قبل يختلف معنى الوضع كذلك عن معنى الاستعمال فى دراسة البيان . فالواضع يضع اللفظ لمعنى مطابق فتكون دلالته على هذا المعنى من باب « الحقيقة » ولكن اللغة — أى لغة فى العالم — أضيق فى مجالها اللفظى من حقل الأفكار التى ترد على ذهن المتكلمين بها ومن الصور والظلال التى ترد على أخيلتهم ومن هنا تصبح المعانى العرفية (أى الحقيقية) للألفاظ قاصرة عن الوفاء بمطالب التعبير اللغوى وفى مجال الأفكار المجردة والصور والظلال بوجه خاص . ومن هنا يصبح التعبير اللغوى بحاجة إلى جواز الحقيقة العرفية إلى استعمال آخر للفظ يسمى المجاز . وإذا نظرنا إلى المعانى المتعددة للفظ الواحد فى أحد المعاجم فسنجد أحدها يفهم من اللفظ بطريق الحقيقة العرفية ونجد بقيتها مجازات عن هذه الحقيقة فإما أن يتضح فيها الطابع المجازى فى وقتنا هذا وإما أن يكون طول استعمالها فى مجاز ما قد أحكم الربط بينها وبين هذا المجاز حتى ليظنه غير الخبير به استعمالا حقيقياً آخر للكلمة . وطرق المجاز معروفة مشهورة فمن شاء فليرجع إليها فى علم البيان . ولكن الذى لابد أن نشير إليه هنا هو أن العناية فى علم البيان إذ تتجه إلى دراسة اللفظ فى دلالته على معناه العرفى « المطابق » أو للدلالة على « بعض معناه » أو على « لازم معناه » تجعل علم البيان قمة علم المعجم كما كان علم المعانى قمة علم النحو . ومن هنا يصبح علم البيان فى إطار الثقافة العربية هو النظرية الوحيدة التى تصلح نواة لغرس علم جديد فى تربة هذه الثقافة يسمى علم المعجم

Lexicology يتناول بالدراسة والتحليل والنقد والتأريخ والمقارنة تلك الطرق والمناهج التى استخدمها المعجميون العرب فى جمع معاجمهم موصياً بأحسن الطرق التى وصلت إليها المناهج العلميـة فى هذا المجال فى مختلف لغات العالم . ولعل لفظ « البيان » ومعناه « الشرح » يذكرنا بأن عمل المعاجم هو بيان دلالة الألفاظ واختلاف هذه الدلالة بحسب الاستعمال .

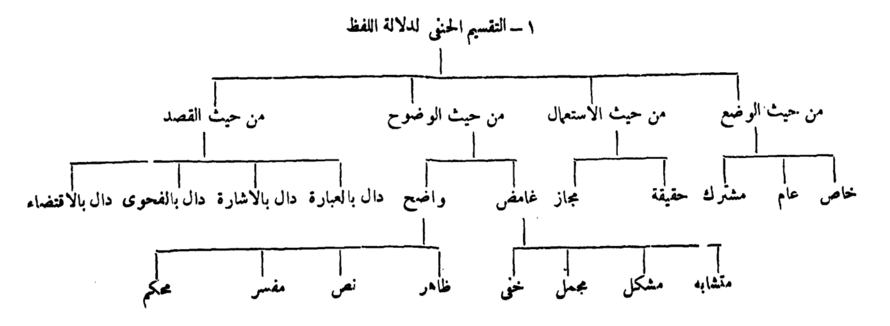
وأما الفرع الثالث من فروع البلاغة وهو علم البديع فقليل من ظواهره ما يتصل بالمعنى كالجناس والتورية ونحوهما . وإن الجناس التام ليحمل بعض عناصر الشبه بالمشترك اللفظى حيث يتحد اللفظ ويختلف المعنى على أن جمهرة الظواهر البديعية ليست أكثر من محسنات لفظية — وكذلك سماها الأولون — فلا تدخـل فى دراسة المعنى العرفى دخولا مباشراً لأن معناها أى المقصود منها هو « التحسين » وهو فنى لا عرفى .

وإذا علمنا أن علم المعانى يتناول المعنى الوظيفى وأن علم البيان يتناول المعنى المعجمى وأن علم البديع يتناول صنعة فنية لا يتحتم فيها أن تتصل بالمعنى علمنا أن البلاغة العربية لا تتناول المعنى الاجتماعى تناولا مقصوداً ولكنها على الرغم من ذلك قدمت لدراسة المعنى الاجتماعى أو المعنى الدلالى كما أسميه فى هذا البحث فكرتين تعتبران اليوم من أنبل ما وصل إليه علم اللغة الحديث فى بحثه عن المعنى الاجتماعى الدلالى : وأولى هاتين الفكرتين فكرة « المقال » **Speech event** والثانية فكرة « المقام » **Context of situation** وأنبل من ذلك أن علماء البلاغة ربطوا بين هاتين الفكرتين بعبارتين شهيرتين أصبحتا شعارا يهتف به كل ناظر فى المعنى : العبارة الأولى « لكل مقام مقال » والعبارة الثانية « لكل كلمة مع صاحبتها مقام » .

فأما العبارة الأولى فتؤكد أن استخراج المعنى من المقال فحسب لابد أن يشتمل على إغفال معيب لأهم عنصر من عناصر المعنى وهو « المقام » أو الظرف الذى حدث فيه « المقال » وسوف يتضح لنا فيما بعد عند دراسة المعنى الدلالى خطر هذا العنصر الاجتماعى (عنصر المقام) من عناصر المعنى .

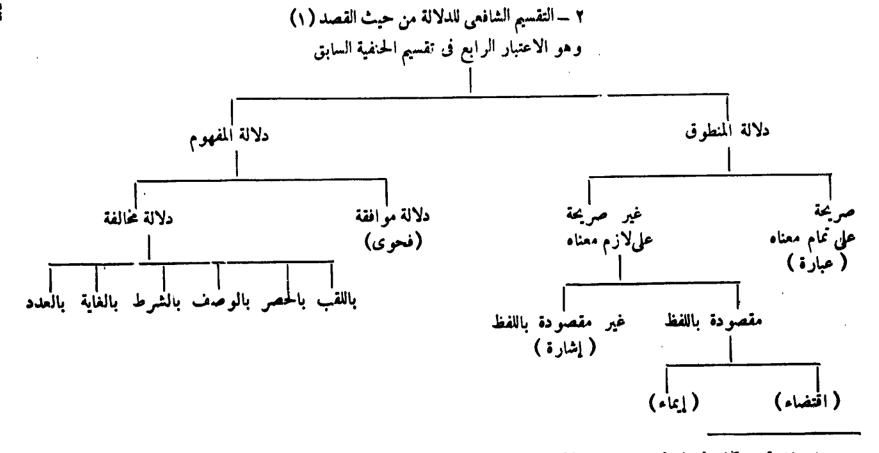
وأما العبارة الثانية فتلخص الصلة بين ظاهرة التضام **Collocation** فى اللغة العربية وبين المعنى اللغوى الدلالى الاجتماعى وهى ظاهرة سنقوم بدراستها كذلك عند النظر فى المعنى الدلالى فى هذا الكتاب . وسيتضح من هذا الدراسة أن أقسام المقامات الاجتماعية ترتبط بتعبيرات يتم فيهـا التضام بين الكلمات مختلفاً باختلاف المقام . فهاتان العبارتان مما خلفه البلاغيون فى تراثهم الثمين تعتبران من نتائج المغامرات الفكرية فى دراسة اللغة فى الغرب المعاصر .

وفى فرع آخر من فروع الثقافة العربية هو أصول الفقه دراسة للمعنى على مستوى استنباط الأحكام الفقهية من النصوص وهو أمر يثير فى الذهن مقابلة فكرية بين هذا وبين استنباط الأحكام المنطقية من القضايا مما يبرر دعوى وجود منهج فكرى إسلامى مغاير للمنهج الآخر الإغريقى لاستنباط الأحكام والنتائج من النصوص . ولكن المعنى فى الحالتين ــ حالة الأصوليين وحالة المناطقة ــ « حكم » أى أنه ليس عرفيا ولا اجتماعيا وإنما هو عقلى فنى لا صلة له بالعرف العام وإن اتصل بعرف خاص هو عرف الأصوليين أو عرف المناطقة . وكما نظر المناطقة فى المطابقة والتضمن واللزوم والماجرى والماصدق والحد والمقولة والجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض وفى المقدمة الصغرى والكبرى وفى الكلية والجزئية وفى السالبة والموجبة نظر الأصوليون فى مفاهيم اقتضاها منهجهم سواء من حيث العلاقة بين الكلمة ومدلولها أو من ناحية القواعد الأصولية العامة أو من ناحية طريقة الحكم . فأما من حيث دلالة الكلمة ــ فقد قسموها باعتبارات مختلفة هى الوضع والاستعمال والوضوح والقصد ولكن اختلف نظر الحنفية عن نظر الشافعية بالنسبة لدلالة القصد كما يبدو من التخطيطين التاليين :


١ ـ التقسيم الحنفي لدلالة اللفظ
من حيث الوضع
من حيث الاستعمال
من حيث الوضوح
من حيث القصد
خاص
عام
مشترك
حقيقة
مجاز
غامض
واضح
دال بالعبارة
دال بالاشارة
دال بالفحوى
دال بالاقتضاء
متشابه
مشكل
مجمل
خفى
ظاهر
نص
مفسر
محكم

٢ ـ التقسيم الشافعي للدلالة من حيث القصد (١)

وهو الاعتبار الرابع فى تقسيم الحنفية السابق



(١) ملخصة من كتاب أصول التشريع الاسلامي للأستاذ على حسب الله .

ومثل القواعد الأصولية فى استخراج الأحكام مثل الترتيبات الشكلية للقضايا المنطقية وكما يكون الحكم المنطق بالصواب أو الخطأ يكون الحكم الأصولى بالوجوب أو الإباحة أو التحريم فالمعنى الأصولى إذاً من قبيل المعانى العقلية لا العرفية ومن الفنية لا الاجتماعية ومع ذلك ينبغى لنا أن نشير هنا إلى أن الأصوليين قد أبلوا بلاء حسنا فى تحديد المعنى على طريقتهم وأنهم أثناء تقسيمهم لدلالة الكلمة قدموا لنا نوعا سلبياً هاما جدا من هذه الدلالة اصطلحوا على تسميته « مفهوم المخالفة » . ولهذا المفهوم قيمة خاصة لدينا الآن عند الكلام عن « القيم الخلافية » التى تتكون منها الأنظمة اللغوية على نحو ما سنرى بعد قليل وكلاهما يذكرنا بفكرة الخلاف التى قال بها الفراء من النحاة .

والذى تقدم يحكى قصة موقف التراث العربى والإسلامى من قضية المعنى . أما الغربيون من الناظرين فى المعنى فقد تعددت هوياتهم ومشاربهم فقد نظر فى المعنى كثير من فروع الدراسات الإنسانية كالفلسفة والمنطق وعلم النفس والأنثروبولوجيا والأدب واللغة وغيرها . ولقد اختلفت النظرة إلى المعنى باختلاف هذه الفروع وبحسب اهتمام كل فرع منها بجانب خاص من جوانب المعنى . فأما الفلاسفة فيتناولون دراسة المعنى فى كلامهم عن « الايبستيمولوجيا » وهى فرع من الفلسفة يدور حول نظرية المعرفة . وهم يدخلون إلى الكلام فى مشكلة المعنى من مدخل العلاقة بين الدوال والمدلولات (١) ويستطيع من يشاء النظر فى ذلك أن يطلع على كتاب **The Meaning of Meaning** الذى ألفه العالمان الإنجليزيان **I.A. Richards,** **C.Z. Ogden** وقد حددا موضوعه فى عنوانه بأنه **A Study of the Influence of Language Upon Thought and of the Science of Symbolism** . ولقد عالجا فى هذا الكتاب موضوعات فلسفية على جانب عظيم من الأهمية كما يتضح من عناوين فصوله التى نكتفى بايرادها هنا عن استعراض الكتاب نفسه .

---

(١) **Ogden and Richards, The Meaning of Meaning.**

١ – Thoughts, Words and Things ويدرسان به العلاقة بين الفكرة والكلمة والشيء

٢ – The Power of Words ويوضحان به أهمية الكلمات واللغة وارتباطهما بالمعتقدات البدائية .

٣ – Sign Situations ويعالجان فيه الارتباط بين نظرية المعنى ونظرية الرمز .

٤ – Signs in Perception ويهتمان فيه بعلاقة الرمز بالإدراك .

٥ – Canons of Symbolism ويعددان به قوانين الرمز وهى الوحدة والتحديد والتوسيع والفعلية والتلاقى والفردية .

٦ – Definition ويحاولان به بيان حدود الرموز .

٧ – The Meaning of Beauty وفيه تطبيق على حد الجمال واختلاف الفلاسفة فيه وانتقاد لموقف اللغويين من المشكلة واعتذار عنهم .

٨ – The Meaning of Philosophers وفيه نقد لموقف الفلاسفة من المعنى .

٩ – The Meaning of Meaning ويأتيان فيه باستعراض لستة عشر تعريفا للمعنى مقسمة إلى أربعة أقسام رئيسية .

١٠ – Symbol Situations وبه نظر فى كنه الدلالة وتركيب الرموز وطريقة الرمز وتعدد وظائف اللغة والآثار الاجتماعية والعلمية لفهم اللغة بوضوح .

وربما كان من المستحسن أن ننبه هنا إلى أن طريقة الفلاسفة فى علاج المعنى لا تفيد الدراساتُ اللغوية منها إفادة مباشرة لأن الفلاسفة يهتمون بالعلاقات الذهنية على حين يهتم اللغويون بالعلاقات العرفية التى تربط بين المبنى والمعنى ، وإذا اهتم الفيلسوف بكنه العلاقة اهتم اللغوى بشكل العلاقة بين الرمز وبين مدلوله . ويهتم اللغوى فوق ذلك بنوع من المعانى ينسب إلى الأجزاء التحليلية يسمى المعنى الوظيفى ، كما يربط بين المقام وبين المعنى

وبطا مقصودا وهما أمران لا يهتم بهما الفيلسوف كثيرا ، لأن التأملات الفلسفية عودت نفسها فى الغالب على الاتجاه إلى الشق المعجمى من المعنى وهذا الشق خاص بالكلمات المفردة فقط .

وأما المناطقة – وقد سبقت إشارة سريعة إليهم عند الكلام عن الأصوليين – فقد انشغلوا بالمعنى على مستوى المنطق الشكلى الأرسطى الذى لم يفصل فيه بين المنطق وبين اللغة من وجهة النظر الدراسية . فلقد خلط أرسطو أول الأمر بين هاتين الدراستين فتكلم فى اللغة كلاما منطقيا وتكلم فى المنطق كلاما لغويا ، واختلط فى ذهن المناطقة الشكليين النظر إلى الموضوع والمحمول بالنظر إلى المسند إليه والمسند، وبنى المنطق قضاياه العقلية من جمل لغوية وخلط بين القواعد النحوية والنتائج المنطقية فسمى كلتيهما « أحكاما » وأصبحت قواعد النحو من ثم « أحكاما » نحوية فوقع الفكر فى أسر اللغة كما وقعت اللغة فى أسر المنطق . وكان من الخير لكل منهما أن يستقل بطريقة علاجه لقضاياه ، لأن منطق اللغة ومقولاتها يختلفان تماما عن منطق الفكر ومقولاته واللغة آخر الأمر نمطية صياغية لا تخضع للفكر وإنما تخضع لمقتضيات الرمز العرفى الاعتباطى، فليس فى الفكر ما يبرر تقسيم الأشياء بين التذكير والتأنيث حتى الجمادات منها وليس فيه ما يبرر تقسيم العدد النحوى إلى « مفرد » للفرد و « مثنى » للاثنين ثم شمول كل عدد بعد الاثنين تحت عنوان موحد هو « الجمع » . وليس فى الفكر ما يسمح بدلالة « فعَل » على المستقبل فى نحو قوله تعالى : « إذا جاء نصر الله والفتح » وهلم جرا ، والمعروف أن اللغة أضيق من الفكر ، وهذه دعوى تتضح عند التصدى للترجمة من لغة إلى لغة أخرى . فلا شك فى أن المترجم العربى يجد صعوبة فى ترجمة كلمة أجنبية مثل **Standardization** أو كلمة **Monads** أو كلمة **Transendental** كما لا أشك فى أن المترجم الإنجليزى يجد صعوبة فى ترجمة بعض الكلمات العربية مثل : « المدبَّر » و « المكاتب » و « الجذعة » و « الظعينة » و « الحيزبون » و « أهل الخطوة » . والمغزى الواضح لذلك أن كل لغة فى العالم إنما تسمّى تجارب مجتمعها وتقصر دون تسمية تجارب المجتمعات الأخرى وبذا تضيق عن أن تشمل مجالات الفكر

الإنسانى فى عمومه بل لا تشمل فكر الأفراد أنفسهم حيث يقف الفرد أحيانا ولديه فكرة دقيقة يريد أن يعبر عنها فيتخاف به عدم الكلمات عن بلوغ غايته . وبهذا يظهر لنا أن الفكر أوسع من اللغة وأن فى ربط المنطق واللغة برباط واحد ظلما لهما جميعا .

ولقد تعددت وجهة نظر المناطقة إلى المعنى من حيث هو معنى كلمة واحدة مفردة أو معنى قضية أو نتيجة منطقية تؤخذ من مقدمات . فالمعنى فى نظرهم يبدو تارة فى صورة الماجرى والماصدق وتارة أخرى فى صورة المطابقة والتضمن واللزوم وتارة ثالثة فى صورة التعريف ورابعة فى صورة الحكم وخامسة فى صورة علاقات رياضية يعبر عنها برموز جبرية تقصد بها كميات أو مدلولات غير محددة ولكنها صالحة للتحديد كرموز الجبر تماما . ومن هنا نرى المعنى المنطقى محدد الدلالة أحيانا كالتعريف أو غير محددها كالرمز الجبرى . وواضح أن المعنى بالنسبة للمنطق كما كان بالنسبة للابيستيمولوجيا معنى ذهنى غير عرفى أى أنه حكم يحدده الفكر الفردى للفيلسوف أو المنطقى وليس علاقة عرفية اعتباطية يحددها المجتمع كما سنرى فى المعنى اللغوى .

والفئة الثالثة التى نظرت فى المعنى هى فئة علماء النفس سواء فى ذلك الميتافيزيقيون منهم والتجريبيون والتحليليون . والمعنى فى نظر هؤلاء أيضا غير عرفى ولا اجتماعى ولكنه خاضع للتكوين النفسى للفرد فيخضع تارة للغرائز وتارة أخرى لغريزة واحدة بعينها تعتبر أهم هذه الغرائز . وقد يخضع للعقل الظاهر أو العقل الباطن . وقد يخضع للحاجات العضوية أو غير العضوية مما يحسه الفرد وقد يرتبط بظرف معين فيصاحبه وجودا وعدما بطريقة تولدية(١) آلية على مثال تجربة بافلوف .

أما علماء الرمز فقد حاولوا أن يقسموا معنى الرمز إلى طبيعى وذهنى وعرفى فقالوا إن المعنى الذى يدركه المرء من النغمة الموسيقية معنى ناشىء

---

(١) اقصد بالتولد هنا رد الفعل reaction على طريقة استخدام الكلمة فى مقالات الاسلاميين لأبى الحسن الأشعرى .

عن طبيعة النغمة نفسها فإذا كانت على صورة ما أفهمت الحزن وإذا كانت على صورة أخرى أفهمت الفرح مثلا ، وكذلك يدل البرق والرعد على احتمال المطر والصواعق كما تدل الخضرة على وجود الماء . أما المعنى الذى يفهم من الأثر الذى يدل على سالك الطريق . وكذلك دلالة آثار المجرم على شخصه فهى معنى ذهنى وأما دلالة الكلمة بالوضع على ما تستعمل له فدلالة عرفية .

والأدباء والنقاد يهتمون بالمعنى الفنى الجمالى لا بالمعنى العرفى بل إن بعض أصحاب المذاهب الأدبية جاهروا بعدائهم للمعنى العرفى فى الأدب ونادوا بالعدول عنه إلى معنى آخر فنى جمالى طبيعى يتصل أشد الاتصال بمعنى النغمة الموسيقية الذى تكلمنا عنه منذ قليل. هؤلاء هم الرمزيون ، وهم بهذا يدخلون فى تقويم المعنى بمقاييس مما وراء منهج اللغة بل مما وراء المنهج السائد فى النقد .

وللدراسات اللغوية الحديثة اهتمام خاص بدراسة المعنى يقويه ويدعمه أن المعنى فى نظر هذه الدراسات صدى من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية ونتيجة لتشابك العوامل المختلفة فى إطار سياق الثقافة الشعبية من عادات وتقاليد وفلكلور وأغان ومناهج عمل وطرق معيشة وهلم جرا . فاللغة أداة اجتماعية يوجدها المجتمع للرمز إلى عناصر معيشته وطرق سلوكه ولذا يحدد طرق هذه اللغة واستعمالاتها ويضعها موضع الظاهرة الاجتماعية فيصدق عليها ما يصدق على كل ظاهرة اجتماعية أخرى من الخضوع لظروف التعارف وللتصويب والتخطئة بحسب هذا التعارف. ولقد كانت العناية بهذا الجانب الاجتماعى للغة سببا فى اعتبار « المقال » عنصرا واحدا من عناصر الدلالة لا يكشف إلا عن جزء من المعنى الدلالى وينقصه أن يستعين بالمقام الاجتماعى الذى ورد فيه المقال حتى يصبح المعنى مفهوما فى إطار الثقافة الاجتماعية أو بعبارة أخرى ثقافة المجتمع . ومن هنا أيضا دعت الحاجة المنهجية إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة معان فرعية أحدها المعنى الوظيفى وهو وظيفة الجزء التحليلى فى النظام أو فى السياق على حد سواء . والثانى المعنى المعجمى للكلمة وكلاهما متعدد ومحتمل خارج السياق وواحد فقط فى السياق والثالث المعنى

الاجتماعى أو معنى المقام و هو أشمل من سابقيه ويتصل بهما على طريق المكامنة (١) لأنه يشملهما ليكون بهما وبالمقام معبراً عن معنى السياق فى إطار الحياة الاجتماعية على نحو ما سنرى بعد قليل . وهذا التشقيق هو ما أسهمت به الدراسات اللغوية الحديثة فى محاولة الكشف عن المعنى اللغوى وسنحاول فى هذا الكتاب أن نطبقه على اللغة العربية الفصحى مع تسليط أضواء المنهج الحديث على النتائج الباهرة المشرفة التى توصل إليها علماؤنا الأقدمون فى حقل الكشف عن المعنى والتى وصلتنا فى كنوز التراث العربى ومع محاولة الإفادة من الأفكار والمصطلحات الصالحة للاستعمال فى الحاضر من هذا التراث لترصع بها هذه الدراسة للمعنى معترفين طول الوقت بالفضل لأعظم رجلين من رجال الدراسات اللغوية فى الثقافة العربية وهما سيبويه وعبد القاهر ويبدو فضل أولهما فى حقل التحليل كما يبدو فضل ثانيهما فى حقل التركيب .

وآمل أن يرى القارىء من خلال هذا البحث الخصائص التركيبية المختلفة للغة العربية مما يتضح منه علاقاتها الداخلية وعبقريتها فى الصياغة وأسرار جمالها وكفاءتها وهى التى نبهت أذهان الكثيرين من الدارسين قديما وحديثا فحاول كل منهم من جانبه أن يستعرض هذه النواحى تحت عنوانات مختلفة منها « الخصائص » و « أسرار العربية » و « أسرار اللغة » و « عبقرية اللغة العربية » و « فلسفة اللغة العربية » وذلك إلى جانب ما اشتملت عليه فصول كتب فقه اللغة من دراسات فى هذا الحقل تحت عنوانات مختلفة فأثمر بعض هذه المحاولات رطباً جنيا وأثمر بعضها الآخر حصر ما ولكن ما أثمر وما لم يثمر كانا جميعا صدى لإدراك شخصى من قبل المؤلفين لوجود خصائص تركيبية دقيقة للغة العربية . وهذه الخصائص مبان للمعانى والمعانى غايات لها . ومن أمثلة صور احتباك تركيب السياق فى اللغة العربية وكفاءة طرقها التركيبية ما يبدو فى الجهاز الصرفى وفى التعليق النحوى وفى حقل الظواهر الموقعية السياقية لأن كل هذه الظواهر مناط للمعانى الوظيفية كما يتضح فى الفصول التالية من هذا الكتاب .

---

(١) انظر شرح المقصود بمعنى اصطلاح «المكامنة» مقـالات الاسلاميين للاشعرى جـ ٢ ص ٢٣ ـ ٢٤ .



الفصل الأول

الكلام واللغة

فى كتابى « مناهج البحث فى اللغة » كلام مطول عن الفرق بين الكلام واللغة يستغرق ما يقرب من ثلاثين صفحة كاملة وفى كتابى « اللغة بين المعيارية والوصفية » اشتملت مقدمة الكتاب على عبارات تفرق بين طابع عمل المتكلم وبين طابع عمل اللغوى يمكن أن نوردها فيما يلى : « اللغة إذاً بالنسبة للمتكلم معايير تراعى وبالنسبة للباحث ظواهر تلاحظ . وهى بالنسبة للمتكلم ميدان حركة وبالنسبة للباحث موضوع دراسة وهى بالنسبة للمتكلم وسيلة حياة فى المجتمع وبالنسبة للباحث وسيلة كشف عن المجتمع .

المتكلم يشغل نفسه بواسطتها والباحث يشغل نفسه بها ويحسن المتكلم إذا أحسن القياس على معاييرها ويحسن الباحث إذا أحسن وصف نماذجها . اختلاف الأساليب فى استخدامها اختلاف فى الجمال والفن والتطبيق واختلاف الطرق فى بحثها اختلاف فى الدقة والتناول والبحث والنص على لسان الأديب موضوع للتذوق ولكنه فى يد الباحث موضوع للدراسة . وأخيراً اللغة فى خدمة المجتمع والمنهج فى خدمة اللغة » .

ولست أجد لدى الآن ما أعارض به هذا الذى قلته فى سنتى ١٩٥٥ و ١٩٥٨ ولكن الأغراض العملية لهذا الكتاب تتطلب منى أن أخوض فى موضوع التفريق بين الكلام وبين اللغة من زاوية جديدة غير الزاوية المنهجية البحتة تلك هى زاوية طبيعة كل منهما وتكوينه . فالكلام عمل واللغة حدود هذا العمل . والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة والكلام يحس بالسمع نطقا والبصر كتابة واللغة تفهم بالتأمل فى الكلام . فالذى نقوله أو نكتبه كلام ، والذى نقول بحسبه ونكتب بحسبه هو اللغة فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب واللغة هى الموصوفة فى كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها . والكلام قد يحدث أن يكون عملا فرديا ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية .

وإذا كان الكلام لا يدرس منفصلا عن اللغة إلا عند اعتباره عملا صوتيا بحتا مقطوع الصلة بالمعنى كما يحدث عند فحص المرضى بالحصر والعيوب النطقية والنفسية الأخرى واختبار أصوات المغنين والمذيعين وقبولها فى الاذاعة ، فإن الدراسة اللغوية للكلام تجعله — حتى على هذا المستوى الصوتى — على صلة باللغة ولابد أن يكون كذلك من حيث قصد به أن يدل على معنى . ودراسة أصوات الكلام « المفيد الدال على معنى » إذا اقتصرت على ملاحظة المخارج والصفات وتسجيلها فحسب فهى مقدمة لدراسة اللغة ولكنها ليست من صلب دراسة اللغة أو بعبارة أخرى هى دراسة للكلام وليست دراسة للغة وذلك بأن هذه الملاحظات والتسجيلات لا تتصل باللغة إلا حين يتم تنظيمها والربط بينها فى نظام صوتى كامل تعرف فيه علاقات المخارج وعلاقات الصفات إيجابا وسلبا وتعرف فيه الظواهر الموقعية التى يتطلبها ورود هذه الأصوات المدروسة فى السياق . ونريد الآن أن نشرح ما تردد من قبل من أن اللغة منظمة من مجموعة من الأنظمة منها النظام الصوتى والنظام الصرفى والنظام النحوى فما المقصود بالنظام هنا ؟ .

المعروف أن الجسم الإنسانى جهاز حيوى واحد ذو وظيفة معينة ربما صح أن نسميها « تحقيق الوجود البيولوجى » للإنسان . ولكن هذا الجهاز الحيوى مركب من أجهزة فرعية كالجهاز الهضمى والعصبى والإفرازى والدورى والتنفسى وغير ذلك . وهذه الأجهزة جميعا تقوم بوظائف يمكن فهم كل منها على حدة إذا نظرنا إلى الجهاز الذى يؤديها مستقلا عن بقية الأجهزة . ولكن هذه الأجهزة لا يستقل أحدها عن بقيتها من الناحية العملية . إذ يجرى بينها نوع من تنسيق الوظائف والتكافل فى نطاق الجهاز الحيوى الأكبر ولصالحه . وكما أن جسم الإنسان جهاز أكبر مكون من أجهزة فرعية نجد اللغة جهازا أكبر مكونا من أجهزة فرعية . والخلاف الوحيد بين هذا الجهاز الأكبر وذاك أن الجسم جهاز حيوى وأن اللغة جهاز رمزى عرفى . وكما أن المرء يستطيع فهم الأجهزة الفرعية فى الجسم مستقلا بعضها عن بعض فى الذهن لا فى الحقيقة يمكن أن يفهم المرء الأجهزة الفرعية فى اللغة فرادى ، مع أن وظائفها لا تتحقق عمليا إلا والأجهزة متناسقة متكاملة متكافلة فى إطار

اللغة ، فلا يقوم جهاز منها مستقلا عن بقيتها إلا فى مقام الوصف والتحليل . وكما أن وظيفة الجسم الإنسانى هى تحقيق الوجود البيولوجى للفرد نجد وظيفة اللغة تحقيق الوجود الاجتماعى للفرد نفسه .

فاللغة إذن منظمة عرفية للرمز إلى نشاط المجتمع وهذه المنظمة تشتمل على عدد من الأنظمة (وقد سميناها من قبل بالأجهزة) يتألف كل واحد منها من مجموعة من « المعانى » تقف بازائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو « المبانى » المعبرة عن هذه المعانى ، ثم من طائفة من « العلاقات » التى تربط ربطا إيجابيا ، والفروق « القيم الخلافية » التى تربط سلبيا — بإيجاد المقابلات ذات الفائدة — بين أفراد كل من مجموعة المعانى أو مجموعة المبانى . وكما أن « المعانى » الصرفية غير المعانى النحوية على نحو ما سنرى بعد قليل نجد « المبانى » تتنوع بين فرع وآخر من فروع الدراسات اللغوية . فالمبانى المأخوذة من النظام الصوتى حروف **phonemes** وهى فى النظام الصرفى وحدات صرفية **morphemes** ويعتمد النحو فى التعبير عن معانيه وعلاقاته السياقية على هذين النوعين من المبانى كالحركات والحروف والزوائد واللواصق والصيغ . وأما « العلاقات » الرابطة ، و « القيم الخلافية » المفرقة فهى عناصر هامة جدا فى نظام اللغة بعامة . على أن « القيم الخلافية » وهى المقابلات أو نواحى الخلاف بين المعنى والمعنى أو بين المبنى والمبنى أهم بكثير جدا من العلاقات الرابطة لأنها أقدر من تلك العلاقات على تحقيق أمن اللبس وهو الغاية القصوى للاستعمال اللغوى ، فإنه ليمكن الزعم أن كل نظام لغوى ينبنى أساسا على مجموعة من القيم الخلافية التى بدونها لا يكون اللبس مأمونا ولا الكلام مفهوما . وقد كان ابن مالك محقا حين لخص هذه القضية فى شطرة واحدة من ألفيته تقول :

« وإن بشكل خيف لبس يجتنب » .

فالجهاز الصوتى أو النظام الصوتى للغة يدرسه علم « الصوتيات » **Phonology** مستخدما فى دراسته العناصر الآتية :

١ — معطيات علم الأصوات phonetics ، وقد ذكرنا من قبل أن معطيات علم الأصوات هى أوصاف للحركات العضوية التى يقوم بها الجهاز النطقى أثناء النطق وكذلك الآثار السمعية المصاحبة لهذه الحركات . ويقوم هذا الوصف على الملاحظة الذاتية أو الخارجية من قبل الباحث . وقد تدعم هذه الملاحظة بوسائل آلية فى معمل الأصوات اللغوية مثل الحنك الصناعى والكيموكرافيا والاسيكتروجراف والأوسيلوجراف وصور الأشعة الثابتة أو المتحركة وهلم جرا . ويستعين الباحث على تسجيل مادته تسجيلا مسموعا بالأشرطة والاسطوانات وعلى تسجيلها تسجيلا منظوراً بواسطة الكتابة الصوتية العالمية International Phonetic Alphabet . وتوصف الحركات العضوية دائما منسوبة إلى الجهاز النطقى كما توصف الآثار السمعية دائما منسوبة إلى الأذن . وهكذا يكون المتكلم والسامع هما طرفى حركة النشاط الموصوف ، كما يكون النشاط الموصوف هو « الكلام » . وهذا الكلام لايتم إلا وهو مشروط عرفيا بمجموعة من الشروط تسمى « اللغة » .

٢ — طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وطائفة أخرى من المقابلات « القيم الخلافية » للتفريق . بين أى صوت وصوت آخر ولو من جهة واحدة على الأقل وقد تكون من أكثر من جهة ، وذلك « كالعلاقة » بين الباء والميم إذ تشتركان بالعلاقة العضوية فى المخرج الشفوى والجهر . وتفارق إحداهما الأخرى بالقيمة الخلافية إذ تكون بينهما « مقابلة » من حيث الأنفية وعدمها والشدة وعدمها . وقديما أدرك الكوفيون قيمة « المقابلة » فى إيضاح المعنى فسموها « الخلاف » كما أشرنا من قبل إلى اعتداد الأصوليين بما سموه : « مفهوم المخالفة » .

— فمعطيات علم الأصوات والعلاقات والقيم الخلافية هى العناصر التى يتكون منها النظام الصوتى للغة ويقوم علم الصوتيات على هذه الأسس بواسطة استخدام هذه العناصر بالكشف عن هذا النظام الصوتى .

وأما النظام الصرفى للغة فهو مكون من ثلاث دعائم هامة :

١ — مجموعة من « المعانى » الصرفية التى يرجع بعضها إلى « التقسيم »

كالاسمية والفعلية والحرفية ، ويرجع بعضها الآخر إلى « التصريف » كالإفراد وفروعه والتكلم وفروعه وكالتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير ، ويرجع بعضها الثالث إلى مقولات الصياغة الصرفية كالطلب والصيرورة والمطاوعة والألوان والأدواء والحركة والاضطراب أو إلى العلاقات النحوية كالتعدية والتأكيد وهلم جرا .

٢ – طائفة من « المبانى » **morphemes** تتمثل فى الصيغ الصرفية وفى اللواصق والزوائد والأدوات فتدل هذه المبانى على تلك المعانى أحيانا بوجودها إيجابا وأحيانا بعدمها سلبا وهو ما يسمونه **zero morpheme** ويسميه النحاة « الدلالة العدمية » وهى نفسها دلالة الحذف والاستتار والتقدير والمحل الإعرابى عندهم .

٣– طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وأخرى من المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى والمعنى وبين المبنى والمبنى كالعلاقة الإيجابية بين « ضَرَبْ » و « شَهِمْ » من حيث تشابها فى الصيغة ، فهى « فَعَلْ » فيهما وكالمقابلة التى تتمثل فى القيمة الخلافية بين أحدهما والآخر من جهة المعنى فأولهما « مصدر » وثانيهما « صفة مشبهة » . وتفرق اللغة بين الكلمة وصاحبتها بمثل هذه المقابلات كاعتبار التجرد فى مقابل الزيادة والصيغة فى مقابل الصيغة الأخرى والتكلم فى مقابل الخطاب والغيبة والاسمية فى مقابل الفعلية والتذكير فى مقابل التأنيث وكالمذكر فى مقابل المؤنث والمتكلم فى مقابل المخاطب والغائب ، والاسم فى مقابل الفعل ، فالمقابلة كما تكون بين المعنى والمعنى كالتذكير والتأنيث مثلا تكون بين المبنى والمبنى كالمذكر والمؤنث. وهذه المقابلات هى عصب النظام الصرفى فلا يتصور نظام بدونها .

وأما النظام النحوى للغة فيتكون مما يأتى :

١ – طائفة من المعانى النحوية العامة كالخبر والإنشاء والإثبات والنفى والتأكيد وكالطلب وفيه الأمر والنهى والاستفهام والدعاء والتمنى والترجى والعرض والتحضيض وكالشرط والقسم والتعجب والمدح والذم الخ .

٢ – مجموعة من المعانى النحوية الخاصة أومعانى الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والحالية الخ .

٣ – مجموعة من العلاقات التى تربط بين المعانى الخاصة وتكون قرائن معنوية عليها حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية .

٤ – والعنصر الرابع من عناصر النظام النحوى هو ما يقدمه علما الصرف والصوتيات لعلم النحو من المبانى الصالحة للتعبير عن معانى الأبواب وتلك الصالحة للتعبير عن العلاقات ، فليس للنحو من المبانى إلا ما يقدمه له الصرف ومن هنا ندرك مدى الترابط بين العلمين حتى ليصبح التفريق بينهما صناعيا لا يبرره إلا الرغبة فى التحليل .

٥ – وأخيرا تأتى القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق ، وبين بقية أفراده كأن نرى الخبر فى مقابل الإنشاء أو الشرط الإمكانى فى مقابل الشرط الامتناعى ، أو المدح فى مقابل الذم أو المتقدم رتبة فى مقابل المتأخر أو الاسم المرفوع فى مقابل الاسم المنصوب أو المتعدى فى مقابل اللازم وهلم جرا .

وهكذا يمكننا التفريق بين المفعول لأجله وبين المضاف إليه مثلا بما يعبران عنه من علاقة فأولهما للسببية وثانيهما للنسبة (الإضافة) ثم نفرق بينهما من حيث الصيغة الصرفية إذ يلزم فى أولهما أن يكون مصدرا ولا يلزم ذلك فى الثانى ثم من حيث الحركة الإعرابية فالأول منصوب والثانى مجرور ولا يغرنك أن كليهما على معنى اللام لأن لام الأول للسببية ولام الثانى للملكية أو عموم الملابسة . هذه المقابلات « القيم الخلافية » ضرورية لفهم المعنى « وأمن اللبس » ولا يمكن أن نتصور أداء اللغة لوظيفتها بدونها وهى أهم بكثير من العلاقات الرابطة لأن هذه العلاقات تعبر عن تشابه و « خوف اللبس » يأتى عند التشابه .

هذه هى الأنظمة الثلاثة التى تشتمل عليها اللغة باعتبارها منظمة كبرى مكونة من أنظمة . ومما تقدم نستطيع أن ندرك إلى أى حد يعتمد النحو على

الصرف من جهة وعلى الأصوات من جهة أخرى وإلى أى حد يعتمد الصرف على الأصوات ثم إلى أى حد تترابط هذه الأنظمة فى مسرح الاستعمال اللغوى فلا يمكن الفصل بينها إلا صناعة ولأغراض التحليل فقط .

لقد أشرنا فى ثنايا الكلام إلى المبنى الصرفى ومدى أهميته فى فهم المعانى الصرفية والمعانى النحوية على السواء بل للمعانى المعجمية أيضا ونود أن نوضح هنا مكان المبنى فى مجال خطة الكشف عن المعنى . ونبدأ ذلك بتأكيد وضعية ثلاثية فى الاصطلاح لابد من الإحاطة بها وهى تبدو على النحو التالى :

المعنى	المبنى	العلامة
تمام المعنى (الوقف)	السكون أو غيره مما يدل على الوقف	قال محمد :
التخلص من التقاء الساكنين	الكسر	اضرب الولد .
الفاعل	الاسم المرفوع	قام زيدٌ
المطاوعة	انفعل	انطلق

والملاحظ هنا أن المبانى تجريدات لا منطوقات ولا مكتوبات أى أنها أقسام شكلية ينطوى تحت كل منها ما لا حصر له من العلامات المنطوقة فى استعمال المتكلمين والمخطوطة فى استعمال الكاتبين وهذه الأقسام جزء من اللغة شأنها شأن المعانى ذاتها على حين نجد العلامات جزءا من الكلام بشقيه المنطوق والمكتوب . وفائدة اعتبار المبنى فى أنظمة اللغة وفى تحليلها فى ضوء هذه الأنظمة أن اللغة لا يمكن أن تكون نظاما من المعانى التى لا مبانى لها لأن المبانى رموز المعانى ولا غنى عن الرمز فى نظام كاللغة هو فى أساسه نظام «رمزى» . ولولا المبانى وهى تجريدات وتقسيمات شكلية تندرج تحتها العلامات المنطوقة أو المكتوبة ما كان من الممكن للباحث أن يعبر عن حقائق البحث اللغوى مستقلة عن الاستعمال الفعلى للكلام ، ولأصبح الباحث فى عجزه عن التبويب والتقسيم فى تيه لا ينتهى مداه من مفردات الاستعمال .

والمعانى التى فى هذه الأنظمة الثلاثة (الصوتى والصرفى والنحوى) هى فى حقيقتها وظائف تؤديها المبانى التى تشتمل عليها وتقبنى منها هذه الأنظمة . وقد رأينا من قبل كيف كان الوقف وظيفة السكون ونحوه وكيف كان التخلص وظيفة الكسر وكيف كانت الفاعلية وظيفة الاسم المرفوع وكيف كانت المطاوعة وظيفة الانفعال . من هنا يكون « المعنى » وظيفة « المبنى » ويكون « المبنى » عنوانا تندرج تحته « العلامة » . ومن ثم أطلق الباحثون على هذا المعنى الذى تكشف عنه المبانى التحليلية للغة اسم « المعنى الوظيفى » **functional meaning** واضعين إياه بازاء المعنى المعجمى **Lexical meaning** الذى تدل عليه الكلمة المفردة كما فى المعاجم ثم المعنى الدلالى **Semantic meaning** أو المعنى المقامى **Contextual meaning** أى المعنى الذى لا يكتفى بتحليل تركيب المقال ولا بمعنى كلماته المفردة وإنما يراه فوق ذلك فى ضوء المقام **Context of situation**

وليس المعجم نظاما من أنظمة اللغة فهو لا يشتمل على شبكة من العلاقات العضوية والقيم الخلافية ولا يمكن لمحتوياته أن تقع فى جدول يمثل احتباك هذه العلاقات على نحو ماسنرى فى أنظمة الأصوات والصرف والنحو . فالمعجم بحكم طابعه والغاية منه ليس إلا قائمة من الكلمات التى تسمى تجارب المجتمع أو تصفها أو تشير إليها . ومن شأن هذه الكلمات أن تحمل كل واحدة إلى جانب دلالتها بالأصالة والوضع (الحقيقة) على تجربة من تجارب المجتمع أن تدل بواسطة التحويل (المجاز) على عدد آخر من التجارب . فإذا وضعنا كلمة « المعانى » بدل « التجارب » صح لنا أن نقول إن الكلمة المفردة (وهى موضوع المعجم) يمكن أن تدل على أكثر من معنى وهى مفردة ولكنها إذا وضعت فى « مقال » يفهم فى ضوء « مقام » انتفى هذا التعدد عن معناها ولم يعد لها فى السياق إلا معنى واحد لأن الكلام وهو مجلى السياق لابد أن يحمل من القرائن المقالية (اللفظية) والمقامية (الحالية) ما يعين معنى واحدا لكل كلمة . فالمعنى بدون المقام (سواء أكان وظيفيا أم معجميا) متعدد ومحتمل لأن المقام هو كبرى القرائن ، ولا يتعين المعنى إلا بالقرينة . ولقد سبق أن أشرت إلى أن علم البيان (وهو علم دلالات المفردات)

يمكن أن يمثل الجانب النظرى من « علم المعجم » فيبين كيف تخرج الكلمة عن معناها الحقيقى الوضعى إلى معان أخرى مجازية ويستمد مادته من تاريخ الاستعمال فى اللغة العربية. بل يحسن فى هذا الجانب النظرى للمعجم أيضا دراسة أصل الدلالة الحقيقية نفسها بواسطة النظر فى طرق العرف والوضع بالارتجال والاقتراض والتعريب ونحوها مع العناية بوجهة النظر التاريخية التى تبحث فى أصول الكلمات المستعملة فعلا من ناحية البنية وفى تطور دلالتها على مر العصور. ذلك هو الجانب النظرى للمعجم وهو موزع بين علم البيان وعلم الصرف وعلم المتن وبحوث فقه اللغة وتاريخ الأدب ولكنه قد آن له الأوان أن يتوحد فى علم واحد يسمى «علم المعجم» ويتخذ موضوعا أساسيا له طرق المعاجم ومادتها والمعنى المعجمى — ذلك المتعدد المحتمل. المعجم إذاً جزء من اللغة ولكنه ليس نظاما من أنظمة اللغة. هو من اللغة لأنه سجل لكلماتها ولمعانى هذه الكلمات وهذه الكلمات ساكنة صامتة بالفعل ولكنها صالحة بالقوة لأن تصير ألفاظا مسموعة أو خطوطا مكتوبة مقروءة فى سياق كلام. فالمعجم إذن معين صامت ساكن هادئ مستعمل بالقوة لا بالفعل، شأنه فى ذلك شأن اللغة كلها حيث عبر عنها أحد العلماء بقوله: إنها Silent reservoir (١) وهذا المعين الاستاتيكى إذا وضع فى حالة استعمال وحركة وديناميكية أصبحت النتيجة كلاما لا لغة. فكلمة « رجل » مثلا موجودة مختزنة فى تجربة الجماعة صامتة صالحة لأن يستعملها الفرد عند الإرادة فإذا لم يستعملها ظلت صامتة ساكنة هادئة وهى فى هذه الحالة جزء من اللغة لا من الكلام فإذا نطقها الفرد أو كتبها أخرجها من مجال القوة إلى مجال الفعل وجعلها جزءا من الكلام الذى هو نشاط وسلوك.

واللغة العربية بهذا مكونة من ثلاثة أنظمة وقائمة من الكلمات التى لا تنتظم فى جهاز واحد وهذه الأنظمة والقائمة تكون معينا صامتا فإذا أردنا أن نتكلم أو أن نكتب نظرنا فى هذا المعين الصامت فوضعنا محتوياته فى حالة عمل وحركة فأخذنا منه الكلمات ورصفناها على شروط الأنظمة أى بحسب قواعد

---

(١) انظر كتاب ديسوسور.

اللغة وخرجنا من دائرة الصمت اللغوى إلى دائرة النطق الكلامى أى من حيز السكون إلى حيز الحركة ومن حيز الإمكان إلى حيز التطبيق . وحاصل جمع « المعنى الوظيفى » التحليلى و « المعنى المعجمى » الذى للكلمات لا يساوى أكثر من « معنى المقال » أو « المعنى اللفظى » للسياق أو معنى ظاهر النص كما يقول الأصوليون ولا يزال السياق حتى بعد الوصول إلى هذا المعنى اللفظى بحاجة إلى « معنى المقام » أى المعنى الاجتماعى الذى يضم القرائن الحالية إلى ما فى السياق من قرائن مقالية وبهذا يتم الوصول إلى « المعنى الدلالى » .

وسنرى فيما بعد أن « المقام » هو حصيلة الظروف الواردة relevant طبيعية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك فى الوقت الذى تم فيه أداء المقال speech event أما الظروف غير الواردة irrelevant فلا ضرورة لإرباك خطة تحليل المعنى بذكرها وشرحها وما دام المعنى على إطلاقه مركبا على هذا النحو الذى يبدو من تشقيقه فإن أى شق من المعنى لا يكفى بمفرده للإفادة والفهم فلا يكفى مجرد فهم النظام الصوتى للغة ما لأن نفهم مقالا بهذه اللغة بل لا يكفى لذلك حتى فهمنا للنظام الصرفى أو النحوى للغة المذكورة، بل لا يكفى أيضا أن نفهم المعنى المعجمى لحشد كبير من كلمات هذه اللغة أيضا لأن نفهم المعنى فهما كاملا ما دام « المقام » غير مفهوم . ويقع فى تجاربنا أحيانا أن نرى اثنين يعمدان إلى التخصص فى لغة أجنبية فيتخصص أحدهما فى اللغة ذاتها ويتخصص الثانى فى أدبها فأما الذى تخصص فى اللغة فقد طلب موضوعا يخضع للتقعيد ومن ثم للفهم السريع والتحصيل السريع أيضا فينجح فى مهمته بيسر نسبى وأما الذى تخصص فى الأدب فسيجد نفسه وجها لوجه مع التحدى الهائل الذى يفرضه فهم المقامات المختلفة التى تقع فى إطار ثقافة أجنبية عنه بما تشتمل عليه هذه المقامات من علاقات اجتماعية وعقلية وذوقية وعاطفية دقيقة متشعبة لا يفهمها وينفعل بها إلا أبناء البيئة ذاتها ولا يمكن الحصول على بعضها من مجرد قراءة تاريخ هذا المجتمع ولا أدبه ؛ ذلك بأن إطار الثقافة الاجتماعية لكل أمة يفرض

من تلك العلاقات والارتباطات بالمواقف وبالموضوعات مالا يفهمه تماما إلا الناشئون فى المجتمع ذاته والثقافة ذاتها ولو أن المتخصص الأجنبى تمكن من تحصيل فهم الارتباطات العقلية أو حتى الاجتماعية بالموضوعات والمواقف فكيف يتسنى له مهما حاول أن يفهم الارتباطات الذوقية والعاطفية فى المجتمع . وهل يجد غير المسلم وغير العربى فى نفسه ما يجده العربى المسلم من فهم وانفعال وارتباط بالقرآن أو الحديث عند قراءتهما مثلا فلا شك أن المعنى دون ملاحظة هذه الارتباطات التى يتضح بها المقام ناقص كل النقص .

وهذه المقامات الاجتماعية هى نسيج الثقافة بمعناها الأنثربولوجى الأعم لا بمعناها التربوى الأخص أى أنها هى نسيج العادات والتقاليد والأعمال اليومية والفلكلور الشعبى والذاكرة الشعبية ثم الإحساسات والعواطف الشعبية ومن ثم لا تخضع هذه المقامات للتقعيد والضبط كما يخضع تقعيد الأنظمة اللغوية ولكن الباحث مع ذلك يستطيع أن يصل إلى أنواع منها وأن يرصد ما يستعمل من « مقال » فى كل « مقام » بحسب العادة دون أن يدعى لارتباط هذا المقال بما نسب إليه من مقام أى نوع من أنواع الحتمية . لأن المقامات والمقالات جميعا من عمل الإنسان والإنسان أكثر شىء استعصاء على الضبط والتقعيد ويكفى للدلالة على ذلك ما ورد فى الأثر من قوله : « اتق شر من أحسنت إليه » فلو خضع الإنسان لقاعدة لتوقع المحسن ممن أحسن إليه الخير ولم يتق منه الشر .

بقى أن نشير إلى أن النظر فى المعنى الدلالى نظر فى معنى الكلام (لفظا أو كتابة) بواسطة عاملى اللغة والاجتماع ذلك بأن المعنى الذى ننظر فيه هنا معنى مقال جرى استعماله فعلا فى مقام ما بالنطق أو بالكتابة والاستعمال هو الأداء وهو الكلام بنوعيه السمعى النطقى والبصرى الكتابى . هذا هو تشقيق المعنى وقد رأينا أنه ينبنى على تشقيق اللغة نفسها وعلى النظر إلى كل شق منها باعتباره فرعا من فروع البحث فى المعنى مما يؤدى فى النهاية إلى أن تكون اللغة فى عمومها نظاما عرفيا يشرح العلاقة الاعتباطية بين الرمز وبين المعنى من حيث عرفيتها واطرادها . أما تحليل المعنى على المستويات المختلفة فإنه

يشغل كل ما يتلو ذلك من صفحات هذا الكتاب فسننظر أولا فى الطبيعة العملية للدراسة الصوتية وفى الصلة بين علم الأصوات وبين الدراسات اللغوية مقدمين بذلك لدراسة الفروع التى تتناول المعنى على مستوياته المختلفة كالصوتيات والصرف والنحو وهى الفروع التى تدرس المعنى الوظيفى موضحين بعد ذلك طبيعة المعنى المعجمى ثم معنى المقام واصلين من كل ذلك إلى المعنى الدلالى .



الفصل الثاني

الأصوات

سبق أن فرقنا فى الفهم بين الكلام واللغة وبينا أن الكلام أداء فردى فى إطار اجتماعى ما ، وهذا الإطار الاجتماعى هو اللغة . وحين يتكلم الفرد يتم كلامه فى إحدى صورتين شهيرتين : إما النطق وإما الكتابة . وليس يدخل فى غايتنا هنا أن نشرح كيف تتم الكتابة ولا أن نقوم بدراسة تحليلية لمنحنيات الرموز الكتابية وزواياها ولا أن نلقى ضوءاً أياً كان على الرموز الكتابية التى يستعملها « المتكلم » فذلك أمر تهتم به دراسات من نوع آخر . ولكننا مع كل التأكيد لا نستطيع أن نتخلى بنفس القدر من اللامبالاة عن العمل النطقى الذى يقوم به الإنسان الفرد وذلك للأسباب الآتية :

١ — إن تقاليد السماع فى الكلام بحكم قدمها وحداثة تقاليد الكتابة جعلت الكلام المسموع يبدو أكبر أهمية من الكلام المنظور . ذلك لأنه أدخل فى الحياة من الكتابة وأوغل فى سلوك الفرد والمجتمع حتى لقد زعم بعض العلماء أن التفكير لا يتم بدون الكلمات ولعله قصد بالكلمات هنا ما قصده المتنبى بقوله :

إن الكلام لفى الفؤاد وإنما   جعل اللسان على الفؤاد دليلا

٢ — إن اعتماد الكلام المنطوق على أساسين أحدهما حركى يسمى المخارج والثانى سمعى يسمى الصفات قد عدد أسس الاختلاف بين الأصوات المنطوقة فأمكن لهذه الأسس وما بينها وما فى خلالها من مقابلات أو قيم خلافية أن تكون منطلقاً مناسباً للسعى إلى إنشاء نظام صوتى لغوى تستخدم فيه هذه القيم الخلافية بين المخرج والمخرج وبين الشدة والرخاوة مثلا وبين الجهر والهمس وبين التفخيم والترقيق . أما الحركات الكتابية فلا تتعدد فيها الأسس على هذا النحو ومن ثم لا يمكن أن يكون للنظام الكتابى من التركيب والتنوع ما للنظام الصوتى منهما .

٣ — إن الكلام المسموع يتسم أحياناً بطابع التضارب بينه وبين الأنظمة اللغوية (أى القواعد) صوتية كانت أو صرفية أو نحوية وعند ظهور مشاكل

تطبيق الأنظمة على الكلام المنطوق تعمد اللغة إلى تقديم طائفة من الحلول تسمى الظواهر الموقعية (١) أو المعالم السياقية وإن اختصاص النطق دون الكتابة بهذه الظواهر يجعل الكلام المسموع أغنى وأكثر تنوعاً من الكلام المكتوب .

٤ — إن وجود النبر والتنغيم بالذات (من بين الظواهر المذكورة) فى الكلام المسموع دون المكتوب يجعل الأول أقدر فى الكشف عن ظلال المعنى ودقائقه من الثانى . ولقد حاولت الكتابة أن تستعيض عن التنغيم بالترقيم ولكنها لن تعوض النبر بوسيلة أخرى ولم يحاول الكاتبون ذلك .

لهذا كانت دراسة الكلام المنطوق المسموع مقدمة لابد منها لدراسة الأنظمة (القواعد) اللغوية أو بعبارة أخرى لدراسة اللغة نفسها . وأصبح علم الأصوات تمهيداً بالملاحظة الحسية لانشاء علم الصوتيات الذى هو تخطيط عقلى لقواعد الأصوات بناء على هذه الملاحظة الحسية .

إذا رأى أحدنا سائق سيارة يصدم أحد المارة وتطوع بالشهادة أمام شرطة المرور فإنه قد يقتصر على وصف الحركة التى أدت إلى المصادمة فيقول : « إن السيارة كانت مسرعة على الجانب الفلانى من الطريق وعبر هذا الشخص الطريق فى الوقت الذى كان النور الأخضر فيه مضاء أمام السيارة وحاول السائق أن يتوقف قبل بلوغ هذا الشخص ولكنه لم يتمكن » . فى هذه الحالة يكون وصفه للأحداث غير مختلط بتفسيرها فى ضوء قواعد المرور ولكنه إذا جاء فى كلامه بما كان ينبغى لهذا أو ذاك أن يفعله حسب ما تقضى به قوانين المرور فقد بدأ يتخطى مجرد الوصف الحسى إلى ذكر قواعد معينة تراعى فى العادة . وحين كان هذا الشاهد يقصر كلامه على وصف الحركات التى لاحظها فحسب كان موقفه شبيهاً بموقف الباحث فى أصوات اللغة فهو يلاحظ ما يقوم به الجهاز النطقى لدى المتكلم من حركات وما يصاحب هذه الحركات من آثار سمعية فيسجل ذلك ويكتفى به . وحين كان الشاهد المذكور يفسر موقف السائق وموقف الماشى فى ضوء نظام المرور كان عمله

(١) انظر الفصل الذى يتناول هذه الظواهر فى هذا الكتاب .

شبيهاً يعمل صاحب الصوتيات الذى يهتم من الحركات والآثار النطقية بما لكل منهما من وظائف وبما بين كل واحدة منها وبين الأخرى من علاقات ويضعها جميعاً فى إطار فهم معين . فعالم الأصوات مسجل وعالم الصوتيات مفسر ومنظم . وأولهما يلاحظ والثانى يقعد .

فعلم الأصوات دراسة عملية لموضوع مدرك بالحواس لأن حاسة النظر ترى من حركات الجهاز النطقى حركة الشفتين والفك الأسفل وبعض حركات اللسان ثم ترى كذلك بعض الحركات المصاحبة التى تقوم بها عضلات الوجه . وحاسة السمع تدرك الآثار السمعية المصاحبة لهذه الحركات العضوية فتميز انحباس الهواء وتسريحه بعد انحباسه واحتكاكه بأعضاء الجهاز النطقى بسبب تضييق المجرى عند نقطةمعينة من هذا الجهاز وحرية مرور الهواء عند عدم الحبس والتضييق واختلا ف قيمة الصوت عند اختلاف شكل حجرة الرنين وكون النطق مجهوراً حيناً ومهموساً حيناً آخر وهلم جرا مما تستطيع الحواس أن تدركه سواء أكان الشخص الذى يدرك هذه المحسوسات على معرفة باللغة التى يستعملها المتكلم أم لا . ولا شك أن كل واحد منا قد جرب ذات مرة أن يستمع إلى متكلم بلغة غير مألوفة له أنه لاحظ حركات المتكلم وسمع صوته وما يعرو كلا منهما من تغير تدركه الحواس حتى إنه قد يسلى نفسه أحياناً بتقليد أصوات هذه اللغة غير المفهومة التى تعتبر بالنسبة إليه « رطانة » .

هذا بالنسبة لمن لا خبرة له بعلم الأصوات فإذاكان له تدريب فى الاستماع والملاحظة والتسجيل والوصف فان موقفه — ولو كان يجهل اللغة المسموعة أيضاً — لابد أن يلحقه بعض التغيير . وإنه لا يقنع فى هذه الحالة بتسلية نفسه بمحاولة تقليد الرطانة وإنما يصغى إلى ما يسمعه من كلام فيسجل أصواته بالكتابة الصوتية ثم يعيد سماعه من شريط تسجيل أو اسطوانة فيكرر الاستماع إلى الجملة مرات متعددة ليتحقق بذلك من حسن ملاحظته ودقة تسجيله ثم يصف الأصوات التى سمعها وصفاً علمياً من الناحيتين الحركية والسمعية وقد يستخدم فى توثيق ملاحظته منهجا آلياً مما يستخدم فى معمل الأصوات ولكنه لا يحاول أن ينظم هذه الأصوات فى مجموعات تقوم كل مجموعة

(حرف) منها بوظيفة معينة فى نظام صوتى لأنه إذا بدا يفعل ذلك فقد تخطى علم الأصوات إلى علم الصوتيات . ولكنه يستطيع أن يضع جدولا للأصوات بحسب مخارجها وصفاتها دون أن يقسمها إلى حروف أو أن يضع أى واحد منها موضعاً تنظيمياً خاصاً خارج إطار الملاحظة الخالصة . حتى الجدول الذى وضعه للأصوات لا يعتبر محاولة للتنظيم اللغوى (لأنه كما ذكرنا لا يعرف اللغة) وإنما يعتبر تلخيصاً لعلاقات بين مدركات حسية صوتية تظل تنتظر من يبوبها ويقسمها ويجعل كل قسم منها حرفاً من حروف النظام الصوتى للغة أو بعبارة أخرى تنتظر من يرتبها فى جدول تنظيمى يحكى ما يربطها من علاقات عضوية أو يفرق بينها من قيم خلافية . إذ لا يمكن للأصوات أن تعتبرا جزءا من اللغة إلا من خلال هذه العلاقات والمقابلات . ومن هنا يتحتم على من يتصدى لتنظيم الأصوات وتقسيمها إلى حروف أن يكون على قدر من المعرفة باللغة فى عمومها أو بمفرداتها على الأقل . وسوف يبدو لنا السبب فى اشتراط هذا القدر من المعرفة عند الكلام عن طريقة استنباط هذا النظام الصوتى من المادة الحاضرة وهى الأصوات المدركة الموصوفة حيث يتم الاستنباط بواسطة الاستبدال والحذف والإضافة على نحو ما سنرى .

فإذا كان الأمر كذلك فكيف كان موقف النحاة العرب من دراسة الأصوات العربية ؟

لست أشك لحظة واحدة فى أن هؤلاء العلماء الأجلاء قد استطاعوا بالملاحظة فقط (ومعها كل الصعوبات التى تواجه الطليعة فى العادة) أن يصلوا إلى وصف دقيق للأصوات العربية دون أن يكون لهم من الوسائل الآلية التى يستخدمها المحدثون ما يستطيعون بواسطته توثيق نتائج مدركاتهم الحسية ولقد بينوا مخارج الأصوات وصفاتها واشتمل ذلك عند الكثيرين منهم على أصوات غير عربية شاعت فى البيئة العربية فى القرن الثانى الهجرى . وقد سمى سيبويه بعض هذه الأصوات الأجنبية وشبهها أصواتا عربية مشهورة ووصف ذلك بأنه « غير مستحسن ولا كثير فى لغة من ترتضى عربيته ولا يستحسن فى قراءة القرآن ولا فى الشعر[1] » .

---

(١) كتاب سيبويه «باب الادغام» .

ويظهر أن سيبويه كان على وعى تام بأن دراسة الأصوات مقدمة لابد منها لدراسة اللغة، وأن النظام الصوتى ضرورى لمن أراد دراسة النظام الصرفى بل لعله كان يرى فى النظام الصوتى جزءا لاحقا أو من دراسة الصرف نفسها حتى إنه حين وضع الدراسات الصوتية تحت عنوان « باب الإدغام » قد كشف عن وجهة نظره هذه من جهة وقيد دراسة الأصوات وضيق مجالها من جهة أخرى . وتأتى دعوى تضييق سيبويه لمجال دراسة الأصوات من أن الإدغام ليس جزءا من النظام الصوتى وإنما هو ظاهرة موقعية سياقية ترتبط بمواقع محددة يلتقى فى كل منها صوتان السابق منهما ساكن والتالى متحرك فإذا تحققت صفات خاصة فى الصوتين جميعا تحققت بذلك ظاهرة الإدغام كما فهمها سيبويه . ولكن سيبويه مهد لدراسة الإدغام بدراسة الأصوات العربية تحت العنوان نفسه : « باب الإدغام » . فتناول هذه الأصوات بالوصف من حيث المخرج وطريقة النطق والجهر والهمس والتفخيم والترقيق ناظراً إلى الصوت فى حالة عزلة عن السياق تاركا سلوك الصوت فى السياق إلى دراسة الإدغام نفسه ناهجا فى ذلك كله نهج النحاة — وهو من كبار أئمتهم — عندما درسوا الزمن النحوى حيث نسبوا للصيغة فى عزلتها زمنا صرفيا ولكنهم حين رأوا لها فى السياق زمنا آخر قد لا يطابق الزمن الصرفى جعلوا ينسبون الزمن إلى عناصر غير الأفعال وما جرى مجراها فقد نسبوه إلى الأدوات وإلى بعض الجهات كالقلب والتنفيس وإلى بعض الظروف كذلك .

ولقد اتجه سيبويه وأصحابه عند النظر فى استنباط الحروف من الأصوات اتجاها عكس ما يراه المحدثون ، فسوف نرى فى دراسة الصوتيات أن اتجاه البحث الحديث إنما يكون من الأصوات إلى الحروف إذ ينظم الباحث ما لديه من أصوات جرت ملاحظتها ووصفها فيبوبها إلى مجموعات تسمى كل مجموعة منها حرفا وذلك كأن يجمع الأصوات المختلفة الدالة على النون مع

اختلاف المخارج بين هذه الأصوات فيجعلها تحت عنوان واحد هو « حرف النون »... ولكن سيبويه وأصحابه حين تصدوا لتحليل الأصوات العربية كان بين أيديهم نظام صوتي كامل معروف ومشهور للغة العربية وكانت الحروف التي يشتمل عليها هذا النظام قد جرى تطويعها للكتابة منذ زمن طويل فكان لكل حرف منها رمز كتابي يدل على الحرف في عمومه دون النظر إلى ما يندرج تحته من أصوات . فارتضى سيبويه وأصحابه هذا النظام الصوتي المشهور واتخذوه نقطة ابتداء في دراستهم للأصوات العربية ومن هنا رأينا الأصوات العربية التي تحت كل حرف من هذا النظام لا تعدو أن تكون صفة لهذا الحرف كأن تكون إدغاما له أو إقلابا أو إخفاء أو إمالة وهلم جرا . وهكذا جاء منهج النحاة في دراسة الأصوات من حيث اتجاه الحركة عكس المنهج الحديث .

ولقد رأى سيبويه (وهو رأى شيوخه وأصحابه كذلك) أن أصول حروف العربية (يقصد الأصوات الرئيسية لحروفها) تبلغ في عددها تسعة وعشرين حرفا هي :

١ — الهمزة	ورمزها	ء
٢ — الألف	»	ا
٣ — الهاء	»	هـ
٤ — العين	»	ع
٥ — الحاء	»	ح
٦ — الغين	»	غ
٧ — الخاء	»	خ
٨ — الكاف	»	ك
٩ — القاف	»	ق

١٠ — الضاد	ورمزها	ض
١١ — الجيم	»	ج
١٢ — الشين	»	ش
١٣ — الياء	»	ى
١٤ — اللام	»	ل
١٥ — الراء	»	ر
١٦ — النون	»	ن
١٧ — الطاء	»	ط
١٨ — الدال	»	د
١٩ — التاء	»	ت
٢٠ — الصاد	»	ص
٢١ — الزاى	»	ز
٢٢ — السين	»	س
٢٣ — الظاء	»	ظ
٢٤ — الذال	»	ذ
٢٥ — الثاء	»	ث
٢٦ — الفاء	»	ف
٢٧ — الباء	»	ب
٢٨ — الميم	»	م
٢٩ — الواو	»	و

ثم يضيف سيبويه إلى ذلك ستة فروع أصلها من التسعة والعشرين وهى كثيرة (يقصد كثرة ورودها فى الكلام frequency) يؤخذ بها وتستحسن فى قراءة القرآن والأشعار وهى :

٣٠ — النون الخفية : والذى فى كتاب سيبويه هو وصفها بلفظ «الخفيفة» والمعروف أن النون الخفية غير النون الخفيفة . فالخفية هى نون الإخفاء قبل حروف الفم وهى التاء والثاء والجيم والدال والذال والزاى والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والفاء والقاف والكاف . وأما الخفيفة فهى إحدى نونى التوكيد، ولها أحكام فى الوقف تفردها بطابع خاص حيث تصير فى الوقف ألفا نحو قفا = قفن .

٣١ — الهمزة التى بين بين : وهى همزة متحركة تكون بعد ألف أو بعد حركة فتصير فى النطق مجرد خفقة صدرية لا يصاحبها إقفال للأوتار الصوتية نحو «أأنت قلت للناس» فإذا كانت الهمزة مفتوحة مكسورا ما قبلها قلبت ياء أو مضموما ما قبلها قلبت واواً .

٣٢ — الألف الممالة إمالة شديدة : والمقصود بها الألف الجانحة نحو الياء وهى التى يقرأ بها القراء مثلا قوله تعالى : «والضحى والليل إذا سجى» فيجعلون صوت الألف الأخيرة فى «الضحى» و «سجى» كصوت الياء فى نطق العامة فى مصر لكلمة «بيت» .

٣٣ — ألف التفخيم بلغة أهل الحجاز : وهى ألف تستدير فى نطقها الشفتان قليلا مع اتساع الفم نتيجة لحركة الفك الأسفل ويرتفع مؤخر اللسان قليلا فيصير الفم فى مجموعه حجرة رنين صالحة لإنتاج القيمة الصوتية التى نسميها التفخيم على لغة أهل الحجاز وهو أوغل فى بابه من تفخيم القبائل الأخرى حتى إن بعض الألفات المفخمة على لغة الحجازيين فى مثل كلمتى الصلاة والزكاة لما جاورت أصواتا غير مطبقة فخشى مدونو القرآن على تفخيم الألف، فلهذا السبب كتبو هافى صورة الواو ليعلم القارىء أن هذه الألف مفخمة .

٣٤ — الشين التى كالجيم : وهى الشين المجهورة التى تشبه صوت الجيم فى اللهجة السورية واللبنانية فكان الناطقون بهذه الشين من العرب

يجعلون كلمة أشدق كأنها أجدق ومثل هذا ما نسمعه فى لهجة القاهريين فى كلمات مثل الأشغال والأشجار .

٣٥ — الصاد التى كالزاى : وهى صاد مجهورة مفخمة تشبه نطق العامة فى مصر للظاء فى كلمة « ظالم » مثلا والقاهريون ينطقون هذه الصاد المجهورة فى كلمة « مصدر » كما كان العرب ينطقونها قديما . ولكن العرب كانوا ينطقونها من أجل الصاد فى مثل الصقر والصراط كذلك .

ثم يضيف سيبويه إلى ذلك « حروفاً » ثمانية أخرى غير مستحسنة ولا كثيرة **frequent** فى لغة من ترتضى عربيته ولا تستحسن فى قراءة القرآن ولا فى الشعر . ولم يحدد سيبويه بالنسبة لهذه الثمانية ما إذا كانت قاصرة على الكلمات المعربة من اللغات الأجنبية دون الكلمات الأصيلة فى العربية أو أنها كانت توجد فى الكلمات الأصيلة كذلك ، ولم يذكر سيبويه أيضا ما إذا كانت هذه الأصوات لحنا مما أصاب ألسنة العرب بسبب مخالطتهم الموالى أو أنها وردت على ألسنة الموالى فقط . ثم إنه لم يشر إلى تقدير ما زعمه من كثرة الكثير وقلة القليل فى كل ما أورده . وهذه الأصوات الثمانية هى :

٣٦ — الكاف التى بين الجيم والكاف : ولم يمثل سيبويه لهذا الصوت ولكن ابن عصفور فى كتابه المقرب[1] . قال : إن الفعل الماضى « كمل »يصير عند النطق على طريقة هذه الكاف جمل ولكن التمثيل الخطى بصورة الجيم غير دقيق لأن الجيم مجهورة وهذا الصوت من أصوات الكاف لم يفقد همسه وإن أصبح معطشا كتعطيش الجيم وهذا الصوت هو الذى يصفه النحاة باصطلاح الكشكشة وهو شبيه لما فى نطق العراقيين لكلمة « كيف » . ويسمع المرء مثل هذه الكاف فى كلام بعض سكان المنطقة التى تقع على الحدود بين محافظتى الشرقية والدقهلية فى شرق الدلتا .

---

(١) ذكر ادغام المتقاربين .

٣٧ — الجيم التى كالكاف : ولم نجد فى كلام سيبويه تمثيلا لهذه الجيم ولكن ابن عصفور جاء بمثال لها فى المقرب أيضا إن كلمة « رجل » تصير بهذه الجيم إلى « ركل » ragul وهو بهذا يجعل هذه الجيم أختا للجيم القاهرية ومطابقة لها تماما .

٣٨ — الجيم التى كالشين : ولم يمثل لها سيبويه ولكن الواضح أن هذه المشبهة للشين كانت صوتا من أصوات الجيم لا يرد إلا فى موقع خاص هو موقعه قبل تاء الافتعال وقد مثل ابن عصفور له بكلمة اجتمعوا التى تصير إلى « اشتمعوا » ونحن نعرف أن الكلمة الفصيحة « اجتر » قد أصبحت بفضل هذا الصوت من أصوات الجيم على صورة « اشتر » وهكذا شاعت على ألسنة الفلاحين فى ريف مصر شمالا وجنوبا .

٣٩ — الضاد الضعيفة : ولسنا نجد تمثيلا لها فى كتاب سيبويه ولم نر فيه شرحا لطابع ضعفها ولكننا نعرف أن الضاد الفصيحة كانت تنطق بواسطة احتكاك هواء الزفير المجهور بجانب اللسان والأضراس المقابلة لهذا الجانب ومن ثم يكون صوت الضاد الفصيحة من بين أصوات الرخاوة مثله فى ذلك مثل الثاء . ومن هنا وجدنا بعض العرب حين ينطقون كلمة تشتمل على صوت الثاء متلوا بحرف مفخم مجهور يحدث فى نطق الثاء شىء من عدوى التفخيم والجهر الضعيفة فتصير الثاء بذلك ضادا ضعيفة وقد مثل ابن عصفور لها بكلمة « أثر » التى تعتبر « أضر » مع ملاحظة ما سبق من وصف نطق الضاد .

٤٠ — الصاد التى كالسين : ومع أن سيبويه لم يمثل لهذه الصاد لا نجد صعوبة فى تصور المراد من هذا الشبه إذ أن الصاد والسين تشتركان فى المخرج وفى الصفات كلها إلا التفخيم والترقيق فالصاد مفخمة والسين مرققة وهذا هو الفارق الوحيد بينهما ومن ثم فإن إحداهما إذا أشبهت الأخرى فلابد أن يكون معنى ذلك مشاركتها فى الصفة الوحيدة التى فارقتها من جهتها فإذا أشبهت الصاد السين فإن معنى ذلك أن تترك الصاد تفخيمها إلى ترقيق السين

وقد مثل ابن عصفور لهذا الصوت من أصوات الصاد بكلمة « صابر » التى تصير « سابر » ومثل هذه الصاد ما نسمعه اليوم على ألسنة النساء ولا سيما المتشبهات منهن بالأجنبيات .

٤١ — الطاء التى كالتاء : ولم يمثل سيبويه لهذه الطاء أيضا ولكن كلاما شبيها بما قيل فى وجه الشبه بين الصاد والسين يمكن أن يقال هنا أيضا فى وجه الشبه بين الطاء والتاء فالمعروف أن التفخيم والترقيق هو أوضح مايفرق بين الطاء والتاء الآن فإذا أشبهت الطاء التاء فقدت تفخيمها وقد مثل ابن عصفور (١) لهذا الصوت بكلمة « طال » التى تصير إلى صورة «تال» ونحن نسمع من النساء السابق ذكرهن مثل هذه الطاء فى وقتنا الحاضر .

٤٢ — الظاء التى كالثاء : ولم نر مثالا لها فى كتاب سيبويه ولكن النظر إلى الفارق بين الظاء والثاء يوضح أنهما يختلفان من وجهتين أولاهما الجهر والهمس والثانية التفخيم والترقيق فإذا أشبهت الظاء الثاء فسيكون معنى ذلك أنها فقدت إما الجهر وإما التفخيم وإما هما معا . ولقد جاء ابن عصفور بمثال لهذا الصوت فقال إن كلمة « ظالم » تصير إلى « ثالم » ونحن قادرون على أن نفهم من مثاله هذا أن الظاء فقدت جهرها وهمست كهمس الثاء أما التفخيم فمن الصعب فى هذا المثال أن نقرر أن الظاء فقدته أو احتفظت به لأن الكتابة العربية لاتصطنع رموزا للدلالة على التفخيم والترقيق . ومن ثم لانستطيع الجزم بأن « ثالم » السابق ذكرها مفخمة « الظاء » أو مرققتها .

٤٣ — الباء التى كالفاء : لقد فهمت من كلام سيبويه فى هذا الصوت أن الباء التى يعنيها هى ما يسمونه الباء الفارسية وهى باء مهموسة مثل صوت (P) فى اللغات الأجنبية والمعروف أن العرب كانوا يعربون هذه الباء بقلبها فاء ومن ثم أصبحت كلمة « برزده » عند تعريبها فرزدق وكلمة « بالوزه » فالوذج . ولكن ابن عصفور يزعم أن هذه الباء «على ضربين

---

(١) المقرب — ذكر ادغام المتقاربين .

أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من لفظ الفاء والآخر بالعكس نحو بلج » .
فهل يقصد بالأول ما يشبه صوت (V) وبالثانى صوت (P) ؟
لعله كذلك .

ـــ ومن الواضح أن سيبويه مع تفريقه بين أصول الحروف وفروعها لم يكن يفرق بين اصطلاحى « الحرف » و « الصوت » على نحو ما يفرق علم اللغة الحديث بين اصطلاحى phoneme و sound أو allophone فالحرف لديه يشمل كل ذلك . ومن الواضح أيضاً أن سيبويه جعل الكثير من الأعضاء الثانوية أو الفروع المختلفة للحروف على حد تعبيره أوصافا تعرو العضو الرئيسى – أو كما يسميه : الأصل – وسمى الأوصاف ولم يعدد الأصوات وكان من بين ما سماها به الإدغام والإقلاب والإخفاء ونحوها فوصف العضو الرئيسى بأنه مقلب أو مدغم أو مخفى ولم تعدد الأعضاء الفرعية . ومن الواضح كذلك أن هذه الأعضاء الفرعية يختلف بعضها عن بعض كما تختلف جميعاً عن العضو الرئيسى إما من حيث المخرج وإما من حيث طريقة النطق أو من حيث واحدة أو أكثر من الصفات وقد أشرنا إلى ذلك عند كلامنا عن النون الخفيفة قبل قليل .

وأحصى سيبويه المخارج التى تخرج منها الأصوات العربية فعدها خمسة عشر مخرجاً هى :

١ – ما بين الشفتين .
٢ – باطن الشفة السفلى وأطراف الأسنان .
٣ – طرف اللسان وأطراف الثنايا .
٤ – طرف اللسان وفويق الثنايا .
٥ – طرف اللسان وأصول الثنايا .
٦ – ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا .
٧ – ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا أدخل فى ظهر اللسان .
٨ – حافة اللسان إلى الطرف وما فوقهما .

٩ ــ أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس .

١٠ ــ وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى .

١١ ــ مؤخر اللسان وما يليه من الحنك الأعلى .

١٢ ــ أقصى اللسان وما يليه من الحنك الأعلى .

١٣ ــ أدنى الحلق .

١٤ ــ وسط الحلق .

١٥ ــ أقصى الحلق .

والملاحظ أن طرف اللسان يرد ذكره فى المخارج الخمسة ذوات الأرقام ٣ ، ٤ . ٥ . ٦ . ٧ وكذلك ترد معه الثنايا مع تباين الجزء الذى يتصل به طرف اللسان منها ولقد ورد ذكر حافة اللسان فى المخرجين ٨ ، ٩ وورد ذكر وسط اللسان فى رقم ١٠ ومؤخره فى ١١ وأقصاه فى ١٢ وورد ذكر الحلق فى ١٣ . ١٤ . ١٥ أى أدناه ووسطه وأقصاه .

أما الصفات فقد قسمها على النحو الآتى :

١ ــ الشدة والرخاوة وما بينهما واللين والهوى .

٢ ــ الجهر والهمس .

٣ ــ التفخيم والترقيق .

وجعل الشداد أربعة أقسام :

(ا) ما يمتنع معه النفس .

(ب) المنحرف .

(ج) الأنفى .

(د) المكرر .

وذلك على نحو ما يبدو فى الجدول التالى :

المخارج	الصفات													
	شديد							بين الشديد والرخو	رخو				لين	هاو
	يمتنع معه النفس				منحرف	أنفي	مكرر		مجهور		مهموس			
	مجهور		مهموس											
	مفخم	مرقق	مفخم	مرقق					مفخم	مرقق	مفخم	مرقق		
١ ـ ما بين الشفتين		ب				م							و	
٢ ـ باطن الشفة السفلى وأطراف الأسنان												ف		
٣ ـ طرف اللسان وأطراف الثنايا									ظ	ذ		ث		
٤ ـ طرف اللسان وفويق الثنايا										ز	ص	س		
٥ ـ طرف اللسان وأصول الثنايا	ط	د		ت										
٦ ـ ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا						ن								
٧ ـ ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا أدخل في ظهر اللسان														
٨ ـ حافة اللسان الى الطرف وما فوقهما					ل									
٩ ـ أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس									ض			ش		
١٠ ـ وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى		ج											ى	
١١ ـ مؤخر اللسان وما يليه من الحنك الأعلى				ك										
١٢ ـ أقصى اللسان وما يليه من الحنك الأعلى	ق													
١٣ ـ أدنى الحلق									غ		خ			
١٤ ـ وسط الحلق								ع				ح		
١٥ ـ أقصى الحلق		ء										ه		

جدول الأصوات العربية كما كان يراه سيبويه

ولقد كان قراء سيبويه – ولا يزالون – يجدون صعوبة فى فهم مصطلحات سيبويه التى استعملها فى تحليله للأصوات العربية إما لأنهم لا يرون لهذه الاصطلاحات عنصر الاطراد فى الدلالة وإما لأنهم يخلطون بين معناها المعجمى ومعناها الاصطلاحى وإما لأسباب أخرى ولكن الأمر الذى لاشك فيه أن كل من تحدثتُ إليهم من قراء سيبويه سواء منهم أصحاب الثقافة العربية التقليدية الخالصة ومن خلطوا بين هذه الثقافة وبين الثقافة الحديثة يجدون فى أنفسهم أشياء من مصطلحات سيبويه فى باب الإدغام حتى ذهب بعضهم إلى أن سيبويه فهم النحو والصرف فهماً تاماً عن شيوخه ولكنه لم يفهم عنهم الأصوات ومن ثم لم يستطع أن ينقلها واضحة للناس. ولقد حاولت أن أنظر على مهل فى مصطلحات سيبويه التى يستعملها فى دراسة الأصوات فوجدتنى أهتدى فيها إلى فهم لعله يكون صائبا وسأعرض هذا الفهم فيما يلى :

يستعمل سيبويه طائفة من المصطلحات منها مالا لبس فيه كالتفخيم والترقيق والأنفى والمكرر والمنحرف وهلم جرا، ومنها ما يعتوره اللبس إما لأنه لا يسمى ظاهرة يمكن ضبطها كالإشباع والاعتماد والاستعلاء والاستفال وإما لأنه يسمى ظاهرة يمكن ضبطها ولكنه لا يحددها تحديداً شافيا كالجهر والهمس والصوت والنفس والإطباق والانفتاح. وفيما يلى محاولة لاستشفاف مايقصده سيبويه بهذه المصطلحات. يقول سيبويه : « فالمجهور حرف أشبع الاعتماد فى موضعه ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد عليه ويجرى الصوت فهذه حال المجهورة فى الحلق والفم إلا النون والميم قد يعتمد لهما فى الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة ». ثم يقول : « وأما المهموس فهو حرف أضعف الاعتماد فى موضعه حتى جرى النفس معه وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جرى النفس ». وينبغى لنا هنا أن نسجل الملاحظات الآتية :

١ – يظهر أن الإشباع والإضعاف كما يبدو من المقابلة بينهما ووضوح معنى الثانى منهما (إذ أن معنى الإضعاف سلب القوة) يمكن فهمهما على النحو التالى :

الإشباع = التقوية **Strengthening**

الإضعاف = إزالة القوة **Weekening**

٢ — يظهر من إسناد الإشباع والإضعاف إلى « الاعتماد » واتفاق منع جرى الصوت مع إشباع الاعتماد وجرى النفس مع إضعاف الاعتماد أن :

الاعتماد = الضغط **Pressure**

٣ — يظهر من استعمال سيبويه لكلمة « موضعه » دون كلمة « مخرجه » فى النص السابق أن المقصود بهذه الكلمة غير المقصود بالأخرى ويتبع ذلك :

(ا) أن الاعتماد له موضع ولا يوصف بأنه له مخرج لأن المخارج عند سيبويه للحروف فقط .

(ب) أن الاعتماد يكون من موضعه (والضمير للاعتماد) واقعاً على مخرج الحرف ضاغطاً عليه فمنشأ الاعتماد وموضعه هو الحجاب الحاجز الضاغط على الرئتين لإفراغ ما فيهما من هواء وهو (أى الاعتماد أو الضغط) واقع على مخرج الحرف أى المكان الذى يتم نطقه فيه ولا يطعن فى هذا الفهم قوله عن الميم والنون « قد يعتمد لهما فى الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة » لأن حروف الجر يحل بعضها محل بعض والحرف « فى » هنا حل محل « على » . أو يكون الاعتماد واقعاً « من » الحجاب الحاجز « على » المخرج الذى يوجد « فى » الفم والخياشيم . فإعادة الضمير فى كلمة « موضعه » على الاعتماد أولى بأن تجعل المعنى مستقيماً .

٤ — يظهر من عبارة سيبويه القائلة : « ومنع النفس أن يجرى معه .. .. ويجرى الصوت » أن هناك نوعاً من التقابل بين النفس وبين الصوت يمكن إيضاحه كما يأتى :

النفس	يرتبط	بالهمس	**breath**
الصوت	يرتبط	بالجهر	**voice**

٥ — يظهر مما تقدم من عبارات سيبويه ومحاولة فهمها .

(أ) أن سيبويه لم يكن يعرف وظيفة الأوتار الصوتية فى الجهر والهمس بل لم يكن يعرف حتى تركيب الحنجرة بدليل تسميته إياها أقصى الحلق واعتباره إياها جزءاً قصياً من الحلق .

(ب) أنه رأى الجهر نتيجة لتقوية الضغط كما رأى الهمس نتيجة لإضعافه

(ج) أن سيبويه مع إحساسه بهذ الضغط (الاعتماد) لم يكن يعرف مصدره ولا طريقته ومن ثم يكون الربط بين هذا وبين الحجاب الحاجز تفسير نا نحن للظاهرة وليس تفسير سيبويه .

(د) أن الجهر مظهره « الصوت » وأن الهمس مظهره « النفس »

فإذا أعدنا تعبير سيبويه مشروحا على طريقة شراح المتون أو معبرا عنه بعبارتنا نحن التى تستعمل مصطلحات حديثة بدت عبارة سيبويه السابقة على النحو التالى :

« فالمجهور صوت شدد الضغط فى الحجاب الحاجز معه ولم يسمح للهواء المهموس أن يجرى معه حتى ينتهى الضغط عليه ولكن يجري الصوت أثناء نطقه فهذه حال الأصوات المجهورة فى الحلق والفم إلا النون والميم فقد يتم الاعتماد فيهما على مخرجهما فى الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة أى أثر صوتى أنفى مجهور . وأما المهموس فهو صوت أضعف الضغط فى موضع الضغط أثناء نطقه حتى جرى الهواء المهموس معه وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الصوت بنطقه مع جرى النفس فانك لا تسمع له جهرا » .

وهكذا يختلف فهم سيبويه للجهر والهمس عن فهم المحدثين .

ثم يقول سيبويه فى معرض الكلام عن الإطباق والانفتاح : « ومنها المطبقة والمنفتحة فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف لأنك لاتطبق لشىء منهن لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك . فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحرف » .

ثم يقول : « فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان » .

ويؤخذ من كلام سيبويه هنا الإشارات الآتية ·

١ – الإطباق ضد الانفتاح .

٢ – الحروف المطبقة هى ص ض ط ظ .

٣ – الحروف المنفتحة كل ما عدا ذلك ومنها خ غ ق .

٤ – أن الاطباق يتم برفع اللسان إلى الحنك الأعلى(١) .

٥ – أن الإطباق يحصر الصوت (ومعناه الأثر السمعى) بين اللسان والحنك . وكأن سيبويه يوشك أن يقول : «وبذلك تتكون حجرة رنين لها شكل معين ينتج عنها أثر سمعى معين هو الذى نسميه التفخيم » .

٦ – أن اللسان حين يرتفع إلى الحنك الأعلى يكون لهذه الحروف « موضعان من اللسان » أحدهما موضع المخرج وهو طرف اللسان وثانيهما موضع التفخيم وهو مؤخر اللسان المرتفع إلى الحنك الأعلى .

٧ – التفخيم يلازم الإطباق كما فى ص ض ط ظ ولكنه لايتوقف عليه كما فى خ غ ق(٢) .

وهذه الملاحظات السبع تتفق اتفاقا تاما مع وجهة النظر الحديثة فى العملية النطقية الحركية للتفخيم ومن شاء أن يطلع على دراسة الأصوات العربية من وجهة النظر هذه فليرجع إليها فى كتابنا « مناهج البحث فى اللغة » وسيجدها مفصلة فى ذلك الكتاب .



(١) يقول ابن عصفور فى المقرب : «والاطباق أن ترفع لسانك الى الحنك الأعلى مطبقا لــه » ·

(٢) «فهى تشارك الحروف المطبقة فى الاستعلاء وهو تصعد اللسان الى الحنك الأعلى انطبق أو لم ينطبق» ابن عصفور ·

الفصل الثالث

النظـــام الصّوتى
علم الصّوتيات

ينبغى قبل البدء فى دراسة النظام الصوتى للغة أن ننبه مرة أخرى إلى الفرق بين الصوت وبين الحرف على نحو ما فرقنا بينهما من قبل أثناء الكلام فى التفريق بين الكلام واللغة . فالصوت عملية حركية يقوم بها الجهاز النطقى وتصحبها آثار سمعية معينة تأتى من تحريك الهواء فيما بين مصدر إرسال الصوت وهو الجهاز النطقى ومركز استقباله وهو الأذن ، ولابد لدراسة هذه العمليات النطقية والآثار المصاحبة من أن تكون ملاحظة حسية وأحيانا معملية للباحث فيها فضل الملاحظة والتسجيل . وقد رأينا منذ قليل كيف كان سيبويه أمينا فى نقل صورة الأصوات المستعملة فى أيامه مع أن بعضها لا يعتبر من بين أصوات اللغة العربية التى كانت مرمى دراسته وحافزها الأكبر . وتتم هذه الدراسة الحسية بالملاحظة والتسجيل قبل محاولة أى تفكير تجريدى يرمى إلى استنباط العلاقات التى تجمع أو تفرق الأصوات التى جرت ملاحظتها فى إطار نظام لغوى ما . ومن ثم تعتبر دراسة الأصوات مقدمة لابد منها لدراسة النظام الصوتى والنظم اللغوية الأخرى ولكنها لا تعتبر بحال جزءا من دراسة اللغة ويمكن بعبارة أخرى أن نقول إن دراسة الأصوات تعتبر ملاحظة للكلام ولا تعتبر دراسة للغة ، أى أنها تقع خارج دائرة الدراسات[1] القاعدية بالمعنى الضيق . ومن هنا كان الكشف عن النظام الصوتى للغة من عمل الباحث فى علم الصوتيات لا من عمل الباحث فى الأصوات . ولكن الذى يحدث عادة أن الباحث الذى يبدأ دراسة الأصوات يكون مؤهلا لأن يقوم هو نفسه بدراسة الصوتيات ومن هنا كانت الرسائل العلمية التى تحمل عنوان « .... « The Phonetics of... » » مشتملة على دراسة تشمل « .... The Phonetics and Phonology of... » وأحيانا ينص العنوان عليهما معاً كما فى الحالة الثانية . ويحرص الأساتذة المشرفون على الرسائل العلمية دائما على مراقبة عمل الطلاب حتى لا يخلطوا فى رسائلهم

---

(١) كلمة قاعدية هنا تساوى الكلمة الانجليزية Grammatical لأن ال Grammar « هو القواعد » على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية .

بين هذين المستويين من مستويات التفكير أثناء عرضهم لحقائق البحث فيقوم الطالب على المستوى الصوتى بالملاحظة ويقوم على مستوى الصوتيات بالتجريد والتنظيم والتبويب والتقسيم .

لقد سبق لنا أن ذكرنا فى الفصل الأول من هذا الكتاب أن علم الصوتيات ينبنى على دعامتين رئيسيتين هما :

١ – معطيات علم الأصوات أى مجموعة الملاحظات المسجلة التى تقرر أن اللغة المدروسة تشتمل على عدد معين من الأصوات لكل منهما وصفه العضوى والسمعى .

٢ – طائفة من المقابلات بين الأصوات من حيث المخارج والصفات والوظائف وهذه المقابلات هى جهات الاختلاف بين كل صوت وكل صوت آخر إما من حيث المخرج فقط أو الصفة فقط أو هما معا وتسمى « القيم الخلافية » .

ونود الآن أن نشرح كيف يقوم الباحث بتكوين النظام الصوتى للغة ثم نثنى بعد ذلك بشرح طبيعة تكوين النظام الصوتى للغة العربية الفصحى .

بعد أن يكتمل وصف الأصوات التى تمت ملاحظتها وحصرها يقوم الباحث بمحاولة استقراء القيم الخلافية التى تفرق بين كل صوت منها وبين الصوت الآخر وسيرى أن هذا العدد الكبير من الأصوات يتوزعه عدد من المخارج ومن ثم يمكن تقسيم هذا العدد بواسطة هذه المخارج إلى أقسام بعددها وقد رأينا أن سيبويه قسم الأصوات خمسة عشر قسما يشترك كل قسم منها فى مخرج خاص . فتقع الباء والميم والواو مثلا فى مخرج واحد وتقع الظاء والذال والثاء فى مخرج واحد أيضا وتقع الهمزة والهاء فى مخرج واحد كذلك . ومعنى ذلك بالضرورة أن كل مجموعة من الأصوات مشتركة فى مخرج واحد تظل بحاجة إلى أساس آخر يفرق بين كل واحد منها وبين الآخر فى نطاق المخرج الواحد وهنا يأتى دور الصفات التى تتصف بها الأصوات والتى تعتبر الأساس السمعى للتفريق بينها وهذه الصفات نفسها تختلف من حيث الأساس الذى تنبنى عليه . فقد يكون التبويب مبنيا على أساس طريقة

التدخل فى مجرى الهواء الرئوى الذى يعتبر المادة الأولى للكلام فأما أن يقفل مجراه ثم يسرح الهواء بسرعة وإما أن يقفل ويسرح الهواء ببطء وإما أن يضيق وإما أن يترك مجرى الهواء كما هو دون إقفال أو تضييق فالأساس هنا إذاً هو طريقة النطق ويمكن أن يشتمل كل مخرج من هذه المخارج التى ذكرناها بحسب طريقة النطق هذه على أصوات شديدة أو رخوة أو مركبة أو متوسطة أو غير ذلك مما تختص به لغة ما . وقد يكون الأساس هو وجود اهتزاز فى أوتار الحنجرة أو كما نسميها الأوتار الصوتية أثناء نطق الصوت أو عدم وجود هذا الاهتزاز. والتبويب على هذا الأساس يكون إلى صوت مجهور وآخر مهموس . وقد يكون الأساس هو شكل حجرات رنين الصوت أثناء النطق مما يتسبب عن وضع مؤخر اللسان ارتفاعا أو انخفاضا ، وهذا الأساس يعطينا التفريق بين المفخم والمرقق من الأصوات .

المسألة إذاً مسألة تبويب والتبويب تفريق والتفريق رصد فروق قد تكون على أسس متعددة كما رأينا والفروق مقابلات وهذه الفروق أو المقابلات هى القيم الخلافية التى تعتبر عنصرا أساسيا من عناصر النظام الصوتى أو أى نظام آخر فى اللغة . ومن أهم القيم الخلافية فى أى نظام لغوى إختلاف الوظيفة التى تؤديها كل واحدة من وحدات النظام وهى التى نطلق عليها « المعنى الوظيفى » . وفى حالة النظام الصوتى العربى بالذات تقوم الوظيفة أو المعنى الوظيفى أولا وقبل كل شىء بالتفريق بين طائفتين متباينتين من الأصوات إحداهما الصحاح والأخرى العلل . ومعنى ذلك أن للصحاح وظيفة تختلف عن وظيفة العلل فى نظام اللغة العربية فما وظيفة كل منهما ؟ من وظائف الصحاح فى اللغة العربية ما يأتى :

١ — أنها تكون أصولا للكلمات العربية من حيث الاشتقاق فتكوّن فاء الكلمة أو عينها أو لامها أى تكون حروف مادّتها من وجهة نظر المعجم ولا تكون العلل (المد والحركة) كذلك . أما الواو والياء من بين الصحاح فانهما قد تكونان حرفى لين لهما هذه الوظيفة التى للصحاح وقد تكونان حرفى مد فتعتبران من العلل ولا تقومان بهذه الوظيفة وسنرى التفريق بين اللين والمد فيما بعد . غير أننا نستطيع هنا أن نقول إن الواو فى قول لينة وفى غيور حرف مد وكذلك الياء فى بيع وقتيل .

٢ ـ أن الحروف الصحيحة تكون بداية للمقطع فى اللغة العربية ولا تكون العلل كذلك فاذا اعتبرنا « ص » دالة على كلمة « صحيح » و « ح » دالة على « حركة » و « م » دالة على « مد » استطعنا أن نقرر أن تراكيب المقاطع العربية كما يأتى :

ا ـ ص وهو المقطع الأقصر الذى يمثل حرفا صحيحا مشكلا بالسكون مثل لام التعريف وسين الاستفعال ولابد فى هذا الحرف الذى يكون مقطعا كاملا أن يكون مشكلا بالسكون متلوا بحرف متحرك وأن يكون فى بداية الكلمة حتى يصدق عليه أنه حين يمتنع الابتدا به تسبقه همزة الوصل

ب ـ ص ح وهو المقطع القصير الذى يمثله الحرف المتحرك المتلو بحرف آخر متحرك أو كان آخرا فى قافية شعرية ونحوها وذلك كما فى حروف كتب التى تمثل ثلاثة مقاطع هى كَ تَ بَ

جـ ـ ص م وهو المقطع المتوسط المفتوح الذى يمثله الحرف الذى يعقبه مد مثل « ما » النافية و « فى » الجارة .

د ـ ص ح ص وهو المقطع المتوسط المقفل الذى يمثله الحرف المتحرك المتلو بحرف آخر ساكن نحو « لم » النافية و « قم » فعل أمر .

هـ ـ ص م ص وهو المقطع الطويل بالمد والإسكان مثل قال ـ باع ساكنة الآخر وتتكون كلمة ضالين ساكنة الآخر من مقطعين من هذا النوع .

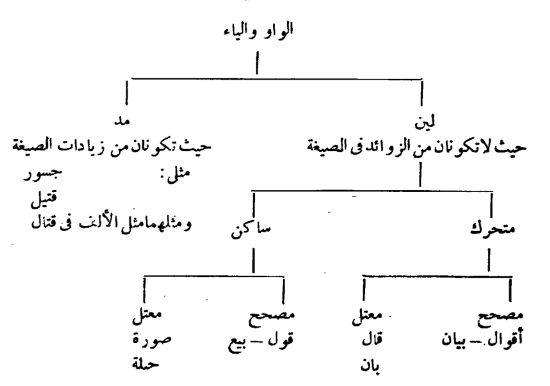
و ـ ص ح ص ص وهو المقطع الطويل بالتقاء الساكنين ويكثر فى الوقف كما فى قبل وبعد ساكنى الآخر بالوقف ويأتى فى غير الوقف كما فى تصغير دابة مثلا حيث يصير دويبة فهو ممثل فى جزء من الكلمة هو « ويب » ، وكذلك الأمر فى « حويقة » و طويمة تصغير حاقة وطامة .

وفى كل هذه المقاطع نرى فى بداية المقطع حرفا صحيحا ولا نرى فى البداية علة أبدا . وهذا معنى أن من وظائف الحرف الصحيح يكون بداية للمقطع . أما نهاية المقطع فقد تكون حرفا صحيحا أو حرف علة (مدأ وحركة) .

٣ ـ أن الحروف الصحيحة تقبل التحريك والإسكان أما حروف العلة فلا تقبل تحريكا ولا إسكانا وتتفرع عن ذلك أمور :

(أ) أن الياء والواو تحتسبان حرفى لين فى نظام الأصوات العربية وهذه الكلمة قريبة الدلالة جدا من الاصطلاح الغربى **Semi-vowels**

(ب) أن هذه التسمية لاتنفى أن اعتبارهما فى التحليل قد يختلف بين اللين أحيانا وبين المد أحيانا أخرى فحين تكونان موضع إعلال فتبدلوان فى صورة الألف أو الواو أو الياء تعتبران لينا ولكنهما حين تكونان من زيادات الصيغة كما فى واو مفعول وياء فعيل فانهما تعتبران حرفى مد مثلهما فى ذلك مثل الألف من كتاب . وهما فى هذه الحالة من قبيل الحركات الطويلة . ولعل الشكل الآتى يوضح ذلك .



(ج) أن الصرفيين حين نسبوا السكون إلى حرف المد عند الكلام عن التقاء الساكنين كما فى الضالين ومدهامتان لم يقصدوا أن حرف المد مشكل هنا بالسكون (لأن المد والحركة لا يقبلان السكون ولا الحركة وإنما قصدوا به شيئا شبيها باعتبار العروضيين أن حرف المد يساوى من حيث الكمية الإيقاعية حركة متلوة بسكون.

٤ — الجهة الرابعة من جهات الفرق من حيث الوظيفة بين الصحاح والعلل أن الجهر والهمس باعتبارهما قيمتين خلافيتين يفرقان بين الصحيح والصحيح ولا يفرقان بين العلة والعلة لأن العلل جميعا مجهورة فى اللغة العربية الفصحى. وإن حدث أحيانا أن يُهمس بعضها فى الكلام كما سنرى فيما يسمونه اختلاس الحركة والروم والإشمام وهلم جرا مما يعتبر من إجراءات الأداء لا من نظام اللغة.

٥ — أن الحروف الصحيحة إذا طالت كميتها (أى شددت) دلت إما على تعدد المقاطع أو على الوقف فاذا قلنا مثلا «علَّم» فان التشديد يدل هنا على تعدد المقطع لأن الكلمة مكونة من مقطعين هما عل (ص ح ص) لم (ص ح ص) وإذا قلنا «يارب» فان إسكان المشدد فى الآخر يدل على الوقف. أما حروف العلة فان طول الكمية (المد) فيها لا يدل على تعدد المقطع ولا يدل بالضرورة على الوقف.

هذه هى الوظائف التى يؤديها الحرف الصحيح فى اللغة العربية الفصحى والتى لا يؤديها حرف العلة. وهناك وظائف تؤديها حروف العلة فى اللغة ولا تؤديها الحروف الصحيحة يمكن أن نجملها على النحو الآتى:

(ا) أن حروف العلة تؤدى مهمة جليلة فى اللغة العربية حيث تعتبر أساسا لقوة الإسماع Sonority فى هذه اللغة الراسخة القَدَم فى تاريخ المشافهة؛ وهذه الخاصية بعينها هى التى لاحظ الدكتور طه حسين بحق أنها طابع الأدب العربى وسماها الطابع الإنشادى فى الأدب. ونزيد على ذلك أنها كانت طابع العلم العربى أيضا حيث تواتر بواسطة الرواية حتى عصر التدوين أو بعد هذا العصر بقليل. ولقد لاحظ العروضيون أهمية حروف

العلة للعروض فعنوا برصدها فى موازين الشعر واعتبروها على عكس ما فعله الصرفيون أهم من الحروف الصحيحة .

٢ — وإذا كانت الحروف الصحيحة تنفرد بأنها أصول فى الكلمات العربية وهى من ثم أساس للتفريق بين مادة ومادة أخرى من المعجم فان حروف العلة تعتبر مناطا لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة فى حدود المادة الواحدة فالفرق بين قَتل وقَتَل وقُتِل وقتيل وقتول وهلم جرا من مشتقات (ق ت ل) فرق يأتى عن تنوع حروف العلة لا الحروف الصحيحة . ومن هنا تتحمل حروف العلة بالتعاون مع حروف الزيادة وموقعية الكمية (التشديد والمد) أخطر الوظائف فى تركيب الصيغ الاشتقاقية العربية .

٣ — أن حروف العلة إن كان لا يبدأ بها المقطع فهى بلا شك مركز المقطع العربى حتى لتبدو من خلالها صلات معينة بين الكمية وبين النبر والتنغيم ومن ثم تعتبر حروف العلة من العناصر الضرورية فى بناء نظامى النبر فى الصرف والتنغيم فى النحو .

٤ — أن حرف العلة (حركة كان أو مداً) يصلح « بمفرده » أن يكون علامة إعرابية فيكون مفيدا إيجابيا بالذكر وسلبا بالحذف ولا يكون الحرف الصحيح كذلك إلا ما رآه النحاة من أن النون تكون علامة رفع المضارع .

من هنا تفرق الوظيفة بين قيمتين خلافيتين هامتين فى النظام الصوتى للغة العربية الفصحى وهما الصحة والعلة . وتنقسم الحروف العربية بحسبهما إلى قسمين هما الصحاح والعلل . فما كان من الأصوات العربية واقعا موقع الصحاح مؤديا وظيفتها فى السياق نسب إلى حرف صحيح وما كان من هذه الأصوات واقعا موقع العلل مؤديا وظيفتها نسب إلى حرف علة . والحروف الصحيحة هى : ء ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ

ف ق ك ل م ن ه و ى وحروف العلة هى : الفتحة والكسرة والضمة ثم الألف والياء والواو التى للمد .

الوظائف والقيم الخلافية ومعطيات علم الأصوات إذاًهى الوسيلة للكشف عن النظام الصوتى للغة . ويتم الكشف عن هذا النظام بواسطة العمل على تبويب العدد الكبير من الأصوات المسموعةالملاحظة المسجلة إلى أقسام بحسب مخارجها وصفاتها ولكن التشابه أو التخالف فى المخرج أو الصفة أو فيهما معا لا يصلح وحده أساسا لتحديد الحروف فقد يتفق الصوتان فى كل شىء حتى يخفى على غير ذى الخبرة حين يسمعهما أن يفرق بينهما وذلك كاتفاق صوتى الميم والنون مخرجا وصفته فى كلمتى « ينفع » و « هم فيها » وكذلك فى « أكرم به » و « ينبح » ومن هنا يصبح من الضرورى أن تدخل القيمة الخلافية الوظيفيةفى الطريقة التى تحدد بها حروف النظام الصوتى بحسب الوظيفة وتستخدم هذه القيمةالخلافية فى التقسيم بواسطة النظر فى الوظيفة التى تتجلى فى إمكان التداخل فى الموقع والتخارج فيه بالنسبة لكل الأصوات التى بين أيدينا والتى نريد أن نبوبها فى صورة حروف. والحروف وحدات من نظام وهذه الوحدات أقسام ذهنية لا أعمال نطقية على نحو ما تكون الأصوات . والفرق واضح بين العمل الحركى الذى للصوت وبين الإدراك الذهنى الذى للحرف أى بين ما هو مادى محسوس وبين ماهو معنوى مفهوم . يقول الأشعرى[1] : «وقال آخرون: الكلام حروف والقراءة صوت والصوت عندهم غير الحرف » . وواضح أنه يقصد بالكلام الكلمات غير المنطوقة أى الكلام النفسى الذى ينتظم بنظم عبد القاهر ويكون فى الفؤاد على حد عبارة المتنبى وهو أيضا المعين الصامت بين دفتى المعجم ونعنى بالقراءة نطق هذه الكلمات وجعلها ألفاظا . فالصوت

(١) مقالات الاسلاميين جـ٢ ص ٢٤٥ .

ينطق فيكون نتيجة تحريك أعضاء الجهاز النطقى وما يصاحب هذا التحريك من آثار سمعية ولكن الحرف لا ينطق وإنما يفهم فى إطار نظام من الحروف يسمى النظام الصوتى للغة .

ومثل الأصوات والحروف فى علاقة كل منهما بالآخر مثل الطلاب والصفوف فالطالب حقيقة مادية والصف وحدة تقسيمية . وكما أننى أستطيع أن أنطق الصوت وأحرك به لسانى أستطيع أن أصافح الطالب وأحرك بمصافحته يدى وكما أننى لا يمكن أن أمد يدى فأصافح صفا من الصفوف التى يتكون منها معهد من المعاهد لا أستطيع أن أنطق حرفا من الحروف التى يتكون منها نظام صوتى ما ولكننى أصافح الطالب الواحد من طلاب الصف وأنطق الصوت المعين من أصوات الحرف لأن الحرف عنوان على عدد من الأصوات والصف مثله عنوان على عدد من الطلبة . أى أن الصوت والطالب حقيقتان ماديتان والحرف والصف قسمان من نظام يضم غيرهما من الأقسام . والقسم فى الحالتين وحدة ذهنية لا حقيقة مادية وهذه الفكرة الذهنية تضم تحتها مجموعة من الحقائق فالصف يضم خالداً وعمراً وبكراً وزيداً والحرف يضم عدداً من العمليات النطقية تربط آحاده علاقة ما . وكما أن الصف يسمى باسم معين كالصف الأول أو الثانى أو الثالث يسمى الحرف باسم معين كالألف أو الباء أو الجيم . وآخر الفروق بين الصوت والحرف أن الصوت جزء من تحليل الكلام وأن الحرف جزء من تحليل اللغة . وقد سبق لنا أن فرقنا بين الكلام واللغة .

وبعد أن عرفنا الفرق بين الصوت والحرف ينبغى لنا أن ننظر فى الطريقة التى يمكن بها أن نكشف عن النظام الصوتى للغة ما بواسطة استخدام القيم الخلافية التى تتمايز بها وظائف الأصوات فى الكلمات . وينبغى هنا أن نذكر أن هذه أول خطوة نرفع بها الأصوات المنطوقة إلى مستوى التجريد اللغوى

ويتضح ذلك من العبارة التى سبقت هذه الجملة مباشرة والتى تقول : « بواسطة استخدام القيم الخلافية التى تمايز بها وظائف الأصوات فى الكلمات » . ذلك بأن القيم الخلافية والوظائف والكلمات كلها أجزاء من اللغة لا من الكلام وهى الآن وهُنَا تَتَّخذ أداة للتجريد اللغوى أى لتقسيم الأصوات إلى حروف .

ويتم هذا التقسيم بواسطة اختبار بسيط يُجْرى على الأصوات فى الألفاظ التى تتحقق بها الكلمات ليظهر سلوكها من حيث التداخل والتخارج فى الموقع المعين من الكلمة . ومعنى التداخل أن يصح أن يحل أحد الصوتين محل الآخر فى اللفظ فيتغير معنى الكلمة بحلوله ومعنى التخارج أن يتعذر على أحد الصوتين أن يحل من اللفظ محل الصوت الآخر ولو أجبرنا الموقع على قبوله لبدت الكلمة على صورة لاتعترف بها اللغة . فالصوت الذى يحل محل صوت آخر لابدأن ينتمى إلى حرف غير الذى ينتمى الأخير إليه والصوتان اللذان لايحل أحدهما محل الآخر ينتميان إلى حرف واحد بعينه . وهكذا يخضع كل صوت من أصوات الكلام للاختبار بوضعه بازاء كل صوت آخر على حدة واعتباره مما ينتمى إليه أو لا ينتمى إليه هذا الصوت الآخر حتى نصل فى النهاية إلى تحديد انتماءات الأصوات كلها . وهذه الطريقة تسمى « الاستبدال » . وسنرى فيما يلى تطبيقا لاستخدام هذه الطريقة فى الكشف عن النظام الصوتى للغة .

خذ مثلا لفظ « طاب » أى صار طيبا وهو يشتمل على أصوات ثلاثة أولها صحيح وثانيها معتل وثالثها صحيح . فاذا استبدلنا بالصوت الأول وهو (ط) صوتاً آخر مثل (ش) أمكن أن يحل هذا الصوت محل الصوت الأول ويتغير معنى الكلمة تبعاً لعملية « الاستبدال » . فاذا استبدلنا بصوت (ب) الذى فى آخر الكلمة صوتاً آخر مثل (ل) مثلا تغير المعنى مرة أخرى إذ صار

اللفظ « طال » فاذا استبدلنا بصوت (ا) الذى فى الوسط صوت (ل) صار اللفظ « طلب » وتغير المعنى أيضاً . والمغزى فى كل حالة أن الصوت مادام يحل محل صوت آخر فلا يمكن أن ينتمى الى الحرف الذى ينتمى هذا الصوت الآخر . فالحرف الذى ينتمى إليه الصوت الأول من « طاب » غير الحرف الذى ينتمى إليه الصوت الأول من « شاب » والحرف الذى ينتمى إليه الصوت الأخير من « طاب » غير الحرف الذى ينتمى إليه الصوت الأخير من « طال » والحرف الذى ينتمى إليه الصوت الأوسط من « طاب » غير الحرف الذى ينتمى إليه الصوت الأوسط من « طلب » . ولكننا لو أردنا مثلا أن نستبدل بالصوت المفخم الذى ينتمى إلى حرف الألف فى وسط « طاب » صوتاً آخر مرققاً نزعمه من الألف أيضاً لعز ذلك على ذوق اللغة العربية ولتنافى مع طريقتها فى مصاقبة الأصوات لأن الطاء المفخمة لا تتلوها ألف مرققة فى عرف العربية الفصحى فهذا الموقع بعد الطاء مباشرة يتطلب الألف المفخمة ويتأبى على المرققة . ومعنى ذلك ببساطة أن الصوتين المفخم والمرقق اللذين أبى أحدهما أن يحل محل الآخر ينتميان إلى حرف واحد هو حرف الألف ويسمى أولها « الألف المفخمة » ويسمى ثانيهما « الألف المرققة » . وهكذا نرى أن التداخل فى الموقع يعنى اختلاف الانتماء إلى الحرف وأن التخارج فى الموقع معناه الانتماء إلى حرف واحد بعينه . كل ذلك يحكى قصة عملية الاستبدال واستخدامها فى تحديد الحروف أى فى تكوين الجهاز الصوتى للغة .

والحرف الذى يحل محل الآخر يسمى « مقابلا استبداليا » أو Substitution counter لهذا الحرف الآخر . ذلك بأنه تسبب بحلوله محل الحرف الآخر فى تغيير معنى الكلمة ومن ثم أصبح يحمل على عاتقه « بضعة » من تبعة المعنى الجديد . وهذه أول بضعة من المعنى الوظيفى يمكن الكشف عنها فى اللغة وهى وظيفة الحرف باعتباره مقابلا استبداليا أى باعتباره صالحاً للحلول محل واحد أو أكثر من الحروف الأخرى فى النظام الصوتى نفسه . فاذا نظرنا

إلى الباء فى « طاب » وجدنا أنها تدل على معنى معين هو صلاحيتها للحلول محل عدد من الحروف الأخرى وقد عددنا منها « اللام » ونضيف هنا الراء فى « طار » والفاء فى « طاف » والشين فى « طاش » كما أن الطاء تدل على معنى معين هو أنها مقابل استبدالى للتاء فى تاب والثاء فى ثاب والخاء فى خاب والذال فى ذاب والراء فى راب والسين فى ساب والشين فى شاب والعين فى عاب والغين فى غاب والنون فى ناب والهاء فى هاب فمعناها أنها صالحة للحلول محل أى واحد من هذه الحروف جميعاً وهذه البضعة من المعنى التى تنسب إلى الحرف بضعة سلبية فمعنى الطاء فى طاب أنها ليست تاء ولا ثاء ولا خاء ولا ذالا الخ .

ومثل « الاستبدال » فى تغيير معنى الكلمة وإثبات قدرة الحرف على حمل جرثومة المعنى مثل عمليّى « الإضافة » و « الاستخراج » فاذا أضفنا الميم فى أول كلمة « قاعد » تغير المعنى وأصبحت الكلمة « مقاعد » وأصبح للميم معنى من حيث إنها جَلَبَتْ إلى الكلمة معنى جديداً . فاذا « استخرجنا » الميم من كلمة « مقاعد » تغير المعنى بسبب استخراجها من جمع مقعد إلى اسم الفاعل من قعد . وبهذا يمكن أن ندعى أن كل حرف من حروف الكلمة يحمل جرثومة من المعنى من جهتين الأولى إيجابية هى دلالة صوته على بيئته من الكلمة والثانية سلبية هى كونه مقابلا استبدالياً لعدد من الحروف الأخرى وهى الأهم .

والعلاقة بين المقابلات الاستبدالية بعضها وبعض كالعلاقة بين القيم الخلافية بعضها وبعض من حيث كون المعنى المقصود هو المقابلة السلبية هنا وهناك . وعلينا الآن أن نشرح دور القيم الخلافية فى خلق نظام صوتى للغة . ولقد سبق أن تحدثنا بالتفصيل عن قيمتين خلافيتين هما الصحة والعلة من حيث تقف كل منهما فى مقابل الأخرى وينتج عن تقابلهما قسط من المعنى فمعنى الحرف الصحيح غير معنى حرف العلة وقد سبق أن شرحنا ذلك وسمعنا المعانى الوظيفية للصحاح ووظائف الصحاح والمعانى الوظيفية للعلل ووظائف العلل . وسبق أيضاً أن قلنا إن كل لغة من اللغات تتخذ لنفسها طائفة من المخارج

وقد قرر سيبويه أن مخارج اللغة العربية خمسة عشر مخرجا ومعنى ذلك أن كل مخرج من هذه « يفهم » فى مقابل أربعة عشر مخرجاً أخر وكونه « يفهم » معناه أنه فى مقابلته لغيره من المخارج يحمل جرثومة سلبية من المعنى باعتباره قيمة خلافية يتميز بها الحرف من غيره أى يختلف بها عن غيره من حيث المعنى الوظيفى أى من حيث يلاحظ أن يكون مقابلا استبداليا له . وإذا تصورنا النظام الصوتى للغة فى صورة جدول كالذى نظمنا به عمل سيبويه من قبل فسنجد أن مجموع القيم الخلافية المتصلة . بالمخارج تمثل البعد الرأسى من أبعاد هذا الجدول . وفى الوقت نفسه نجد الشدة والرخاوة ونحوهما من طرق النطق تمثل مجموعة من القيم الخلافية تفهم كل واحدة منها فى مقابل مجموع الأخريات وبهذا تُعطى قسطاً سلبياً من المعنى على نحو ما سبق شرحه . ومثل ذلك يقال عن الجهر فى مقابل الهمس وعن التفخيم فى مقابل الترقيق .

وهذه الصفات جميعاً تمثل البعد الأفقى للنظام الصوتى حين يوضع فى جدول كالذى سبق لنا أن رأيناه . ونظمنا به عمل سيبويه . فجدول الحروف إذاً يعتبر إيضاحاً مناسباً للعلاقات التى تفرق بين كل حرف وكل حرف آخر فى نظام اللغة وهذا التفريق بواسطة القيم الخلافية من حيث المخارج أو من حيث الصفات هو أهم ما تحرص عليه اللغة لتصل به إلى أمن اللبس .

وملخص ما سبق أن النظام الصوتى للغة يقسم الأصوات اللغوية إلى حروف **phonemes** بوساطة اعتبار القيم الخلافية للوظائف أى المعانى التى ترصد للأصوات فى استعمالها فى الألفاظ التى تتحقق بها الكلمات وبوساطة التقسيمات العضوية والصوتية التى تعتبر حقلا آخر من حقول هذه القيم الخلافية ويعتبر الحرف مقابلا استبداليا لكل حرف يمكن أن يحل محله فيحمل بذلك جرثومة سلبية من المعنى الوظيفى وهكذا نجد القيم الخلافية من أهم مقومات التنظيم الصوتى فى اللغة وتحرص اللغة ى مراعاتها محافظة على وضوح المعنى .

وفيما يلى جدول يشرح النظام الصوتى للغة العربية الفصحى يوضح ما بين كل حرف وكل حرف آخر من قيم خلافية يمتاز بها كل منهما فى إطار النظام الصوتى كما يقوم فى وقتنا الحاضر لدى قراء القرآن فى مصر :

المخارج	الصفات: شديد، مجهور، مفخم	شديد، مجهور، مرقق	شديد، مهموس، مفخم	شديد، مهموس، مرقق	رخو، مجهور، مفخم	رخو، مجهور، مرقق	رخو، مهموس، مفخم	رخو، مهموس، مرقق	مركب، مجهور فقط	متوسط، منحرف (جانبي)	متوسط، مكرر	متوسط، أنفي	متوسط، لين
شفوى		ب										م	و
شفوى. أسنانى								ف					
أسنانى					ظ	ذ		ث					
أسنانى لثوى	ض	د	ط	ت		ز	ص	س					
لثوى										ل	ر	ن	
غارى								ش	ج				ى
طبقى				ك									
حلقومى (لهوى)			ق		غ		خ						
حلقى						ع		ح					
حنجرى				ء				ه					

الفصل الرابع

النظـــام الصّـــــرفي

أولاً : كيف يتألف هذا النظام ؟ (١)

ذكرنا فى الفصل الأول أن النظام الصرفى للغة العربية الفصحى ينبنى على ثلاث دعائم هامة هى :

١ — مجموعة من المعانى الصرفية التى يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم ويعود بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ .

٢ — طائفة من المبانى بعضها صيغ مجردة وبعضها لواصق وبعضها زوائد وبعضها مبانى أدوات وقلنا إنه قد يدل على المبنى دلالة عدمية بالحذف أو الاستتار حيث تغنى القرينة فى الحالتين عن الذكر .

٣ — طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وهى وجوه الارتباط بين المبانى وطائفة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات وهى وجوه الاختلاف بين هذه المبانى .

ولقد ذكرنا ما قبل أيضاً أن المبانى الصرفية **morphemes** تعبر عن المعانى الصرفية الوظيفية التى أشرنا إليها وأن هذه المبانى نفسها أبواب تندرج تحتها علامات تتحقق المبانى بوساطتها لتدل بدورها على المعانى . فالمعانى الصرفية والمبانى من نظام اللغة ولكن العلامات المنطوقة أو المكتوبة تنتمى إلى الكلام . وسنضرب لذلك أمثلة تتضح بها الصلة بين المعانى والعلامات النطقية كما يأتى :

المعنى	المبنى	العلامة
الإسمية	صيغة الاسم	زيد (مثلا)
الفعلية	صيغة الفعل (فعل يفعل افعل مثلا)	ضرب يضرب اضرب (مثلا)
الإضمار	الضمير على إطلاقه (هو أو هى مثلا)	هو — هى بخصوصهما (مثلا)
التعريف	ال (المعرفة) على إطلاقها	(ال) كتاب (مثلا)

(١) انظر الجدول فى آخر الكتاب.

المعنى	المبنى	العلامة
التأنيث	التاء (المؤنث) « « «	فاطم(ة) (مثلا)
التثنية	الألف والنون (المثنى) « «	الزيد(ان) (مثلا)
التكلم	ضمير المتكلم على إطلاقه	(أنا)أخذ(ت) كتاب(ى)(مثلا)
الغيبة	ضمير الغائب على إطلاقه	ضرب(ه) (هو)فى بيت(ه)(مثلا)

وإذا نظرنا فى هذه المبانى الصرفية وجدنا أن من بينها ما يعبر عن معانى التقسيم كصيغة الاسم إذ تعبر عن الاسمية وصيغة الفعل إذ تعبر عن الفعلية وكصورة الضمير التى تعبر عن معنى الإضمار وهذه الطائفة من المبانى التى تعبر عن معان تقسيمية هى حجر الزاوية فى النظام الصرفى للغة العربية الفصحى وهذه المبانى أبواب الكلم وقد سماها النحاة أقسام الكلام أو ما يتألف منه الكلام فاذا تصورنا النظام الصرفى فى صورة جدول تتشابك فيه العلاقات والمقابلات فان هذا النوع من المبانى سيمثل البعد الرأسى لهذا الجدول . أما المبانى التصريفية أى المبانى التى يتم التصريف على أساسها كالمتكلم وفرعيه والمفرد وفرعيه وكالمذكر والمؤنث والمعرفة والنكرة فهى التى تمثل البعد الأفقى لجدول النظام الصرفى .

وهذه المبانى التصريفية هى المسئولة عن التفريع الذى يتم داخل المبانى التقسيمية كأن ننظر إلى الأنواع المختلفة لتصريفات الاسم ولإسنادات الفعل ولفصل الضمائر ووصلها وذكرها وحذفها واستتارها وهلم جرا مما لا يمكن ضبطه إلا بواسطة مبانى التصريف . ولهذا كانت مبانى التصريف هى المسرح الأكبر للقيم الخلافية بين الصيغ المختلفة التى تعتبر فروعاً على مبانى التقسيم . بهذا يمكن أن نضع الصورة على النحو التالى :

١ — مبانى التقسيم وتندرج تحتها الصيغ الصرفية المختلفة التى ينصب فى قالبها كل قسم من أقسام الكلم فكل الصيغ الصرفية التى للأسماء بأنواعها والصفات والأفعال تندرج تحت مبانى التقسيم وتكون فروعاً على هذه الأقسام . وتشبهها فى ذلك صور الضمائر والإشارات والموصولات والظروف والخوالف والأدوات حين ننظر إلى هذه الصور على إطلاقها . ومعنى ذلك أن معانى الصيغ كالمطاوعة والطلب والصيرورة والتفضيل والمبالغة التى نراها فى انفعل

واستفعل والأفعل وفعّال على الترتيب هى فروع على معانى التقسيم وأن مبانيها فروع على مبانى التقسيم .

٢ — مبانى التصريف وتندرج تحتها أوجه الاتفاق بين المبانى وأوجه الاختلاف بينها وأقصد بأوجه الاتفاق العلاقات وبأوجه الاختلاف المقابلات ففى داخل المطاوعة نجد صيغة الفعل كانفعل وينفعل وانفعل ونجد صيغة الاسم كانفعال فتكون المطاوعة علاقة تربط بين كل هذه الصيغ ولكن اللغة تعمد عند اتفاق المبانى إلى إيجاد أنواع المقابلات بينها فيكون إيجاد المقابلات بواسطة مبانى التصريف فنسند الأفعال إسنادات مختلفة بحسب التكلم والخطاب والغيبة وبحسب الإفراد والتثنية والجمع وبحسب التذكير والتأنيث وتتصرف الأسماء تصريفات مختلفة باختلاف الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير فتكون معانى التصريف على هذا مجالا للقيم الخلافية التى تفترق الصيغ على أساسها . ومقتضى هذا أننا إذا نظرنا فى الأمثلة السابقة التى سقناها لإيضاح الصلة بين المعنى والمبنى والعلامة وجدنا ما يأتى :

العلامة	التقسيم		التصريف	
	المعنى	المبنى	المعنى	المبنى
ضرب	الفعلية والمضى	صيغة فعل	الاسناد للغائب	الاستتار
يضرب	الفعلية والمضارعة	« يفعل	الإسناد للغائب	الاستتار
اضرب	الفعلية والأمرية	« افعل	الإسناد للمخاطب	الاستتار
هو	الإضمار	صورة الضمير	التذكير والإفراد والغيبة	صورة ضمير الرفع المنفصل
هى	الإضمار	« الضمير	التأنيث والإفراد والغيبة	صورة ضمير الرفع المنفصل
الكتاب	الاسمية	الاسم (فِعال)	التعريف	أل على إطلاقها

العلامة	التقسيم		التصريف	
	المعنى	المبنى	المعنى	المبنى
فاطمة	الاسمية (العلمية)	صيغة فاعل	التأنيث	التاء على إطلاقها
الزيدان	الإسمية	الاسم (صيغة فعْل)	التعريف والتثنية	ال والألف والنون
أنا	الإضمار	صورة الضمير	التكلم و الإفراد	صورة ضمير المتكلم المفرد
أخذت	الفعلية والمضى	صيغة فَعَل	الإسناد للمتكلم	تاء المتكلم
كتابي	الاسمية	الاسم (فِعَال)	التكلم	ياء المتكلم
ضربه	الفعلية والمضى	صيغة فعل	الغيبة والإفراد والتذكير	ضمير الغائب المتصل
في	الظرفية	صورة الحرف (في)	لا تتصرف	
بيته	الاسمية	الاسم (صيغة فعْل)	الغيبة والإفراد والتذكير	ضمير الغائب المتصل

تلك هى العلاقة بين معانى التقسيم ومبانيه وبين معانى التصريف ومبانيه أيضا فى النظر إلى الكلمات فى التركيب وفيما يلى جدول يبين النظام الصرفى والعلاقة بين معانى التقسيم ومبانى التصريف فى حدود الجدول وسنرى فى هذا الجدول أن التكلم والخطاب والغيبة تولد القيم الخلافية بين الضمائر والأفعال فتكون أساس اختلاف صور هذه وإسناد تلك ولا تفعل ذلك بين الأسماء لأن الظاهر دائما فى قوة ضمير الغائب كما يقولون ولا بين الصفات ولا الخوالف ولا الظروف ولا الأدوات ثم إن الإفراد والتثنية والجمع تولد القيم الخلافية بين صيغ الأسماء والصفات وصور الضمائر وليس بين الأفعال والخوالف والظروف والأدوات، ثم إن التذكير والتأنيث يولدان القيم الخلافية بين صيغ الأسماء والصفات وصور الضمائر ولا تتصل بالأفعال إلا لمعنى المطابقة للاسم أو الضمير وأما التعريف والتنكير فيولدان القيم الخلافية بين الأسماء وربما الصفات دون البواقى .

ثانيا: أقســـام الكلم

لقد رأينا أن النظام الصرفي للغة العربية الفصحى يمكن أن يوضع في صورة جدول بعده الرأسي مباني التقسيم وهي الاسم ومعناه الاسمية والصفة ومعناها الوصفية والفعل ومعناه الفعلية والضمير ومعناه الإضمار والخالفة ومعناها الإفصاح والظرف ومعناه الظرفية والأداة ومعناها معنى التعليق بها. ورأينا كذلك أن البعد الأفقي لهذا الجدول هو مباني التصريف وهي المتكلم ومعناه التكلم والمخاطب ومعناه الخطاب والإضمار للإشارة ومعناها الإشارة والغائب ومعناه الغيبة والموصول ومعناه الوصل والمفرد ومعناه الإفراد والمثنى ومعناه التثنية والمجموع ومعناه الجمع والمذكر ومعناه التذكير والمؤنث ومعناه التأنيث والمعرف ومعناه التعريف والمنكر ومعناه التنكير. وعرفنا كذلك أن مباني التقسيم تتفرع إلى صيغ وصور مطلقة وأن مباني التصريف تتفرع إلى لواصق وزوائد كالضمائر المتصلة وكعلامات التثنية والجمع والتأنيث والتعريف وكالسين والتاء في الاستفعال وكالنون في الانفعال والتاء في الافتعال وهلم جرا.

وإذا كان النحاة العرب قد قدموا لدراسة النحو بباب صرفي هو « الكلام وما يتألف منه » وهو مبحثنا هذا الذي نعالجه في الصفحات التالية فان صنيعهم هذا يشير إلى أن النحو لا يفتأ يستخدم معطيات الصوتيات والصرف المختلفة في عرض الأغلب الأعم من تحليلاته وفي الرمز لعلاقاته وأبوابه، حتى إننا لنجد القرائن اللفظية الدالة على أبواب النحو المختلفة هي في جملتها عناصر تحليلية مستخرجة من الصوتيات والصرف، من ذلك مثلا اشتراط صيغة صرفية ما لتكون مبنى لباب نحوي ما أي قرينة لفظية على ذلك الباب كاشتراط المصدر للمفعول المطلق والمفعول لأجله وكالقول بالجمود للتمييز ثم بالاشتقاق للحال والنعت الحقيقي وكاطراد صيغة المبني للمفعول في الإسناد إلى نائب الفاعل وهلم جرا. ومن هذا القبيل أيضا التعبير

عن الإسنادات المختلفة بإلصاق الضمائر المتصلة بالأفعال ثم مايتصل بذلك من إجراءات صوتية كالتحريك أو الإسكان أو صرفية كالحذف أو النقل أو غير ذلك .

ولقد قسم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام : يقول ابن مالك :

واسم وفعل ثم حرف الكلم

ثم حاولوا راشدين عند إنشاء هذا التقسيم أن يبنوه على مراعاة اعتبارى الشكل والوظيفة أو بعبارة أخرى المبنى والمعنى إذ ينشئون على هذين الأساسين قيما خلافية يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم كما يفعل اللغويون المحدثون فى يومنا هذا حين يجرون مثل هذا التقسيم للكلم فى لغة ما . ويتضح نظرهم إلى المبنى والمعنى فى تقسيمهم للكلم من قول ابن مالك مثلا :

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

بتا فعلت وأتت ويا افعلى ونون أقبلن فعل ينجلى

سواهما الحرف كهل وفى ولم ... .

كما يتضح أيضا فى قول النحاة الآخرين : « الاسم ما دل على مسمى والفعل ما دل على حدث وزمن والحرف ما ليس كذلك » .

ومن الواضح أن أبيات ابن مالك فرقت بين أقسام الكلم تفريقا من حيث المبنى وأن الموقف الذى لخصناه عن النحاة الآخرين قد فرق بين هذه الأقسام تفريقا من حيث المعنى . وأن التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التى يمكن الاستعانة بها فى أمر التمييز بين أقسام الكلم فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين فيبنى على طائفة من المبانى ومعها (جنبا إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعانى على نحو ما نرى فيما يلى :

(ا) المبانى	(ب) المعانى
الصورة الإعرابية	التسمية
الرتبة	الحدث

(أ) المبانى	(ب) المعانى
الصيغة	الزمن
الجدول	التعليق
الإلصاق	المعنى الجملى
التضام	
الرسم الإملائى	

وسنحاول فيما يلى أن نلقى ضوءا على استخدام ما ذكرنا من المبانى والمعانى فى التفريق بين أقسام الكلم .

وأول ما نبدأ به أننا نجد التقسيم الذى جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بانشاء تقسيم آخر جديد مبنى على استخدام أكثر دقة لاعتبارى المبنى والمعنى اللذين ذكرناهما وفصلنا القول فى كل منهما . وسنجد فى التقسيم الجديد مكانا مستقلا لقسم جديد هو الصفة يمكن له أن يقف جنبا إلى جنب مع الاسم والفعل دون أن يكون جزءا من أولهما ولا متحدا مع ثانيهما وسنرى أن الصفة تختلف مبنى ومعنى عن الأسماء على رغم ما رآه النحاة من أنها منها كما تختلف على الأساس نفسه عن الأفعال . وسنجد كذلك مكانا مستقلا لقسم جديد هو الضمير وقد عد النحاة الضمائر بين الأسماء أيضا عند تقسيمهم للكلم ولكننا سنرى بعد قليل أن إفراد الضمائر بقسم مستقل له ما يبرره سواء من حيث المبنى أو من حيث المعنى . وهذه الضمائر التى أفردناها بقسم خاص هى أعم من أن تكون ضمائر شخصية فقط كأنا وأنت وهو وفروعها ؛ وسنجد فى تقسيمنا الجديد مكانا مستقلا ثالثا للخوالف وهى عناصر معينة وزعها النحاة بين أقسام الكلم لاختلاف مبنى كل منها عن مبانى الأخريات واختلاف معنى كل منها عن معناهن ولكنهم غفلوا عما يجمع بينها جميعا من عناصر يرجع بعضها إلى المبنى نفسه ويرجع بعضها الآخر إلى المعنى . فهى جميعا تستعصى على الدخول فى جدول إسنادى أو تصريفى ما وهى جميعا تستعمل فى الأسلوب الإفصاحى الإنشائى التأثرى الانفعالى الذى يسمونه affective language وتلك هى الاخالة والصوت

والتعجب والمدح والذم.وربما ألحقنا به على المستوى النحوى لا الصرفى أساليب أخرى كالندبة والاستغاثةمن النداء . ولقد استعرت اسم الخالفة لأدل به على هذه العبارات مما رواه الأشمونى(١) عن الفراء من أنه كان يسمى اسم الفعل « خالفة » وإن كان بعض المحدثين قد تعودوا نسبة ذلك إلى ابن جابر الأندلسى ، والظرف كذلك بحاجة إلى مكان خاص بين أقسام الكلم لأسباب تعود من ناحية إلى مبانى الظروف أى صورها المطلقة وتضامّها مع الكلمات والتراكيب ومن ناحية أخرى إلى معانيها التى تختلف عن التسمية والحدث والزمن الذى هو جزء معنى الفعل لأننا سنرى أن دلالة الظروف إنما هى دلالة على علاقات زمانية بالوظيفة وليست دلالة زمنية بالتضمن كالزمن فى الأفعال وسنرى كذلك أن أسماء الزمان والمكان كاليوم والساعة وأمام ووراء قد تطرح معانيها المعجمية وتتخذ لنفسها معنى وظيفيا هو معنى الظرف فتعد « بالنقل » بين الظروف معنى وإن اختلفت عنها فى المبنى لأنها أسماء فى الأصل وليست ظروفا ، وسنتوسع فى فهمنا للأدوات فنرى الحروف منها أدوات أصلية ونرى غيرها أدوات محولة كالظروف التى تتصدر جملة الشرط أو الاستفهام وكالأسماء النكرات التى تستعمل لابهامها استعمال الحرف وكالنواسخ الآتية على صور الأفعال ولكنها تستخدم لنقصها استخدام الحروف وهلم جرا .

والمعانى التقسيمية والتصريفية على السواء تعتبر من العموم والاتساع والشمول فى إطار اللغة بحيث يصدق عليها هى وطائفة أخرى من المعانى العامة المشابهة كالإثبات والنفى والتأكيد والاستفهام والشرط الخ أنها « مقولات لغوية **Linguistic categories** تشبيها لهذه المعانى اللغوية العامة فى اتساعها وشمولها بالمقولات المنطقية **Logical categories** وهى الأجناس العليا التى لا توجد أجناس أعلى منها أو أعم .

ولقد ذكرنا من قبل أن معانى التقسيم يعبر عنها بمبان هى صيغ ما تصرف من أنواع الكلم والصور المطلقة لما لم يتصرف منها وأن معانى التصريف يعبر

(١) فى باب أسماء الأفعال .

عنها بمبانى اللواصق والزوائد كالضمائر المتصلة وعلامتى التثنية والجمع وتاء التأنيث ولام التعريف. فاذا قلنا إن المبنى هو المتكلم أو المثنى أو المؤنث أو المعرفة فان الذى نقصده أن اللاحقة أو الزائدة التى خصصتها قواعد نظام الصرف للتعبير عن هذا المعنى قد تحققت بعلامتها إيجاباً بالذكر أو سلباً بالحذف أو الاستتار بمعونة القرينة اللفظية أو المعنوية على نحو ما سنرى فى دراسة القرائن المذكورة فى مكانها من الكلام عن النظام النحوى إن شاء الله.

من هنا يتضح أن الأقسام السبعة التى ارتضيناها للكلم موضحين بها مواطن الضعف فى التقسيم الذى ارتضاه النحاة من قبل هى كما يأتى:

الاسم ـ الصفة ـ الفعل ـ الضمير ـ الخالفة ـ الظرف ـ الأداة

وسنحاول فيما يلى أن نفرق بين كل واحد من هذه الأقسام وبين الأقسام الأخرى من حيث المبنى (أى من حيث الصورة الإعرابية أو الرتبة أو الصيغة أو الجدول أو الإلصاق أو التضام أو الرسم الإملائى) ومن حيث المعنى (أى من حيث التسمية أو الحدث أو الزمن أو التعليق أو المعنى الجملى) على أنه ينبغى لنا أن ننبه قبل كل شىء إلى أنه ليس معنى إيراد هذه المبانى والمعانى جميعاً أن كل قسم من الكلم لابد أن يتميز من قسيمه من هذه النواحى جميعاً إذ يكفى أن يختلف القسم عن القسم فى بعض هذه المبانى والمعانى. فالمهم ألا يكون التفريق من حيث المبانى فقط وإن تعددت أو المعانى فقط وإن تعددت أيضاً إذ لابد من أن يتضافر اعتبار المبنى واعتبار المعنى فى التفريق بين قسم بعينه وبين بقية الأقسام.

(ا) الاسم

يشتمل الاسم على خمسة أقسام:

الأول: الاسم المعين وهو الذى يسمى طائفة من المسميات الواقعة فى نطاق التجربة كالأعلام وكالأجسام والأعراض المختلفة ومنه ما أطلق النحاة عليه اسم الجثة وهو المعنى بما ورد فى قول ابن مالك:

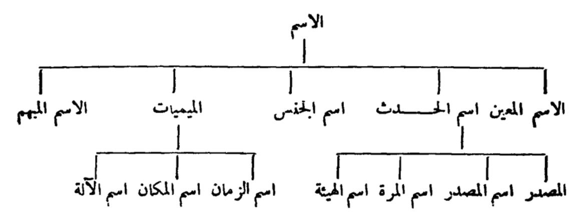
ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فأخبرا

الثانى : اسم الحدث وهو يصدق على المصدر واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة وهى جميعاً ذات طابع واحد فى دلالتها إما على الحدث أو عدده أو نوعه فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى .

الثالث : اسم الجنس ويدخل تحته أيضاً اسم الجنس الجمعى كعرب وترك ونبق وبجع واسم الجمع كإبل ونساء .

الرابع : مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة وهى اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ويمكن أن نطلق على هذه المجموعة أسماء يشملها هو قسم «الميميات» . وليس منها المصدر الميمى على رغم ابتدائه بالميم الزائدة لأنه إن اقترب من هذه الثلاثة صيغة فانه يتفق مع المصدر من جهة دلالته على ما يدل عليه المصدر . فاذا نظرنا إليه فى ضوء تعدد أبنية المصادر لم نجد صعوبة تحول دون عده واحداً من هذه الأبنية لا واحداً من الميميات .

الخامس : الاسم المبهم وأقصد به طائفة من الأسماء التى لا تدل على معين إذ تدل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها وتحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غير ذلك من طرق التضام . فمعناها معجمى لا وظيفى ولكن مسماها غير معين وذلك مثل فوق وتحت وقبل وبعد وأمام ووراء وحين ووقت وأوان الخ ويمكن للتخطيط التالى أن يوضح علاقة كل من الأقسام بالآخر :



هذه هي الأنواع الداخلة تحت مفهوم الاسم فلم نعد منها الصفات ولا الضمائر ولا أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ولا الإشارات والموصولات والظروف لأسباب سنعرفها إن شاء الله بعد قليل . وللاسم بجميع أقسامه المذكورة سمات تدل عليه سواء من حيث المبنى أو من حيث المعنى فيمتاز بهذه السمات عما عداه من أقسام الكلم . ويمكن تلخيص ذلك على النحو الآتي :

١ — من حيث الصورة الإعرابية : الاسم يقبل الجر لفظاً ولا تشاركه في ذلك من أقسام الكلم إلا الصفات أما الأفعال والخوالف والأدوات فلا يدخل عليها حرف الجر وأما الضمائر والظروف فيجر محلها لا لفظها لأن جميع الضمائر وجميع الظروف من المبنيات إلا ما شذ من مثنى الإشارة والموصول.

٢ — من حيث الصيغة الخاصة : قال ابن مالك :

ومنتهى اسم خمس إن تجردا — وإن يزد فيه فما سبعا عدا
وغير آخر الثلاثي افتح وضم — واكسر وزد تسكين ثانيه تعم
وفعل أهمل والعكس يقل — لقصدهم تخصيص فعل بفعل

وكذلك حدد النحاة أبنية المصادر وصيغتي المرة والهيئة وصيغ الزمان والمكان والآلة فالاسم يمتاز بهذه الصيغ عما عداه من أقسام الكلام ويمتاز كذلك عن الصفة بأقسامها الخمسة (الفاعل والمفعول والمشبهة والمبالغة والتفضيل) بواسطة الرجوع إلى الجدول كما سنرى في الكلام عن الصفة .

٣ — من حيث قابلية الدخول في جدول : الجداول ثلاثة أنواع :

- جدول إلصاق : كأن نحاول أن نعرف ما يلحق بالكلمة من الصدور والأحشاء والأعجاز ذات المعنى الصرفي فنكشف بالجدول ما تقبله الكلمة وما لا تقبله من اللواصق

- جدول تصريف : كأن نعمد إلى الفعل الماضي من مادة ما فننظر فيما إذا كان له مضارع وأمر أو لم يكن وكأن نعمد إلى صفة الفاعل فنرى ما إذا كان لها صفة مفعول أو مشبهة أو تفضيل أو مبالغة أو لم يكن .

٧ — جدول إسناد : وذلك أن نعمد إلى الفعل الماضى أو المضارع أو الأمر فنسنده بحسب الضمائر (وهى تعبر عن معانى التصريف التى سبق شرحها) فتكون له ثلاث عشرة صورة إسنادية بحسب هذه الضمائر :

ويسمى النوع الأول : morphological scatter

ويسمى النوع الثانى : Conjugation table

ويسمى النوع الثالث : Predication table

فالأسماء تقبل الدخول فى النوع الأول من هذه الجداول فلا يدخل النوع الثانى منه إلا اسم الحدث والميميات أما الصفات الخمس فتدخل فى النوعين الأول والثانى دون الثالث وأما الأفعال الثلاثة فتدخل فى الأول والثانى والثالث على حد سواء . فالأسماء تستقل بالاقتصار على النوع الأول من الجداول لاتشاركها فى ذلك الاقتصار الصفات ولا الأفعال .

٤ — من حيث الرسم الإملائى : يمتاز الاسم والصفة من هذه الناحية بقبول التنوين إملائيا بالضمتين فى حالة الرفع وبالألف والفتحتين فى حالة النصب وبالكسرتين فى حالة الجر فاذا وجدت هذه السمات فى كلمة فاما أن تكون هذه الكلمة اسما أو صفة ولا تكون غير ذلك إلا إذا أدت معنى بتنوينها غير معانى التنوين فى الأسماء (التمكين) وفى الصفات (سلب معنى الصلة والنسبة) . وذلك كالتنوين الذى فى خالفة الإخالة « صه » فلهذا التنوين معنى وظيفى هو التعميم وعدم التعيين فيشبه التنوين الذى يلحق الفكرة غير المقصودة فى النداء نحو يا رجلا أقبل والذى يلحق المصدر النائب عن فعل الأمر نحو « ضرباً زيداً » إذ المعنى يا رجلا أيا كان وضرباً أى نوع من الضرب وعلى ذلك يكون معنى (صهٍ) أمسك عن أى نوع من أنواع الكلام تحاوله فاذا أردت كلاماً معيناً أسكنت الهاء فى الوصل . وهذه المعانى التى يساق التنوين من أجلها هنا ليست شبيهة بتنوين التمكين الذى للأسماء المصروفة .

٥ — من حيث اتصاله باللواصق وعدمه : قلنا إن الأسماء (فيما عدا اسم الحدث والميميات) لاتقبل الدخول فى جدول غير الجدول الإلصاق .

وفى هذا الجدول نجد الأسماء تقبل أنواعا خاصة من اللواصق كأداة التعريف وضمائر الجر المتصلة وتاء التأنيث وعلامتى التثنية والجمع فالأسماء تتصل بهذه اللواصق سواء منها اسم المعنى والميميات وغيرها ولا يشارك الأسم فى هذه السمات إلا الصفات ولكن معنى بعض اللواصق مع الأسماء غير معناها مع الصفات فالأداة مثلا مع الأسماء معرّفة ومع الصفات موصولة والإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة مع الأسماء محضة ومع الصفات لفظية .

٦ — من حيث التضام وعدمه : المقصود بالتضام هنا غير اتصال اللواصق بالكلمة فاتصال اللواصق ضم جزء كلمة إلى بقية هذه الكلمة أما التضام فهو تطلب إحدى الكلمتين للأخرى فى الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعى الأخرى . فياء النداء كلمة مستقلة وليست جزء كلمة والعلاقة بينها وبين المنادى علاقة التضام لا علاقة الالصاق والمضاف إليه كلمة غير المضاف ولكن العلاقة بين الكلمتين أن إحداهما تستدعى الأخرى ولا تقف بدونها ويكفى أن نتذكر هنا أن بعض الأسماء المبهمة مفتقرة إلى الإضافة وأن بعض الظروف تتطلب ضمائم معينة كحيث وإذ وإذا ومذ ومنذ ولما وأيان وأين ومتى وأنى وكذلك تتطلب واو القسم مقسما به وحرف الجر مجرورا وحرف العطف معطوفا وهلم جرا . وللأسماء حالات من التضام لا يشاركها فيها غيرها إلا على التوسع فمن ذلك مجيئها بعد أداة النداء فاذا جاءت صفة بعدها فان النحاة يجعلونها على حذف موصوف وإذا جاء ضمير المخاطب ضمنوه معنى يا مخاطب وإذا جاء ضمير الإشارة كان عندهم مضمناً معنى يا مشاراً إليه وهذا هو معنى التوسع المذكور كذلك الأمر مع واو القسم والإضافة المحضة حيث يكون الاسم فى مكان المضاف وهو مكان لا يحل فيه الضمير أبدا ولا تحل فيه الصفة إلا على معنى الإضافة اللفظية ومن قبيل الكشف عن الاسم بواسطة التضام افتقار الميميات إلى التمييز على نحو ما سنرى بعد قليل .

٧ — من حيث الدلالة على مسمى : لقد وجدنا الصفة فى كل ما سبق من السمات تشارك الاسم على صورة ما فيما يتميز به عن باقى أقسام الكلم

أما هنا فيفترق الاسم والصفة . فيمتاز الاسم عن جميع الأقسام الأخرى بأنه يدل على مسمى فالاسم المعين مسماه هو المعين واسم الحدث مسماه هو الحدث واسم الجنس مسماه الجنس والميميات مسماها زمان الحدث أو مكانه أو آلته والاسم المبهم يدل على مسمى غير معين . أما الصفة فلا تدل على « مسمى » وإنما تدل على « موصوف » بالحدث وأما الفعل فلا يدل على « مسمى » وإنما يدل على « اقتران حدث وزمن » وأما الضمير فلا يدل على « مسمى » وإنما يدل على مطلق « حضور أو غيبة » على نحو ما سنرى بعد قليل وأما الخالفة فانها تدل على الإفصاح » وأما الظرف فانه يدل على « الظرفية » والإفصاح والظرفية من المعانى العامة لامن قبيل المسمى وأما الأدوات فانها تدل على علاقات لا على مسميات . فبهذا يمتاز الاسم عن بقية أقسام الكلم فلا يشابه واحدا فيها من حيث المعنى .

٨ — من حيث الدلالة على حدث : ذكرنا أن من أقسام الاسم ما يسمى « اسم الحدث » وهو يضم أنواع المصادر المختلفة فهذه المصادر تدل على الحدث أو عدده أو نوعه وقد لخص ابن مالك تعريف المصدر بقوله :

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولى الفعل كأمن من أمن

والمعروف أن الفعل يدل على حدث وزمن والذى سوى الزمن من هذين المدلولين هو الحدث ومن ثم يكون ابن مالك كأنه قد عرف المصدر بأنه « اسم الحدث » ولكن دلالة المصدر على الحدث لا تجعله من الصفات فهى تدل على « موصوف بالحدث » ولا من الأفعال فهى تدل على « اقتران الحدث والزمن » . فالصلة بين الاسم وبين معنى الحدث تختلف عن صلة الصفة والفعل كليهما بهذا المعنى فصلة الاسم به صلة الاسم بالمسمى أما مدلول الصفة فهو « الموصوف » وأما مدلول الفعل فهو « الاقتران » وهما غير « الحدث » نفسه .

٩ — من حيث التعليق : العلاقات النحوية هى الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية وتحت كل فروع . فأما من جهة الإسناد فان الاسم بكل

أنواعه يقع موقع المسند إليه ولكن المصادر (اسم الحدث) منه تقع أحيانا فى موقع المسند بواسطة إضافة معنى الزمن إليها فاذا أضيف هذا المعنى إلى ما يدل عليه المصدر من الحدث جاء « اقتران الحدث والزمن » الذى هو المدلول الأساسى للفعل ومن هنا يقع المصدر مسندا كما يقع الفعل تماما . وأما من جهة التخصيص فان الأسماء تقع معبرة عن هذه العلاقة فتكون منصوبة على معنى التعدية أو السببية أو المعية أو الظرفية أو التوكيد أو بيان النوع أو العدد أو الحالية أو التمييز أو الإخراج أو الخلاف والأفعال لاتقع هذا الموقع ولكن الصفات والضمائر والظروف تقعه . وأما من حيث النسبية فان الأسماء تجر على هذا المعنى إما باقترانها بالحروف الجارة أو بالإضافة وتشاركها أيضا الصفات والضمائر والظروف . وأما التبعية فان الأسماء لاتقع نعوتا إلا على التوسع ولا تقع توكيدا معنويا منها إلا النفس والعين وكل ولكنها تقع توكيدا لفظيا وهى جميعها تقع معطوفة ومعطوفا عليها كسائر الأقسام وتقع بيانا وبدلا ، وهذا المعنى الأخير مما تمتاز به الأسماء ولا سيما البيان . والاسم الظاهر بصورة عامة يقع من حيث التعليق فى موقع ضمير الغائب المتصل والمنفصل ، المرفوع والمنصوب والمجرور إلا فى النداء فربما كان الأجود فيه أن يعتبر واقعا موقع ضمير المخاطب بقرينة نداء ضمير المخاطب دون غيره من الضمائر فى « يا أبجر ابن أبجر يا أنتا » .

مما تقدم عرفنا أن الأسماء ذات سمات تشترك فيها مع الصفات أحيانا ومع الضمائر أحيانا أخرى ومع الظروف فى بعض الحالات مما قد يثير التساؤل حول جدوى إفرادها بقسم خاص ليست الصفات منه ولا الضمائر ولا الخوالف ولا الظروف ولكننا رأينا تحت رقم ٢ أن الأسماء تمتاز بصيغ خاصة وتحت رقم ٧ أنها تنفرد بالدلالة على « مسمى » وسنرى فى الكلام عن الأقسام الأخرى مبررات أخرى لعزل الأسماء عن هذه الأقسام .

وقبل أن أنهى الكلام فى سمات الاسم التى تميزه عن بقية أنواع الكلم أحب أن أوضح ما أقصده من مقابلة الاسم المعين والاسم المبهم وأن أمثل لكل منهما مع تفصيل التمثيل لأنواع المبهمات . والمقصود بالاسم المعين

أسماء الذوات كرجل وكتاب وجبل وبيت وأرض وسماء وبالاسم المبهم ما دل على مسمى غير معين فيحتاج فى تعيينه إلى ضميمة من الوصف أو الإضافة أو التمييز ومن ذلك :

- الأعداد كواحد واثنين وثلاثة وينزاح إبهام هذا النوع من المبهمات بتمييز العدد .
- الموازين كأوقية ورطل وقنطار وينزاح إبهامها بالتمييز أيضا أو بالوصف كرطل مصرى أو انجليزى .
- المكاييل كقدح ومد وصاع ويزول إبهامها بواسطة التمييز أو الوصف كذلك .
- المقاييس كشبر وباع وذراع وفدان وميل وفرسخ ويزول ابهامها بالتمييز كما سبق .
- الجهات كفوق وتحت وأمام ووراء ويمين وشمال وخلف وإثر ويزول إبهامها بالاضافة .
- الأوقات كحين ووقت وساعة ويوم وشهر وسنة وعام وزمان وأوان ويزول إبهامها بالإضافة أيضا أو بالوصف كقولك وقت طيب وساعة مباركة ويوم أغر وشهر مبارك الخ .
- أسماء صالحة لمعنى الجهات والأوقات على السواء فلا يزيل هذا الإبهام عنها إلا الإضافة إلى جهة فتصير بمعنى الجهة أو إلى وقت فتصير بمعنى الوقت كعند ولدن وقبل وبعد .

والملاحظ آن الجهات والأوقات قد يتوسع فيها فتنقل عن اسميتها وتستعمل استعمال الظروف من قبيل تعدد المعنى الوظيفى فتكون الجهات كظروف المكان وتكون الأوقات كظروف الزمان من حيث الوظيفة ولكن هذا لايخرجها عن اسميتها ولا يجعلها ظروفا من « قسم الظرف » لأن تحوّل معناها من الاسمية إلى الظرفية شبيه بما يأتى من أنواع تعدد المعنى الوظيفى :

- تناسي وصفية الصفة ونقلها إلى العلمية كطاهر وشريف وأشعب وحسن .
- تناسي الاسمية في المصدر وإنابته عن الفعل بعد إشرابه معنى الزمن مثل ضرباً زيداً .
- تناسي الفعلية في الفعل ونقله إلى معنى اسم العلم مثل يشكر ويزيد .
- تناسي معنى الظرفية في الظروف واستعمالها أدوات للشرط أو الاستفهام مثل متى وأين وحيث .
- تناسي الإشارة المكانية في كلمات مثل هنا وثم واستخدامها بمعنى الظروف .
- تناسي معنى الحرفية في حرفي الجر (مذ ومنذ) واستخدامهما استخدام الظرف بإيرادهما مع الجُمَل مع أن معناهما ابتداء الغاية ويكونان ظرفين من قبيل تعدد المعنى الوظيفي .
- تناسي معنى الموصول في من وما واستعمالهما في الشرط والاستفهام وغير ذلك من المعاني .

كل ذلك من قبيل النقل و «تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الصرفي الواحد» وهو موضوع واسع الأطراف في دراسة اللغة العربية الفصحى ولنا عودة إليه في مناسبة مقبلة عند دراسة « المبنى » في هذا الكتاب إن شاء الله وسيتضح بالأمثلة خطر هذه الظاهرة « ظاهرة التعدد والاحتمال في المعنى الوظيفي » في طرق تركيب اللغة العربية وأساليبها المتنوعة .

(ب) الصفة

ذكر الأشموني تحت عنوان « الصفة المشبهة باسم الفاعل »(1) ، أن الشارح عرف الصفة المشبهة بقوله : « ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث » . وواضح أن المقصود بالحدث هنا معنى المصدر وأن المراد بالحدوث الوقوع . فإذا أضفنا إلى ذلك

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك تحقيق محيي الدين عبد الحميد ص ٣٥٥ .

أنه عرف اسم الفاعل بأنه الصفة الدالة على فاعل وعرف اسم المفعول بأنه مادل على الحدث ومفعوله وأن مدلول صيغ المبالغة هو المبالغة والتكثير وأن معنى اسم التفضيل هو التفضيل أدركنا أن الصفة (والمقصود هنا صفة الفاعل أو المفعول أو المبالغة أو المشبهة أو التفضيل) لا تدل على مسمى بها وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث (أى معنى المصدر) وهى بهذا خارجة عن التعريف الذى ارتضاه النحاة للاسم حين قالوا : الاسم مادل على مسمى . والصفات كما ذكرنا خمس هى :

- صفة الفاعل
- صفة المفعول
- صفة المبالغة
- الصفة المشبهة
- صفة التفضيل

وتختلف كل صفة منها عن الأخريات مبنى ومعنى . فأما من حيث المبنى فلكل صفة منها صيغ خاصة بها وأما من حيث المعنى فقد رأينا كيف فرق الأشمونى بين معانيها فى العبارات التى أوردناها منذ قليل ولكننا مع ذلك يجب أن نصف اختلافها فى المعنى على طريقتنا نحن وألا نقنع بما ساقه الأشمونى. فصفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعاً متجدداً وصفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث كذلك على سبيل الانقطاع والتجدد وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على طريق المبالغة والصفة المشبهة تدل على وصفه به على سبيل الدوام والثبوت وصفة التفضيل تدل على وصفه به أيضاً على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بالحدث على طريقة أىّ من الصفات السابقة . مماسبق يمكن أن نرى أن القيم الخلافية المتعلقة بالمعنى والتى تفرق بين صفة وأخرى من الصفات السابقة هى : الانقطاع فى مقابل الاستمرار أو الدوام ثم التجدد فى مقابل الثبوت ثم المبالغة فى مقابل مجرد الوصف ثم التفضيل فى مقابل كل ماعداه من الصفات . ولاشك أن الانقطاع والاستمرار أو الدوام والتجدد والثبوت والمبالغة والتفضيل مما يمكن عده من « معانى الجهة » وهى معان نرجىء القول فيها إلى مكانه من الكلام فى نظام الزمن النحوى.

على أن الصفة المشبهة من بين هذه تتعدد صيغها تعدداً يجعلها صالحة للبس من حيث المبنى مع كل واحدة من الصفات الأخرى لولا أن معناها يختلف (من حيث هو الدوام والثبوت) عن معانى الصفات فيوضح أن هذه الصيغة المعرضة للإلباس تنجو منه بفضل ما يفهم منها من معنى الثبوت والدوام

فالصفة المشبهة تشبه فى مبناها صيغة الفاعل كطاهر والمفعول كوجود (صفة من صفات الله) أو المبالغة كوقح أو التفضيل كأبرص وأشدق . فالمعنى يفرق بين كل واحدة من هذه الصفات وبين الأخريات إذا اتفقت الصيغة فى أى اثنتين منها . وإنما أفردنا هذه الصفات بقسم خاص من أقسام الكلم لما تتميز به فى مجموعها عن بقية الأقسام من سمات يتصل بعضها بالمبنى وبعضها الآخر بالمعنى على النحو التالى :

١ – من حيث الصورة الإعرابية : تشارك الصفات الأسماء فى قبول الجر لفظاً أو فى ظهور حركة الكسرة على آخرها لإفادة حالة الجر (أى إفادة علاقة النسبة)(١). وتوكيداً لهذه المشاركة أيضاً تأبى الصفات ما يأباه الاسم من الجزم والإسكان فى غير الوقف وبهذا تتميز الصفات عن الأفعال والخوالف والأدوات على نحو ما تميزت الأسماء عنها أيضا ولكن الصفات بهذا تفارق الضمائر و الظروف التى لا تقبل الجر لفظاً وإنما تقبله محلا فقط .

٢ – من حيث الصيغة : تمتاز الصفات عن بقية أقسام الكلم بصيغ خاصة مشتقة من أصولها لتكون أوصافاً فإذا اتفقت صيغة الصفة و صيغة الاسم(٢). كما فى :

الصيغة	الاسم	الصفة	
فَعْل	فَلْس	سَهْل	
فَعَل	فرس	بطل	
فَعِل	كبد	حذر	
فَعُل	عضد	يقُظ	
فِعْل	عِدْل	نكس	
فِعَل	عِنَب	قِيَم	أى قيِّم (دينا قيما)
فِعِل	إبل	أتان إبِدٌ	أى ولود
فُعْل	قفل	حلو	
فُعَل	صرد	حطم	
فُعُل	عنق	جُنُبُ	

(١) انظر معنى «علاقة النسبة» فى موضعه من هذا الكتاب .

(٢) مأخوذ من الأشمونى : باب التصريف .

كان الجدول عوناً فى تحديد ما كان من الأمثلة إسماً أو صفة فما كان له فعل من مادته أو كان صالحاً لذلك فهو صفة وما لم يكن له فِعْل من مادته فهو اسم على أن هذه النقطة هى موضوع المناقشة فى الفقرة التالية .

٣ ــ من حيث الجدول : ذكرنا تحت رقم ٢ أن الذى يعين على نسبة الصيغة إلى الاسم أو إلى الصفة عند اتفاقهما إنما هو الجدول التصريفى الذى يحكى قصة العلاقات الاشتقاقية بين الصيغة والصيغة الأخرى من خلال المثال فإذا أخذنا كلمة فلس مثلا لم نجد تحت مادتها فعلا ثلاثياً ماضياً ولا مضارعاً ولا أمراً ولا صفة فاعل ولا مفعول ولا مبالغة ولا تفضيل ومن ثم نعزف عن أن نعتبرها صفة مشبهة كما نعتبر الكلمة التى تقف بإزائها .(سهل) . أما سهل فإن مادتها الاشتقاقية تمتد على صيغ فعلية ووصفية أخرى، مثل سَهُل ويسْهُل وأسْهَل ُ من غيره ومن ثم تكون الكلمة صفة لا اسما . وهذا هو المعنى الذى قصدنا إليه عند الكلام عن الأسماء حين ذكرنا أن الأسماء تقبل الدخول فى الجدول الإلصاقى ولا تقبل الدخول فى الجدول التصريفى على عكس الصفات فهى تقبل الدخول فيهما جميعاً ويمكن إيضاح هذا الكلام بالشكل التالى :

جدول إلصاق	جدول تصريف	جدول إسناد
الإسم		
الصفــــــــ	ــــــــة	
الفعـــــــ	ــــــــــ	ـــــــل

وهكذا تمتاز الصفة عن الاسم والفعل من جهة الجدول .

٤ ــ من حيث الإلصاق وعدمه : لا فرق بين الأسماء والصفات من جهة ما يلصق بهما فكلاهما يقبل الجر والتنوين وأل والإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة وهما يمتازان معاً هنا عن بقية أجزاء الكلم، ولكننا سنرى أنهما مع اتفاقهما مبنى سيفرق معنى الإلصاق بينهما وذلك تحت العنوان (رقم ٥) التالى مباشرة .

٥ — من حيث التضام : ذكرنا أن الأسماء والصفات تتشابه من حيث الإلصاق حيث نجد القسمين يقبلان الجر والتنوين وأل والإضافة ، ولكن التنوين فى الأسماء للتمكين أى الخلو مما يمنع من الصرف ، وأما التنوين فى الصفات فهو لتفريغ الصفة لإحدى علاقتى الإسناد والتخصيص[1] ، حيث يتبعها المرفوع مع العلاقة الأولى والمنصوب مع العلاقة الثانية أو أن التنوين فى الصفة حين يفهم عن طريق الدلالة العدمية وهو أفضل وأدق يكون معناه سلب الصلة والإضافة . فالصلة حين تكون الصفة مع أل والإضافة حين يتلوها المضاف إليه اللفظى . معنى هذا أن الصفة من حيث التضام تلتقى مع الاسم من ناحية ومع الفعل من ناحية أخرى ، فتقبل كما يقبل الاسم النداء وأن تكون مسنداً إليه وأن تكون مضافاً أو مضافاً إليه ، وتقبل كما تقبل الأفعال أن تكون مسنداً وكذلك تكون متعدية أو لازمة فتضام المفعول به مباشرة أو بواسطة الحرف فمشابهتها للأسماء تنفى عنها أن تكون فعلا ، ومشابهتها للأفعال تنفى عنها أن تكون اسما . وإذا لم تكن الصفة اسما من الأسماء ولا فعلا من الأفعال فلابد لها أن تكون قسما قائماً بذاته من أقسام الكلم .

٦ — من حيث الدلالة على الحدث : تدل الصفة على الموصوف بالحدث فلا تدل على الحدث وحده كما يدل المصدر ولا على اقتران الحدث والزمن كما يدل الفعل ولا على مطلق مسمى كما تدل الأسماء فهى بهذا أيضاً تختلف عن بقية أقسام الكلم جميعها .

٧ — من حيث الدلالة على الزمن : إذا كان الفعل يدل على الزمن دلالة صرفية بحكم مبناه حتى وهو خارج السياق ، فإن الصفات لا تدل دلالة صرفية على الزمن وإنما تُشرب معنى الزمن النحوى فى السياق من باب تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد بعينه كما سنشرحه بعد قليل . ومعنى هذا أن زمن الفعل يكون صرفيا فى الافراد ونحويا فى السياق ولكن ما ينسب إلى الصفة من معنى الزمن لا يمكن أن ينسب إليها مفردة خارج السياق وإنما يكون الزمن وظيفة للصفة فى السياق فقط أى أن زمن الصفة نحوى ولا يكون صرفياً

(١) انظر المقصود بهاتين العبارتين تحت عنوان : «النظام النحوى» .

أبداً . وبهذا تمتاز الصفة بقبولها معنى الزمن عن الأسماء فالزمن ليس جزءاً من معنى الأسماء وتمتاز برفضها أن تدل عليه بصيغتها الصرفية عن الأفعال التى تعتبر الزمن جزءاً من معناها على جميع المستويات .

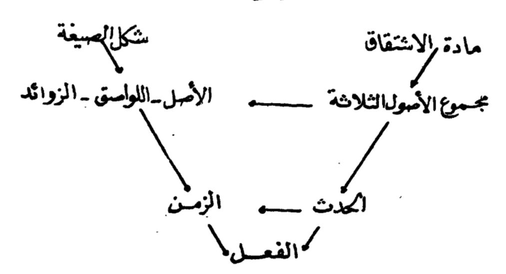
٨ — من حيث التعليق : ذكرنا من قبل أن الاسم يكون مسنداً إليه فقط (إلا مع النقل وتعدد المعنى الوظيفى فى حالة المصدر) وأن الفعل يكون مسنداً فقط ، أما الصفات فتقبل أن تكون مسنداً فتؤدى وظيفة شبيهة بوظيفة الفعل فى التعليق حيث تطالب مسنداً إليه أو منصوباً أو تكون خبراً لمبتدأ ثم هى كذلك تقبل أن تكون مسنداً إليه فتكون فاعلا أو نائب فاعل أو مبتدأ نحو خير منك يفعل هذا ، وجاء الحسن وجهه ، وحُمِد المصون شرفه فالحسن فى الجملة الثانية والمصون فى الجملة الثالثة كان من قبيل المسند إليه باعتبار ما قبله ومن قبيل المسند باعتبار ما بعده . وإذا كانت الأسماء من حيث التخصيص تخصص الإسناد بواسطة التعدية أو السببية أو المعية الخ . ولا يخصصها غيرها وكانت الأفعال باعتبارها أحداثاً مسندة إلى غيرها تقبل التخصيص ولا تخصص هى شيئاً ، فإن الصفات تخصص غيرها كالأسماء ويخصصها غيرها كالأفعال فتكون الصفة مثلا مفعولا به ويكون لها مفعُول به .

هذه الخاصة من خواص الصفات تجعل من المقبول أن نتكلم عن « جملة وصفية » تقابل الجملتين الاسمية والفعلية وتكون هذه الجملة أصلية كما فى « أقائم المؤمنون للصلاة » وتكون فرعية نحو « رأيت إماماً قائماً تابعوه للصلاة » . ونلاحظ هنا أن الصفات كالأفعال فى أنها لا تطابق الفاعل إفرادا وتثنية وجمعاً .

وهى بهذا تمتاز عن الأسماء والأفعال وبقية أقسام الكلم ويحق لها أن تكون قسما من الكلم قائماً بذاته . وإذا أردنا أن نحصى السمات التى تتسم بها الصفات فتبرر إفرادها فى قسم خاص من أقسام الكلم وجدناها تحت أرقام ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ أى أن هناك ستة مبررات تدعو إلى أن تكون الصفات قسما خاصاً من الكلم .

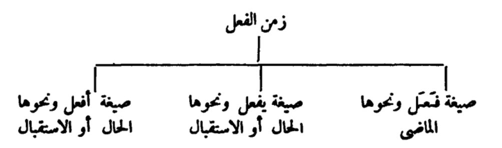
(ج) الفعل

عرف النحاة الفعل بأنه ما دل على حدث وزمن . ودلالته على الحدث تأتى عن اشتراكه مع مصدره فى مادة واحدة ، والمعروف أن المصدر اسم الحدث فما شاركه فى مادة اشتقاقه كالفعل والصفة والميميات ، لابد أن يكون على صلة من نوع ما بمعنى الحدث كالدلالة على اقتران الحدث بالزمان أو على موصوف بالحدث أو على مكان الحدث أو زمانه أو آلته . وأما معنى الزمن فإنه يأتى على المستوى الصرفى من شكل الصيغة وعلى المستوى النحوى من مجرى السياق ، ومعنى إتيان الزمن على المستوى الصرفى من شكل الصيغة أن الزمن هنا وظيفة الصيغة المفردة ومعنى أن الزمن يأتى على المستوى النحوى من مجرى السياق أن الزمن فى النحو وظيفة السياق وليس وظيفة صيغة الفعل ، لأن الفعل الذى على صيغة فَعَل قد يدل فى السياق على المستقبل ، والذى على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضى . فقول النحاة : « والزمن جزء منه » قول مقبول على مستوى الصرف فقط . ويمكن من الناحية الصرفية أن نمثل العلاقة بين الحدث والزمن على النحو الآتى :

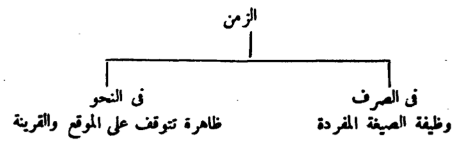


والفعل من حيث المبنى الصرفى ماض ومضارع وأمر . فهذه الأقسام الثلاثة تختلف من حيث المبنى وهى فوق ذلك تختلف من حيث المعنى الصرفى

الزمنى أيضا ، فأما من حيث المبنى فلكل منها صيغته الخاصة ما بين مجردة أومزيدة من الثلاثى أوالرباعى كما أن كل واحد منها يمتاز عن صاحبيه بسمات خاصة . فالماضى يستبين بقبول تاء الفاعل وتاء التأنيث والمضارع يبدأ بأحد حروف المضارعة ويقبل لام الأمر ونونى التوكيد والإناث ويضام السين وسوف ولم ولن . والأمر يضام النونين دون غيرها من هذه القرائن . وأما من حيث المعنى فإن هذه الأفعال الثلاثة تختلف فى دلالتها بصيغها على الزمن على النحو التالى :



هذا هو النظام الزمنى الصرفى فى اللغة الفصحى ومنه يبدو أن صيغة فعل ونحوها مقصورة على الماضى وأن صيغتى يفعل وأفعل ونحوهما إما أن يكونا للحال أوللاستقبال فلا يتحدد لأى منهما أحد المعنيين إلا بقرينة السياق ، لأن السياق يحمل من القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ما يعين على فهم الزمن فى مجال أوسع من مجرد المجال الصرفى المحدود . وهكذا يكون نظام الزمن جزءا من النظام الصرفى ، وأما الزمن السياقى النحوى فإنه جزء من الظواهر الموقعية السياقية لأن دلالة الفعل على زمن ما تتوقف على موقعه وعلى قرينته فى السياق. وتتضح العلاقة بين هذين النوعين من أنواع الزمن من الشكل الآتى :



وللأفعال فى جملتها سمات من المبنى والمعنى يمكن تمييزها بها عن غيرها ، ومن ثم تكون قسما مستقلا من أقسام الكلم فى العربية الفصحى ويمكن تلخيص ذلك فيما يلى :

١ — من حيث الصورة الإعرابية : يختص الفعل بقبول الجزم (وهو المضارع من بين الأفعال) فلا يشاركه فيه قسم آخر من أقسام الكلم والمعروف أن الجزم حالة إعرابية تختلف عن البناء على السكون وهذا البناء على السكون ليس سمة خاصة لأى قسم من أقسام الكلم . وإذا كان الماضى لايجزم لفظا فإنه يجزم محلا حين يكون شرطا ولا جزم لفعل الأمر من أى نوع .

٢ — من حيث الصيغة الخاصة : هناك صيغ محفوظة قياسية مبوبة إلى ستة أبواب للفعل الثلاثى وهناك صيغ أخرى محفوظة قياسية للأفعال مما زاد على الثلاثة ثم هناك صيغ من كل ذلك لما بنى للمعلوم وصيغ أخرى لمابنى للمجهول ومن هنا يمكن لنا أن نميز الفعل بهذه الصيغ من غيره من أقسام الكلم بمجرد معرفة الصيغة . وبهذا تمتاز الأفعال عن بقية الأقسام .

٣ — من حيث الجدول : الأفعال تقبل الدخول فى جميع أنواع الجداول فإذا وصفنا الفعل فى جدول إلصاق فإننا نستطيع أن نخبر بهذا الجدول مدى تقبل الفعل للتاءين أو لحروف المضارعة أو النونين أو ما يُلصق به أى نوع من الإلصاق كالضمائر المتصلة وسين التنفيس وهلم جرا . وإذا وضعنا الفعل فى الجدول التصريفى أمكننا أن نعرف ما إذا كان الفعل متصرفا أو غير متصرف وما إذا كان المتصرف منه تام التصرف أو ناقص التصرف. أما إذا وضعنا الفعل فى جدول إسنادى فإننا سنتعلم من الجدول طريقة إسناد الفعل إلى الضمائر المختلفة وما يترتب على ذلك فى بعض الإسنادات من إعلال أو إبدال أو نقل أو حذف أو غير ذلك . ولا يقبل الدخول فى جميع أنواع الجداول على هذا النحو إلا الفعلُ وبذا يمتاز الفعل عن بقية أقسام الكلم .

٤ – من حيث الالصاق وعدمه : تمتاز الأفعال من هذه الناحية بقبول طائفة من اللواصق التى لاتُلصق بغيرها ومنها الضمائر المتصلة فى حالة الرفع والسين ولام الأمر وحروف المضارعة . وتاء التأنيث وقد أشرنا إلى ذلك أكثر من مرة قبل قليل .

٥ – من حيث التضام : تختص الأفعال بقبول التضام مع قد وسوف ولم ولن ولا الناهية .وحين يكون الفعل لازما يكون وصوله إلى المفعول به بواسطة ضميمة مختارة من حروف الجر .

٦ – من حيث الدلالة على الحدث : تدل الأفعال على الحدث دلالة تضمنية ، لأن الحدث جزء معناها فهى تدل إلى جانبه على الزمن فتختلف عن الأسماء التى تدل على مسمى وعن المصدر من بين الأسماء من حيث تكون دلالة المصدر على الحدث دلالة مطابقة لاتضمن ، فالحدث هو كل معنى المصدر ولكنه جزء معنى الفعل وكذلك يختلف الفعل بهذا عن الصفة التى تدل على موصوف بالحدث لا على الحدث نفسه .

٧ – من حيث الدلالة على الزمن : سبق أن ذكرنا أن الأفعال تدل على الزمن بصيغتها دلالة وظيفية صرفية مطردة وبهذا يختلف الفعل عن الصفة التى لا تتصل بمعنى الزمن إلا من خلال علاقات السياق فدلالة الصفة على الزمن وظيفة السياق لا وظيفة الصفة ، وكذلك تختلف الأفعال فى دلالتها على الزمن عن الأدوات الفعلية الناسخة مثل كان وكاد وأخواتهما لأن الزمن وحده هو معنى هذه النواسخ فلا يقترن فيها بمعنى الحدث وإذا اقترن بشىء من المعانى الأخرى ، فإنه يقترن ببعض معانى الجهة كالمقاربة والشروع والاستمرار وهلم جرا .

٨ – من حيث التعليق : يبدو الفعل فى السياق فى صورة المسند ولايكون مسندا إليه أبدا فهو بذلك عكس الاسم تماما ومختلف عن الصفة كما يبدو من الشكل الآتى :

مسند إليه	مسند	ملاحظات
الاسم الصفـــــــــــــــ	ـــــــــــة الفعل	الضمير فى ذلك كالاسم والخوالف كالفعل

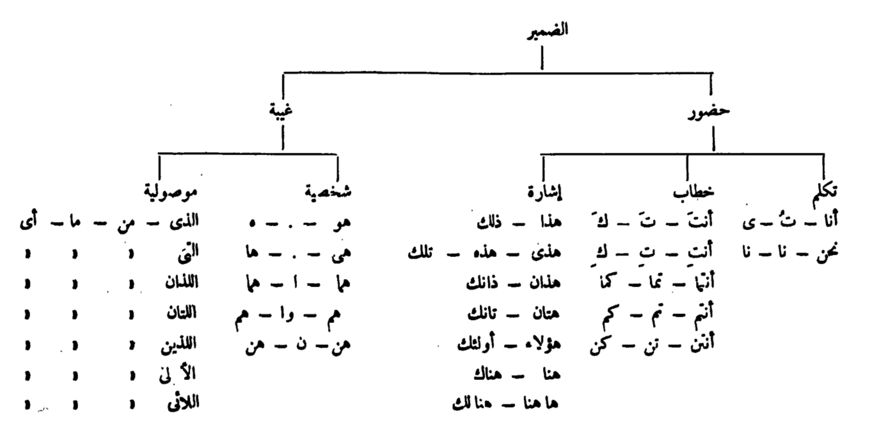
بهذا عرفنا أن الفعل يمتاز عن كل ماعداه من أقسام الكلم، من حيث استقلاله بصيغ معينة ، ومن حيث استقلاله بقبول الجزم لفظا أو محلا، ومن حيث استقلاله بقبول الدخول فى جدول إسنادى، ومن حيث تفرده بقبول إلصاق ضمائر الرفع المتصلة به ، ومن حيث التضام مع كلمات أو عناصر لاتضام غير الأفعال ، ثم من حيث اقتصاره على أداء وظيفة المسند فى السياق وقصوره عن أداء وظيفة المسند إليه .

(د) الضمير

لايدل الضمير على مسمى كالاسم ولا على موصوف بالحدث كالصفة ولا على حدث وزمن كالفعل ، لأن دلالة الضمير تتجه إلى المعانى الصرفية العامة التى أطلقنا عليها معانىَ التصريف والتى قلنا إنها يعبر عنها باللواصق والزوائد ونحوها . والمعنى الصرفى العام الذى يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر وهذا هو المقصود بقول ابن مالك :

وما لذى غيبة أو حضـــور كأنت وهو سم بالضمير

والحضُور قد يكون حضور تكلم كأنا ونحن وقد يكون حضور خطاب كأنت وفروعها أوحضور إشارة كهذا وفروعها، والغيبة قد تكون شخصية كما فى هو وفروعه، وقد تكون موصولية كما فى الذى وفروعه . وتتبين العلاقة بين هذه الأقسام من الشكل الآتى :



الضمير
حضور
غيبة
تكلم
أنا ـ تُ ـ ى
نحن ـ نا ـ نا
خطاب
أنتَ ـ تَ ـ كَ
أنتِ ـ تِ ـ كِ
أنتما ـ تما ـ كما
أنتم ـ تم ـ كم
أنتن ـ تن ـ كن
إشارة
هذا ـ ذلك
هذى ـ هذه ـ تلك
هذان ـ ذانك
هتان ـ تانك
هؤلاء ـ أولئك
هنا ـ هناك
ها هنا ـ هنالك
شخصية
هو ـ . ـ ه
هى ـ . ـ ها
هما ـ ا ـ هما
هم ـ وا ـ هم
هن ـ ن ـ هن
موصولية
الذى ـ من ـ ما ـ أى
التى « « «
اللذان « « «
اللتان « « «
اللذين « « «
الألى « « «
اللائى « « «

ومعنى ذلك أن الضمائر فى اللغة العربية الفصحى تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

- ضمائر الشخص
- ضمائر الإشارة
- ضمائر الموصول

وهذه الضمائر جميعا دالة على معان صرفية عامة مما يقول النحاة عنه إنه « حقه أن يؤدى بالحرف » والذلك فإن الضمائر لهذا السبب تشبه الحرف، شبها معنويا بالإضافة إلى الشبه اللفظى الذى يظهر فى بعضها . فلافارق فى الطابع بين معنى الحضور والغيبة . وبين معانى التأكيد والنفى والاستفهام والشرط وابتداء الغاية والمعية والمجاوزة والسببية والظرفية ، وغيرها من المعانى التى تؤديها الحروف والأدوات المسماة بأسماء هذه المعانى العامة ومن هنا لا يمكن وصف الضمير بالتعريف أوالتنكير فى النظام وإنما يكون معرفة حين تعين على ذلك قرائن السياق(١) . وبهذا تختلف الضمائر من حيث المعنى عن الأسماء والصفات والأفعال .

أما من حيث المبنى فالمعروف أن الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية فلاتنسب إلى أصول ثلاثة ولاتتغير صورها التى هى عليها كما تتقلب الصيغ الصرفية بحسب المعانى ثم هى لاتبقى على صورة واحدة فى الأماكن المختلفة من السياق وإنما يلحقها بعض الظواهر الموقعية من الإشباع والإضعاف واختلاف الحركة بحسب مناسبة الحركة التى بجوارها وذلك كالفرق بين له وبه ، ولهم وبهم ومنهم وعليهم الخ . ثم إن الضمائر جميعا من المبنيات التى لا تظهر عليها حركات الإعراب ولا تقبل بعض علامات الأسماء كالتنوين ولا تقع موقع المضاف وإن صح فيها أن تقع موقع المضاف إليه والضمائر جميعاً مفتقرة إلى القرائن باعتبارها شرطا أساسيا لدلالتها على معين فضمير المتكلم والمخاطب والإشارة قرينتها الحضور وأما ضمير الغائب فقرينته المرجع المتقدم إما لفظاً أو رتبة أو هما معا فهذا المرجع هو القرينة التى تدل على المقصود

(١) قرينة الحضور بالنسبة للمتكلم والمخاطب والمشار اليه وقرينة المرجع بالنسبة للغائب والمرجع أو الصلة بالنسبة للموصول .

بضمير الغائب ، وأما الموصول فقرينته جملة الصلة التى تشرح المقصود به وترتبط به بواسطة ضمير فيها يعود عليه . فافتقار الضمائر على هذه الصورة إلى الحضور مرة والمرجع مرة أخرى والوصل مرة ثالثة تبرر إفراد الضمير بقسم خاص من أقسام الكلم . وهذه السمات فى دلالة الضمائر وصورها هى التى دعت برتراند رسل إلى أن يسميها خواص مركزية ذاتية Ego Centric particulars (١) وتمتاز هذه الضمائر عن بقية الأقسام من حيث المبنى والمعنى بالسمات الآتية :

١ — من حيث الصورة الإعرابية : كلها مبنيات لا تظهر عليها الحركات وإنما تنسب إلى محلها الإعرابى .

٢ — من حيث الصيغة : كل الضمائر لاتنتمى إلى أصول اشتقاقية ولاتتصل أسبابها من ثم بصيغ أخرى . وهذه السمة فى الضمائر تقرب بها من حيث المبنى من طابع الظروف(٢) والأدوات .

٣ — من حيث الرتبة : ذكرنا منذ قليل أن الضمائر تكون ذات مراجع متقدمة عليها فى اللفظ أو فى الرتبة أو فيهما معاً ، والأغلب فى هذا المرجع أن يكون اسماظاهراً محدد المدلول، ومن هنا يكون تحديد دلالة هذا الظاهر قرينة لفظية تعيّن الإبهام،الذى كان الضمير يشتمل عليه بالوضع ، لأن معنى الضمير وظيفى وهو الحاضر أو الغائب على إطلاقهما فلا يدل دلالة معجمية إلا بضميمة المرجع وبواسطة هذا المرجع يمكن أن يدل الضمير على معين ، وتقدم هذا المرجع لفظاً أو رتبة أو هما معا ضرورى للوصول إلى هذه الدلالة . أما ضمير الموصول فقد يصف اسما ظاهراً متقدم الرتبة واللفظ فيكون الظاهر مرجعاً له ، وقد لا يصف ظاهرا فتكون الصلة أيضاً للمقصود بالموصول فهى تحدده ، كما تحدد الصفة الموصوف أى كما يتحدد المنعوت بالنعت على نحو ما رأينا فى الكلام عن الاسم المبهم .

٤ — من حيث الإلصاق : كما تكون الضمائر المنفصلة مبانى تقسيم

(١) B. Russel: Human Knowledge

(٢) انظر ص ١١٩ وما بعدها .

تكون الضمائر المتصلة مبانى تصريف فتقوم بدور اللواصق التى تلصق بغيرها من الكلمات سواء أكان الضمير مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً، أما إلصاق غيرها بها فيتمثل فى حرف الإشباع وهاء التنبيه ولام البعد وكاف الخطاب، كما نرى الإشارة والموصول فى التثنية يتقبلان الألف والنون رفعاً والياء والنون نصباً وجراً . وقد يقع ضمير الشخص حشواً فى اسم الإشارة فتنفصل به هاء التنبيه عن ضمير الإشارة نفسه كما يرى فى الجدول الآتى :

هأنذا	هأنت ذا	ها هوذا
ها نحن أولاء	هأنت ذى	ها هى ذى
	هأنتما ذان	ها هما ذان
	ها أنتما تان	ها هما تان
	ها أنتم أولاء	ها هم أولاء
	هأنتن أولاء	ها هن أولاء

وبهذا يختلف الضمير عن الأسماء والصفات فلا يمكن عده اسما من الأسماء وإنما ينبغى له أن يكون قسما قائماً بذاته من أقسام الكلم يتعدد معناه بين التقسيم والتصريف .

٥ — من حيث التضام : الضمائر تضام الأدوات فى حالة النداء والقسم والنسخ وفى الاستفهام والتوكيد وهلم جرا ، وهى كذلك تضام حروف الجر والعطف والاستثناء الخ . ولقد رأينا كيف يحتاج الضمير إلى ضميمة توضحه من مرجع أو صلة ويكون الضمير مضافاً إليه فيضام المضاف ولكنه لا يكون هو مضافاً أبداً فتفترق الضمائر بهذه السمة الأخيرة عن الأسماء والصفات ومن ثم لا تكون منها وتصبح بذاتها قسما مستقلا .

٦ — من حيث الرسم الإملائى : الضمائر المتصلة لواصق لا تستقل فى الكتابة عما لصقت به فهى من وجهة النظر الكتابية المحضة أجزاء كلمات لا كلمات ، وهى بذلك تشارك الأدوات فى سمة من سماتها حين تكون الأداة على حرف واحد فإنها تلتصق بالكلمة وتصير كالجزء منها وذلك نحو باء الجر ولامه وباء القسم وفاء العطف وفاء الجواب ولام القسم وهلم جرا ، وبهذا تمتاز الضمائر

عن بقية الأقسام إلا الأداة ، لأن فعل الأمر مثلا حين يصير على حرف واحد لا يلتصق بالكلمة التي تجاوره وإنما يظل كلمة قائمة بذاتها نحو : « ق نفسك » وبهذا تصبح الضمائر ذات طابع كتابي خاص يبعد بها عن بقية الأقسام .

٧ – من حيث المسمى : ذكرنا أن الضمائر تدل دلالة وظيفية على مطلق غائب أو حاضر فهي لا تدل على مسمى كما تدل الأسماء ، فإذا أريد لها أن تدل عليه فتنقلب دلالتها من وظيفية إلى معجمية كان ذلك بواسطة المرجع . فدلالتها على المسمى لا تتأتى إلا بمعونة الاسم .

٨ – من حيث التعليق : لا شك أن الضمائر تلعب دوراً هاماً جداً في علاقة الربط فعودها إلى مرجع يغني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه ومن هنا يؤدي إلى تماسك أطراف الجملة ومن المعروف أن الضمير يعود مثلا من جملة الخبر على المبتدأ ومن جملة الحال على صاحب الحال ومن جملة النعت على المنعوت ومن جملة الصلة على الموصول فيجعل الجملة في كل حالة من هذه واضحة الوظيفة غير معرضة للبس .

من هذه السمات التي تمتاز بها الضمائر عن بقية أقسام الكلم يمكننا أن نرى لماذا استحقت الضمائر بمختلف أنواعها أن تفرد بقسم خاص في إطار مباني التقسيم في الصرف العربي بعد أن جعلها النحاة في عداد الأسماء .

(هـ) الخوالف

الخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية ؛ أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يسمونه في اللغة الإنجليزية **Exclamation** وهذه الكلمات ذات أربعة أنواع :

١ – خالفة الإخالة ويسميها النحاة (اسم الفعل) ويقسمونها اعتباطاً ودون سند من المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماض كهيهات واسم فعل مضارع كوى اسم فعل أمر كصه وسنرى بعد قليل بعد ما بين هذه الأفعال وتلك الخوالف .

٢ ـ خالفة الصوت ويسميها النحاة (اسم الصوت) ولا يقوم دليل على اسميتها لا من حيث المبنى ولا من حيث المعنى فهى لا تقبل علامات الأسماء (إلا على الحكاية شأنها فى ذلك شأن الأفعال والجمل) . وذلك نحو هلاّ لزجر الخيل وكِخْ للطفل وعدّاه ْ للإبل وهَيْجْ للغنم وحَرٍّ للحمار وبس للقطة .وكذلك أصوات دعوة الحيوان وحكاية الأصوات مثل هأ هأ لحكاية الضحك وطاق للضرب وطَق ْ لوقع الحجر وهلم جرا .

٣ ـ خالفة التعجب ويسميها النحاة صيغة التعجب وليس هناك من دليل على فعليتها ، بل إن هناك ما يدعو إلى الظن أن خالفة التعجب ليست إلا أفعل تفضيل تنوسى فيه هذا المعنى وأدخل فى تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة وليس المنصوب بعده إلا المفضَّل الذى نراه هنا بعد صيغة التفضيل ولكنه فى تركيب جديد وبمعنى جديد وليست العلاقة بين الصيغة وبينه علاقة التعدية وقد سبق لنا أن ذكرنا أمر نقل الصفة إلى علم والفعل إلى علم (ومن العلم ما ينقل) ونقل الظروف إلى أدوات والإشارة المكانية إلى الظرفية وبعض حروف الجر إلى الظرفية فلاجرم أننا نزعم هنا أن صيغة التعجب هى صيغة التفضيل منقولة إلى معنى جديد فى تركيب جديد ولاسيما لأنها ورد تصغيرها كما يصغر التفضيل وأن شروط صياغتهما واحدة .

صغ من مصوغ منه للتعجب	أفعل للتفضيل وأب اللَّذْ أبى
وما به إلى تعجب وصل	لمانع به إلى التفضيل صل

ولكن هذه الصيغة فى تركيبها الجديد أصبحت مسكوكة لاتقبل الدخول فى جدول إسنادى كما تدخل الأفعال ولا فى جدول تصريفى كما تدخل الأفعال والصفات ولا فى جدول إلصاقى كما يدخل هذان ومعهما الأسماء . ولعل فيما يأتى ما يوضح بعض الفهم الذى خطر لى بالنسبة لتركيبى التعجب :

ما = أداة تعجب	}	التركيب كله مسكوك **Idiomatic**
أفْعَلَ = خالفة منقولة عن التفضيل	}	كالأمثال التى لاتتغير
زيداً = المفضل وقد أصبح متعجبا منه	}	

أَفْعِلْ = صورة أخرى من أفعل التفضيل		والمعنى ما أشد عجبي له والتركيب
بـ = مضمنة معنى اللام	}	مسكوك ثابت الصورة والمعنى فى
زيد = المفضل وقد أصبح متعجبا منه		الحالتين على الإفصاح (أى التعبير عن الانفعال والتأثر) .

٤ ــ خالفة المدح ، أو الذم ويسميها النحاة (فعلى المدح والذم) ولكنهم اختلفوا حول المعنى التقسيمى لهاتين الخالفتين فرآها بعضهم أفعالا ورآها آخرون أسماء(١) . وذهب كل من الفريقين يلتمس القرائن المؤيدة لرأيه . فأما القائلون بالفعلية فقالوا إنها ترفع الاسم الظاهر وضميره وتقبل التاء الساكنة كالأفعال . وأما القائلون بالاسمية فقالوا ان حرفى الجر والنداء يدخلان عليها فالتضام الذى بينها وبينهما قرينة على اسميتها وغفل الأولون عن أن هذين اللفظين لايقبلان من علامات الأفعال إلا هذه التاء الساكنة أما تا فعلت وياء افعلى ونون أقبلن والتصرف إلى مضارع وأمر بل التصرف فى داخل الإسناد فيما عدا قبول تلك التاء فلا يقبل شيئا منه وكل ذلك يطعن فى فعليتهما . وغفل الآخرون عن أن حرف الجر يدخل على الجملة المحكية حين يقصد لفظها فليس فى دخول الباء على نعم فى « والله ماهى بنعم الولد » ما يؤكد اسميتها ولاسيما إذا نظرنا إلى إبائها قبول بقية علامات الأسماء . زد على ذلك أن هذين اللفظين ليس معناهما الفعل الماضى كما زعم القائلون بذلك ، وإنما معناهما الإفصاح عن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم بل إن ابن جنى فى اللمع . يقول إن معناهما « المبالغة » فى المدح والذم وتعبيره بالمبالغة يتجه اتجاه تعبيرى بالإفصاح وفى كلا التعبيرين إشارة إلى ما هو أكثر من مجرد المدح أو الذم . والذى يقال فى نعم وبئس يقال أيضا فى حبذا ولا حبذا فلا صلة لهما بمعنى مشتقات مادة (ح ب ب) وإنما يقوم التعبير بهذه الخوالف الأربع جميعا مقام التعبيرات المسكوكة كما سبق فى التعجب فالتعبير هنا بكلمات لا تتغير صورتها ولا يتغير ما تقرر لها من الرتبة فهى على حد تعبير الأشمونى جارية مجرى الأمثال (٢) أو كما قال ابن مالك : فهو يضاهى

---

(١) الأشمونى : باب نعم وبئس .

(٢) انظر الأشمونى والمقرب لابن عصفور .

المثلا ، انظر مثلا إلى الرتب التى تتضح من وضع بعض الكلمات بالنسبة للبعض الآخر :

نعم الرجل زيد	حبذا الرجل زيد
زيد نعم الرجل	————
نعم رجلا زيد	حبذا رجلا زيد
نعم زيد رجلا	حبذا زيد رجلا

وخير إعراب لهذه الخوالف أن يعتبر المخصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة إذ قد يتقدم أو يتأخر وما سواه فى التعبير خبر . فإذا نظرنا إلى هذا الخبر وجدناه يشتمل على الخالفة وضميمتها التى تعتبر دائما أعم من المخصوص ويعتبر المخصوص من جنسها ولذلك تقف دائما منه موقف التفسير وهذه الضميمة قد تلحق فيها الألف واللام فترفع وقد تتجرد منها فتنصب وبين الخالفة وهذه الضميمة رتبة محفوظة فلا تتقدم الضميمة على الخالفة .

والقسط المشترك فى معانى هذه الخوالف جميعا ما ذكرناه من أن لها طبيعة الإفصاح الذاتى عما تجيش به النفس فكلها يدخل فى الأسلوب الإنشائى وتبدو شديدة الشبه بما يسميه الغربيون **affective language** وجميعها يحسن بعده فى الكتابة أن نضع علامة تأثر (!) فالفرق بين « شتان زيد وعمرو » وبين « افترق زيد وعمرو » هو فرق ما بين الإنشاء والخبر فلا تصلح الثانية لشرح الأولى إذ لا تساويها فى المعنى . ومثل ذلك الفرق بين « أوه » وبين « أتوجع » فلو أنك أحسست بألم مفاجىء فقلت « أوه » لحق على الناس أن يسرعوا إلى نجدتك ولكنك لو قلت فى هذا الموقف نفسه : « أتوجع » لسألك السامع : مم تتوجع ؟ ولم يخف إلى نجدك لأن ما قلته « خبر » مجمل يحتاج إلى تفسير ويحتمل بعده استفهاما ، وليس إنشاء يتطلب استجابة عملية سريعة ، ومثل ذلك يقال عن خوالف الأصوات كزجر الحيوان وإعرائه وعن خوالف المدح والذم والتعجب. ولك أن توازن.

بين ما يأتى :

أمدح زيدا	أخبار	نعم زيد رجلا	إفصاحات
أذم عمراً		بئس عمرو رجلا	
أعجب لزيد		ما أحسن زيداً	

ولربما كان من المستحسن أن يضم إلى هذه الأساليب الإفصاحية الندبة والاستغاثة والتحذير والإغراء ولكن ضم هذه الأساليب إلى ما ذكرنا لا يتم على المستوى الصرفى ، لأن هذه الأساليب الأخيرة لا يعبر عنها بالخوالف فلها مثل الإفصاح المذكور لكن على مستوى النحو لا مستوى الصرف .

وتمتاز هذه الخوالف مبنى ومعنى عن بقية أقسام الكلم الفصيح ، وهاك جوانب امتيازها بالتفصيل :

١ — من حيث الرتبة : الملاحظ أن جميع هذه الخوالف تأتى مع ضمائم معينة وأن الرتبة بين الخالفة وبين ضميمتها محفوظة كما يتضح من الرتبة بين نعم وضميمتها المصغرة للمخصوص والرتبة بين خالفة التعجب وبين الأداة وكذلك بينها وبين المتعجب منه وكالرتبة بين «أفعل» وبين ما لحقت به الباء بعده وكالرتبة بين الإخالة وما يأتى معها الخ .

٢ — من حيث الصيغة : جميع هذه الخوالف صيغ مسكوكة **Idioms** ومن هنا كانت محفوظة الرتبة كما سبق مقطوعة الصلة بغيرها من الناحية التصريفية وذلك هو قول الأشمونى فى صيغة التعجب(١) —: «ليكون مجيئه على صورة واحدة أدل على ما يراد به» . على أن هناك صيغا قياسية تأتى على معنى خوالف الإخالة ولا تعد منها مثل نزال ودراك فهى بالنسبة للخوالف إذ تأتى بمعناها كالمصدر بالنسبة للفعل حين يأتى بمعناه نحو «فندلازريق المال» فكما أننا لا نعتبر المصدر فعلا حين يؤدى وظيفة الفعل فكذلك لا نعتبر هذه الصيغ القياسية خوالف لأدائها وظيفة الخوالف والأولى بهذه الصيغ القياسية أن تلحق بقسم المصادر من أقسام الكلم .

---

(١) شرح الأشمونى : باب التعجب ص ٣٦٥ تحقيق محيى الدين .

٣ — من حيث الإلصاق : تلحق نون الوقاية بصيغه واحدة من هذه الخوالف هى « ما أفعل » كما تلصق بهذه الصيغة ضمائر النصب المتصلة وتلصق تاء التأنيث بنعم وبئس كما تلصق ضمائر الجر المتصلة « بإيا » حين تستعمل استعمال الخوالف نحو « إياك » ومن هذا نرى أن الخوالف تشارك من حيث الإلصاق الأفعال حينا والأسماء والصفات حينا والأدوات حينا ثالثا ولكنها لاتعد واحدة من أى قسم منها .

٤ — من حيث التضام : ذكرنا تحت رقم ١ هنا أن الخوالف تأتى مع ضمائم معينة من الأدوات والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات وبقى أن نشير إلى أنّ بعض هذه الضمائم مما يفتقر إليه الخوالف افتقارا متأصلا كافتقار خالفة التعجب إلى « ما » أو « باء الجر » .

٥ — من حيث الزمن : على الرغم مما نسبه النحاة إلى الخوالف من معنى الزمن فجعلوا خوالف المدح والذم والتعجب على معنى المضى وقسموا خوالف الإخالة بين المضى والحالية والاستقبال فإن هذه الخوالف لاترتبط بمعنى زمنى خاص ولا تتصرف تصرف الأفعال .

٦ — من حيث التعليق : تقوم الخوالف بدور المسند دون دور المسند إليه ولعل هذا هو الذى جعل النحاة يعدون معظمها أفعالا ولكن الذى يفرق بينها وبين الأفعال أنها لاتوصف بتعد ولا لزوم بالنسبة لما يصاحبها من المنصوبات ولا تدخل فى علاقة النسبة مع ما يصاحبها من المجرورات .

٧ — من حيث المعنى الجملى : ذكرنا أن جميع الجمل المركبة من الخوالف وضمائمها جمل إفصاحية إنشائية وبهذا تختلف الخوالف عن بقية أقسام الكلم .

(و) الظرف

أول ما أبدأ به هنا أن النحاة توسعوا فى فهم الظرف بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة معنى ومبنى . والظروف كما أراها مبان تقع فى نطاق المبنيات غير المتصرفة فتتصل بأقرب الوشائج بالضمائر والأدوات ويمكن التمثيل لها على النحو الآتى :

ظرف زمان	ظرف مكان
إذ	أين
إذا	أنى
إذاً	حيث
لما	
أيان	
متى	

ولكن النحاة رأوا بعض الكلمات تستعمل استعمال الظروف على طريقة ما أسلفنا القول فيه من تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد فعدوا طائفة عظيمة من الكلمات المستعملة استعمال الظروف ظروفا . فكما أن الصفة والفعل قد ينقل معناهما إلى العلمية وكما أن المصدر ينوب عن الفعل وكما أن من وما وأى الموصولة يتعدد معناها الوظيفى فتترك الموصولية إلى الاستفهام أو الشرط نجد مجموعات من الكلمات ذات المعانى المختلفة والمبانى المختلفة أيضاً قد نسبها النحاة إلى الظرفية وما هى بظروف من حيث التقسيم . ومن ذلك :

١ — المصادر نحو آتيك طلوع الشمس ومنها قط عوض الملازمان للقطع عن الإضافة والمعروف أن المصادر أسماء لا ظروف .

٢ — صيغتا اسمى الزمان والمكان نحو آتيك مطلع الشمس وأقعد مقعد التلميذ والصيغتان من الميميات التى سبق أن ذكرنا أنها أسماء لا ظروف .

٣ — بعض حروف الجر نحو مذ ومنذ لأن معناهما ابتداء الغاية وهما يجران ما بعدهما ولكنهما يستعملان استعمال الظروف عندما يردان مع الجمل فتكون الظرفية فيهما من قبيل تعدد المعنى الوظيفى .

٤ — بعض ضمائر الإشارة إلى المكان نحو هنا وثَمّ أو إلى الزمان نحو الآن وأمس وهى ليست ظروفا فى الأصل .

٥ — بعض الأسماء المبهمة ومنها :

(أ) ما دل على مبهم من المقادير نحو « كم » .

(ب) ما دل على مبهم من العدد حين يميزه ما يفيد الزمان أو المكان نحو خمسة أيام وثلاث ليال .

(حـ) مادل على مبهم من الجهات وهو فوق وتحت وأمام ووراء ويمين وشمال وخلفَ وإثر .

(د) مادل على مبهم من الأوقات وهو حين ووقت وساعة ويوم وشهر وسنة وعام وزمان وأوان .

(هـ) بعض المبهات المفتقرة إلى الإضافة والمفيدة لعلاقة بين أمرين صالحة لمعنى الزمان أو معنى المكان بحسب ما تضاف إليه وذلك هو قبل وبعد ودون ولدن وبين وسْط وعند .

٦ — بعض الأسماء التى تطلق على مسميات زمانية معينة كسحر وسحرة وبكرة وضحوة وليلة ومساء وعشية وغدوة حين يقصد بها وقت بعينه فقد نابت هذه الأسماء عن الظرف، ومنعت التصرف لتقرب من طابع مبنى الظرف والمتصرف من مادتها باق على أصله فليس يعد فيما عومل معاملة الظروف .

فالمصادر وصيغتا اسمى الزمان والمكان والمبهمات بأقسامها وما أطلق على مسميات زمانية معينة كلها أسماء من الأسماء ولكنها حين عوملت معاملة الظروف فأدت وظائفها . ولا ينبغى لهذا أن يضللنا عن أصالتها فى باب الأسماء . وأما مذ ومنذ فهما من حروف الجر مثلهما فى الجر مثل « من » لأن معناها كمعناها — ابتداء الغاية — غير أن خروج من عن ابتداء الغاية إنما يكون إلى السببية أو التبعيض أونحوهما وتلتزم التضام مع الأسماء المجرورة وأما مذ ومنذ ، فإن خروجهما عن ابتداء الغاية يكون إلى معاملتهما معاملة الظرف مع جواز التضام بينهما وبين الجمل وربما كان ذلك على حذف « أنْ » كما تحذف من خبر عسى الناسخة .

وأما هنا ، وثم والآن وأمس فمكانها الذى يفرضه مبناها ومعناها هو بين ضمائر الإشارة فهى ضمائر إشارة ولكنها عوملت معاملة الظروف الظرفية كبقية ما عومل من الكلمات معاملتها .

ليس فى اللغة العربية الفصحى مما ينبغى أن يوضع فى قسم مستقل من أقسام الكلم يسمى « الظرف » إلا تلك الكلمات التى عددناها فى بداية القول فى الظرف وهى إذ وإذا وإذاً ولما وأيان ومتى وهى للزمان ثم أين وأنى وحيث وهى للمكان .

وهذه الظروف تتميز عن بقية أقسام الكلم بالسمات الآتية :

١ – من حيث الصورة الإعرابية : هى جميعا من المبنيات والمعروف أن البناء مما يقرب الكلمة من الحروف ومن هنا كان البعد الكبير بين طابع الظرف وطابع الاسم حتى إن بعض الأسماء التى تفيد معينا حين تعامل معاملة الظرف تمنع التصرف كما رأينا تحت رقم ٦ منذ قليل .

٢ – من حيث الرتبة : الظروف رتبتها التقدم على مدخولها سواء أكان مفرداً أم جملة ولكنها تكون حرة الرتبة فى الجملة عامة .

٣ – من حيث الصيغة : هذه الظروف كلها من غير المشتقات مثلها مثل الضمائر والأدوات ومن هنا لاتكون لها صيغ معينة ولا تتصرف إلى صيغ غير صيغها . ولعل هذا أيضا مما يباعد بينها وبين الأسماء ويقارب بينها وبين الحروف .

٤ – من حيث الجدول : ما دامت هذه الظروف غير متصرفة فإنها لاتدخل فى علاقات جدولية مع غيرها أيا كان نوع هذه العلاقات .

٥ – من حيث التضام : بعض هذه الظروف قد يسبقه الحرف نحو منذ متى ومن أين وإلى أين ، ومن حيث وإلى حيث والظروف ذات افتقار إلى مدخول لها يعين معناها الزمانى المبهم والضمائم التى بعد هذه الظروف إما أن تكون كلا من المفرد والجملة كما فى أيان ومتى وأين وأنى وإما أن تكون الجمل فقط كما فى حيث وإذا وإذْ ولما وبعض هذه الظروف تتبعه ما وهو إذ وإذا ومتى وأين وحيث .

وهذه الصورة من صور التضام تفرد الظروف بطابع خاص لا تشاركها فيه الأسماء ، ولا الصفات ولا الأفعال ولا الضمائر .

٦ - من حيث التسمية : هذه الظروف لا تسمى شيئا معينا وهى من ثم لا تدل على مسمى وليس معناها معجميا وإنما هو معنى وظيفى قريب الشبه من معنى الأدوات فهذه الظروف تؤدى وظيفة الكناية عن زمان أو مكان مع اختلاف بين كل واحد منها وبين الآخر من حيث التضام كما رأينا تحت رقم ٤ ثم من حيث ظلال المعنى كالفرق بين أيان ومتى والفرق بين أين وأنى والفرق بين إذ وإذاً .

٧ - من حيث الزمن : الفرق بين ما يدل عليه ظرف الزمان وبين الزمن الذى للفعل هو :

- الزمن يستفاد من الظرف بالمطابقة ومن الفعل بالتضمن .

- الزمن فى الفعل مضى أو حالية أو استقبال ولكنه فى الظرف كناية عن زمان اقتران حدثين والفرق بين الزمن فى الصفة وزمان الظرف أن زمان الظرف معنى للظرف وهو مفرد وأن زمن الصفة وظيفة لها فى السياق دون الإفراد لأن معناها وهى مفردة هو - كما سبق - الدلالة على موصوف بالحدث .

أما الأسماء فليس الزمن جزءا من دلالتها وإذا دل بعضها على زمان فإنه يدل عليه من طريق التسمية فالزمن هو مسمى الاسم كالليل والنهار لتسمية الوقتين المذكورين أو عن طريق معاملته معاملة الظرف مثل ليلا ونهاراً حين يكون الوقتان وعاء لحدث ما .

٨ - من حيث التعليق : الظروف فى اللغة العربية تعبيرات عن معنى الجهة شأنها فى ذلك شأن كل ما أفاد علاقة التخصيص كالمفعولات والحال والتمييز والمستثنى ومن هنا كان وضع الظروف فى السياق وضع المفعول فيه ومن هنا أيضا يقال للظرف إنه متعلق بالفعل لأنه يفيد تقييد إسناد الفعل بجهة معينة من جهات فهمه .

(ز) الأداة

الأداة مبنى تقسيمى يؤدى معنى التعليق والعلاقة التى تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة وتنقسم الأداة إلى قسمين :

– الأداة الأصلية ، وهى الحروف ذات المعانى كحروف الجر والنسخ والعطف الخ .

– الأداة المحولة ، وقد تكون هذه :

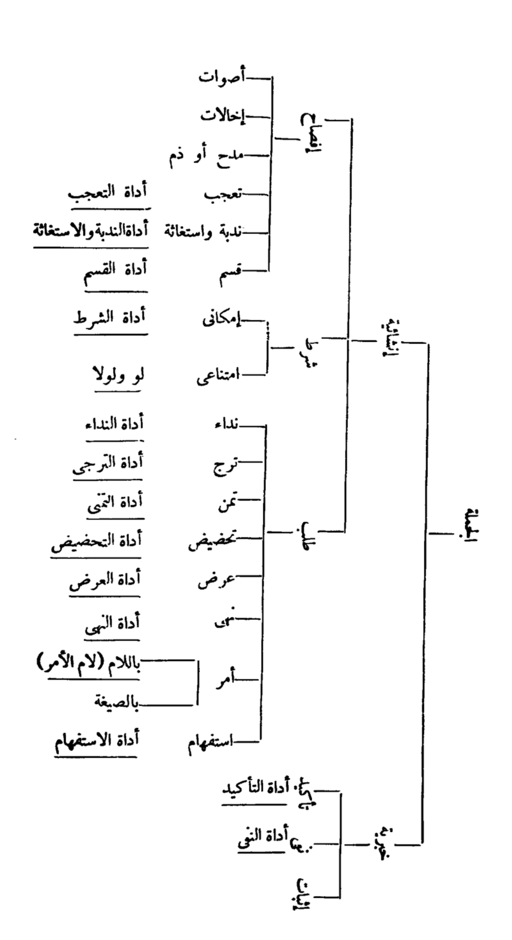
ظرفية إذ تستعمل الظروف فى تعليق جمل الاستفهام والشرط

أو اسمية كاستعمال بعض الأسماء المبهمة فى تعليق الجمل مثل كم وكيف فى الاستفهام والتكثير والشرط أيضاً .

أو فعلية لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل كان وأخواتها وكاد وأخواتها

أو ضميرية كنقل من وما وأى إلى معانى الشرط والاستفهام والمصدرية والظرفية والتعجب الخ .

والتعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق فى اللغة العربية الفصحى فإذا استثنينا جملتى الإثبات والأمر بالصيغة (قام زيد ، وزيد قام ، وقم) وكذلك بعض جمل الإفصاح فإننا سنجد كل جملة فى اللغة الفصحى على الإطلاق تتكل فى تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة ويمكن أن يتضح ذلك من الشكل الآتى :



الجملة
إنشائية
خبرية
إفصاح
أصوات
إخالات
مدح أو ذم
تعجب
أداة التعجب
ندبة واستغاثة
أداةالندبةوالاستغاثة
قسم
أداة القسم
شرط
إمكانى
أداة الشرط
امتناعى
لو ولولا
طلب
نداء
أداة النداء
ترج
أداة الترجى
تمن
أداة التمنى
تحضيض
أداة التحضيض
عرض
أداة العرض
نهى
أداة النهى
أمر
باللام (لام الأمر)
بالصيغة
استفهام
أداة الاستفهام
تأكيد
أداة التأكيد
نفى
أداة النفى
إثبات

فالأدوات هنا تلخص معانى النفى والتأكيد والاستفهام والأمر باللام والعرض والتحضيض والتمنى والترجى والنداء والشرط الامتناعى والشرط الإمكانى والقسم والندبة والاستغاثة والتعجب. كل ذلك بالإضافة إلى ما للأداة من وظيفة الربط بين الأبواب المفردة فى داخل الجملة كالذى نجده فى حروف الجر والعطف والاستثناء والمعية وواو الحال أو من وظيفة أداء معنى صرفى عام كالذى نراه فى أداة التعريف.

وتشترك الأدوات جميعاً فى أنها لا تدل على معان معجمية ولكنها تدل على معنى وظيفى عام هو التعليق ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفى والتأكيد وهلم جرا، حيث تكون الأداة هى العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدى لمعنى كاملا كالذى نراه فى عبارات مثل : لِمَ ، عَمَّ ، متى ، أين ، ربما ، وإنْ ، لعل ، ليت ، لو ... الخ فيكون المعنى الذى تدل عليه هذه الأدوات هو معنى الجملة كاملة وتحدده القرينة بالطبع. وحين أراد النحاة أن يعبروا عما فهموه بوضوح من أن معانى الأدوات هى وظائفها أى أن معناها وظيفى لا معجمى قالوا فى تعبيرهم عن هذا الفهم إن هذه « معان حقها أن تؤدى بالحرف » أى أن المعانى الوظيفية يكتشف عنها فى مظانها الأصلية وهى كتب القواعد وهذه المعانى من الناحية النظرية تقع خارج اهتمام المعجم ولكن المعاجم للفائدة العملية ترى من الأصلح إيراد هذه الأدوات بين كلماتها المشروحة. وإذا كان هذا المعنى الوظيفى قد أمكن الوصول إليه باسم أو فعل أو ظرف أو ضمير على نحو ما رأينا منذ قليل فإن الكلمة التى تؤدى هذا المعنى توصف فى هذه الحالة بأنها أشبهت الحرف شبهاً معنوياً وربما أصبحت هى ذاتها أداة محولة لهذا السبب نفسه.

وللأدوات سمات من حيث المبنى ومن حيث المعنى تميزها عن بقية أقسام الكلم ، ويمكن أن نورد هذه المميزات فيما يأتى :

١ — من حيث الرتبة : الأدوات أشد تأصلا فى حقل الرتبة من الضمائر ومن ثم تعتبر مجالا خصباً لدراسة ظاهرة الرتبة فى اللغة العربية الفصحى

ولقد رأينا منذ قليل أن معظم الجمل فى اللغة العربية تتخذ أدوات خاصة تلخص العلاقة بين أجزائها ونضيف هنا أن رتبة أدوات الجمل جميعاً هى الصدارة كما أن رتبة حرف الجر هى التقدم على المجرور ورتبة حرف العطف هى التقدم على المعطوف ويتقدم حرفُ الاستثناء على المستثنى وواو المعية على المفعول معه وواو الحال على جملة الحال فكل أداة فى اللغة الفصحى تحتفظ برتبة خاصة وتعتبر الرتبة هنا قرينة لفظية تعين على تحديد المعنى المقصود بالأداة . فالصدارة هنا هى الفارق الوحيد فى الرتبة بين الأداة وبين الظرف لأن الظرف يتقدم على مدخوله نحو « أزورك متى أهلَّ رمضان » ولكن هذا الظرف إذا تعدد معناه الوظيفى فأصبح أداة شرط لزم الصدر فى الجملة فتصير الجملة الشرطية : « متى أهلَّ رمضان أزرك » ولا تكون متى فى الشرط إلا فى هذا الموضع . فهذه إحدى السمات التى تميز الأداة من الظرف ومن غيره من أقسام الكلم .

٢ – من حيث التضام : الأدوات جميعاً ذات افتقــار متأصل إلى الضمائم إذ لا يكتمل معناها إلا بها فلا يفيد حرف الجر إلا مع المجرور ولا العطف إلا مع المعطوف حتى أدوات الجمل مفتقرة إلى ذكر الجملة كاملة بعدها ولا تحذف الجملة حين تحذف وتبقى الأداة بعدها إلا مع القرينة التى يمكن بها فهم المراد فتحل القرينة فى إيضاح معنى الأداة محل الجملة .

٣ – من حيث الرسم الإملائى : الأدوات كالضمائر منها المنفصل ومنها المتصل فإذا كانت الأداة على حرف واحد كانت أداة متصلة بما يأتى بعدها من ضميمة مثل باء الجر فى « بمحمد » ولامه فى « لمحمد » وكذلك فى « به » و « له » أما إذا جاءت الأداة على أكثر من حرف واحد فإن النظام الإملائى يفصلها فى الكتابة عن ضميمتها مثل « عن محمد » و « على محمد » . فأما « منه » و « عنه » و « عليه » فالوصل هنا للضمير لا للأداة فإن الضمير حين أصبح على حرف واحد لحق بما قبله وأما فى « به » و « له » فإن كل واحد منهما لحق بالآخر لاحتياج كل منهما إلى الاتصال وقد سبق لنا أن قلنا إن هذه الخاصية لا تتسم بها الأفعال لأن فعل الأمر مثلا قد يصبح على حرف واحد ومع ذلك يكتب مستقلا نحو « ق نفسك » و « ع درسك » .

ولا ينبغى لنا عند وصل الأداة أن نعتبرها إحدى اللواصق ، لأن الفرق بين الأداة المتصلة وبين اللاصقة أن الأداة إذا حذفت بقّى بعدها ما اتصلت به دالاً على معناه الذى كان له وأما اللاصقة فإذا فصلناها عما لصقت به فإن زوال الإلصاق يزيل معنى صرفيا أو نحويا كان عند وجود الإلصاق كالتثنية أو الجمع أو التكلم أو الخطاب أو الغيبة أو التأنيث . ولو أزلنا حرف المضارعة عن المضارع ما ظل مضارعا ولو أزلنا التاء المبنية على الضم من صيغة الماضى لزال معنى التكلم منه ولو أزلنا الألف والنون من المثنى لزال منه معنى التثنية . أما الفعل الماضى فى « ما قام زيد » فإنه يبقّى على فعليته ومضيه عند زوال « ما » ولكن الذى يتأثر بزوال « ما » هو معنى النفى وهو معنى الجملة كلها لا معنى الماضى فقط .

٤ – من حيث التعليق : سبق أن ذكرنا أن المعانى التى تؤديها الأدوات جميعاً هى من نوع التعبير عن علاقات فى السياق وواضح أن التعبير عن العلاقة معنى وظيفى لا معجمى . فلا بيئة للأدوات خارج السياق لأن الأدوات كما ذكرنا ذات افتقار متأصل إلى الضمائم أو بعبارة أخرى ذات افتقار متأصل إلى السياق . وسنرى عند دراسة النظام النحوى أن الأدوات من أهم وسائل التعليق فى اللغة وقد أشرنا إلى ذلك منذ قليل أيضاً . ولم يكن النحاة على خطأ حين أصرّوا على تعيين متعلق خاص للجار والمجرور فى الإعراب بل إنهم لما رأوا الظروف تسلك مسالك الأدوات أحيانا قالوا بتعليق الظرف أيضا . أمامن وجهة نظرنا فإن التعليق لا يقتصر على الظرف والجار والمجرور وإنما هو وظيفة الأدوات جميعاً . فالعاطف والمعطوف متعلق بالمعطوف عليه وواو المعية ومتبوعها متعلقان بالمصحوب وهلم جرا . وحين يكون الربط بين أجزاء الجملة كلها يكون معنى الأداة هو ما يسمونه « الأسلوب » كحين يتكلمون عن أسلوب النفى أو الشرط أو الاستفهام فالربط هنا بما تحمله الأداة من وظيفة الأسلوب ومن هنا تكون الأداة إحدى القرائن اللفظية شأنها شأن الرتبة والصيغة والمطابقة وغير ذلك مما سنراه عند الكلام عن نظام النحو . فإذا عرفنا أنّ التعبير عن العلاقة لا يأتى بواسطة الاسم ولا الصفة ولا الفعل ولا الخالفة عرفنا أيضاً أن الأداة تنتمى إلى طائفة الكلمات التى يعبر بها عن المعانى العامة إما مباشرة أو بصورة

غير مباشرة كالضمائر المتصلة التي تفيد المطابقة وكالظروف التي تفيد الاقتران الزماني والمكاني.

٥ – من حيث المعنى الجملي : سبقت الإشارة إلى ذلك فيما ذكرنا في الفقرة السابقة تحت رقم ٤ ونود أن نضيف هنا أن الأداة حين تحمل تلخيص أسلوب الجملة قد تحمله إيجابيا بوجودها أو سلبيا بعدمها حين تقوم القرينة على المعنى المراد مع حذف الأداة وذلك كالاستغناء عن أداة الاستفهام أو العرض عند الاتكال على قرينة النغمة كما سيأتي ذكره تحت عنوان التنغيم في نهاية الفصل الخاص بالظواهر الموقعية . وذلك كأن تقول لرجل رآك تأكل تمراً مثلا : « تأكل ؟ » بنغمة العرض والمعنى ألا تأكل »؟ فهنا حيث تغني النغمة عن الأداة فيصبح معنى الأداة قد تحقق على رغم حذفها بواسطة ما يسمى « الدلالة العدمية » أي دلالة عدم وجود الأداة (وهو الحذف) على المعنى الذي يكون عند وجودها . وسنرى أن الحذف والاستتار هما طريقا الإفادة العدمية في اللغة العربية وذلك ما تعبر عنه الدراسات اللغوية الحديثة بعبارة « zero morpheme ».

ولقد ورد في كلامنا عن الأدوات أن النواسخ جميعاً أدوات ، وأن بعضها محول عن الفعلية وأن هذا البعض لا يزال يحتفظ بصورته بين الأفعال التامة نحو كان ودام وزال وبرح إلى آخر ما هنالك وأنه حين أصبح بين النواسخ زال عنه معنى الحدث وهو سمة التمام فاتخذ بدلا عنه في بعض الحالات معنى آخر من معاني الجهة واكتفى في بعضه بمعنى الزمن دون غيره . يقول ابن جني في اللمع (١) : « وهي كان وصار وأمسى وأصبح وظل وبات وأضحى وما دام وما زال وما انفك وما فتيء وما برح وليس وما تصرف منهن وما كان في معناهن مما يدل على الزمان المجرد من الحدث » وقد أضاف ابن عصفور في المقرب (٢) . غدا وراح وآض فإذا علمنا أن كاد وأخواتها وهي كرب وأخذ وجعل وطفق وأوشك وعسى واخلولق تنسخ أيضاً كما تنسخ كان وأخواتها أمكن أن نبين معاني هذه الأدوات على النحو الآتي :

---

(١) حققه الدكتور أبو الفضل والدكتور محمود حجازي وهو تحت الطبع .

(٢) حققه يعقوب الغنيم في رسالة ماجستير بكلية دار العلوم .

الأداة	معناها		الأداة	معناها		الأداة	معناها	
	الزمن	الجهة		الزمن	الجهة		الزمن	الجهة
كان	متصرف	–	ما زال	متصرف	اتصال الماضى بالحاضر	كاد	متصرف	المقاربة
صار	»	التحول	ما انفك	»	» » »	كرب	ماض فقط	»
أمسى	»	الإمساء	ما فتئ	»	» » »	أخذ	» »	الشروع
أصبح	»	الإصباح	ما برح	»	» » »	جعل	» »	»
ظل	»	الاستمرار	ليس	ماض(١) فقط	النفى	طفق	» »	»
بات	»	الليل	غدا	متصرف	الغداة	أوشك	متصرف	المقاربة
أضحى	»	الضحى	راح	ماض فقط	الشروع	عسى	ماض فقط	الرجاء
مادام	ماض فقط	التعليق الزمنى	آض	ماض فقط	العود	اخلولق	» »	الترقب

(١) هذا ما قاله النحاة أما فى رأيى فهى لنفى الحاضر .

من هذا نرى أن جميعها يفيد الزمن ولا يفيد واحد منها معنى الحدث وأن جميعها إلا كان يضيف إلى معنى الزمن أحد معانى الجهة وأن بعضها لا يتصرف أبداً شأنه شأن بقية الأدوات وأما ما تصرف منها فإنه ناقص التصرف فقد يستعمل منه المضارع فقط أو المضارع والأمر أو هما واسم الفاعل أوهن والمصدر ولكننا لا نجد واحداً منها يتصرف كما يتصرف الفعل التام. والوظيفة الأساسية التى تؤديها هذه الأدوات هى النسخ. والمعروف أن للجملة الاسمية إسناداً لا على معنى الزمن فهى نسبة الخبر إلى المبتدأ على طريق الوصف فإذا أردنا أن نشرب الجملة الاسمية معنى الزمن خالصا من دون الحدث فإن السبيل إلى ذلك أن ندخل الناسخ عليها فتزيل عنها طابعها الأصلى وهو الخلو من الزمن وهذا هو معنى النسخ. ومع خلو الجملة الاسمية حينئذ من معنى الحدث فإن الناسخ قد يعطيها معنى جهة ما من جهات الفهم كما أوضحنا يقول ابن عصفور[1] : « وكان إذا كانت زائدة للدلالة على اقتران الجملة بالزمان، وإن كانت ناقصة فكذلك أو بمعنى صار ».

ولقد ذكرنا أن هذه الأدوات محولة عن الفعلية ونحن نعلم أن السمات التى تتميز بها الأفعال منها ما يتصل بالمبنى ومنها ما يتصل بالمعنى فمما يتصل بالمبنى أن يكون للفعل صيغة صرفية معينة وبعض هذه النواسخ ليس على صيغة ما مثل « ليس » فهذه تخرج من الأفعال بعدم مجيئها على صورة الفعل كما تخرج بعدم تصرفها إلى صيغ أخرى وإبائها الدخول فى جدول تصريفى ما ومما يشاركها فى إباء الدخول فى جدول تصريفى ما دام وراح وآض وكرب وأخذ وجعل وطفق وعسى واخلولق. وأما كان وبات وصار وأمسى وأصبح وظل فإنها يأتى منها المضارع والأمر واسم الفاعل ولكن

---

(1) المقرب.

خلوها من معنى الحدث يحول بينها وبين أن تكون لها مصادر إلا كان . وأما مازال وما فتيء وما برح وما انفك وكاد وأوشك وغدا فيأتى منها المضارع فقط وربما جاء اسم الفاعل من بعضها . ومن هذا يتضح نقص التصرف فى جميعها .

ومما يعضد اعتبار هذه الكلمات بين الأدوات أنها تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات فتقول كان يفعل وأمسى يفعل وليس يفعل وما فتيء يفعل وكاد يفعل وعسى يفعل (والأكثر أن يفعل) وذلك شبيه بدخول الأدوات الأصلية على الأفعال فى نحو سوف يفعل وقد يفعل وإن يفعل ولم يفعل مع فارق واحد هو أن الفصل جائز فى الحالة الأولى وغير جائز فى الثانية وهذا أمر يعود إلى طبيعة التضام بين الكلمتين .

وربما كان من المستحسن هنا أن أشير إلى أن بعض النحاة كالمبرد وابن الأنباريّ والزجاجى وابن مضاء كانوا يميلون إلى اعتبار هذه النواسخ أدوات كما يبدو من أقوالهم فى المقتضب وأسرار العربية وما يرويه عنهم همع الهوامع .

وليس بين هذه الأدوات ما يسلك سلوك الأفعال من حيث الإسناد والتعدى أو اللزوم فما دامت هذه أدوات فلا يصح وصفها بذلك ويقول الأشمونى(١) فى تعدى الفعل ولزومه :

« تنبيه : هذه الهاء (اى هاء كانه) تتصل بكان وأخواتها والمعروف أنها واسطة أى لا متعدية ولا لازمة » .

لقد عدّ النحاة ظن وأخواتها بين النواسخ لسبب واحد هو أن مفعوليها يصلحان بدونها أن يكونا جملة من مبتدأ وخبر ولكن ذلك وحده لا يصلح

---

(١) الاشمونى ص ١٩٥ .

مبرراً لاعتبار هذه الأفعال من بين النواسخ . ولماذا نهتم إلى هذا الحد بما يمكن أن يصير إليه المفعولان بعد الحذف ثم لا نهتم بالشبه القوى بين ظن وأخواتها وأعطى وأخواتها ولو صح أن صلاحيةما بعد الفعل لأن يصير جملة تبرر اعتبار الفعل ناسخاً لصارت « جاء » من قولنا « جاء زيد يركب فرسه » ناسخة لأن صاحب الحال والحال هنا صالحان معاً لأن تتكون منهما جملة من مبتدأ وخبر . أضف إلى ذلك أن هناك اعتبارات أخرى هامة تدعو إلى اعتبار ظن وأخواتها من الأفعال التامة غير الناسخة ومن ذلك ما يأتى :

١ ـ أن العلاقة بين ظن وأخواتها وبين المفعولين علاقة يتضح فيها معنى التعدية وهو معنى لا يمكن فهمه منها عند اعتبار علاقة النسخ وقد سبق أن اقتبسنا من شرح الأشمونى ما يفيد أن النواسخ لا توصف بتعد ولا بلزوم .

٢ ـ أن ظن وأخواتها أفعال متصرفة وقد سبق أن أشرنا إلى أن النواسخ تشترك فى طابع عام هو نقص التصرف أو عدم التصرف أصلا .

ومن ثم تكون ظن وأخواتها أفعالا تتعدى إلى مفعولين وليست أدوات ناسخة ويصدق القول نفسه على أعلم وأرى .

ثالثا: المبـــــــــــنى

قدمنا عند بداية الكلام عن النظام الصرفى للغة العربية الفصحى أن هناك نوعين من المبانى هما :

١ — مبانى التقسيم : وهى الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة وذكرنا أن ما يرجع من هذه المبانى إلى أصول اشتقاقية فإنه يتفرع إلى مبان فرعية يضمها المبنى الأكبر وكل مبنى من هذه المبانى الفرعية هو قالب تصاغ الكلمات على قياسه يسمى الصيغة الصرفية ومن هنا رأينا طائفة من الصيغ تقع مبانى متفرعة عن المبنى الأكبر وهو الاسم وطائفة تقع فروعا على المبنى الأكبر وهو الصفة وطائفة ثالثة تقع فروعا على المبنى الأكبر الثالث وهو الفعل . وكل صيغة من هذه الصيغ الفروع تعبر عن معنى فرعى منبثق عما يفيده المبنى الأكبر من معنى تقسيمى عام كالاسمية والوصفية والفعلية . أما ما لا يرجع إلى أصول اشتقاقية من مبانى التقسيم وهو الضمير وأكثر الخوالف والظرف والأداة فمبانيها هى صورها المجردة إذ لا صيغ لها فإذا قلنا: « ضمير المفرد المذكر الغائب » فقد وصفنا مبنى مجردا يصدق من ذلك على الضمير فى حالة الرفع والانفصال والاتصال والإستتار وفى حالة النصب والانفصال والاتصال وفى حالة الجر والاتصال وكل حالة من هذه الحالات الست تعتبر فرعا على العنوان الأول وتتحقق بعلامة مختلفة عما تتحقق به الأخريات . فالعنوان الأول مبنى أكبر وما تفرع منه مبان فروع ولا نجد العلامة إلا فى النص المنطوق ، أو المكتوب.

٢ — مبانى التصريف : وهى تتمثل فى صور التعبير عن المعانى الآتية :

(ا) الشخص : والمقصود به التكلم والخطاب والغيبة .

(ب) العدد : والمقصود به الإفراد والتثنية والجمع .

(حـ) النوع : والمقصود به التذكير والتأنيث .

(د) التعيين : والمقصود به التعريف والتنكير .

وهذه المعانى لا يُعبّر عنها بالصيغ الصرفية ولا بالصور الشكلية المختلفة ولكنها يُعبر عنها بواسطة اللواصق والزوائد فالتكلم والخطاب والغيبة يعبر عنها فى الفعل الماضى بالضمائر المتصلة وفى المضارع بحروف المضارعة وليس فى صيغة الأمر إلا معنى المخاطب . والإفراد والتثنية والجمع يعبر عنها فى الأسماء بألف التثنية وواو الجمع وعدمهما وكذلك بالألف والتاء وفى الأفعال بألف الاثنين وواو الجماعة وعدمهما والتذكير والتأنيث يعبر عنهما فى الأسماء بتاء التأنيث وألف القصر وهمزة المد وفى الأفعال بتاء التأنيث وتاء المؤنثة ونون النسوة، والتعريف والتنكير يفرق بينهما بالألف واللام اللذين يفيدان التعريف فالضمائر المتصلة جميعا وحروف المضارعة الأربعة وألف الاثنين وألف التثنية وواو الجمع وواو الجماعة والألف والتاء وتاء التأنيث وألف القصر وهمزة المد وتاء المؤنثة ونون النسوة والألف واللام كل أولئك وسائل شكلية للتعبير عن المعانى التصريفية التى ذكرناها تحت الأرقام ا ، ب ، حـ ، د منذ قليل ومن ثم يصدق عليها أنها مبان تصريفية أو أنها بعبارة أخرى من « مبانى التصريف » .

٣ — مبانى القرائن اللفظية . السياق كالطريق لابد له من معالم توضحه ولاشك أن مبانى التقسيم وما تبدو فيه من صيغ صرفية وصور شكلية وكذلك مبانى التصريف مع ما تبدو به من لواصق مختلفة تقدم قرائن مفيدة جدا فى توضيح منحنيات هذا الطريق ولكن السياق حتى مع وضوح الصيغ واللواصق يظل بحاجة إلى الكثير من القرائن الأخرى التى تتضح بها العلاقات العضوية فى السياق بين الكلمات . فمن هذه المبانى ما تتضح به الأبواب من حركات إعرابية أو رتبة أو مطابقة فى الحركة أو مطابقة فى مبنى تصريفى ما ، أو ربط بصورة من الصور التى تترابط بها الكلمات كما سنرى بعد قليل أو همز أو تضعيف يفيد معنى التعدية أو غير ذلك من المبانى المعبرة عن العلاقات وهى التى سندرسها بالتفصيل تحت عنوان القرائن اللفظية عند

مناقشة النظام النحوى إن شاء الله . ومع أن هذا النوع الثالث من المبانى لا يساق لبيان معنى صرفى وإنما يساق لبيان علامة نحوية يعتبر فى جملته خارجا عن نظام الصرف ولكنه هدية الصرف إلى نظام النحو إذ أن النحو نظام من المعانى والعلاقات التى لاتجد تعبيرا شكليا عنها إلا فيما يقدمه الصرف لها من المبانى والقرائن اللفظية .

عند هذا الحد أكون قد وضحت الأقسام الثلاثة التى تنقسم إليها المبانى فوصلت إلى نقطة يحسن فيها أن أعود بذاكرة القارىء إلى ماسبق من إيضاح الصلة بين المعنى والمبنى والعلامة . وحين قال ابن مالك :

فعل قياس مصدر المعـــدى   من ذى ثلاثة كرد ردّا

عرض علينا المقابلة الآتية بين المفاهيم الثلاثة :

المعنى	المبنى	العلامة
مصدر الثلاثى المتعدى	فَعْل	ردّ

وحين قال :

نونا تلى الإعراب أو تنوينـــا   مما تضيف احذف كطور سينا

عرض المقابلة على النحو التالى :

المعنى	المبنى	العلامة
الإضافة	حذف التنوين	طور سينا

والمبنى فى المثال السابق من النوع الأول وفى المثال الأخير من النوع الثالث على أن هذا المبنى فى المثال الأخير واحد من قرائن لفظية متعددة يتضح بها معنى الإضافة منها الرتبة المحفوظة بين المضاف والمضاف إليه ومنها العلامة الإعرابية التى فى آخر المضاف إليه ومنها أن طرفى الإضافة اسمان وهلم جرا ، وكل هذه القرائن مبان مما سبق شرحه . وحيث وضعنا المبانى بازاء ما تعبر عنه من المعانى وما تتحقق به من العلامات كان علينا أن ندرك أن المبنى ما دام لايرد فى النطق ولا يجرى به القلم فى الكتابة لأن النطق والكتابة مجال العلامة. فلابد أن يكون المبنى جزءا من النظام وأن القواعد كلها ليست

أكثر من تفصيل قصة الصلة بين المعانى والمبانى وأن القواعد لا تستخدم العلامات إلا فى الأمثلة والشواهد حيث تكون مسبوقة بكاف التشبيه . فوضوح المقصود بالمبنى يتوقف إذاً على إدراك الفرق بين المبنى وبين العلامة . فنون التوكيد على إطلاقها مبنى ولكن هذه التى فى قولنا « لتقومنّ » علامة أى أنها على عمومها مبنى وعلى خصوصها علامة، وهذا هو الفرق بين كل مبنى وكل علامة كالذى سبق فى فهم صيغة « فَعْل » فى عمومها وكلمة « رد » فى خصوصها . وكذلك حذف التنوين فى عمومه وحذفه فى طور سينا على الخصوص وهلم جرا . ولهذا السبب كان المبنى بإفادته العموم جزءا من النظام أى من اللغة وكانت العلامة بخصوصها جزءا من الكلام ولهذا السبب أيضا كانت الصلة فى داخل النظام بين المعنى والمبنى صلة لا تنفك من حيث إن المعانى بحاجة إلى المبانى سواء أكانت دلالة المبنى على المعنى وجودية بالذكر أم عدمية بالحذف أو الاستتار . وسنحاول فيما يلى أن نلقى ضوءا على طبيعة الأنواع الثلاثة من المبانى ،كلا على حدة فنتكلم من النوع الأول عن الصيغة ودورها فى الصرف ومن النوع الثانى عن اللواصق ومن النوع الثالث عن الزوائد .

الصيغة

ذكرنا منذ قليل أن الصيغ الصرفية مبان فرعية وأن أصولها هى المبانى التقسيمية الثلاثة : الاسم والصفة والفعل دون غيرها من أقسام الكلام فلا صيغة للضمير ولا للخوالف فى عمومها ولا للظروف ولا الأدوات الأصلية . وكذلك أوضحنا من قبل أن للأسماء صيغا وللصفات غيرها وللأفعال صيغ تختلف عن هذين النوعين . ولقد أوردنا فى صيغ الأسماء الثلاثية قول ابن مالك(١) :

وغير آخر الثلاثى افتح وضم   واكسر وزد تسكين ثانيه تعم
وفِعُلٌ أهمل والعكس يقل   لقصدهم تخصيص فِعْلٍ بفُعِلْ

(١) الالفية .

فإذا اتفق الاسم مع الصفة فى واحدة من هذه الصيغ أرجعنا المثال إلى الجدول التصريفى فإذا اشتمل تصريف المادة على صيغ خاصة بالأفعال فالمثال صفة وإذا لم يشتمل فالمثال اسم . والخماسى والسداسى من الأسماء ذوا صيغ مشهورة لا تشاركهما فيها الصفات ، أما المصادر من الأسماء وأسماء الزمان والمكان والآلة فصيغها محددة أيضا،وارجع فى ذلك إلى باب أبنية المصادر فى ألفية ابن مالك وهو يبدأ بقوله :

فعل قياس مصدر المعـدى من ذى ثلاثة كرد ردا

وينتهى بقوله :

وفَعْلَةٌ لمـرة كَجَلْسَة وفِعْلَةٌ لهيئة كَجِلْسَه

فى غير ذى الثلاث بالتا المره وشذ فيه هيئة كَالْخِمْرَه

وفى أبنية أسماء الزمان والمكان يقول :

نحو الجهات والمقـادير وما صيغ من الفعل كرمى من رمى

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما فى أصله معه اجتمع

أما ما زاد على الثلاثة من الأسماء فقد حصره ابن مالك بقوله :

لاسم مجـرد رباع فَعْلَلُ وفِعْلِلٌ وفِعْلَل وفُعْلُل

ومعْ فِعَلّ فُعْلَلٌ وإن علا فمع فَعَلَّلٍ حوى فَعْلَلِلا

كذا فُعَلِّلٌ وفِعْلَـلٌّ وما غاير للزيد أو النقص انتمى

وللصفة أيضا صيغ محفوظة محددة المعالم تدل كل صيغة منها على معنى وظيفى خاص كالفاعل والمفعول والمبالغة الخ . وفى ألفية ابن مالك أيضا باب خاص بأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها يبدأ بقوله :

كفاعل صغ اسم فاعل إذا من ذى ثلاثة يكون كغذا

وباب خاص بعلاقات واحدة بذاتها من هذه الصفات المشبهة وهى المشبهة باسم الفاعل بخصوصها يقول فيه :

وصوغها من لازم لحاضر كطاهر القلب جميل الظاهر

ويقول فى صيغ المبالغة :

فعال او مفعـــال أو فعول فى كثرة عن فاعل بديل
فتستحق ماله من عمِل وفى فعيل قل ذا وفَعِل

ويسوقها بابا خاصا بمبنى التفضيل يبدأ بقوله :

صغ من مصوغ منه للتعجب أفعل للتفضيل وأب اللذ أبى

وللأفعال أيضا صيغ خاصة ما كان منها ثلاثيا أو فوق الثلاثة فللثلاثى ستة أبواب للصيغ هى :

١ ــ فَعَل	يفعَل	مثل	سحب	يسحب
٢ ــ »	يفعِل	»	ضرب	يضرب
٣ ــ »	يفعُل	»	نصر	ينصر
٤ ــ فَعِل	يفعَل	»	سمع	يسمع
٥ ــ »	يفعِل	»	حسب	يحسِب
٦ ــ فَعُل	يفعُل	»	كرُم	يكرُم

وللرباعى[1] سبع صيغ أحصاها الصرفيون على النحو الآتى :

١ ــ فَعْلَلَ	مثل	جَلْبَبَ	٥ ــ فَعْيَلَ	مثل	شَرْيَفَ
٢ ــ فَوْعَلَ	»	جَوْرَبَ	٦ ــ فَعْلَى	»	سَلْقَى
٣ ــ فَعْوَلَ	»	رَهْوَكَ	٧ ــ فَعْنَلَ	»	قلنس
٤ ــ فَيْعَلَ	»	بَيْطَر			

وقد يزاد الثلاثى بواسطة لواصق وزوائد تدل على معان صرفية معينة منها:

١ ــ الهمزة تسبق فاء الكلمة كأكرم ومعناها الغالب التعدية والصيرورة .
٢ ــ الألف بين الفاء والعين كقاتل » » المشاركة والموالاه .
٣ ــ تضعيف عين الثلاثى مثل كرَّم ومعناها الغالب التعدية والإزالة .
٤ ــ النون الساكنة قبل الفاء مثل انكسر ومعناها » المطاوعة .

---

(١) للمؤلف فى كتاب مناهج البحث فى اللغة رأى فى الصيغ الرباعية يرد به على الصرفيين فلينظر فى ذلك الكتاب .

٥ — التاء بين الفاء والعين مثل اجتمع ومعناها الغالب الاتخاذ والاضطراب.

٦ — تضعيف اللام مثل أحمرّ « « الألوان والعيوب.

٧ — التاء قبل الفاء مع تضعيف العين } مثل تعلم « « المطاوعة والاتخاذ.

٨ — التاء قبل الفاء مع الألف بعدها } مثل تباعد « « المطاوعة والمشاركة.

٩ — السين والتاء قبل فاء الكلمة } مثل استخرج « « الطلب والصيرورة.

١٠— تكرار العين مع توسط الواو بين شطريها } مثل اغدودن « « صار ذا كذا.

١١— زيادة ألف بين العين واللام مع تكرار اللام } مثل احمارّ « « التحول.

١٢— زيادة واو مشددة بين العين واللام } مثل اجلوّذ « « التحرك.

وقد يزاد الرباعي أيضا بواسطة لواصق وزيادات ليؤدي معاني صرفية مختلفة عما يؤديه منها الرباعي المجرد وذلك كما يأتي :

١ — زيادة التاء في أول فَعْلَلَ

لتصير تَفَعْلَلَ نحو تدحرج

٢ — زيادة النون بين العين واللام المكررة الأصلية افعنلل نحو احرنجم } مع إسكان الفاء وتحريك العين فيهما

٣ — تضعيف اللام الأخيرة من فَعْلَلَ فتصير افعللّ نحو اقشعر

٤ — زيادة التاء في أول فَعْلَلَ

فتصير تَفَعْلَلَ « تجلبب

٥ ــ زيادة التاء فى أول فَعْوَلَ

فتصير تَفَعْوَلَ نحو ترهوك

٦ ــ « « « « فَيْعَلَ

فتصير تَفَيْعَلَ « تشيطن

٧ ــ « « « « فوعل

فتصير تَفَوْعَلَ « تجورب

٨ ــ « « « « فَعْلَى

فتصير تَفَعْلَى « تَسَلْقَى

٩ ــ « « « « مَفْعَلَ

فتصير تَمَفْعَلَ « تمنطق وتمسكن

ويلحق بهذه الصيغ وزنان آخران هما :

١٠ــ افعنلل نحو اقعنسس واللام هنا زائدة لا أصلية

١١ــ افعنلى « اسلنقى

على أننا يمكن أن ننظر إلى الأمر من زاوية أخرى تتناول بها المعانى الصرفية الشهيرة وما يرصده الصرف لكل منها من المبانى التى تشتمل داخل كل مادة على جميع ما تصرف من هذه المادة كالمصدر بأنواعه والميميات والصفات من الأفعال فكل هذه التصريفات يفترض فيها أن تفيد هذا المعنى كلٌ من زاويته الخاصة فالمصدر يفيد المعنى من زاوية الحدث والميميات تفيد المعنى نفسه من زاوية مكانه أو زمانه أو آلته والصفات تفيده هو أيضا من زاوية دلالتها على موصوف بالحدث والأفعال تفيده من زاوية الاقتران بين زمنه وحدثه ولكن القسط المشترك بين هذه التصريفات جميعا أنها تشتمل على حروف بعينها مرتبة فى جميعها ترتيبا موحدا فتتفق فى هذه الحروف وفى ترتيبها وفى الأصلى والزائد منها وسنورد هنا أشهر المعانى الصرفية وما يمكن أن يوضع بإزاء كل منها من الصيغ مكتفين فى كل صيغة بإيراد صورة الفعل الماضى المسند إلى المفرد الغائب وستتكفل خيال القارىء بتصور بقية تصريفات المادة :

المعنى	المبنى	العلامة	المبنى	العلامة	المبنى	العلامة	المبنى	العلامة	المبنى	العلامة	ملاحظات
المطاوعة	انفعل	انكسر	افتعل	اعتدل	تفعّل	تكسّر	تفاعل	تباعد	استفعل	استقام	
مصادفة الشيء على صفة	أفعل	أحمد	استفعل	استكرم							
التعدية	»	أجلس	فعّل	كرّم							
التشارك	فاعل	خاصم	افتعل	اختصم	تفاعل	تخاصم					
الصيرورة	فعّل	قوّس	استفعل	استحجر							
الاتخاذ	افتعل	اختتم	تفعّل	توسد							
اختصار حكاية الشيء	فعّل	هلّل	استفعل	استرجع							
التدريج	تفعّل	تدرج	تفاعل								
قوة العيب	أفعلّ	اعوجّ	استفعل	استهتر							
السلب والإزالة	أفعل	أعجم	فعّل								

المعنى	المبنى	العلامة	المبنى	العلامة	المبنى	العلامة	المبنى	العلامة	المبنى	العلامة	ملاحظات
صيرورة الشيء ذا شيء	أفعَلَ	أفلس									
الدخول فى شيء	»	أعرق									
الاستحقاق	»	أحصد									
التعريض	»	أرهن									
التمكين	»	أحضر									
الموالاة	فاعَلَ	والى									
التكثير	فعّل	غلّق									
نسبة الشيء إلى أصل الفعل	»	كفّر									
التوجه إلى الشيء	»	شرق									
قبول الشيء	»	شفع									

المعنى	المبنى	العلامة	المبنى	العلامة	المبنى	العلامة	المبنى	العلامة	المبنى	العلامة	ملاحظات
الاجتهاد فى الطلب	افتعل	اكتسب									
الإظهار	افتعل	اعتذر									
المبالغة فى معنى الفعل	»	اقتدر									
قوة اللون	أفعلّ	احمرّ									
التكلف	تفعّل	تصبّر									
التجنب	»	تأثم									
التظاهر	تفاعل	تناوم									
الطلب	استفعل	استغفر									
اعتقاد الشىء على صفة	»	استعظم									

فهل يمكن بعد هذا أن ننظر إلى المبنى هنا (فى كل ما أوردناه من المبانى ذات المعانى) على أنه الصيغة بأكملها (الأصول والزوائد) فيكون المبنى فرعاً على مبانى التقسيم كما ذكرنا أو أن نعتبر الأصول الثلاثة (فاء الكلمة وعينها ولامها) لا دخل لها فى اختلاف المعنى (لاتفاق وجودها فى جميع المبانى) وبذا يكون المعنى للزوائد من دونها ومن ثم يكون هذا المبنى فرعاً على مبانى التصريف أو العلاقات؟ إن كلا الاعتبارين ممكن، وإن الصرفيين قد آثروا أن ينسبوا المعانى مرة إلى الصيغ ومرة أخرى إلى ما سموه « حروف الزيادة » وصار من الممكن لهم فى الحالتين أن يعبروا عن حقائق المبانى الصرفية دون قصور. أما نحن فلاعتبارات عملية نفضل أن ننسب الطلب أو الصيرورة إلى الاستفعال كله لا إلى السين والتاء، والمطاوعة إلى الانفعال كله لا إلى النون الساكنة وبذلك نكون قد وصلنا إلى قرار بشأن المبنى الدال على كل واحد من هذه المعانى الصرفية فاعتبرنا مبنى الصيغة فرعاً على مبانى التقسيم : وهى الاسم (وتحته صيغ) والصفة (وتحتها صيغ) والفعل (وتحته صيغ أيضاً) .

عند هذا الحد نود أن نفرق بين أمرين أرى أن التفريق بينهما هام للغاية. لقد عرفنا الآن أن الصيغة جزء من التحليل الصرفى وأنها باعتبارها مبنى صرفياً لابد من النظر إليها على أنها تلخيص شكلى لجمهرة من العلامات لا حصر لها ترد على ألسنة المتكلمين باللغة الفصحى كل يوم بل فى كل ثانية من دقيقة من ساعة من يوم، والناس ينطقون العلامات ولا ينطقون هذه التلخيصات الشكلية، والعلامات التى ترد فى النطق قد تخضعها ظروف القواعد التى تحكم تأليف الأصوات وتجاورها فى اللفظ لمغايرة بنية الصيغة مغايرة ترجع إلى ظواهر الإعلال أو الإبدال أو النقل أو الحذف وهى من « الظواهر الموقعية » التى سنتكلم عنها تحت عنوانها المذكور، وعندما تخضع العلامة لمغايرة بنية الصيغة لا يكون بينهما التوازى المتوقع من حيث عدد الحروف ونسق الحركات فلو أردنا والحالة هذه أن نقابل أصواتها الصحيحة بحروف صحيحة وأصوات حركاتها وعللها بحركات وعلل لوصلنا إلى تصوير هيكل الكلمة تصويراً قد يختلف عن مبنى الصيغة . مثال ذلك أن صيغة الأمر من باب ضرب (فَعَلَ يَفْعِلُ) هى « افعِل » ولكننا إذا أخذنا الفعل (وقى) وهو من

أفعال هذا الباب وأردنا أن نصوغ فعل الأمر منه على مثال (افعل) لوجدنا هذا الفعل يئول إلى (قِ) فإذا أردنا أن نقابل الحرف الوحيد الموجود من هذا الفعل بنظيره في الصيغة لوجدنا أن ما يقف بإزائه من حروف الصيغة هو العين المكسورة (ع) فإذا سألنا أنفسنا من أى الصيغ هذا الفعل (ق) لقلنا دون تردد إن صيغته هى صيغة (أفْعِلْ) فإذا سألنا: فما بال هذه العين المكسورة تقف هنا بإزاء الفعل فى صورته النهائية فإن الجواب هو أن هذه العين المكسورة تمثل « الميزان » ولا تمثل « الصيغة » .

فالتفريق بين الصيغة وهى « مبنى صرفى » وبين الميزان وهو « مبنى صوتى » تفريق هام جداً له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمى الصرف والأصوات . وقد يتفق هيكل الصيغة فى صورته مع هيكل الميزان فالفعل (ضرَب) صيغته (فَعل) وميزانه (فَعل) أيضاً ولكنهما قد يختلفان كما رأينا فى فعل الأمر (قِ) على أن الصرفيين علقوا أمر اختلاف الصيغة والميزان على النقل والحذف فأبانوا ما يرد من ذلك فى الميزان مع التذكير دائماً بأن الصيغة تحكى قصة أخرى أما مع الإعلال والإبدال فإن علماء الصرف لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال بحيث إنهم زعموا فى (قال) وهو ينتمى إلى صيغة فعل أنه على وزن (فَعَلَ) أيضاً وليس على وزن (فَالَ) وما إصرار علماء الصرف هنا على وحدة الصيغة والميزان بمُجد فتيلا بالنسبة للأغراض العملية للتحليل الصرفى بل من الأجدى أن نلقى على عاتق الصيغة بيان المبنى الصرفى الذى ينتمى إليه المثال وأن نوط بالميزان أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التى آل إليها المثال ولو اتحد هذا وذاك لغاب من تحليلنا أحد هذين الأمرين الهامين ومن هنا اقترح أن التحليل الصرفى كما راعى النقل والحذف فى الميزان ينبغى له أن يراعى الإعلال والإبدال أيضاً على النحو الآتى :

المعنى	المبنى	العلامة	الميزان
الطلب	استفعل	استخرج	استفعل
«	«	استخار	استفال
التعدية	أفعَل	أكرم	افعَل
«	«	أقام	أفال

إن المبانى الصرفية الماضية لم تتناول مبانى الضمائر والخوالف والظروف والأدوات لأن ما سبق من المبانى صيغ ولا صيغ لهذه الأقسام المذكورة لأنها غير متصرفة. ومن هنا أجد من الضرورى أن أشرح طبيعة مبانى هذه الأقسام وصلتها بالعلامات التى تتحقق هى بواسطتها . ومفتاح الكلام فى هذا الموضوع هو فكرة العموم والخصوص أو بعبارة أخرى فكرة الإطلاق والتقييد فضمير الرفع للمفرد المتكلم (أنا) على إطلاقه هو المبنى وأما العلاقة التى يتحقق بها هذا المبنى فى (أنا) من قولى « أنا أكتب » فلفظ (أنا) بخصوصه فى هذه الجملة علامة تتحقق بها (أنا) على إطلاقها أى (أنا) الموصوفة بأنها ضمير الرفع للمفرد المتكلم والمفهومة من هذا العنوان والتى لا تنطق لأنها مطلقة وتندرج تحتها ملايين العلامات . ومثل ذلك يقال فى (هيهات) على إطلاقها و (هيهات) من قول الشاعر :

« فهيهات هيهات العقيق ومن به »

فالأولى مبنى، والثانية علامة لأنها واردة فى نص بخصوصه . ومثله أيضاً يقال فى (حيث) على إطلاقها فهى تعتبر مبنى لهذا الظرف و (حيث) التى فى قول الشاعر :

« إلى حيث ألقت رحلها أم قشعم »

وهى هنا علامة لورودها فى نص بعينه . وكذلك الأمر فى (من) المطلقة التى تعتبر مبنى لحرف الجر المذكور و(من) التى فى قوله تعالى : « ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم ويتبع كل شيطان مريد » فهى بخصوصها فى هذه الآية علامة تحقق بها فى النطق ذلك المبنى الصرفى المذكور .

وما دامت المبانى الصرفية تعبر عن معان صرفية أو تتخذ قرائن لفظية على معان نحوية فلابد أن يكون أمن اللبس بين المبنى والمبنى غاية كبرى تحرص عليها اللغة فى صياغتها للمبانى الصرفية . ولابد لضمان أمن اللبس على المستوى الصرفى أن تقوم القيم الخلافية بدور التفريق بين المبانى من ناحية الشكل ليكون هناك فارق بين المعنى الصرفى وأخيه أو بين الباب النحوى وأخيه (وأقصد بالباب هنا المعنى النحوى كالفاعل ونائبه الخ وقد تكون القيمة الخلافية مقابلة الحركة

بالمد أو مقابلة الإفراد بالتشديد أو مقابلة التجرد بالزيادة وهلم جرا فالفرق بين (فَعَلَ) و (فَاعَلَ) يأتى عن قيمة خلافية تعود إلى الكمية هى مقابلة فتحة الفاء فى فعل بالألف بعد الفاء فى (فَاعَلَ) ومثل ذلك يقال عن الفرق بين (فَعَلَ) وبين (فَعَّلَ) حيث تكون المقابلة بين الإفراد والتشديد . وبين (فَعِل) و (فعيل) المقابلة فى الكمية أما بين (فَعَلَ) و (استفعل) فالمقابلة بين التجرد والزيادة . وهذه المقابلات (أو القيم الخلافية بحسب اصطلاحنا) هى مناط أمن اللبس إذ بدونها تتشابه الصيغ ويصبح التفريق بين المتشابهات أمراً غاية فى الصعوبة كالذى يحدث فى النصوص التى تساق للإلغاز. وبدون هذه القيم الخلافية لا يمكن أن يقوم تحليل لغوى ولا تقسيم ولا تبويب ولا نشاط فى البحث فى اللغة من أى نوع . ذلك بأن التقسيم والتبويب ينبنيان على أساس إدراك جهات الشركة بين المفردات ووضع كل طائفة منها تشترك فى خصائص معينة وتختلف فى خصائص أخرى عن غيرها من الطوائف فى قسم بعينه أو باب بعينه . فإذا كانت القيم الخلافية مناط التقسيم والتبويب وكان التقسيم والتبويب مظهر النشاط العلمى فإن استخدام القيم الخلافية يكون مناط النشاط العلمى ومظهره .

ولكن قد يحدث أحياناً أن تتشابه صيغتان فى النظام مع اختلاف معناهما فحين لا نجد اختلافاً بينهما نلجأ إلى القرائن نستبين بها معنى كل منهما . انظر مثلا إلى الأمثلة الآتية :

١ — صيغة فاعِلْ : عند النظر إلى هذه الصيغة باعتبارها مبنى غير منطوق وغير موضوع فى سياق متصل بالطبع لأن السياق لا يتكون من صيغ سنرى أنها صالحة لمعنيين :

(ا) اسم الفاعل من فَعَلَ و (ب) الأمر من فَاعَلَ

بل إننا لو نظرنا إلى الكلمة المفردة « قاتلْ » ساكنة الآخر بالوقف فسنجدها لا تزال (وهى كلمة لا صيغة) صالحة للمعنيين جميعاً . وإذا كان الأمر كذلك فلابد أن نبحث عن القرائن التى تحدد استعمال الكلمة بأحد المعنيين دون الآخر وهذه القرائن يمكن العثور عليها فى مظان مختلفة منها

الجدول الإلصاقى والجدول التصريفى والجدول الإسنادى ومنها السياق فأما على مستوى الجدول الإلصاقى فإن الكلمة إذا قبلت الألف واللام فهى اسم فاعل وإذا قبلت نون النسوة فهى فعل أمر . وأما على مستوى الجدول التصريفى فإذا انحازت الكلمة إلى قاتَل يقاتِل فهى فعل أمر وإذا انحازت إلى مقتول وقتّال وقتيل فهى اسم فاعل ، وأما على مستوى الجدول الإسنادى فإذا قبلت الكلمة الإسناد إلى ضمائر الخطاب فهى فعل أمر وإلا فلا . وأما التفريق بالسياق التوضحه المقابلة بين :

القاتل يقتل　　　و　　　قاتل من قاتلك

٢ – صيغة فَعْل : وهى صيغة صالحة للاسم المعين كبيت وللمصدر كضرب وللصفة كشهم فالمبنى على هذه الصورة لا ينصرف إلى واحد من هذه المعانى إلا بالقرينة . وكما سقنا من قبل كلمة «قاتل» بالنسبة لصيغة (فاعِل) نسوق هنا كلمة « عدل » فنراها صالحة للمصدر والصفة المشبهة على السواء . ومعنى ذلك أننا إذا أردنا تحديد معناها فلا بد من اللجوء إلى القرائن ، وإذا بحثنا عما يقدمه الجدول الإلصاقى من القرائن ما وجدنا من القرائن ما يعيننا فيه فكلا المعنيين يمكن أن يفهم من الكلمة مع إلصاق « أل » ولاصقة التثنية وضمائر الجر المتصلة فلا يمكن للجدول الإلصاقى والحالة هذه أن يعيننا فى الكشف عن معنى الصيغة – لا بل عن معنى الكلمة . أما من ناحية الجدول التصريفى فسنرى أن أحد المعنيين يسمح بدخول الكلمة فى هذا الجدول إذ تنحاز فيه إلى فريق الصفات فتكون صفة مشبهة وأما المعنى الآخر فيحول بينها وبين هذا الجدول لأن الأسماء لا تدخل الجداول التصريفية على نحو ما رأينا من قبل . وأما من حيث الجدول الإسنادى فإن هذا الجدول يتأبى على هذه الكلمة فى كلتا حالتيها سواء إذا كانت مصدراً أو صفة مشبهة – يبقى بعد ذلك أن نلجأ إلى قرينة السياق وهى كبرى القرائن اللفظية وسنرى هذا السياق يسعفنا فى التفريق بين المعنيين على نحو ما نرى فيما يلى :

العدل أساس الملك　　　(الكلمة تفيد المصدر)

هو الحكم العدل اللطيف الخبير　　　(الكلمة تفيد الصفة المشبهة)

٣ – صيغة المضارع المسندة إلى المخاطب وإلى الغائبة : وهذه تأتى على (تفعل) فى الحالتين فأنت تسمع وهى تسمع وأنت تضرب وهى تضرب وأنت تكتب وهى تكتب ولا يعين على تحديد المعنى هنا إلا السياق وأخص ما يعيننا على تحديد المعنى هنا قرينة الربط فإذا عاد الضمير المستتر على مخاطب فالإسناد للمخاطب وإذا عاد على غائبة فالإسناد إلى غائبه .

٤ – تفاعلا وأخواتها : صالحة للماضى المسند إلى ألف الاثنين والمضارع المجزوم المسند إليها والأمر المسند إليها أيضا ويتضح ذلك عند النظر فيما يأتى :

إن تقابلا تنازعا : الفعلان فى الجملة صالحان للماضى والمضارع

إن تقابلافتنازعا : الأول صالح لهما والثانى أمر بقرينة الفاء الجوابية ولو جعلنا الفاء عاطفة لصلح الفعل بعدها للماضى والمضارع وصارت جملة الشرط بحاجة إلى جواب .

والذى قيل فى (تفاعلا) هنا يقال مثله فى (تفاعلوا[1]) و(تفاعلن) و (تفعّلا) و(تفعّلوا) و (تفعلن) وكذلك (تفاعلُ) و(تفعّلُ) كما يتضح من الجدول الآتى[2] :

أنا	تقاتلت	إن أتقاتل	
نحن	تقاتلنا	« نتقاتل	
أنتَ	تقاتلتَ	(١) « تقاتل (بحذف تاء الزيادة	(١) تقاتل
أنتِ	تقاتلتِ	(٢) « تقاتلى « « «	(٢) تقاتلى
أنتما	تقاتلتما	(٣) « تقاتلا « « «	(٣) تقاتلا
أنتم	تقاتلتم	(٤) « تقاتلوا « « «	(٤) تقاتلوا
أنتن	تقاتلتن	(٥) « تقاتلن « « «	(٥) تقاتلن
هو	تقاتل	« يتقاتل	
هى	تقاتلت	(١) « تقاتل « « «	

---

(١) قال الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى : « قالوا تقاسموا بالله » ان تقاسموا يحتمل الأمر والخبر على معنى الحال باضمار قد أى قالوا متقاسمين .

(٢) كل الأمثلة التى تحمل رقما بعينه تحمل وجه شبه فيما بينها ، والمضارع فى كل ذلك على حذف احدى التاءين كما فى « ولا تنازعوا » .

هما (مذكر)   (٣) تقاتلا   إن يتقاتلا
هما (مؤنث)   تقاتلتا   (٣) » تَقَاتلا بحذف تاء الزيادة
هم   (٤) تقاتلوا   » يتقاتلوا
هن   (٥) تقاتلن   » يتقاتلن

ففى هذا الجدول خمس حالات من التشابه ويرى مثلها فى الجدول الآتى :

أنا   تزينتُ   إنْ أتزين
نحن   تزينّا   » نتزين
انتَ   تزينتَ (١)   » تتزين (مع حذف تاء الزيادة   (١) تزين
أنتِ   تزينتِ (٢)   » تتزيني   » » » »   (٢) تزيني
أنتما   تزينتما (٣)   » تتزينا   » » » »   (٣) تزينا
أنتم   تزينتم (٤)   » تتزينوا   » » »   (٤) تزينوا
أنتن   تزينتن (٥)   » تتزينَّ   » » »   (٥) تزينَّ
هو   تزين   » يتزين
هى   تزينت (١)   » تتزين   » » »
هما (مذكر) (٣)   تزينا   » يتزينا
هما (مؤنث)   تزينتا (٣)   تتزينا   » » »
هم   (٤) تزينوا   » يتزينوا
هن   (٥) تزينّ   » لم يتزين

٥ — كذلك نستطيع تأمل العبارات التالية :

نحن نخطب قعودا أو وقوفا   مصدر قعد ووقف   أو جمع قاعد وواقف
نحن نخطب قياما أو جلوسا   مصدر قام وجلس   أو جمع قائم وجالس
نحن نُريد حلولا   مصدر حَلَّ يَحِلُّ   أو جمع حَلّ
نحن ننشد حضوراً   مصدر حضر   أو جمع حاضر

وفى هذه الحالة بالذات لانستطيع حتى بمعونة هذا السياق أن نصل إلى معنى الكلمة بل الصيغة ومن هنا يصبح الرجوع إلى المقام وهو منبع القرائن الحالية أمرا لاغنى عنه فبالمقام نعلم ما إذا كانت هذه الكلمات مصادر أو جموعا .

هنا أود أن أشير إلى أن الصيغة الصرفية هى وسيلة التوليد والارتجال فى اللغة، فإذا أردنا أن نضيف إلى اللغة كلمة جديدة عن أحد هذين الطريقين فإننا ننظر فيما لدينا من صيغ صرفية وفيما تدل عليه كل صيغة من المعانى، ثم نقيس المعنى الذى نريد التعبير عنه على المعانى التى تدل عليها الصيغ فإذا صادفنا الصيغة المرادة صغنا الكلمة الجديدة على غرارها توليداً أو ارتجالا، ولما كانت الأسماء والصفات والأفعال هى وحدها صاحبة الصيغ الصرفية كانت هى أيضا مجال التوليد. أما الضمائر والخوالف والظروف والأدوات فلا توليد فيها لأن بناءها لايكون على مثال الصيغ الصرفية ولأن معانيها وظيفية ومحدودة ومقصورة على السماع فى الوقت نفسه، ولا تتطلب اللغة الجديد من المعانى الوظيفية ولكنها تتطلب الجديد من المعانى المعجمية، فلا يكون إثراء اللغة بإضافة الجديد من الضمائر والخوالف والظروف والأدوات إلى ما يوجد فيها فعلا وإنما يكون بإضافة الأسماء والصفات والأفعال ذات الصيغ لأن الصيغ هى مجال التوليد والارتجال كما ذكرنا.

ومعنى ما تقدم أن العناصر القابلة للتحول والتطور فى اللغة هى المفردات ذات الصيغ (أى العناصر ذات الصيغ الاشتقاقية) وأن العناصر الأخرى التى لاتخضع للصياغة الاشتقاقية إنما هى مبان تنتمى إلى نظام اللغة فمعانيها وظيفية وصورها محفوظة مسموعة. فتطور اللغة دائما يأتى عن طريق المفردات تعريبا أو توليدا أو ارتجالا أو ترجمة ولا يأتى عن طريقة إضافة حروف أو ظروف أو ضمائر جديدة إلى اللغة. ولا يأتى كذلك عن طريق إضافة صيغ صرفية جديدة إلى النظام الصرفى للغة الفصحى لأن هذه الصيغ أيضا محددة وقد أحصينا معظمها منذ قليل، فهل معنى هذا إذاً أننا إذا أردنا إثراء اللغة عن طريق إضافة صيغ جديدة كنا كمن يكلف الأشياء ضد طباعها ؟ إذا كان السؤال متجها إلى العرف اللغوى العام فالجواب نعم، أما إذا كان متجها إلى العرف اللغوى الخاص فالجواب لا. وإليك التفصيل :

لقد استطاع الناس دائما أن يخلقوا اللغات لأنفسهم وأشهر ما نعرفه من تلك اللغات السرية بين اللصوص والماسونيين والجواسيس وغير السرية

مثل لغة الرياضة والجبر منها بصفةخاصة ولغةالاسبرانتو التى يراد بها أن تكون عالمية وأن تقضى على الحواجز اللغوية بين الإنسان والإنسان على مستوى العالم كله . ولكن الاسبرانتو لا تزال لغة خاصة ، وكذلك اللغات المهنية والسرية أيضاءوأشهر لغات العرف الخاص فى عالمنا المعاصر هى لغة المصطلحات العلمية وهى تتراوح بين الرمز الجبرى مجهول المعنى فلا يوصل إلى معناه إلا بنتيجة المعادلة وبين المصطلح العلمى المحول عن معناه العرفى العام (لغةً) إلى المعنى العرفى الخاص (اصطلاحاً) . ولغة العلم من صنع العلماء وفى كل لغة حية من لغات العالم يصطلح العلماء كل يوم على الجديد من الكلمات والمصطلحات ويتفننون فى عملية الإلصاق لعناصر من لغة إلى عناصر من لغة أخرى قديمة أو حديثة حية أو ميتة .

واللغة العربية فى حاجة ماسة إلى أن تثرى فى حقل المصطلحات العلمية والفنية والحضارية ولكن اللغة العربية بطبعها وذوقها وطرق صياغتها تأبى عملية الإلصاق على الطريقة الغربية وتلجأ إلى طريقة أخرى هى طريقة الاستعانة بالصيغ الصرفية ذات المعانى كما سبق أن شرحنا . ولكن الصيغ الصرفية كما رأينا منذ قليل محدودة العدد ، والمعانى الصرفية العربية من مطاوعة إلى تعدية إلى طلب محدودة العدد أيضا ،والنشاط العلمى يشمل من مقولات التحول والتفاعل أكثر مما يمكن أن تعبر عنه المعانى الصرفية التى أوردنا معظمها من قبل . لابد إذاً من أن نبحث عن وسيلة جديدة لإثراء اللغة غير طريقة خلق المفردات على مثال الصيغ المتاحة لأن هذه المفردات الاصطلاحية ستصل إلى حد من الكثرة (وقد وصلت الآن إلى هذا الحد تقريبا) يجعل الإضافة إليها أمرا عسيرا فيلجأ العلماء عند إحساسهم بعسر هذا الأمر إلى التعريب الذى يتنافى فى ظروف كثيرة مع ذوق اللغة العربية لأسباب كثيرة منها ما ذكرناه من أن المصطلحات الأجنبية يتم معظمها بواسطة إلصاق العناصر المختلفة بعضها ببعض، والإلصاق فى التسمية لايتناسب مع ذوق اللغة العربية . فما الحل إذاً ؟ أعتقد أننى سأحتاج إلى الكثير من شجاعة الرأى لتحديد معالم هذا الحل .

والحل يكمن فى عبارة قصيرة : مادام البحث عن الكلمات الجديدة على قياس الصيغ المتاحة يبدو عسيرا أحيانا فلنخلقْ نحن صيغنا الجديدة . لقد رأينا عند حصر صيغ الرباعى المزيد كيف ألحقنا صيغة اقعنسس بصيغة احرنجم على رغم زيادة اللام فى إحداهما وأصالتها فى الأخرى ، ومعنى ذلك ببساطة أن باب الإلحاق مفتوح وسيظل مفتوحا فى اللغة العربية إذا أريد لهذه اللغة أن تحيا وتتطور ، والعرف العلمى عرف خاص ذو لغة عرفية خاصة كاللغات التى أشرنا إليها منذ قليل ، وهى لغة يصنعها العلماء العرب أنفسهم دون غيرهم وليس لهم أن ينتظروا أن يعلمهم الله الأسماء كلها كما علم آدم فهذا الوحى (إن كان هذا التعليم قد تم جدلا عن طريق الوحى) قد انقطع ، ومن ثم أصبح على علماء العربية أن يطوروا أداة تفكيرهم وهى اللغة العربية الفصحى بوسائلهم الخاصة . ويستطيع العلماء العرب أن يضيفوا إلى الصيغ العربية العرفية العامة صيغا جديدة عرفية خاصة . فما وسيلة ذلك ؟

ينبغى قبل التفكير فى الوسيلة أن نزعم أن حروف الزيادة فى اللغة الفصحى ليست قاصرة عند حروف (سألتمونيها) فكل حرف فى اللغة العربية صالح من الناحية العملية لأن يكون زائدا لمعنى . ولنا أن نسوق الأمثلة الآتية للتدليل على هذا الزعم :

دحرج	ذات صلة بالثلاثى		درج	والمزيد	الحاء
زغرد	» »	»	غرد	والمزيد	الزاى
شقلب	» »	»	قلب	والمزيد	الشين
عربد	» »	»	عرد	والمزيد	الباء

وليس واحد من هذه الحروف الأربعة المزيدة يعد فى حروف سألتمونيها . فاذا أبحنا لأنفسنا زيادة الحروف دون قيد للتعبير عن مقولات التحولات العلمية المختلفة استطعنا فى النهاية أن نخلق صيغا جديدة للثلاثى المزيد تصلح كل صيغة منها باعتبارها معنى صرفيا لأن تضم تحتها العدد الكبير من العلامات أى المفردات الاصطلاحية العلمية أسماء وصيغا وأفعالا على السواء .

والأماكن التى تزاد فيها الحروف هى ما قبل الفاء كأن يكون لدينا صيغة مثل (دَفْعَلَ) تخصص لمعنى كلى من المعانى العلمية تندرج تحته معان فرعية كأن نقول مثلا (دَسْخَنَ) إذا تم التسخين على طريقة تندرج تحت هذا المعنى العلمى الكلى. ويمكن أن يكون الحرف الزائد بين الفاء والعين فتكون الصيغة (فدْعل) أو بين العين واللام فتكون (فعْدل) أو فى آخر الصيغة فتكون (فعْلد) ولكل صورة مشتقاتها من المضارع والأمر والصفات الخمس والميميات كما يكون لها مصدر وهلم جرا. بما تحمل فيه زيادة الدال فى كل موضع جديد معنى كليا جديداً. فإذا كانت الدال وحدها قادرة حين تزاد فى أماكن مختلفة أن توجد الآلاف المؤلفة من المصطلحات الجديدة فتصور إذاً ما تحمله الحروف كلها (ما عدا حروف سألتمونيها بالطبع) من إمكانات. لأن كل صيغة من الصيغ الجديدة تحمل فى طيها طاقة خلق مفردات لا حصر لها.

إن للصيغة باعتبارها مبنى صرفيا من الارتباط بحقائق التحليل اللغوى ما يمكنها هى بذاتها قبل أمثلتها أن تدخل جميع أنواع الجدول سواء ما كان إلصاقيا وما كان تصريفيا وما كان إسناديا. فإذا أخذنا صيغة «مفعول» مثلا فإننا نستطيع مع فهمنا إياها كما يفهم المبنى لا كما يفهم المثال أن نلصق بها كل ما يمكن إلصاقه بكلمة «مضروب» أو «مقتول» وأن نفهم العلاقة بينها وبين بقية صيغ الصفات مثل «فاعل» و «فعول» و «فعيل» و «فعَّال» كما نفهم العلاقة بين «مقتول» وبين «قاتل» و «قتول» و «قتيل» و «قتَّال». وبهذا نصل إلى حقائق التحليل من الصيغة دون أن نضطر إلى استخدام الأمثلة. وهذه هى القيمة الحقيقية لاعتبار المبنى فى التحليل اللغوى لأن المبانى محدودة العدد سهلة التناول أما العلامات أى الأمثلة فلا حصر لها.

ويتضح ذلك بصورة أفضل إذا عرفنا أن الصيغة وهى مطلقة يمكن أن تدخل فى الجدول الإسنادى كما يدخل الفعل بخصوصه ويمكن أن نمثل لذلك بما يأتى:

الضمير	الماضى	المضارع	الأمر
أنا	فاعلتُ	أفاعِلُ	
نحن	فاعلنا	نفاعل	
أنتَ	فاعلت	تفاعل	فاعل
أنتِ	فاعلت	تفاعلين	فاعلى
أنتما	فاعلتما	تفاعلان	فاعلا
أنتم	فاعلتم	تفاعلون	فاعلوا
أنتن	فاعلتن	تفاعلن	فاعلن
هو	فاعل	يفاعل	
هى	فاعلت	تفاعل	
هما (مذكر)	فاعلا	يفاعلان	
هما (مؤنث)	فاعلتا	تفاعلان	
هم	فاعلوا	يفاعلون	
هن	فاعلن	يفاعلن	

وهكذا نصل إلى حقائق التحليل الإسنادى من صيغة «فاعَل» دون أن نضطر إلى التماسها فى أى فعل بذاته مثل «قاتل» وهذه -كما قلت- هى القيمة الحقيقية لاستخدام المبانى دون الأمثلة فى التحليل الصرفى فذلك أفضل بسبب قلة المبانى وكثرة الأمثلة . فنحن نستطيع أن نتعلم من وضع الصيغة هكذا فى توزيع الجدول عدة معان صرفية منها :

١ – الفعلية . ٢ – الزمن .
٣ – التجرد أو الزيادة . ٤ – كون الكلمة رباعية أو ثلاثية .
٥ – التكلم أو الخطاب أو الغيبة . ٦ – الإفراد أو التثنية أو الجمع .
٧ – التذكير أو التأنيث . ٨ – الإعراب أو البناء .

كما يمكن أن نتعلم طريقة الإلصاق ونوع اللواصق المختلفة . كل ذلك من الصيغة على إطلاقها دون الاضطرار إلى خصوص أمثلتها .

ولكن استخدام الصيغة دون المثال سيقف بنا عند فهم المعانى الوظيفية التى سجلناها منذ لحظة فلا يمكننا من فهم أى معنى معجمى لأن المعانى المعجمية يمكن استخراجها من الأمثلة فقط ولا يمكن استخراجها من المبانى على إطلاقها مهما فصلنا القول فى إلصاقها وتصريفها وإسنادها .

الالصاق

هناك عدة معان صرفية عامة تؤدى بواسطة اللواصق وهذه المعانى منها :

١ — الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)
٢ — العدد (الإفراد والتثنية والجمع)
٣ — النوع (التذكير والتأنيث)
٤ — التعيين (التعريف والتنكير)
٥ — المضارعة . ٦ — التوكيد . ٧ — النسب .

فأما الشخص فتعبر عنه ضمائر الرفع المتصلة فى الفعل الماضى وحروف المضارعة فى المضارع وأما فعل الأمر فجميعه لشخص واحد هو المخاطب مع اختلاف فى العدد والنوع فلا حاجة بالأمر إلى لواصق لبيان الشخص ومع الاعتراف الكامل لضمائر الرفع المتصلة بصلاحيتها للدلالة على معانى الضمائر أرى أنها لم تسق هنا لتكون ضمائر مستقلة الدلالة كالضمائر المنفصلة وإنما سيقت هنا لتكون لواصق ووسائل من وسائل بيان الشخص لينتفع بهذا البيان فى تحديد القرائن اللفظية كالمطابقة والربط بعود الضمير وأظن النحاة كانوا يفهمون هذا من طبيعة هذه اللواصق ، ولذلك سموا عدم وجودها استتاراً ولم يسموه حذفاً لأن الاستتار على تقدير الوجود والحذف على تقدير عدمه فهم قالوا بوجودها مختفية لتكون المطابقة والربط بها مكفولين إذ لا بد من ضمان توفير القرائن التى تدل على المعنى ، ولو قالوا بحذفها لكانت هى نفسها فى حال الحذف بحاجة إلى قرينة تدل عليها إذ لا حذف بدون قرينة . وأما حروف المضارعة فإن دلالتها معينة بالنسبة للهمزة والنون فالهمزة تعين المتكلم والنون تعين المتكلمين أما التاء فإن لم يشاركها غيرها عند الخطاب

فإنها هى نفسها تشارك الياء فى الغيبة و بذا تصبح الياء أقوى على تعيين الغائب من التاء على تعيين المخاطب .

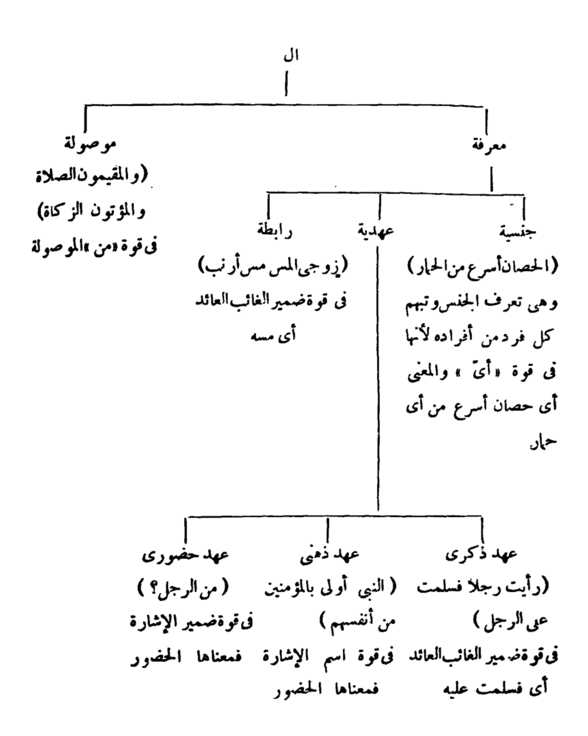
و أما العدد فيدل عليه بالضمائر فى الأفعال و باللواصق الحرفية فى الصفات و الأسماء. فأما مع الماضى فإن الدلالة على العدد تتضح داخل التكلم من الفرق بين التاء المضمومة للمتكلم الواحد وضمير المتكلمين (نا) و فى داخل الخطاب تتضح من الفرق بين تَ ، وتُما ، وتُم وفى الغيبة من الفرق بين الاستتار و بين ألف الاثنين وواو الجماعة . وأما فى المضارع والأمر فإن فروق العدد تتضح فى مقابلة الاستتار فى الخطاب بألف الاثنين وواو الجماعة، وكذلك تقع المقابلة بين ذلك فى الغيبة فى المضارع ،أما فى التكلم فى المضارع فالضمائر مستترة ولذلك يتوقف تحديد العدد فى التكلم على حرف المضارعة . وفى الصفات والأسماء يعبر عن العدد بالواو والنون أو الياء والنون للجمع وبالألف والنون أو الياء والنون للمثنى وبعدم ذلك للإفراد وبالألف والتاء لجمع المؤنث حيث يمكن لهذه العلامات بالمقابلة بينها أن تدل على النوع أيضا .

وأما النوع فإنه يعبر عنه فى أفراد الأسماء بإلصاق التاء بالمؤنث وكذلك الألف المقصورة والهمزة بعد الممدودة وبعدم ذلك للمذكر و فى الجمع بالألف والتاء للمؤنث فى مقابل علامات أخرى يعرف بها الجمع فى حالة التذكير . أما فى الأفعال فبتاء التأنيث و نون النسوة .

وأما التعيين فلا يكون إلا للأسماء فإذا وردت أل مع الصفات فهى ضمير موصول وليست أداة تعريف ويرجع ذلك إلى طبيعة دلالة الصفة لا إلى « أل » نفسها فالصفات تدل على موصوف بالحدث فتكون ذات صلة بالحدث من نوع ما وهذه الصلة بين الصفات ومعنى الحدث توجد جهة شركة بين الصفات والأفعال من حيث تدل الأفعال على حدث وزمن ومن هنا توصف الصفات بالتعدى واللزوم ويتعلق بها الظرف والجار والمجرور كما يتعلقان بالأفعال . وهذا نفسه هو الذى يسوغ للمصدر أن يدخل فى مثل هذه العلاقات السياقية .

فالفرق بين النكرة من الأسماء فى حالة التنكير وبينها فى حالة التعريف هو إلصاق « أل » بها فى حالة التعريف .

على أن معانى « أل » تتعدد بين التعريف والموصولية على النحو التالى :


ال
معرفة
موصولة
(والمقيمون الصلاة
والمؤتون الزكاة)
فى قوة «من» الموصولة
جنسية
عهدية
رابطة
(الحصان أسرع من الحمار)
وهى تعرف الجنس وتبهم
كل فرد من أفراده لأنها
فى قوة «أىّ» والمعنى
أى حصان أسرع من أى
حمار
(زوجى المس مس أرنب)
فى قوة ضمير الغائب العائد
أى مسه
عهد ذكرى
عهد ذهنى
عهد حضورى
(رأيت رجلا فسلمت
على الرجل)
فى قوة ضمير الغائب العائد
أى فسلمت عليه
(النبى أولى بالمؤمنين
من أنفسهم)
فى قوة اسم الإشارة
فمعناها الحضور
(من الرجل؟)
فى قوة ضمير الإشارة
فمعناها الحضور

أما التعريف كظاهرة عامة فهو أوسع من أن يقتصر على دلالة «أل» بمفردها . ويتضح ذلك مما نظمه بعض النحاة فى قوله :

إن المعارف سبعة تشفى العلل   أنا صالح ذا ما الفتى ابنى يا رجل

من هذا يتضح أن أوسع اللواصق مجالا هى الضمائر المتصلة لأنها يمكن أن يستفاد منها ثلاثة معان هى الشخص والعدد والنوع ثم حروف المضارعة لأنها يستفاد منها الشخص والعدد ولواصق التثنية والجمع حيث يستفاد منها العدد والنوع أيضا ثم لواصق التأنيث وهى تفيد النوع عند مقابلتها بصيغ المذكر وتفيد العدد عند مقابلة التاء بالنون وأضيق اللواصق مجال تطبيق هى أداة التعريف .

لقد رأينا منذ قليل أن حروف المضارعة تشارك الضمائر فى الدلالة على الشخص والعدد ونحب أن نضيف هنا أن هذه المشاركة ذات صلة قوية جدا بتطبيق فكرة استتار الضمير . لقد رأى النحاة أن يعبروا عن الضمير المطرد الاستتار فلا يظهر أبداً بعبارة «مستتر وجوبا» وعن الضمير غير المطرد الاستتار فيظهر أحيانا بعبارة «مستتر جوازاً» . فإذا أردنا أن نفهم الفرق بين هذين النوعين من الاستتار فى المضارع فإن مما يعيننا على الوصول إلى فهم صحيح لهذا الفرق هو النظر إلى العلاقة التى بين حروف المضارعة وضمائر الرفع المتصلة . فحيث تكون دلالة حرف المضارعة على الشخص مطردة بمعنى أنه لا يشاركه فى الدلالة عليه حرف مضارعة آخر، فإن وجود المضارعة يكون حاسما فى الدلالة على الشخص، ومن ثم يكون استتار الضمير واجبا، فالهمزة مثلا تدل على المتكلم المفرد ومن ثم يستتر الضمير وجوبا فى (أقوم) والنون تدل على المتكلمين ولا يشاركها فى ذلك غيرها ومن ثم يكون استتار الضمير واجبا فى (نقوم) وليس يبدأ المضارع فى حالة الخطاب إلا بالتاء ومن ثم تدل التاء على الخطاب دلالة محددة ويستتر الضمير وجوبا فى (تقوم) مسندا للمخاطب . أما فى حالة الغيبة فليست الياء ولا التاء نصا

فى معناها ومن هنا كان استتار الضمير جوازا فى (يقوم — وتقوم مسندا إلى الغائبة) ومن حيث يطرد معنى الخطاب فى الأمر يستتر الضمير معه وجوبا فى نحو (قم) . ولست بهذا محاولا أن ألج فيما ولج فيه النحاة من التعليل الغائى ولكننى ألجأ إلى كبرى الوظائف اللغوية وهى : « أمن اللبس » لأفسر الظواهر اللغوية (صرفية كانت أو غيرها) فى ضوئها . فإذا كانت الحاجة داعية أحيانا إلى إبراز الضمير كان استتاره جوازا وإذا لم تكن داعية فإن استتار الضمير فى هذه الحالة يكون واجبا .

أما التوكيد والنسب فالأولهما النونان ولثانيهما الياء « وأحكامها » مفصلة فى المتون .

الزيادة

عندما تكلمت فى تفصيل الصيغ الصرفية قلنا إن الفرق بين كل صيغة منها وبين الأخرى إنما يكمن فى أمرين :

١ — توزيع الحركات والعلل بمعنى أن كل حرف من الحروف الأصلية يصلح من الناحية النظرية الفرضية لأن يكون مرفوعا أومنصوبا أو مجروراً أو ساكنا . وهذا المبدأ هو الذى أشار إليه ابن مالك عند كلامه فى صيغ الأسماء بقوله :

وغير آخر الثلاثى افتح وضم   واكسر وزد تسكين ثانيه تعم

ولكن الجزم لا يكون للأسماء والجر لا يكون للأفعال .وهذا النوع من توزيع الحركات والسكنات مسئول عن توليد الصيغ الثلاثية المختلفة .

٢ — زيادة حرف واحد أو حرفين أوثلاثة فى أول الكلمة أو وسطها كالألف التى فى (فاعَل) والواو التى فى (فوعِل) والنون التى فى (انفعل) والتاء التى فى (افتعل) والسين والتاء اللتين فى (استفعل) وهلم جرا . وهذه الزيادة هى الموضوع الذى نريد مناقشته الآن .

يتكلم النحاة أحيانا عن أن معنى التاء فى (افتعل) هو الافتعال ويسمونها « تاء الافتعال » وعن أن معنى السين والتاء فى (استفعل) هو الطلب مما يشير

إلى أن هؤلاء يعلقون معنى ما بحروف الزيادة فيجعلون حروف الزيادة لواصق لا زوائد ولكننا نرى النحاة فى الوقت نفسه يفردون بابا خاصا يسمونه « معانى صيغ الزوائد » مع إضافة كلمة « صيغ » إلى الزوائد وبذا يجعلون المعانى الوظيفية التى هى فروع على معانى التقسيم مما تفيده الصيغ لا الزوائد . وهذا فى رأيى هو المنهج الأمثل لعلاج الموضوع لسببين :

١ – أننا لو أسندنا هذه المعانى الوظيفية إلى الزوائد لخرجنا بها عن طابع الزيادة إلى طابع الإلصاق لأن العنصر الوحيد من عناصر ما دون الصيغة الذى ينفرد بالدلالة على معنى وظيفى عام هو اللاصقة(١) أما الزوائد فلا يمكن أن ننسب إليها بمفردها معانى صرفية عامة، وغاية ما يمكن أن ننسبه إليها هو الدلالة على معنى الجهة فى الحدث .

٢ – أن استخلاص الزائد وعزله عن الكلمة إن كان مقبولا فى السين والتاء وفى تاء الافتعال فليس مقبولا فى عناصر أخرى كالتضعيف والتكرار الذى يصعب معه نسبة الزيادة إلى أحد المكررين وهلم جرا ومن هنا لا تستقل هذه العناصر بمعانى مستقلة وإنما تكون جهات لفهم معنى الحدث كما ذكرنا منذ قليل . لذلك كان المنهج السليم أن ننسب المعنى الوظيفى الصرفى للصيغة إلى الصيغة المزيدة كلها لا إلى زوائدها .

ولقد حدد النحاة حروف الزيادة فى اللغة العربية الفصحى بحروف « سألتمونيها » وزعموا أن أى حرف من غير هذه الحروف لا ينبغى أن يعد زائدا فى أى ظرف من الظروف، ودعاهم هذا إلى القول بأصالة الحروف الأربعة فى الكلمات الرباعية والخماسية التى يكون ما صلح منها للزيادة غير منتم إلى تلك الحروف المعينة للزيادة . ولم يفسر النحاة لنا الصلة القائمة بين عدد من الثلاثيات وبين عدد آخر مما زاد على الثلاثة واعتبرت حروفه جميعا أصلية، على حين يشترك الثلاثى وما يقابله مما زاد على الثلاثة فى المعنى على صورة ما . انظر مثلا إلى المقابلات الآتية :

---

(١) انظر هذه الدلالة تحت عنوان "الزمن والجهة" فى هذا الكتاب .

قلب	شقلب	درج	دحرج
غرد	زغرد	عرد	عربد
فقع	فرقع	بثر	بعثر

وكذلك :

زل	زلزل	رق	رقرق
نم	نمنم	عس	عسعس

أفلا توحى هذه المقابلات بأن حروف الزيادة ليست قاصرة عند حد «سألتمونيها» وإنما يصبح كل حرف من حروف العربية صالحا للزيادة ؟

وقد عنى الصرفيون (١) فى تحديد مواضع حروف الزيادة وقرائن زيادتها فعدوا من بين هذه القرائن أموراً منها :

١ — سقوط بعض الكلمة من أصلها كألف ضارب تسقط من الضرب وهو عندهم أصل الاشتقاق .

٢ — سقوط بعض الكلمة من فرع كسقوط نون سنبل من أسبل ونون حنظل من حظل . والماضى عندهم فرع على المصدر .

٣ — لزوم خروج الكلمة على أوزان نوعها لو اعتبر الزائد فيها أصليا كنون نرجس وهندلع لعدم وجود هذه الأوزان فى الرباعى المجرد .

٤ — استعمال الرباعى فى صورة الثلاثى أحيانا مع إسقاط الزائد نحو أيطل وإطل بمعنى واحد .

٥ — لزوم عدم النظير فى الكلمة لو اعتبرنا الزائد أصليا مثل تتفل إذ لا نظير لتتفل بفتح التاء فى أوزان الكلمات المجردة فى العربية .

٦ — كون الحرف الزائد دالا على معنى كهمزة التعدية .

٧ — كونه يلزم الحكم بزيادته فى المشتقات كورنتل فالنون تعتبر زائدة هنا لأنها لو حلت فى كلمة مشتقة لحكم بزيادتها كجحفل من الجحفلة .

٨ — وقوعه من الكلمة فى موضع لو حل به فى المشتق لكان زائداً كنون حنطأو وكنتأو وسندأو فالنون زيدت فى فعل .

٩ — كون الحرف فى موضع تغلب زيادته فيه مع المشتق كهمزة أرنب وأفكل لأنهما يشبهان أحمر . بهذا نعلم الفرق بين اللواصق والزوائد .

(١) انظر شذا العرف للحملاوى .

تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد

عند هذا الحد أود أن أشير إلى فكرة هامة يتوقف عليها فهم طبيعة عناصر التركيب العربى وهى المبانى التى يتكون منها ويتوقف عليها فهم الإطار العام للصرف والنحو العربيين ، لقد مر بنا طوال هذا الفصل أن الصرف يتكون من نظام من المعانى التى تعبر عنها المبانى وأن هذه المبانى تتحقق بدورها بواسطة العلامات فمن المعانى والمبانى تكون اللغة ومن العلامات يكون الكلام ونضيف هنا ما سبق أن أشرنا إليه إشارة عابرة من أن النحو لا يستعمل من المبانى المعبرة عن معانيه إلا ما يقدمه له الصرف من مبانى التقسيم وتحتها الصيغ ومن مبانى التصريف وتحتها اللواصق ومن مبانى القرائن وتحتها العلامات الإعرابية والرتبة وزوائد العلاقة كالهمز والتضعيف للتعدية وكأدوات العلاقات وكالتضام وأدوات الربط وهلم جرا مما يعبر عن معان نحوية صرف .

والفكرة الهامة التى أردت أن أسجلها تحت هذا العنوان أن المعانى الوظيفية التى تعبر عنها المبانى الصرفية هى بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال فالمبنى الصرفى الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقق بعلامة ما فى سياق ما فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصا فى معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء . ويصدق هذا الكلام على كل أنواع المبانى التى سبق ذكرها سواء فى ذلك مبانى التقسيم ومنها الصيغ ومبانى التصريف ومنها اللواصق ومبانى القرائن.والمقصود بها ما ذكرناه منذ قليل مما يسمى القرائن اللفظية وكذلك مبانى بعض التراكيب وإليك البيان :

لقد مر بنا فى شرح أقسام الكلم أن مبانى الأقسام قد تتعدد معانيها كالمصدر من الأسماء ينوب عن الفعل نحو ضربا زيداً ويؤكد الفعل كضربته ضربا ويبين سببه كضربته تأديبا له وينوب عن اسم المفعول نحو « بدم كذب » واسم الفاعل مثل أصبح ماؤكم غورا ويكون بمعنى الظرف نحو آتيك طلوع الشمس وهلم جرا وكاسمى الزمان والمكان يتعدد معناهما الوظيفى

بأن يكونا ظرفين أو داخلين فى علاقة أسناد وكالأسماء المبهمة من المقادير والأعداد والجهات والمكاييل والموازين حين تخرج عن معنى الاسمية إلى معنى الظرفية وكالصفات تستخدم لمجرد الوصف وينوب بعضها عن بعض كما ينوب فعيل عن فاعل ومفعول وتستخدم أعلاما وتدخل فى علاقات سياقية مع المنصوبات وتكون أحوالا ونعوتا وتدخل فى علاقة إسنادية وهلم جرا وكالأفعال يتحول معناها إلى العلمية كيزيد ويشكر وكالضمائر تستعمل استعمال الأدوات كما فى الإغراء والتحذير وتنفصل فتؤدى معنى تقسيميا كما أنها تتصل فتؤدى معنى تصريفيا بدلالتها على معانى التصريف وتكون وسيلة ربط لعودها على متقدم لفظا ورتبة وكالظروف تكون للظرفية المحضة كاتتحول إلى أدوات للشرط أو الاستفهام أو التعليل(١) وكالأدوات تكون الواحدة منها لعدد من المعانى مثل « ما » تكون موصولة ونافية وكافة ومصدرية ظرفية واستفهامية وتعجبية وشرطية ومثل « إن » تكون شرطية ونافية وزائدة ومخففة من الثقيلة المؤكدة وإن شئت أن تنظر فى تعدد المعانى الوظيفية للأداة فارجع إلى كتاب « مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب »(٢) وسترى ذلك مفصلا فيه أروع تفصيل .

والصيغ أيضا صالحة لهذا التعدد والاحتمال . ويكفى أن تنظر فى معنى صيغة مثل « أفعل » لتجد أن معناها يكون للتعدية ومصادفة الشىء على صفة والسلب والإزالة وصيرورة الشىء ذا شىء والدخول فى شىء والاستحقاق والتعريض والتمكين كما أنك ستجد « فعّل » للتكثير ونسبة الشىء إلى أصل الفعل والتوجه إلى الشىء وقبول الشىء وتجد كل ذلك مفصلا فى دراسة الصيغة .

وأما مبانى التصريف فاذا أخذنا التاء مثلا وجدناها مرة للتأنيث ومرة للوحدة ومرة للمبالغة وإذا نظرنا إلى الألف والنون وجدناها مرة للمثنى الحقيقى ومرة للمطابقة كما تكون الألف للاثنين والنون بعدها للرفع كما تمتد

---

(١) مغنى اللبيب لابن هشام .

(٢) انظر قوله تعالى : «ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون».

تاء المضارعة على بداية عدد من الإسنادات تتجاوز المخاطب إلى بعض إسناد الغائب وهلم جرا .

وأما مبانى القرائن فيكفى أن نعلم أن الاسم المرفوع مبنى صالح لأن يكون فاعلا أو نائب فاعل أو اسما لكان أو خبرا لإن أو مبتدأ أو خبرا أو تابعا مرفوعا وأن الاسم المنصوب صالح لأن يكون أى واحد من المفعولين أو حالا أو تمييزا أو مستثنى أو منادى مضافا أو منصوبا على الاختصاص أو مشتغلا عنه أو تابعا منصوبا أو منزوع الخافض كما أن رتبة الصدارة تكون لأداة الاستفهام أو الترجى أو التمنى أو العرض أو التخصيص أو القسم أو التعجب وأن صيغة المصدر تكون للمفعول المطلق والمفعول لأجله وللمصدر النائب عن فعله وللمبتدأ والخبر والفاعل ولكل معنى نحوى يؤدى بالأسماء وأن المطابقة تكون لمعنى الحال والنعت الحقيقى والخبر المفرد والفعل بعد المبتدأ وأن الربط باللام يكون فى جواب القسم وفى جواب الشرط الامتناعى وفى خبر إن كما يكون الربط بالفاء فى جواب الشرط وفى خبر المبتدأ الدال على العموم ولا سيما حين يكون المبتدأ اسما موصولا نحو الذى يأتينى فله درهم، والتضام الافتقارى يكون بين الموصول وصلته والجار والمجرور والنواسخ والمنسوخات وإلا والمستثنى وحرف العطف والمعطوف .

وهذا التعدد والاحتمال نلحظه فى مبانى الجمل . فمبنى الجملة المثبتة يكون للإثبات نحو قام محمد ويكون للدعاء نحو رحمه الله ويكون لصلة الموصول وصفة الموصوف وخبر المبتدأ وضميمة للظرف وحالا ومقولا للقول كما يكون مبنى الجملة الاستفهامية للاستفهام ولصدر جملة الشرط وللإنكار والتقرير ومقول القول وصفة على معنى التشبيه فقوله : هل رأيت الذئب قط معناه كالذئب .

فالمبنى الواحد متعدد المعنى ومحتمل كل معنى مما نسب إليه وهو خارج السياق . أما إذا تحقق المبنى بعلامة فى سياق فإن العلامة لا تفيد إلا معنى واحداً تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية وهذا التعدد والاحتمال فى المعنى الوظيفى يقف بإزائه تعدد واحتمال فى المعنى المعجمى أيضا وسوف نتناول ذلك فى حينه إن شاء الله .

نقطة أخيرة نحب أن نضيفها إلى ما أسلفنا من قول فى المبنى هى أن مصطلح النحاة قد د ج عند تسمية المبنى أن يجعل معناه مضافا إليه كأن تقول تاء التأنيث أو نون التوكيد إذ المضاف إليه فيهما هو المعنى والمضاف هو المبنى وقد يجعلون المعنى هو النعت والمبنى دو المنعوت نحو ما النافية وإنّ المؤكدة وقد يجعلون المعنى صيغة نسبة والمبنى موصوفا بها نحوما الاستفهامية وإن الشرطية وما التعجبية .

الاشتقاق

قد تقوم بين الكلمات التى جاءت على صيغ مختلفة صلة رحم معينة قوامها اشتراك هذه الكلمات المختلفة الصيغة فى أصول ثلاثة معينة فتكون فاء الكلمة وعينها ولامها فيهن واحدة ، وهذه الصلة تدرس فى الصرف تحت اسم « الاشتقاق » وفى المعجم تحت اسم «الاشتراك فى المادة» . ولم يكن الاختلاف بين الصرفيين والمعجميين منصبا على تسمية الظاهرة فحسب وإنما تعدى ذلك إلى المنهج وطريقة النظر . فأما الصرفيون فقد نظروا إلى المسألة من وجهة نظر المعنى الوظيفى من ناحية ثم وجهة نظر التجرد والزيادة من ناحية أخرى . فأما المعنى الوظيفى الذى تشترك فيه المشتقات جميعا فهو صلتها بمعنى الحدث فهذا المعنى يوجد فى أصفى صوره فى المصدر ويكفى لمعرفة ذلك أن نقرأ قول ابن مالك فيه :

المصدر اسم ما سوى الزمان من   مدلولى الفعل كأمن من أمن

فإذا كان الفعل دالا على مدلولين هما الحدث والزمن كان تعريف المصدر فى نظر ابن مالك هو أنه « اسم الحدث » الذى وصف بأنه «ماسوى الزمان » . ومعنى الحدث مشترك بين جميع المشتقات ولكن كل مشتق منها يضم إلى الحدث معنى آخر كالزمن فى الفعل وفاعل الحدث فى صفة الفاعل ومفعول الحدث فى صفة المفعول وهلم جرا . وأما المصدر فهو اسم الحدث فقط إذ لا يدل على معنى آخر إلى جانب الحدث ولذلك رآه البصريون أصلا للاشتقاق حين نظروا من هذه الزاوية وأوردوا فى تدعيم ذلك مناقشات

طويلة ليس هنا محل إيرادها ، وأما وجهة النظر الكوفية فقد نظرت إلى المشكلة من ناحية التجرد والزيادة فالمجرد من بين الصيغ هو فى فهم أصحاب هذه النظرة أقرب إلى الأصالة من المزيد وقد نظروا فى صيغ الكلام فلم يجدوا أكثر تجردا من الفعل الماضى الثلاثى المجرد المسند إلى المفرد الغائب نحو « ضرب » فقالوا إن أصل المشتقات هو الفعل الماضى وأورد هؤلاء أيضا فى تدعيم نظرتهم مناقشات ضافية لا محل هنا لروايتها كذلك .

تلك كانت وجهة النظر الصرفية إلى المسألة وهى وجهة نظر تجعل بعض الصيغ أصلا وتجعل الصيغ الأخرى فروعا عليه وتفترض أن كل مادة من مواد اللغة بدأت فى صورة المصدر أو فى صورة الفعل الماضى ثم عكف الناس عليها يشتقون منها ويفرعون عليها حتى تصل اللغة إلى مرحلة تستنفد فيها حاجتها إلى المزيد من مشتقات هذه المادة أو تتوقف عن الاشتقاق لأنها فرغت من الصياغة على مثال كل المبانى الصرفية الممكنة . وليس شىء أبعد من طبيعة نشأة اللغة وتطورها من هذا الافتراض ، والمعروف أن بعض المواد يتسع لعدد من الصيغ الاشتقاقية أكثر مما يتسع البعض الآخر أو بعبارة أخرى قد توجد صيغة مستعملة فى مادة ومهجورة فى مادة أخرى فصيغة « فعل » توجد من مادة « و ق ع » ولا توجد من مادة « ود ع » وقد تتحقق المطاوعة من « كسر » بصيغة « انفعل » ولا تتحقق بهذه الصيغة من « ركب » لأن هذه الصيغة وتلك مهجورتان فى المادتين « ودع » و « ر ك ب » على الترتيب .

والواقع أن الصعوبات تقوم فعلا دون الاقتناع برأى البصريين أو برأى الكوفيين على حد سواء . فأما للرد على البصريين فأنا أسألهم عن « كان » الناقصة (وهى عندهم فعل) ألها مصدرا أم لا مصدر لها . إن مذهبهم يقول إن كان الناقصة لامصدر لها ومع ذلك يعتبرونها مشتقة فما أصل اشتقاقها ؟ وأما للرد على الكوفيين فان « يدع » و « يذر » فى رأيهم لا ماضى لهما وهما مشتقان على رغم ذلك فما أصل اشتقاقهما إذاً ؟ .

أما المعجميون فليست لعبتهم الصيغ لأن هذه الصيغ قد تتحقق بكلمات وقد تظل احتمالا نظريا صالحا للتحقق بصياغة الكلمة المناسبة على مثالها عند

الحاجة إليها . لا ! إن لعبة المعجميين هى الكلمات نفسها لاصيغها مع أنهم فى منهج تناولهم للكلمات لا يغفلون الهوية الصرفية للكلمة كما سنرى ذلك بعد قليل عند الكلام عن المعجم . حقا إن بعض الكلمات التى أصبحت عربية بالتعريب قد لا تكون مناسبة لإحدى صيغ الصرف العربى كما فى كلمة « أرثماطيقا » مثلا أو كلمة « اسطرلاب » ومع ذلك يوردها المعجم (أو ينبغى له أن يوردها) بين كلماته دون نظر إلى مناسبتها للصيغ الصرفية العربية .

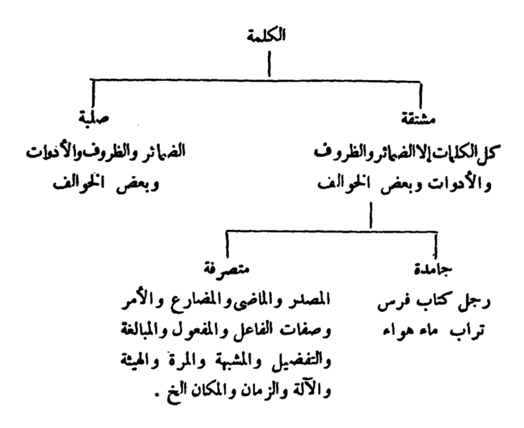
وعندما يعبر المعجميون عن صلة الرحم بين الكلمات لايقنعون بالمبانى الصرفية التى ظهر وجه قصورها عن الوفاء بمطالب المعجم وإنما يلجئون إلى وسيلة أخرى تتصل بروابط الكلمات لا بتنوع الصيغ أوبعبارة أخرى تتصل بالمتن لا بالبنية وهذه الوسيلة هى أصول المادة يجعلونها رحما تربط بالقرابة أفراد أسرة واحدة،ويجعلون حروف المادة مدخلا إلى شرح معانى هذه الكلمات المفردات . ولكنهم لا ينسبون إلى حروف المادة معنى معينا بل إنهم يعترفون بإمكان تعدد المعانى بين الكلمات التى تشترك فى هذه الأصول كالخل والحل والحلول تتفق مادة وتختلف معنى . والذى نحب أن نشير إليه هنا ونؤكد ضرورة اعتباره عند التفكير فى هذه المسألة أن المعجميين لم يروا فى الأصول الثلاثة أكثر من ملخص علاقة أو رحم قربى بين المفردات التى تترابط معجميا بواسطتها ولذلك كان الإجراء المفضل عندهم فى معاجمهم أن يفصلوا فى الكتابة بين أصول المادة حتى لاتفهم منها كلمة ما .

على أن أحد الصرفيين (ابن جنى) كان عند كلامه عن الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر أكثر طموحا من بقيتهم حين نسب معنى إلى هذه الأصول عند اجتماعها مرتبة ترتيبا معينا كما نسب المعنى إلى ما ينتج عن تشويش حروفها والعبث بترتيبها ومن شاء أن يرى ما قاله ابن جنى فلينظر فى « الخصائص » .

والذى أراه أجدى على دراسة هذه المشكلة (مشكلة الاشتقاق) أن يعدل الصرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين بل أن يجعلوا دراستها

فى إطار علم الصرف حسبة لوجه علم المعجم . مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعانى الوظيفية جانحين بها فى اتجاه المعجم بحيث يكون « الاشتقاق » حدودا مشتركة بين المنهجين . وإذا صح لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات فينبغى لنا ألا نجعل واحدة منها أصلا للأخرى وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا فى دراسة الاشتقاق . وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق فالمصدر مشتق منها والفعل الماضى مشتق منها كذلك . وبهذا لانستطيع أن ننسب إلى هذه الأصول الثلاثة أى معنى معجمى على نحو ما صنع ابن جنى وإنما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفيا هو ما تؤديه من دور تلخيص العلاقة بين المفردات .

وحين نرى الأصول الثلاثة وهى فاء الكلمة وعينها ولامها أصلا لاشتقاق الكلمة وذوات رحمها نحب أن ننبه إلى أن هذا الاعتبار يقتضى أن تكون كلمات اللغة العربية جميعها فيماعدا الضمائر والظروف والأدوات وبعض الخوالف مشتقة وأن الكلمات التركيبية الوحيدة فى اللغة هى هذه الضمائر ، الظروف والأدوات والخوالف . ويصبح الاشتقاق مع ذلك الفهم دراسة صرفية مسوقة لخدمة المعجم كما كانت المبانى والزيادات والملحقات دراسة صرفية مسوقة لخدمة النحو . ويتبع هذا الفهم الجديد للاشتقاق أمر آخر هو تقسيم الكلمات المشتقة حسب هذا الفهم إلى متصرفة وجامدة فأما الأولى فهى التى تتضح الصلات بين بعضها وبعض بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة كالأفعال والصفات وأما الثانية فهى التى لا يمكن فيها ذلك كرجل وفرس وكتاب . ويكون المصدر بهذا الفهم مشتقا متصرفا لأن صيغته تعتبر إحدى الصيغ التى تتقلب عليها أصول المادة وكذلك يعتبر الفعل الماضى مشتقا متصرفا . وتصبح الصورة العامة للاشتقاقيات والتركيبات على النحو التالى :



النبر

سبق لنا أن شرحنا بنية المقاطع العربية وبينا أن هذه المقاطع ستة تختلف من حيث الكمية والصورة ونود الآن أن نبدأ فى شرح نظام النبر الذى لا يمكن شرحه إلا بمعونة البنية المقطعية فى نظام الصرف من جهة وفى الكلام العربى من جهة أخرى . فالفرق ما بين النبر فى الصرف والنبر فى الكلام هو فرق ما بين مقررات القاعدة ومطالب السياق . وبهذا يصبح النبر فى الكلام هو الظاهرة الموقعية لأنه نبر الجمل المستعملة فعلا وهى ميدان الظواهر الموقعية ، أما النبر فى نظام الصرف فهو نبر الكلمة المفردة أو الصيغة المفردة على الأصح وهو نبر صامت صمت القاعدة نفسها وصمت اللغة من بعدها . والنبر بحكم التعريف ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة فى السمع عن بقية ما حوله من أجزائها . وما دام النبر بحسب هذا التعريف وضوحا سمعيا فإن نسبته إلى الكلمات والصيغ خارج السياق نسبة إلى نظام الصرف اقتضاها التحليل حيث لا يمكن ادعاء وضوح سمعى فى كلمات

وصيغ صامتة . ومرجع هذا الوضوح السمعى إلى عنصرين يرتبط أحدهما بظاهرة علو الصوت وانخفاضه وهى ترتبط بدورها بحركة الحجاب الحاجز فى ضغطه على الرئتين ليفرغ ما فيهما من هواء فتؤدى زيادة كمية الهواء إلى اتساع مدى ذبذبة الأوتار الصوتية فيكون من ذلك علو الصوت . ويرتبط العنصر الآخر بتوتر التماس بين أعضاء النطق فى مخرج الصوت. أو بعبارة أخرى يأتى النبر من التوتر والعلو فى الصوت اللذين يتصف بهما موقع معين من مواقع الكلام .

وقد رأينا من قبل أثناء الكلام فى النظام الصرفى للغة أن طبيعة الصياغة العربية للكلمات قد مكنت الصرفيين العرب من أن يعبروا تعبيرا ذكيا عن قواعد هذه الصياغة فأوجدوا للكلمات العربية صيغا صرفية وموازين صرفية فتتفق صيغة الكلمة وميزانها أحيانا كما فى « ضرب » وتختلف الصيغة عن الميزان أحيانا أخرى كما فى « استقامة » ولكنهما يقفان من اللفظ دائما موقف الشبح من الجسم أو القالب من العجينة التى تصب فيه . ولهذا السبب بالذات أصبح من الممكن فى دراسة اللغة العربية — دون غيرها من اللغات على ما يبدو — أن نتكلم عن نبر الصيغ الصرفية ونكتفى به عن دراسة نبر الكلمات أى الأمثلة . ومن هنا يكون النبر على مستوى الصيغة والكلمة ذا وظيفة صرفية هى تقديم القيم الخلافية التى تفرق مع الكمية بين معنى صرفى ومعنى صرفى آخر ويمكن بواسطتهما مثلا أن نفرق بين طوائف من الصيغ مثل فَعِيل — فَعَّل — فاعل — فعيل حيث يفرق بين الكلمات الأربع بالكمية وبين الثلاث الأولى وبين الرابعة بالنبر فيقع النبر فى الكلمات الثلاث الأولى على المقطع الأول وفى الرابعة على الثانى .

ومع ذلك يحسن فى دراسة النبر ألا نبنيه على نظام الصيغ وأن نعدل عن ذلك إلى بنائه على ترتيب المقاطع فى الصيغ لأن عدد المقاطع (وهى ستة كما رأينا) أقل بكثير جدا من عدد الصيغ الصرفية فيؤدى استعمال المقاطع فى تحديد قواعد النبر إلى أن يكون عدد القواعد قليلا وأن يكون الكلام فيها مختصرا . وقلة القواعد وسهولة ضبطها مرغوب فيهما على أى حال .

عرفنا إذاً أن ثمة نوعين من النبر :

١ – نبر القاعدة أو نبر النظام الصرفى الذى نسبناه إلى الصيغة الصرفية المفردة والكلمة التى تأتى على مثال هذه الصيغة . وهذا النبر صامت .

٢ – نبر الاستعمال أو نبر الكلام والجمل المنطوقة . وهذا النبر أثر سمعى يرجع إلى أسباب عضوية محددة وقد شرحناها فى بداية الكلام عن النبر .

وسنحاول أن نشرح نبر النظام الصرفى أو بعبارة أخرى قاعدة النبر فى البداية ثم نحاول عند الكلام عن الظواهر الموقعية بعد ذلك أن نذكر الفروق بين قاعدة النبر وبين النبر فى السياق المتحرك مع فهم أن قاعدة النبر فيما عدا هذه الفروق متفقة مع نبر الاستعمال .

وينقسم النبر بحسب « القاعدة » من حيث القوة والضعف إلى قسمين :

١ – النبر الأولى ويكون فى الكلمات والصيغ جميعا لا تخلو منه واحدة منها .

٢ – النبر الثانوى وهو يكون فى الكلمة أو الصيغة الطويلة نسبيا بحيث يمكن لهذه الكلمة أن تبدو للأذن كما لو كانت كلمتين ، أو بعبارة أكثر دقة عندما تشتمل الكلمة على عدد من المقاطع يمكن أن يتكون منه وزن كلمتين عربيتين . فكلمة « مستحيل » مثلا يمكن فى مقاطعها أن نكون وزن كلمتين عربيتين هما « بعد – ميل » ومن ثم تشتمل على نبر أولى على المقطع الأخير ونبر ثانوى على المقطع الأول منها ويبقى المقطع الأوسط وهو ما يقابل الدال المفتوحة دون نبر .

ولكل من النبر الأولى والنبر الثانوى قواعده الخاصة به التى تنسجم مع وظيفته الإيقاعية فى حدود الصيغة أو الكلمة . وفيما يلى قواعد النبر الأولى :

القاعدة الأولى : يقع النبر على المقطع الأخير فى الكلمة أو الصيغة إذا كان هذا المقطع طويلا (أى على صورة ص م ص أو ص ح ص ص)

نحو « استقال » و « استقل » فاذا كانت الكلمة ذات مقطع وحيد وقع عليه النبر أيا كانت كميته مثل : « ق » و « قم » و « ما » و « قال » و « قلْ »

القاعدة الثانية : يقع النبر على المقطع الذى قبل الآخر فى الحالات الآتية :

١ – إذا كان ما قبل الآخر متوسطا والمقطع الأخير .

(ا) قصيراً نحو أخرجت – حذار – استلق

(ب) متوسطاً نحو علم – قاتل – معلم – مقاتل – استوثق (بسكون الآخر) .

٢ – إذا كان ما قبل الآخر قصيرا فى إحدى الحالتين الآتيتين :

(ا) بدئت به الكلمة نحو كتب – حسب – صور – قفا .

(ب) سبقه المقطع الأقصر ذو الحرف الوحيد الساكن الذى يتوصل إلى النطق به بهمزة الوصل نحو : انحبس – انطلق – ارعو – اخرجى – ابتغ – امضيا .

٣ – إذا كان ما قبل الآخر طويلا اغتفر فيه التقاء الساكنين ولم يكن الأخير طويلا آخر نحو اتحاجونى – دوبية .

القاعدة الثالثة : يقع النبر على المقطع الثالث من الآخر إذا كان :

١ – قصـــيرا متلوا بقصيرين

نحو : عَلَّمَكَ – لن يَصِلَ – أكْرَمَكِ

٢ – قصيرا متلوا بقصير ومتوسط

نحو : عَلَّمَكْ – لم يَصِلْ – أكْرَمَكْ

٣ – متوســطا متلوا بقصيرين

نحو : بَيْنُكَ – لم يَنْتَهِ – أخْرِجَ

٤ – متوســــطا متلوا بقصير ومتوسط

نحو : بَيْنُكُمْ – مصطفى – أخْرِجُوا

مُعَسْكَرٌ – نَظْرَةٌ – ابْتِسَامَةٌ

القاعدة الرابعة : يقع النبر على المقطع الرابع من الآخر إذا كان الأخير متوسطا والرابع من الآخر قصيراً وبينهما قصيران نحو : بقرةٌ – عجلةٌ – ورثةٌ – كلمةٌ – يرثنى – يتعِدُهم – وَسِعَهُ – ضربها – تكبرَهمُ .

ويغلب فى المقطع الأخير فى هذه الحالة أن يكون تنوينا أو إضماراً أو إشباعا .

ولا يقع النبر على مقطع يسبق هذا الرابع من الآخر .

وكما احتسبنا النبر الأولى من نهاية الكلمة متجهين بقواعده صوب بدايتها سيكون حسابنا للنبر الثانوى من النقطة التى وقع عليها النبر الأولى متجهين الاتجاه نفسه إلى بداية الكلمة فى اتجاه معاكس لمجرى ترتيب الكلمة فى الحالتين . وفيما يلى قواعد النبر الثانوى :

القاعدة الأولى : يقع النبر الثانوى على المقطع السابق للنبر الأولى مباشرة إذا كان هذا المقطع السابق طويلا (ص م ص أو ص ح ص ص) نحو الصافات – الضالين – أتحاجونى .

القاعدة الثانية : يقع النبر الثانوى على المقطع الثانى قبل النبر الأولى إذا كان هذا المقطع والذى يليه فيقع بينه وبين النبر الأولى يكونان أحد النماذج الآتية :

١ – متوسط + متوسط

نحو : مُسْتَبْقِينَ – يَسْتَخْفُونَ – عَاشَرْنَاهم

٢ – متوسط + قصير

نحو : مُسْتَقِيمْ – مُسْتَعِدَّةْ – قَاتِلُوهُمْ

٣ – طويل + قصير

نحو : مُدْهَامَّتَانْ

القاعدة الثالثة : يقع النبر على المقطع الثالث قبل النبر الأولى إذا كان هذا المقطع المذكور يكون مع اللذين يليانه فيقعان بينه وبين النبر الأولى أحد النماذج الآتية :

١ – متوسط + قصير + متوسط

نحو : يَسْتَقِيمُونَ – مُسْتَجِيبُونَ – مُسْتَطِيلاَنْ

٢ – متوسط + قصير + قصير

نحو : مُنْطَلِقُونَ – يَسْتَبِقُونَ – مُحْتَرَمُونَ

٣ – قصير + قصير + قصير

نحو : بَقَرَتَانْ – كَلِمَتَانْ – ضَرَبْتَاهْ

ولايقع النبر على سابق على ما ذكرنا .



الفصل الخامس

النظام النحوي

قلنا من قبل إن النظام النحوى للغة العربية الفصحى ينبنى على الأسس الآتية :

١ – طائفة من المعانى النحوية العامة التى يسمونها معانى الجمل أو الأساليب .

٢ – مجموعة من المعانى النحوية الخاصة أو معانى الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة الخ .

٣ – مجموعة من العلاقات التى تربط بين المعانى الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها . وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص (وتحتها فروع) والنسبة (وتحتها فروع) والتبعية (وتحتها فروع أيضاً) وهذه العلاقات فى الحقيقة قرائن معنوية على معانى الأبواب الخاصة كالفاعلية والفعولية .

٤ – ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومبانى التقسيم ومبانى لتصريف وما اصطلحنا من قبل على تسميته مبانى القرائن اللفظية .

٥ – القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده .

ولقد أشرنا من قبل إلى أن النحو لا يتخذ لمعانيه مبانى من أى نوع إلا ما يقدمه له الصرف (١) من المبانى وهذا هو السبب الذى جعل النحاة يجدون فى أغلب الأحيان أنه من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو فيعالجون كلا منهما علاجاً منفصلا ومن هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا وذاك يصعب معه إعطاء ما للنحو للنحو وما للصرف للصرف .

يقول ابن مالك مثلا :

وتاء تأنيث تلى الماضى إذا كان لأنثى كأبت هند الأذى

---

(١) الصرف يستعين بالأصوات أيضا ثم يقدم العناصر الصوتية الى النحو باعتبارها عناصر صرفية .

وهذا الكلام يفهم على وجهين أحدهما صرفى والآخر نحوى ويمكن لنا أن نضع خطة الفهم الصرفى على النحو الآتى :

المعنى	المبنى	العلامة
التأنيث	التاء على إطلاقها	التاء فى أبت

فالتأنيث معنى صرفى من معانى التصريف على نحو ما أسلفنا ففهم بيت الألفية على هذا النحو فهم صرفى . ولكننا نستطيع أن نفهم هذا البيت أيضاً من زاوية النحو وهى زاوية العلاقات السياقية ويكون ذلك كما يأتى :

المعنى	المبنى	العلامة
المطابقة فى التأنيث بين الفعل والفاعل	التاء على إطلاقها	التاء فى أبت

ويبدو أن ابن مالك أحس ضرورة وزن الشعر فجعل كلمة « أنثى » فى مكان كلمة « التأنيث » أو حتى « المؤنث » فالتأنيث هو المعنى والمؤنث مبنى له ولكن تحته فروعا هى مبان فرعية أيضاً فقد يعبر عن المؤنث بالتاء أو بالألف المقصورة أو الممدودة أما الأنثى فلا علاقة لها بكل ذلك لأن معناها الأكبر هو « الأنوثة » وليس التأنيث . والأنوثة ضد الذكورة وهما فى الطبيعة والتأنيث ضد التذكير وهما فى اللغة . أما قول بن مالك فى مكان آخر : « أو مفهم ذات حر » فليس مرده إلى ضرورة وزن الشعر كما كان الاحتمال هنا وإنما مرده إلى الخطأ الموروث من تفكير النحاة . ويتضح الفرق بين التأنيث والأنوثة من أن « الأرض » مؤنثة وليست أنثى .

والذى يبدو من هذا التصوير للصلة بين المعنى النحوى والمبنى الصرفى والعلامة المنطوقة أو المكتوبة ما يأتى :

١ — أن جميع ما نسميه المعانى النحوية هو وظائف للمبانى التى يتكون منها المبنى الأكبر للسياق .

٢ — أن المبانى المتعددة فى السياق هى مفاهيم صرفية لا نحوية .

٣ — أن العلامة المنطوقة أو المكتوبة ليست جزءاً من نظام الصرف أو نظام النحو ولكنها جزء من الكلام . ويمكن توضيح ذلك كما يأتى :

المعنى	المبنى	العلامة
وظيفة للمبنى	شكل مطلق	نطق بعينه أو كتابة بعينها

والغاية التى يسعى إليها الناظر فى النص هى فهم النص ووسيلته إلى ذلك أن ينظر فى العلامات المنطوقة أو المكتوبة فيرى دون جهد كبير أن هذه العلامة من نوع مبنى كذا فسيعلم مثلا أن التاء فى « أبت هند الأذى » من نوع التاء المطلقة التى تذكر القواعد أنها تلحق بالفعل وسيعلم دون كبير عناء أن الألف فى « قفا = قفن » غير الألف فى « قليلا » من قوله تعالى : « قم الليل إلا قليلا » وإن أتت كلتا الألفين قبل الوقف مباشرة وجاءت كلتاهما عن نون ساكنة فالألف الأولى جاءت عن نون التوكيد الخفيفة والثانية عن التنوين . وسيعلم الناظر فى « قام زيد » أن خصوص لفظ « زيد » هنا ينتمى إلى عموم الاسم المرفوع فخصوص اللفظ علامة وعموم الاسم المرفوع مبنى . وسيعلم الناظر أيضاً أن خصوص لفظ « ما » فى قولنا « ما أحسن زيداً » ينتمى إلى مفهوم عام هو « ما » على إطلاقها .

فإدراك المبنى بواسطة النظر إلى العلامة لايعد من العمليات العقلية الكبرى فى التحليل وإنما تأتى الصعوبة عند إرادة تعيين المعنى بواسطة المبنى فلقد أشرنا من قبل إلى أن المعنى الوظيفى متعدد بالنسبة للمبنى الواحد . فبالنسبة لكلمة « قفا » التى أوردناها منذ قليل يمكن للألف أن تكون ألف الاثنين أما بالنسبة للاسم المرفوع فمن المعانى الصالحة له الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر الخ وأما بالنسبة لمبنى « ما » فقد رأينا من قبل أنها تصلح على إطلاقها للشرط والاستفهام والموصول والمصدرية وأن تكون كافة أو زائدة الخ بل إنها فى هذا الموضع بالذات رأينا أن النحاة اختلفوا فيها بين أن تكون :

(ا) نكرة تامة بمعنى « شىء » (ب) استفهامية
(ج) معرفة ناقصة بمعنى « الذى » (د) نكرة ناقصة وبعدها صفة .

وإن كانوا اتفقوا على أنها اسم وأنها مبتدأ . والمغزى من وراء كل ذلك أن ما يتسم به المعنى الوظيفى للمبنى الواحد من التعدد والاحتمال يجعل الناظر

فى النص يسعى دائماً وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ليرى أى المعانى المتعددة لهذا المبنى هو المقصود . ومن هنا نرى التفاضل بين المعربين للجملة الواحدة .

والكشف عن العلاقات السياقية (أو التعليق كما يسميه عبد القاهر) هو الغاية من الإعراب . فإذا طلب إلينا مثلا أن نعرب جملة مثل : « ضرب زيد عمراً » نظرنا فى الكلمة الأولى (ضرب) فوجدناها قد جاءت على صيغة (فَعَل) ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضى سواء من حيث صورتها أو من حيث وقوفها بإزاء (يَفْعَلُ وافْعَل) فهى تندرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلم نسمى « الفعل » . ومن هنا نبادر إلى القول بأن : « ضرب فعل ماض » . ثم ننظر بعد ذلك فى زيد فنلاحظ ما يأتى :

١ — أنه ينتمى إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)

٢ — أنه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية)

٣ — أن العلاقة بينه وبين الفعل الماضى هى علاقة الإسناد (قرينة التعليق)

٤ — أنه ينتمى إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة)

٥ أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (« «)

٦ — أن الفعل معه مبنى للمعلوم (قرينة الصيغة)

٧ — أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (وهذا إسناده مع الإسم الظاهر دائماً) (قرينة المطابقة) وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى أن « زيد » هو الفاعل . ثم ننظر بعد ذلك فى « عمراً » ونلاحظ :

١ — أنه ينتمى إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)

٢ — أنه منصوب (قرينة العلامة الإعرابية)

٣ — أن العلاقة بينه وبين الفعل هى علاقة التعدية (قرينة التعليق)

٤ — أن رتبته من كل من الفعل والفاعل هى رتبة التأخر (قرينة الرتبة)

٥ — أن هذه الرتبة غير محفوظة (« «)

وبسبب هذه القرائن نسارع إلى القول بأن « عمراً » مفعول به .

ولا شك أن أصعب هذه القرائن من حيث إمكان الكشف عنها هى قرينة التعليق لأنها .

١ — قرينة معنوية خالصة تحتاج إلى تأمل فى بعض الأحيان .

٢ — أن التأمل فيها يقود فى الأغلب الأعم من الحالات إلى متاهات الأفكار الظنية التى لا تتصل اتصالا مباشراً بالتفكير النحوى وتخرج لهذا السبب عن طبيعة الالتزام بحدود المنهج .

٣ — أن الكشف عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابى وما دام الناس يحسون ويعترفون بالإحساس بصعوبة الإعراب أحياناً فإن معنى ذلك أن من الصعب عليهم أحياناً أن يكشفوا عن هذه القرينة المعنوية (قرينة التعليق) وهى أم القرائن النحوية جميعاً .

ولقد سبق أن قلنا إن المعنى على مستوى النظام الصوتى والنظام الصرفى والنظام النحوى هو معنى وظيفى أى أن ما يسمى المعنى على هذا المستوى هو فى الواقع وظيفة المبنى التحليلى ثم يأتى معنى الكلمة المفردة (المعنى المعجمى) ومايكون بمجموع هذين المعنيين مضافاً إليهما القرينة الاجتماعية الكبرى التى نرتضى لها اصطلاح البلاغيين « المقام » (context of situation) وكل ذلك يصنع (المعنى الدلالى) .

وإذا اتضح المعنى الوظيفى المذكور أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام. ذلك بأن وضوح المعنى الوظيفى هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية « التعليق » . والذى يؤدى إليه هذا الفهم بالضرورة هو التسليم بأننا لو أبحنا لأنفسنا أن نتساهل قليلا فى أمر التمسك بالمعنى المعجمى فكونّا نسقا نطقيا من صور بنائية عربية لا معنى لها من الناحية المعجمية لأمكن لنا أن نعرب هذا النسق النطقى. فمثلا يمكننا :

١ — أن نحافظ على أن يشتمل النسق النطقى الهرائى على حروف عربية

٢ — وأن نحافظ على ظاهرة إدغام ما تماثل أو تقارب الخ من هذه الحروف على الطريقة العربية .

٣ — وأن نحافظ على أن نقلد المبانى الصرفية العربية سواء مبانى التقسيم والتصريف والقرائن .

٤ — وأن نحافظ بعد ذلك كله على مظهر العلاقات النحوية .

ولكننا مع المحافظة على كل هذا :

٥ — نتجاهل الاعتبارات المعجمية فنجعل المبانى التى اخترناها محققة بألفاظ هرائية لا معنى لها فى المعجم .

٦ — ومن ثم لا يكون النسق النطقى الذى « اقترفناه » جملة عربية بأية صورة من صور الجملة .

انظر مثلا إلى ما يأتى :

قَاصَ التَّجِينُ شِحَالَهُ بِتَرِيسِهِ ا
فَاخِي فَلَمْ يَسْتَفِ بِطَاسِيَةِ البَرَنْ

إن من حسن الحظ أن ابن اسحق (رضى الله عنه) لم يتأخر به زمانه حتى يقرأ ما يبدو هنا أنه أريد به أن يكون من قبيل الشعر ولو قد حدث هذا لعده من شعر الجن أو لزعم أن آدم قاله قبل أن يعلمه الله الأسماء كلها ، ربما دون أن يردف ذلك بقوله : والله أعلم .

ونلاحظ هنا أن كل الأشراط التى حددناها منذ قليل لهذا النسق ووضعنا لها أرقاماً من ١ إلى ٦ قد تحققت تماماً فى هذا النسق النطقى فحين تحقق له ما وصفنا أصبح من الممكن أن نعرب النص بنجاح تام فنقول :

قاص	فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب
التجين	فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
شحال	مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
الهاء	مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر .
الباء	حرف جر مبنى على الكسر لامحل له من الإعراب
تريس	مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة
الهاء	مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر .

الفاخى نعت (لتريس) مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل .
الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب
لم حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب
يستف فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، والفاعل مستتر جوازا تقديره (هو) .
الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب .
طاسية مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة
البرن مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بسكون الروى . والبيت من الكامل وهو مستوف للمطالب الشكلية حتى من الناحية العروضية .

هذا الإعراب الكامل التفاصيل يبين إلى أى حد نستطيع الاتكال فى التحليل اللغوى على ما أطلقنا عليه اصطلاح « المعنى الوظيفى » . فهذا المعنى الوظيفى يحدد الفهم صوتيا من حيث إن الحرف مقابل استبدالى وصرفياً من حيث إن المبنى إطار شكلى يتحقق بالعلامة ونحوياً من حيث إن العلاقة السياقية تكشف لنا عن ترابط المبانى التى تحققت بالعلامات فى سياق النص . أما ما فوق ذلك من معنى الكلمة المفردة أو معنى المقام أى المعنى الدلالى الكامل فذلك مالا يوصل إليه بواسطة المبنى فقط .

ولو كان الإعراب فرع المعنى الدلالى ما استطعنا كذلك أن نعرب قول المجنون بن جندب :

محكوكة العينين معطاء القفا كأنما قدت على متن الصفا
تمشى على متن شراك أعجفا كأنما تنشر فيه مصحفا

فإن أبا العلاء العمانى لم يستطع تفسير ذلك ولم يستطع ذلك أبو عبيدة ولا الأصمعى ولا أبو زيد وقال أبو زيد إنه كلام مجنون ولا يعرف كلام المجانين إلا مجنون(١) .

---

(١) المزهر للسيوطى جـ ١ ص ١٤٠ ـ ١٤١ .

وما دام الإعراب بحاجة إلى نتائج الصوتيات والصرف فإننا لن نستطيع إلا لأغراض البحث أن نفصل فى الفهم بين الصوتيات والصرف والنحو وهذا هو الذى أكدته تماماً فى الفصل الأول حين عقدت تشبيهاً لأنظمة اللغة بأجهزة الجسم الإنسانى . فكما أن وظيفة النمو تتوقف فى الجسم الإنسانى على جهاز الغدد الصماء والجهاز الهضمى وجهاز الدورة الدموية والجهاز التنفسى وغير ذلك من الأجهزة التى يتعذر الفصل بين عملها من الناحية العملية فلا يفصل بين وظيفة وأخرى من وظائفها إلا للأغراض العلمية كذلك يتوقف إعراب نص ما على وظائف الأصوات ووظائف المبانى ووظائف القرائن ونظام العلاقات فلا يفصل فى الذهن بين كل ذلك إلا لأغراض التحليل اللغوى . أما فى التركيب فلا فصل .

ولقد أكثر النحاة الكلام عن العامل باعتباره تفسيراً للعلاقات النحوية أو بعبارة أخرى باعتباره مناط « التعليق » وجعلوه تفسيراً لاختلاف العلامات الإعرابية وبنوا على القول به فكرتى التقدير والمحل الإعرابى وألفوا الكثير من الكتب فى العوامل سواء ما كان منها لفظياً أو معنوياً ووصل به بعضهم من حيث العدد إلى مائة عامل(١) وتناول بعض النحاة كابن مضاء (٢) هذا الفهم لطبيعة العلاقات السياقية بالنقد والتفنيد والتجريح ولكنه بعد أن أبان فسادها بالحجج المنطقية لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعانى النحوية ولم يقم مقام العامل فهماً آخر لهذه العلاقات غير قوله إن العامل هو المتكلم فجعل اللغة بذلك أمراً فردياً يتوقف على اختيار المتكلم ونفى عنها الطابع العرفى الاجتماعى الذى هو أخص خصائصها .

ولإبراهيم مصطفى(٣) محاولة مشابهة لتفسير اختلاف العلامات الإعرابية قال فيها إن الحركات ذات معان محددة فالضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة علم الخفة ولكنه اكتفى بهذا الفهم المبهم القاصر لطبيعة هذه الحركات وهو فهم يبدو قصوره وإبهامه إذا وضعناه فى ضوء ما ذكرنا منذ

---

(١) انظر العوامل المائة لعبد القاهر .
(٢) انظر الرد على النحاة لابن مضاء .
(٣) احياء النحو .

قليلٌ عندما ذكرنا القرائن المختلفة التى أعانتنا على إعراب «ضرب زيد عمراً» حيث رأينا أن العلامة الإعرابية ليست أكثر من واحدة من قرائن كثيرة يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح . بل لقد عرفنا أيضاً أن الإسناد نفسه قرينة من القرائن المعنوية فيعتبر هو نفسه كالضمة صاحب دلالة معنية على الإعراب الصحيح .

ولعل أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية فى تاريخ التراث العربى إلى الآن هى ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجانى صاحب مصطلح «التعليق» وقد كتب دراسته الجادة فى كتابه «دلائل الإعجاز» تحت عنوان «النظم» : ولكن عبد القاهر أورد فى هذه الدراسة أربعة مصطلحات هى :

١ — النظم .   ٢ — البناء .

٣ — الترتيب .   ٤ — التعليق .

فأما «النظم» فقد جعله عبد القاهر للمعانى ، أى أن النظم فى معناه عند عبد القاهر هو تصور العلاقات النحوية بين الأبواب كتصور علاقة الإسناد بين المسند إليه والمسند وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به وتصور علاقة السببية بين الفعل والمفعول لأجله وهلم جرا . يقول عبد القاهر (١) : «وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معانى النحو وعلى الوجوه والفروق التى من شأنها أن تكون فيه فاعلم أن الوجوه والفروق كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها .

ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها فى نفسها ومن حيث هى على الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعانى والأغراض التى يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض» ثم يقول(٢) : «واعلم أنه وإن كانت الصورة فى الذى أعدنا وأبدأنا فيه من أنه لا معنى للنظم

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٦٩ .   (٢) ص ٢٨٢ .

غير أن توفى معانى النحو فيما بين الكلم قد بلغت فى الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى غاية وإلى أن تكون الزيادة عليه كالتكلف لما لا يحتاج إليه فإن النفس تنازع إلى تتبع كل ضرب من الشبهة .... الخ » .

ولنا على ذلك تعليقات :

١ — أن النظم كما فهمه عبد القاهر هو نظم المعانى النحوية فى نفس المتكلم لا بناء الكلمات فى صورة جملة ويمكن فهم ذلك من عبارتين هما رأيه فى الاقتباس الأول : « أن مدار أمر النظم على معانى النحو » وفى الاقتباس الثانى « أنه لا معنى للنظم غير أن توفى معانى النحو فيما بين الكلم » .

٢ — أشار عبد القاهر إلى ما سماه : « الفروق » وهى إشارة ذكية إلى ما شرحناه من أمر القيم الخلافية أو المقابلات بين المعنى والمعنى أو بين المبنى والمبنى .

٣ — فى قوله : « موقع بعضها من بعض » إشارة إلى ما اشتهر فى عرف النحاة باسم « الرتبة » .

٤ — فى قوله : « واستعمال بعضها مع بعض » إشارة إلى ما سنشرحه من أمر التضام وهو تطلب إحدى الكلمتين للأخرى واستدعاؤها إياها وسنعده من القرائن اللفظية فيما سيأتى إن شاء الله .

وأما « البناء » فأنا أفهم من عرض عبد القاهر للموضوع أنه جعله للمبانى بحسب المعانى النحوية (الوظيفية) كأن « تبنى » لمعنى الفاعلية « مبنى » هو الاسم المرفوع فى بعض المواطن أو ضميرا متصلا فى موضع آخر وضميرا مستترا فى موضع ثالث . فالبناء كما أفهمه عنه هو اختيار المبانى التى يقدمها الصرف للتعبير عن المعانى النحوية وبوضع فكرة « النظم » بإزاء فكرة « البناء » يكون عبد القاهر قد عبر عن الارتباط بين المعنى والمبنى كما عرضنا فهمه فى هذا الكتاب .

وأما الترتيب فإنه وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة فى سياقها الاستعمالى حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير اللذين كانا موضع عناية فائقة من لدن عبد القاهر وكذلك يظهر بهذا الترتيب ما كان من الرتب محفوظا أو غير محفوظ .

وأما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنما كان « التعليق » وقد قصد به فى زعمى إنشاء العلاقات بين المعانى النحوية بواسطة مايسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية . ولعل من المؤسف حقا أن نضطر اضطراراً إلى أن نفهم من مصطلح عبد القاهر مالم ينص هو على معناه نصا صريحا ، ذلك بأن عبد القاهر لم يقصد قصدا مباشرا إلى شرح ما يعنيه بكلمة « التعليق » ولكن إشارات عامة جاءت فى سياق نص كتابه تشير عن بعد أو قرب إلى ما فهمناه عنه بهذا الاصطلاح . فمن ذلك عبارته المشهورة التى يرى بها أن الكلمات فى النص « يأخذ بعضها بحجز بعض » وكذلك قوله (١) : « هذا هو السبيل . فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا أو خطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو من معانى النحو قد أصيب به موضعه ووضع فى حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة واستعمل فى غير ما ينبغى له . فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية أو فضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معانى النحو وأحكامه ووجدته يدخل فى أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه » . وإن عبد القاهر حين ينص على أن معانى النحو (التى نسمى جمهورها أبوابا) وأحكامه التى هى ضوابط

(١) دلائل الاعجاز ص ٦٥ .

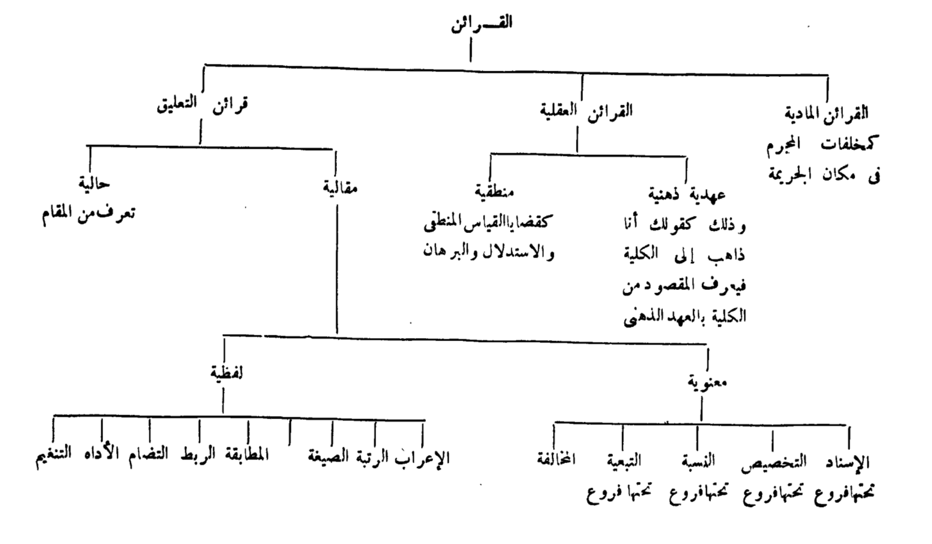
العلاقات السياقية ، أو بعبارة أخرى : «التعليق» هى مرجع الصحة والفساد والمزية والفضل يشير إلى أهمية التعليق ويلقى ضوءا ما على ما يقصده بهذا الاصطلاح»(١) .

وفى رأيى – كما كان فى رأى عبد القاهر على أقوى احتمال – أن التعليق هو الفكرة المركزية فى النحو العربى وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوى والعوامل النحوية ، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معانى الأبواب فى السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا فى التحليل اللغوى لهذه المعانى الوظيفية النحوية . وليس يكفى فى شرح فكرة التعليق أن نقول كما قال عبد القاهر إن الكلمات « يأخذ بعضها بحجز بعض » ولا أن نرجع الفضل والمزية إلى معانى النحو وأحكامه فى عموم يشبه عموم عبارته . وإنما ينبغى لنا أن نتصدى للتعليق النحوى بالتفصيل تحت عنوانين أحدهما « العلاقات السياقية » أو ما يسميه الغربيون **syntagmatic relations** والثانى هو « القرائن اللفظية » . فإذا علمنا أن العلاقات السياقية التى تربط بين الأبواب وتتضح بها الأبواب هى فى الحقيقة « قرائن معنوية » فقد علمنا أن العنوانين المذكورين جميعا يتناولان القرائن من الناحيتين المعنوية واللفظية وهما مناط التعليق مع ترك القرائن الحالية لموضعها من هذا الكتاب إن شاء الله . فالتعليق إذاً هو الإطار الضرورى للتحليل النحوى أو كما يسميه النحاة : « الإعراب » .

وفيما يلى جدول يمثل النظام النحوى ويبين التشابك العضوى بين المعانى العامة (معانى أساليب الجمل) وبين المعانى الخاصة (معانى الأبواب المفردة) وهو تشابك يتم بواسطة العلاقات السياقية (القرائن المعنوية) .

---

(١) يستعمل ابن مضاء اصطلاح «التعليق» بمعنى قريب مما نقصد به (الرد على النحاة ص ١١٧) .



القــرائن
القرائن المادية
كمخلفات المجرم
فى مكان الجريمة
القرائن العقلية
عهدية ذهنية
وذلك كقولك أنا
ذاهب إلى الكلية
فيعرف المقصود من
الكلية بالعهد الذهنى
منطقية
كقضايا القياس المنطقى
والاستدلال والبرهان
قرائن التعليق
مقالية
حالية
تعرف من المقام
معنوية
الإسناد
تحتها فروع
التخصيص
تحتها فروع
النسبة
تحتها فروع
التبعية
تحتها فروع
المخالفة
لفظية
الإعراب
الرتبة
الصيغة
المطابقة
الربط
التضام
الأداه
التنغيم

١ ـ قرائن التعليق

القرائن المعنوية (١)

ذكرنا من قبل أن الغاية التى يسعى إليها الناظر فى النص هى فهم النص وأن وسيلته إلى ذلك أن ينظر فى العلامات المنطوقة أو المكتوبة فى النص ليصل بواسطتها إلى تحديد المبنى وأن الوصول إلى المبنى بواسطة العلامة ليس من العمليات العقلية الكبرى فى التحليل لأنها مسألة تعرّف يعتمد على الإدراك الحسى بواسطة السمع أو البصر كما تتعرف على فلان بواسطة حضوره أمامك فلا يحتاج منك ذلك إلا إلى الاعتماد فى الفهم على قرينة العهد الحضورى أو حضور المعهود . أما ما هو أكثر صعوبة من ذلك دون شك فهو القفز العقلى من المبنى إلى المعنى لأن ذلك يحتاج إلى قرائن معنوية وأخرى لفظية ويصدق على كليهما اصطلاح : « القرائن المقالية » لأن هذين النوعين من القرائن يؤخذان « من المقال » لا من « المقام » ، وتأتى الصعوبة فى هذا المجال مما أشرنا إليه سابقا ـ من أن المبنى الصرفى الواحد يصلح لأكثر من معنى وكانت هذه الإشارة تحت عنوان « تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد » . فإذا تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد على إطلاقه فليس معنى ذلك أنه يتعدد بالنسبة لعلامته بخصوصها فى النص . فعلينا إذاً عند النظر فى نص بعينه أن نقرر أى المعانى المتعددة هو الذى يتعين هنا إذ لابد فى نص بعينه أن يكون المعنى محدداً . ووسيلة الوصول إلى هذا المعنى المعين هى استخدام القرائن المتاحة فى المقال سواء ما كان معنويا وما كان لفظيا . فإذا كان الوصول إلى تحديد المبنى من العلامة يتم بحضور المعهود وكان استحضار المعنى من المبنى لا يتم إلا باستخدام القرائن فلا شك أن العملية الثانية أصعب من الأولى . والمعروف أن التحليل اللغوى (الإعراب) يحتاج إلى الأمرين جميعا .

والعلاقات السياقية قرائن معنوية تفيد فى تحديد المعنى النحوى (الباب الخاص كالفاعلية مثلا) فعلاقة الإسناد مثلا وهى العلاقة الرابطة بين المبتدأ

---

(١) انظر الرسم البيانى على الصفحة السابقة الذى يتضح فيه مكان قرائن التعليق من بقية القرائن ثم تفصيل علاقة كل منها بالأخريات .

والخبر ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثانى خبر أو على أن الأول فعل والثانى فاعل أو نائب فاعل ويصل المعرب إلى قراره أن ذلك كذلك عندما يفهم العلاقة الرابطة بين الجزءين ، ولكن علاقة الإسناد لا تكفى بذاتها للوصول إلى هذا القرار لأنها يمكن أن تكون إسناداً فى جملة اسمية أو إسناداً فى جملة فعلية ويمكن أن تكون إسناداً خبريا أو إسناداً إنشائياً وهلم جرا ومن هنا تحتاج إلى قرائن أخرى لفظية تعينها على تحديد نوعها فنلجأ إلى مبانى التقسيم لنرى إن كان طرفا الإسناد اسمين أو اسما وصفة أو اسما وفعلا أو فعلا واسما الخ ونلجأ أيضا إلى مبانى التصريف لنلمح الشخص والنوع والعدد والتعيين وإلى العلامة الإعرابية لنرى ما إذا كانت الأسماء مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة وإلى الرتبة لنرى من أى نوع هى وإلى المطابقة بين الجزءين ما نوعها وهلم جرا مما يعتبر قرائن لفظية وذلك إيضاح لظاهرة هامة جدا فى التعليق هى ظاهرة تضافر القرائن لإيضاح المعنى الواحد . ومثال هذا التضافر ما رأيناه عند إعراب « ضرب زيد عمراً » من قبل إذ أعربنا « زيد » فاعلا بشهادة سبع قرائن واحدة منها فقط معنوية وهى الإسناد أما البقية فلفظية . كما أعربنا «عمراً» مفعولا به بخمس قرائن إحداها معنوية وهى التعدية . وهكذا يكون الإسناد فى اللغة العربية إحدى القرائن أما فى اللغات الغربية فهو دائما لا يفهم إلا بواسطة نوع من القرائن اللفظية التى يسمونها الأفعال المساعدة **copula** فلا يمكن بدون هذه القرينة أن نفهم علاقة الإسناد بهذه اللغات ولما كانت اللغة الإنجليزية مثلا غير مشتملة فى تركيبها على ما نسميه مبنى الجملة الفعلية بل تقع الجملة الانجليزية فى صورة ما نعرفه تحت اسم الجملة الاسمية جاءت هذه الأفعال المساعدة لتحمل فى دلالتها فكرة الإسناد والزمن وفى رتبتها الفرق بين الإثبات والاستفهام . انظر مثلا إلى الأمثلة الآتية وترجمتها باللغة العربية :

earth is round الأرض كروية .

is earth round ? هل الأرض كروية ؟

والواضح أن الجملة الاسمية فى اللغة العربية لا تشتمل على معنى الزمن فهى جملة تصف المسند إليه بالمسند ولا تشير إلى حدث ولا إلى زمن فإذا أردنا أن نضيف عنصرا زمنيا طارئا إلى معنى هذه الجملة جئنا بالأدوات المنقولة عن الأفعال وهى الأفعال الناسخة فأدخلناها على الجملة الاسمية فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظورا إليه من وجهة نظر زمنية معينة. فهذه النواسخ فى دلالتها على الزمن تشبه ما أشرنا إليه من الأفعال المساعدة فى اللغة الإنجليزية ولكنها لاتشبهها فيما وراء ذلك ومن هنا كانت ترجمة earth is round بعبارة « الأرض تكون كروية » ترجمة خطأ لافتئاتها على طرق التركيب العرفية باللغة العربية الفصحى وهى لغة تفهم علاقة الإسناد دون حاجة إلى مساعد بل تتخذها هى نفسها قرينة على معنى الباب المفرد .

ولقد حاول بعض الباحثين بالنظر إلى استغناء اللغة العربية عن هذه الضمائم الزمنية بالنسبة للجملة الاسمية وعدم الحاجة إلى النواسخ إلا حين إرادة إدخال معنى الزمن على الجملة الاسمية أن يصور ذلك بصورة الميزة التى تمتاز بها اللغة العربية على لغات أخرى أجنبية من حيث يمكن للمتكلم بهذه اللغة أن يلمح العلاقة لمحا عقليا وتحتاج اللغات الأخرى إلى كلمات خاصة للدلالة على الإسناد . ولست أحب أن أدخل فى مجال حصر نواحى عبقرية اللغة العربية وامتيازها على غيرها من اللغات لأن هذه القضية فى نظرى تعتبر مما وراء منهج اللغة meta linguistic ولأمر ما كانت هذه القضية مما اشتمل عليه كتاب لفيلسوف معاصر (١) . أما ما اهتم له اهتماما كبيرا فهو التأكيد على علاقة الإسناد باعتبارها قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند فى الجملة فى ظل ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعا هى ظاهرة « تضافر القرائن » وهى ظاهرة ترجع فى أساسها إلى أنه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعانى النحوية وهو أمر يتنافى مع مبدأ عام آخر هو تعدد المعانى

(١) فلسفة اللغة العربية للدكتور عثمان امين .

الوظيفية للمبنى الواحد . وعلاقة الإسناد هى علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله والفعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوالف بضمائمها .

والملاحظ أن النحاة كانوا يلمحون قرينة الإسناد بين طرفى الجملة الاسمية والفعلية والوصفية كما كانوا يلمحونه أيضا بين المعانى النحوية فى داخل الجملة الواحدة وهذا هو المعنى الذى نلاحظه فى إعراب جملة مثل «يؤتى الحكمة من يشاء» حين نعرب «من» مفعولا أولا على رغم تأخرها والحكمة مفعولا ثانيا على رغم تقدمها ويكون ذلك بإدراك ما بينهما من علاقة شبيهة بفكرة الإسناد إذ نقول إن «من» هى الآخذ و «الحكمة» هى المأخوذ . والخلاصة أن مراعاة الآخذية والمأخوذية هنا هى الاعتبار الذى تم إعراب المفعولين طبقا له وهو اعتبار من قبيل قرينة الإسناد . ويتم كل فهم للقرينة معنوية كانت أو لفظية فى حدود ما تسمح به تمطية اللغة .

والتخصيص علاقة سياقية كبرى وإن شئت فقل : قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها على النحو الآتى :

القرينة المعنوية	المعنى الذى تدل عليه
١ ــ التعدية	المفعول به
٢ ــ الغائية (وهى غائية العلة وغائية المدى)	تشمل المفعول لأجله والمضارع بعد اللام وكى والفاء ولن وإذن الخ
٣ ــ المعية	المفعول معه والمضارع بعد الواو
٤ ــ الظرفية	المفعول فيه
٥ ــ التحديد والتوكيد	المفعول المطلق
٦ ــ الملابسة	الحال
٧ ــ التفسير	التمييز
٨ ــ الإخراج	الاستثناء
٩ ــ المخالفة	الاختصاص وبعض المعانى الأخرى

وهذه القرائن الخاصة كلها تجتمع كما سبق فى قرينة معنوية كبرى أعم منها تشملها جميعا وتسمى قرينة التخصيص . وإنما سميت هذه القرينة الكبرى قرينة التخصيص لما لاحظته من أن كل ما تفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد بمعنى أن هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص يعبر كل منها عن جهة خاصة فى فهم معنى الحدث الذى يشير إليه الفعل أو الصفة.

فإذا قلنا ضرب زيد عمراً أو يضرب زيد عمرا أو زيد ضرب عمراً أو زيد يضرب عمراً أو زيد ضارب عمرا أو أضارب زيد عمراً أو فليضرب زيد عمراً أو اضرب عمراً أو ضرباً عمرا فإن إسناد الضرب إلى المسند إليه كان فى كل مثال مما سبق مخصصا بوقوعه على عمرو أى أن الوقوع على عمرو كان قيدا فى إسناد الضرب إلى من أسند إليه وكان أيضا جهة فى الضرب حالت بينه وبين أن يفهم على إطلاقه فطوعته لأن يفهم من جهة وقوعه على عمرو وهذا هو المعنى الذى قصدت إليه بقولى إن المفعول به هنا يعتبر تعبيرا عن الجهة وأن التعدية تخصيص لعلاقة الإسناد التى بين الضرب وبين من أسند إليه . يقول عبد القاهر (١) : « كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت ضرب زيد عمراً كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثانى ووقوعه عليه » . ومعنى هذا فى تفسيرنا لقول عبد القاهر أن التباس الضرب بالثانى جهة فى إسناد الضرب إلى الأول . وينبغى هنا أن نشير إلى أن التعدية إذا كانت معنى أحد مشتقات مادة ما فهى معنى لبقية المشتقات من هذه المادة كما يتضح فى مشتقات الضرب التى أوردناها منذ قليل إذ وجدنا التعدية فى الفعل والصفة والمصدر على السواء . وأود أيضا أن أضيف أن الجهة هنا قيد فى الحدث لا فى الزمن . وسنرى تفصيل الكلام فى النوعين عند الكلام عن الجهة وهو آت إن شاء الله .

وإذا قلت : أتيت رغبة فى لقائك أو كى ألقاك أو لألقاك الخ . فإنك قد أسندت الإتيان إلى نفسك مقيداً بسبب خاص وهذا القيد وهو الغائية يعتبر جهة فى فهم الإتيان لأن هذا الإتيان بدون سبب أعم منه وهو مسبب فالإتيان

---

(١) دلائل الاعجاز ص ١١٨ .

هنا مفهوم من جهة كونه مسببا عن الرغبة فى اللقاء وتكون الغائية وهى قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله أو على معنى المضارع بعد الأدوات المذكورة ومقيدة للإسناد الذى لولاها لكان أعم وتكون أيضا بسبب تقييدها هذا للإسناد دالة على جهة فى فهم الحدث الذى يشير إليه الفعل . ويقال الشيء نفسه فى : أنا آت رغبة فى لقائك ، وأنا آتى رغبة فى لقائك وسآتى رغبة فى لقائك وآآت أنا رغبة فى لقائك وهلم جرا . وهى أيضا قرينة نصب المضارع بعد الفاء واللام وكى وحتى .

وأما المعية فهى قرينة معنوية تستفاد منها المصاحبة على غير طريق العطف أو الملابسة الحالية والعطف والملابسة معنيان آخران يعبر عنهما بالواو كما يعبر بها عن المعية ولسنا هنا بصدد الكلام عن الواو لأن الواو قرينة لفظية وكلامنا هنا فى القرائن المعنوية وفى قرينة معنى المعية بصفة خاصة . واصطلاح المعية مقصود على قرينة المفعول معه والمضارع بعد الواو أى أنه خاص بهذين البابين ومن أمثلة المضارع المذكور نحو « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » ومع أن معنى الواو هنا هو نفسه معنى الواو التى فى المفعول معه كما يتشابه المعنى هنا والمعنى هناك أحب النحاة أن يفرقوا بين معنيين متشابهين بسبب الاختلاف فى التضام بين الواو وما يتبعها فالذى يضام الواو فى المعية اسم منصوب والذى يضام الواو فى المصاحبة مضارع منصوب ومن هذا يتضح أن نصب المضارع بعد الواو على المعية من نوع نصب المفعول معه بعد الواو ذاتها .

والظرفية قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه . فلقد سبق أن ذكرنا أن الظروف فى اللغة العربية قسم من أقسام الكلم قائم بذاته وأن بعض ما ينتمى إلى الأقسام الأخرى من الكلم ينقل إلى معنى الظرف فيستعمل كما يستعمل الظرف مفعولا فيه ويسمى معظمه متصرفا وذلك كالمصدر وصيغتى الزمان والمكان وبعض حروف الجر كمذ ومنذ وبعض الضمائر الإشارية كهنا وثم وبعض المبهمات مثل كم والأعداد والجهات وأسماء الأوقات المبهمة وأسماء العلاقات المفتقرة إلى الإضافة كقبل وبعد وتحت

وفوق وأسماء الأوقات المحددة المعينة كالآن وأمس وسحر وبكرة الخ .
كل هذه الكلمات ليست ظروفا ولكنها تشترك مع الظروف فى أمر هام هى أنها تنقل إلى الظرفية فتفيد معنى المفعول فيه فتخصص زمان الحدث ومكانه على معنى الاقتران . والظرفية هنا غير الظرفية التى يفيدها حرف الجر («فى» أو ما يأتى بمعناها) لأن الظرفية هنا قرينة معنوية على باب نحوى ولكنها فى حروف الجر علاقة احتواء بين معنى الحدث المستفاد من الفعل وبين الاسم التالى لحرف الجر أو بعبارة أخرى يكمن الفرق فى أن الظرفية هنا للتخصيص أى لتقييد زمن الإسناد أو مكانه والظرفية هناك لنسبة الحدث إلى ظرف يحتويه فالمعنيان من القرائن المعنوية وهما على ما بينهما من تشابه شديد جدا لا ينبغى اعتبارهما معنى واحدا لما بينهما من اختلاف المبنى كما يتضح فى المقابلات الآتية :

١ — صحوت إذ تطلع الشمس	ظرف	تخصيص
٢ — صحوت فى طلوع الشمس	حرف	نسبة
٣ — أصحو متى تطلع الشمس	ظرف	تخصيص
٤ — صحوت وقت طلوع الشمس	مبهم منقول إلى الظرف	نسبة
٥ — أصحو فى وقت طلوع الشمس	حرف	نسبة

فظرفية الظرف وما نقل إليه أشبه شىء بمعنى الاقتران الزمانى أو المكانى أما ظرفية الحرف فهى على معنى الاحتواء الزمانى أو المكانى

فالذى أراه أن هناك طائفتين مما يستعمل مفعولا فيه إحداهما الظروف الجامدة التى يقول النحاة إنها تضاف إلى الجمل وهى التى جعلناها جديرة باسم الظرف عند تقسيم الكلام وهذه ظرفيتها ظرفية اقتران حدثين فإذا قلت حضر زيد إذ حضر عمرو فإن «إذ» تقرن بين الحضورين . والطائفة الأخرى هى ما ينقل إلى معنى الظرف مما ليس ظرفا وهذا قد يدل على ظرفية احتواء حدث واحد فإذا قلت جاء زيد يوم الجمعة فذلك معناه أن اليوم هو ظرف المجىء ولا دلالة هنا على الاقتران . وأحب أن أضيف هنا أن

الظروف الدالة على الاقتران يبقى لها معناها عند استعمالها أدوات شرط وتتحول عن هذا المعنى إلى معنى الاحتواء عند استعمالها أدوات استفهام وأما حرف الجر « فى » فهو أصل معنى الاحتواء وتكون ظروف الاحتواء بمعناه ومن هنا شاع فى تحديد معنى الظرف أنه بمعنى « فى » .

وأما التحديد والتوكيد فهى القرينة المعنوية الدالة على المفعول المطلق والمقصود بالتحديد والتوكيد تعزيز المعنى الذى يفيده الحدث فى الفعل وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل فى مادته لأن المصدر هو اسم الحدث ففى إيراده بعد الفعل تعزيز لعنصر الحدث ومعنى الفعل، وتكون التقوية بواسطة ذكره مفرداً منونا على سبيل التأكيد أو مضافا لمعين لإفادة النوع أو موصوفا لإفادة النوع أيضاً أو مميزاً لعدد فيكون العدد نفسه مفعولا مطلقا والمصدر تمييزاً وقد يكون المصدر اسم مرة أو مثنى اسم المرة فيفيد العدد أيضاً . والذى يهمنا من كل ذلك هو أن التقوية بالتأكيد أو التحديد قرينة معنوية على معنى المفعول المطلق أما كونه يلزم فيه أن يكون بواسطة صيغة المصدر فذلك قرينة لفظية سنشير إليها فيما بعد إن شاء الله .

وأما الملابسة للهيئات فهى قرينة معنوية على إفادة معنى « الحال » بواسطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو وبدونها . فإذا قلت « جاء زيد راكباً » فالمعنى جاء زيد ملابساً لحال الركوب وكذلك إذا قلت جاء زيد وهو يركب فالحال هنا عبر عنها بالجملة والواو « وتسمى هذه الواو واو الحال وواو الابتداء وقدرها سيبويه والأقدمون بإذ ولا يريدون أنها بمعناها إذ لا يرادف الحرف الاسم بل إنها وما بعدها قيد للعامل السابق(١) » ولى على هذا الاقتباس من شرح الأشمونى ملاحظات :

١ — أن تقدير سيبويه والأقدمين لهذه الواو المعبرة عن الملابسة « بإذ » يبرر ما رأيته منذ قليل أن معنى ظرفية الظرف أقرب إلى الاقتران ، ومعنى ظرفية الحرف أقرب إلى الاحتواء .

---

(١) شرح الأشمونى ص ٢٥٨ تحقيق محيى الدين .

٢ — قوله : « إذ لا يرادف الحرف الاسم » مبنى على التقسيم التقليدى للكلم وفيه أن الظرف من الأسماء أما بحسب فهمى أنا للمشكلة فأولى للعبارة أن تكون : « إذ لا يرادف الحرف الظرف » . وفى هذا تبرير آخر لما زعمته منذ قليل من المغايرة بين ظرفية الظرف وظرفية الحرف .

٣ — قوله : « بل إنها وما بعدها قيد للعامل السابق » ينسجم تماماً مع رأيى أن كل المنصوبات تندرج تحت عنوان التخصيص .

والتفسير للذوات قرينة معنوية على باب التمييز . وواضح أن التفسير يكون عند الحاجة إلى الإيضاح ولا تكون هذه الحاجة إلا عند المبهم والمبهم الذى يفسره التمييز إما أن يكون :

١ — معنى الإسناد : نحو طاب محمد نفسا

٢ — معنى التعدية : زرعت الأرض شجرا

٣— اسم مفرد دال على مقدار مبهم : اشتريت مترين حريراً (فهذا مبهم من حيث المقياس والعدد) .

ولا شك أن الإبهام عموم وأن التقييد تخصيص لهذا العموم وما دام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم . وكون التمييز تخصيصاً هو ما نسعى إلى إثباته هنا مع دعوى أن كل المنصوبات مخصصات لعموم الدلالة فى الإسناد أو فى نطاق الإسناد وهى من ثم دالة على « جهة » معينة فى فهم علاقة الإسناد . ومن هنا يصدق على الأسماء المنصوبة أنها تعبيرات عن « الجهة » . وسنرى ذلك فى حينه إن شاء الله .

وعلاقة الإخراج قرينة معنوية على إرادة « باب المستثنى » فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد حين نفهم هذه القرينة المعنوية من السياق . فإذا قلنا جاء القوم إلا زيداً فإننا قد أسندنا المجىء إلى القوم وأخرجنا زيدا من هذا الإسناد . وكما أن المعية والمصاحبة والملابسة والعطف وغيرها من القرائن المعنوية تتضافر معها الواو لبيان إعراب ما بعد هذه الواو فيكون ذلك من قبيل ما أشرنا إليه من قبل تحت اسم « تضافر القرائن » فتسمى الواو واو المعية

أو المصاحبة أو الحال أو العطف فكذلك تتضافر « الا » وهى قرينة لفظية مع معنى الإخراج و و قرينة معنوية ليفهم من كليهما ومعهما « النصب » وغيره من القرائن معنى الاستثناء وكذلك تتضافر « أو » مع الإخراج لنصب المضارع فيكون نصبه على معنى نصب المستثنى — وفى الاخراج ، تقييد للإسناد وتخصيص له ومن هنا ساغ لى أن أضع « المستثنى » بين الأبواب المعبرة عن معنى الجهة . وأن أطلق على ما تفيده هذه القرائنُ المعنوية مجتمعة عنواناً شاملا هو « التخصيص » .

وأما المخالفةفهى مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية بجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة . ومن قبيل اعتبار المخالفةقرينة معنوية أننا لا نحس ارتياحاً إلى تفسير النحاة لمعنى باب الاختصاص إذ يجعلون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا لفعل محذوف تقديره « أخص » أو « أعنى » ومع أن تقدير « أخص » منسجم مع اعتبار الاسم المختص من قبيل مايدخل تحت عنوان « التخصيص » إلاأننى أحس عزوفا تاما عن هذا التقدير الذى ينقل مبدأ وجوب الاستتار من الضمائر إلى الأفعال . والذى يبدو لى هنا أن القيمة الخلافية المراعاة فى نصب هذا الاسم هى المقابلة بينه وبين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب هنا . وانظر إلى الجملة الآتية :

نحن العربُ نكرم الضيف ونغيث الملهوف .

نحن العربَ نكرم الضيف ونغيث الملهوف .

فالعربُ فى الجملة الأولى خبر وما بعده مستأنف والعرب فى الجملة الثانية مختص وما بعده خبر . ولو اتحد المعنى لا تحد المبنى فأصبحت الحركة واحدة فيهما ولكن إرادة « المخالفة » بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أن هذا خبر وهذا مختص . وقرينة المخالفة يمكن استخدامها فى عدد آخر من أبواب النحو فتكون مثلا هى التفسير لما يرد من تعدد حركة المضارع فى نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» وكذلك حركة

المستثنى المنقطع فى ما قام القوم إلا حماراً »(١) ونصب الاسم بعد ما افعل فى التعجب وبعد الصفة المشبهة . ولكننا لسنا هنا بصدد تفصيل القول فيها فلنكتف بالإشارة إلى اتخاذها قرينة معنوية على إطلاقها .

وكذلك المنصوبات التى يتغير المعنى برفعها فى نحو وعد الله حقا وسقيا لك ورعيا ورأسك والسيف والبدارَ البدارَ وندلا زريق المال الخ وكذلك نصب تمييز كم الاستفهامية وعدم الاستثناء أو العطف بلا بعدها فى مقابل ما يرد من ذلك مع كم الخبرية .

ويقول الفراء فى معانى القرآن عند إعراب هذا زيد أسدا : إن أسدا منصوب لعدم وجود رافع .

قلنا : إن المخالفة من قبيل القيم الخلافية ونضيف هنا أن المخالفة قرينة معنوية فقط ولكن القيم الخلافية أعم من أن تكون معنوية فقط . فكما نلاحظ القيم الخلافية بين المعنى والمعنى نلاحظها كذلك بين المبنى والمبنى وحين تكون بين المعنى والمعنى تصبح معنوية كما رأينا من أمر المخالفة وأما حين تكون بين المبنى والمبنى فإنها تصبح قرينة لفظية لأن المبنى يتحقق بالعلامة والعلامة لفظ . وسنرى فيما بعد تحت عنوان خاص ما القرائن اللفظية وكيف تدل كل منها على مدلولها وكيف تتضافر فيما بينها وتتضافر مع القرائن المعنوية للدلالة على المعانى الوظيفية .

وأما النسبة فهى قرينة كبرى كالتخصيص وتدخل تحتها قرائن معنوية فرعية كما دخلت القرائن المعنوية المتعددة تحت عنوان التخصيص . والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع فى نطاقها أيضاً وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية . وواضح أن معنى النسبة غير معنى التخصيص لأن معنى التخصيص تضييق ومعنى النسبة إلحاق . والمعانى التى تدخل تحت عنوان النسبة وتتخذ قرائن فى التحليل والإعراب وفى فهم النص بصورة عامة هى ما نسميه معانى حروف الجر ومعها معنى الإضافة . لقد كان الكوفيون يطلقون لفظ الإضافة على المعانى المذكورة جميعاً ولكن ما يوقر مصطلح « الإضافة »

---

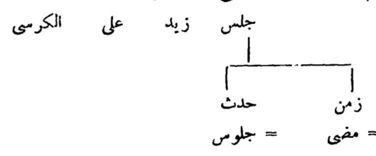
(١) والمثال للمتقطع من القام المنفى ويحمل نصب المثبت عليه .

من تقاليد العرف الخاص فى استعماله يجعلنى أفضل للدلالة على ما يشمل معانى الحروف والإضافة مصطلح « النسبة » . يقول الأشمونى فى باب الاستثناء(١) : « وإنما لم تعمل (أى « إلا ») الجر لأن عمل الجر بحروف تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها ، و « إلا » ليست كذلك ، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذى بعدها شيئاً ، بل تخرجه من هذه النسبة » . وأود أن أشير هنا بصفة خاصة إلى الكلمات الآتية :

تضيف — تنسب — تخرج — النسبة .

فهى تذكرنا بقرائن « الإضافة » (وهى داخلة فى النسبة) ، و « الإخراج » (وقد سبق الكلام عنها تحت عنوان التخصيص) ، و « النسبة » وهى القرائن التى نتكلم فى تفصيلها هنا .

وحروف الجر حتى فى اصطلاح النحاة القدماء « أدوات تعليق » ومن عباراتهم المشهورة قولهم : « والجار والمجرور متعلق » ، فكلمة « متعلق » هنا تفيد أن النحاة كانوا حريصين على شرح ما تفيده معانى الجر (أى القرائن المعنوية المفهومة من حروف النسبة) من تعليق على أن التعلق بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به إنما يكون بمعنى الحدث لا بمعنى الزمن . فإذا قلنا : جلس زيد على الكرسى فان الكرسى تعلق بالجلوس بواسطة حرف الجر ولم يتعلق بالمضى كما يتضح من الشكل الآتى .



والجملة بهذا تعنى مضى جلوس زيد على الكرسى فلا صلة للكرسى بالمضى وإنما تقوم الصلة بينه وبين الجلوس وأما العلاقة المباشرة للمضى فهى بالجلوس لأن معنى الفعل يشتمل عليهما جميعاً .

---

(١) شرح الاشمونى ص ٢٢٨ (محيى الدين) .

وأما معنى الإضافة فيكفى لبيان قوة التعليق فيه أن النحاة لم يغفلوا النص على أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة . غير أن هناك فرقاً بين النسبة التى يفيدها حرف النسبة والنسبة التى تفيدها الإضافة فالنسبة مع حرف النسبة أنها على حد تعبير الأشمونى « تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها » وعلى حد تعبيرنا نحن أنها تجعل علاقة الإسناد نسبية سواء كانت هذه العلاقة بين مبتدأ وخبره أو فعل وفاعله أو غير ذلك على حين تكون النسبة فى الإضافة بين المتضايفين الواقعين فى نطاق الإسناد . ولكل حرف من حروف النسبة عدد من المعانى المتباينة على أساس ما ذكرنا من ظاهرة تعدد المعانى الوظيفية للمبنى الواحد . والذى يلتمس معانى هذه الحروف كما حددها النحاة فسيجدها فى عمومها كما يأتى :

١ – ابتداء الغاية
٢ – انتهاء الغاية
٣ – البعضية
٤ – الظرفية
٥ – التعليل
٦ – المجاوزة
٧ – الاستعانة
٨ – الاستعلاء
٩ – المصاحبة
١٠ – الإلصاق
١١ – القسم
١٢ – التشبيه
١٣ – بيان الجنس
١٤ – التوكيد
١٥ – الملك
١٦ – الاستحقاق
١٧ – النسب
١٨ – العاقبة
١٩ – المقايسة
٢٠ – التعويض
٢١ – التعجب
٢٢ – الاستدراك
٢٣ – التبليغ
٢٤ – التبيين
٢٥ – البعدية
٢٦ – البدلية
٢٧ – العندية
٢٨ – التعدية
٢٩ – الزيادة

فإذا زدنا هذه القرائن المعنوية قرينة « الإضافة » صارت هذه القرائن الداخلة تحت مفهوم النسبة ثلاثين قرينة معنوية . ومعنى النسبة واضح فى كل هذه القرائن .على نحو ما نرى فيما يلى :

القرينة	النسبـــــــة			
ابتداء الغاية	الطرف الأول:	الحدث (ملابس الابتداء)	الطرف الثاني:	الغاية
البعضية	»	الحدث (ملابس البعض)	»	الكل
الظرفية	»	الحدث (المظروف)	»	ظرفه
التعليل	»	الحدث (المعلول)	»	العلة
المجاوزة	»	الحدث (المجاوز)		المجاوَز

وكذلك الأمر فى البواقى. فالتعليق بواسطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو فى حقيقته إيجاد علاقة نسبية بين المجرور وبين معنى الحدث الذى فى علاقة الإسناد. وهذا النوع من التعليق بمعنى الحرف واسع حقل التطبيق فى اللغة العربية الفصحى كما يمكن أن يرى من كثرة القرائن المعنوية التى تستخدم فى هذا التعليق.

وأما التبعية فهى أيضاً قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن هى النعت والعطف والتوكيد والإبدال وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة ثم إن أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية كما أن هناك قرينة أخرى توجد فيها جميعاً هى الرتبة إذ رتبة التابع هى التأخر عن المتبوع دائماً أياً كان نوعهما.

فأما النعت فهو يصف المنعوت ويكون مفرداً حقيقياً وسببياً وجملة وشبه جملة وأما التوكيد فمنه لفظى ومعنوى فاللفظى بتكرار المؤكد والمعنوى بألفاظ معينة. وأما عطف البيان فليس يتم بواسطة الحرف وإنما يفسر التابع فيه ما كان فى متبوعه من إبهام فهو مما قبله فى وضع يقترب نوع اقتراب من معنى المفعول المطلق المبين للنوع من جهة ومن معنى التمييز أو النعت من جهة أخرى إلا أنه يمتاز عنهما بقرينة التبعية وبعض القرائن اللفظية وتفسير متبوعه يكون بتخصيصه إذا كان نكره وتوضيحه إذا كان معرفة. والنسق تتضافر فيه قرينة التبعية وقرينة الأداة ومطابقة الحركة. والبدل إما مطابق أو اشتمال أو بعض أو إضراب وكل ما صح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدلا إلا عند امتناع إعاده بناء الجملة مع حذف المبدل منه وإقامة البدل مقامه فاذا امتنعت هذه التجربة فالتابع للبيان لا للأبدال.

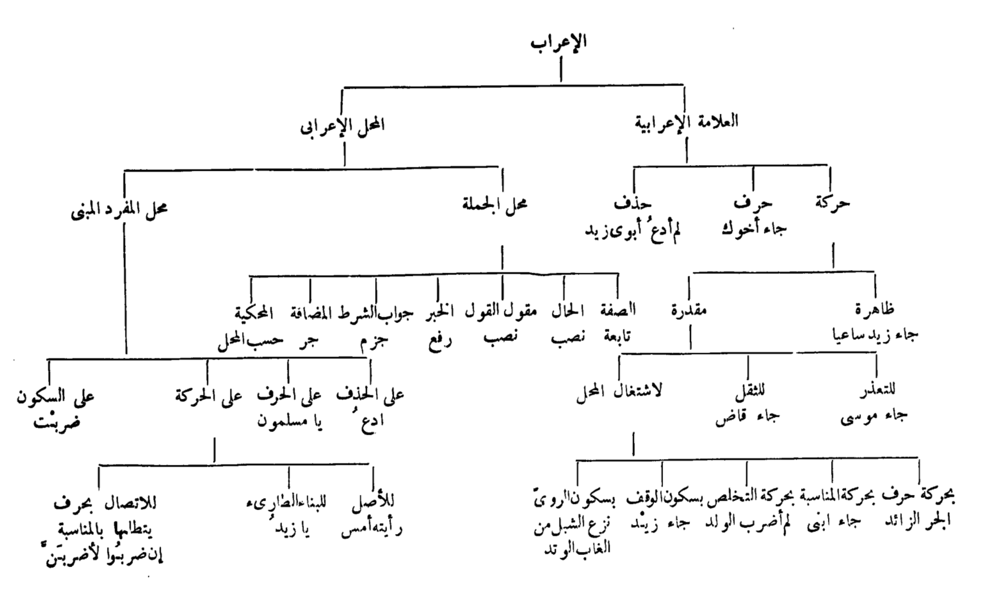
(ب) القرائن اللفظية

ذكرنا عندالكلام فى المبانى الصرفية أن من المبانى ما هو تقسيمى ومنها ما هو تصريفى ومنها للقرائن اللفظية ولم يكن معنى ذلك بالطبع أن مبانى التقسيم أو مبانى التصريف لا تتخذ قرائن لفظية على المعنى لأن مبانى التقسيم (والصيغ الصرفية فروع عليها) تمنحنا قرينة الصيغة كما أن مبانى التصريف (واللواصق فروع عليها) تمنحنا أكثر المظاهر التى تظهر بها قرينة المطابقة. ويمكن أن نعد القرائن اللفظية فى السياق على النحو التالى :

١ — العلامة الإعرابية	٢ — الرتبة
٣ — الصيغة	٤ — المطابقة
٥ — الربط	٦ — التضام
٧ — الأداة	٨ — النغمة

وسنحاول فيما يلى أن نتكلم فى كل واحدة من هذه القرائن على حدة :

١ — العلامة الإعرابية : لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات ثم تكلموا فى الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابى ثم اختلفوا فى هذا الإعراب هل كان فى كلام العرب أم لم يكن وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام فى إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات فى تعيين المعانى النحوية . حدث كل ذلك فى وقت لم تكن العلامات الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن بل هى قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف لأن العلامة الإعرابية فى كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب . حتى حين ننظر إلى مطلق العلامة كمطلق الضمة أو مطلق الفتحة أو مطلق الكسرة فسنجد أنها لا تدل على باب واحد وإنما تدل الواحدة منها على أكثر من باب كما شرحنا من قبل . وفيما يلى تخطيط العلامة الإعرابية واستخدامها فى اللغة العربية الفصحى، كما حدد ذلك النحاة :

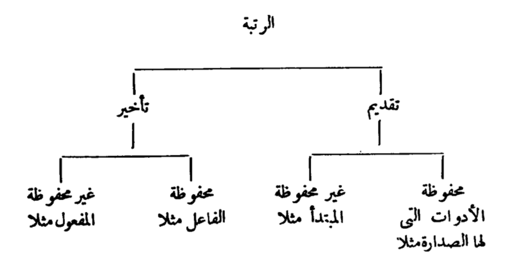

الإعراب
العلامة الإعرابية
المحل الإعرابى
حركة
حرف
جاء أخوك
حذف
لم أدعُ أبوى زيد
محل الجملة
محل المفرد المبنى
ظاهرة
جاء زيد ساعيا
مقدرة
الصفة
تابعة
الحال
نصب
مقول القول
نصب
الخبر
رفع
جواب الشرط
جزم
المضافة
جر
المحكية
حسب المحل
للتعذر
جاء موسى
للثقل
جاء قاض
لاشتغال المحل
على الحذف
ادعُ
على الحرف
يا مسلمون
على الحركة
على السكون
ضربْتُ
بحركة حرف
الجر الزائد
بحركة المناسبة
جاء ابنى
بحركة التخلص
لم أضرب الولد
بسكون الوقف
جاء زيدْ
بسكون الروىّ
نزع الشبل من
الغاب الوتد
للأصل
رأيته أمس
للبناء الطارىء
يا زيدُ
للاتصال بحرف
يتطلبها بالمناسبة
إن ضربُوا لأضربَنّ

ولا أكاد أملّ ترديد القول : إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم « تضافر القرائن » وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية وبهذا يتضح أن « العامل النحوى » وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحى والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها .

٢ — الرتبة : أميل إلى الاعتقاد أن عبد القاهر حين صاغ اصطلاحه « الترتيب » قصد به إلى شيئين أولهما ما يدرسه النحاة تحت عنوان « الرتبة » (وإن كانوا لم يعنوا بها تماما وإنما فرقوا القول فيها بين أبواب النحو) وثانيهما ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان التقديم والتأخير . ولكن دراسة التقديم والتأخير فى البلاغة دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه أى أنها دراسة تم فى نطاقين أحدهما مجال حرية الرتبة حرية مطلقة والآخر مجال الرتبة غير المحفوظة وإذاً فلا يتناول التقديم والتأخير البلاغى ما يسمى فى النحو باسم الرتبة المحفوظة لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختل التركيب باختلالها ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها ومن الرتب المحفوظة فى التركيب العربى أن يتقدم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة ويتأخر البيان عن المبين والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه والتوكيد عن المؤكد والبدل عن المبدل والتمييز عن الفعل ونحوه وصدارة الأدوات فى أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها وهذه الرتبة (صدارة الأدوات) هى التى دعت النحاة إلى صوغ عبارتهم الشهيرة « لا يعمل ما بعدها فيما قبلها » ومن الرتب المحفوظة أيضاً تقدم حرف الجر على المجرور وحرف العطف على المعطوف وأداة الاستثناء على المستثنى وحرف القسم على المقسم به وواو المعية على المفعول معه والمضاف على المضاف إليه والفعل على الفاعل أو نائب الفاعل وفعل الشرط على جوابه ومن الرتب غير المحفوظة فى النحو رتبة المبتدأ والخبر ورتبة الفاعل والمفعول به ورتبة الضمير والمرجع ورتبة الفاعل والتمييز بعد نعم ورتبة الحال والفعل المتصرف ورتبة المفعول به والفعل .

وتقوم الرتبة فى كل ذلك قرينة من القرائن المتضافرة على تعيين معنى الباب وقد سبق فى إعراب « ضرب زيد عمراً » أن كانت الرتبة فعلا بين القرائن المستخدمة فى تعيين معنى الفاعل لأنه بعد الفعل بحسب الرتبة بل إن الرتبة غير المحفوظة قد تدعو الحال إلى حفظها إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها وذلك فى نحو ضرب موسى عيسى ونحو أخى صديقى إذ يتعين فى موسى أن يكون فاعلا وفى أخى أن يكون مبتدأ محافظة على الرتبة لأنها تزيل اللبس . وهى هنا تعتبر القرينة الرئيسية الدالة على الباب النحوى .

وفيما يلى تخطيط يبين الرتبة :



ويظهر أن بين الرتبة النحوية وبين الظواهر الموقعية رحما موصولة لأن الرتبة حفظ الموقع والظاهرة الموقعية هى تحقيق مطالب الموقع على رغم قواعد النظام كما سيكون شرحه فيما يأتى فى موضعه إن شاء الله . والملاحظ أننا لو استعرضنا أقسام الكلم وربطنا بينها وبين قرينة الرتبة فسنجد أن الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب وتتجاذب من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أى مبنى آخر . ومع أننى أنفر من التصدى لتعليل الظواهر اللغوية أجدنى مدفوعا هنا إلى ملاحظة أن عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية فى المبنيات قد جنح بها إلى قرينة الرتبة وجعل الرتبة عوضا لها من العلامة الإعرابية .

وقد يطرأ على الرتبة غير المحفوظة من دواعى أمن اللبس ما يدعو إلى حفظها كما أشرنا إلى ذلك بمثالين هما ضرب موسى عيسى وأخى صديقى وقد يطرأ عليها من ذلك ما يحتم عكسها كالذى نراه من لزوم تقديم الخبر على المبتدأ أحيانا وفى ذلك يقول ابن مالك :

ونحو عندى درهم ولى وطر	ملتزم فيـــه تقدم الخبر
كذا إذا عاد عليه مضمر	مما به عنه مبنيا يخبر
كذا إذا يستوجب التصديرا	كأين من علمته نصيرا
وخبر المحصور قدم أبداً	كمالنا إلا اتباع أحمدا

ويتضح مما تقدم ما يأتى :

١ — أن الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزءين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه .

٢ — أن الرتبة أكثر وروداً مع المبنيات منها مع المعربات وأن ورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيات أكثر اطرادا منه مع غيرها .

٣ — أن الرتبة بكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب أمن اللبس وقد يؤدى ذلك إلى أن تنعكس الرتبة بين الجزءين المرتبين بها . ويكون ذلك أيضا إذا كانت الرتبة وعكسها مناط معنيين يتوقف أحدهما على الرتبة والآخر على عكسها نحو

ما أمر جاء بك	و أمر ماجاء بك
هذا الفارس (شجاع مثلا)	و الفارس هذا
رضى أخى (مطلوب مثلا)	و أخى رضى (يحبنى مثلا)
قام زيد	و زيد قام
أو زيد قائم	و و «أزيد قائم»
أعرف كيف حدث هذا (كيف مفعول به)	و أعرف هذا كيف حدث (كيف بدل)
السلام عليكم (تحية)	و عليكم السلام (رد التحية)

والذى يبدو لى أن الرتبة فرع على التضام بمعناه العام[1] وإذ لارتبة لغير متضامين .

٣ — مبنى الصيغة : لقد سبق لنا أن ذكرنا أن الصيغ فروع على مبانى التقسيم فللأسماء صيغها وللصفات والأفعال صيغها كذلك والمعروف أن الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل يطلب فيها أن تكون أسماء وأن الفعل نواة الجملة الفعلية والوصف أوالصفة نواة الجملة الوصفية التى تكون بوصف معتمد على نفى أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف أو نحوه مما يسبق الأفعال فإذا وليته الصفات دخلت فى علاقات سياقية شبيهة بما يكون للأفعال من هذه العلاقات ، والمصادر من بين الأسماء تكون مفعولا مطلقا ومفعولا لأجله وتنقل إلى معنى الفعل أيضا والمطلوب فى الخبر والحال والنعت المفرد أن تكون صفات ويكون الخبر والحال والنعت هى العناصر التى اعتمدت عليها الصفات والمطلوب فى التمييز أن يكون اسما نكرة جامداً وفى بدل ضمير الإشارة أن يكون اسما وفيما بعد حرف الجر وفى المضاف والمضاف إليه أن يكون اسما كذلك وفى المفعول فيه أن يكون ظرفا أومنقولا إلى الظرف من بين المبهمات وفى صدر كل جملة عربية ما عدا الجملة المثبتة أن يكون ذا أداة كما فى النفى والتأكيد والاستفهام والنهى والعرض والتخصيص والتمنى والترجى والشرط والتعجب والقسم والنداء الخ . ولكن الأداة ستستقل بعلاج خاص فيما بعد إن شاء الله .

وهكذا تكون الصيغة قرينة لفظية على الباب فنحن لا نتوقع للفاعل ولا للمبتدأ ولا لنائب الفاعل أن يكون غير اسم ولو جاء فعل فى هذا الموقع لكان بالنقل اسما محكيا كما يحدث عندما نعرب عبارة مثل « ضرب فعل ماض » إذ يصير ضرب مبتدأ وفعل خبر وماض نعت لأن ضرب هنا حكى وقصد لفظه فصار اسما كالأسماء الأخرى وتحقق للمبتدأ أن يكون اسما .

على أن معانى الصيغ الصرفية تكون وثيقة الصلة بالعلاقات السياقية فنحن نعلم أن الفعل اللازم لا يصل إلى المفعول به بغير واسطة ونعلم أيضا

(١) انظر التضام فيما يلى بعد قليل .

أن بعض الصيغ معناها اللزوم وذلك كالمطاوع والمبنى للمجهول من المتعدى لواحد وأفعال السجايا مثل فعل يفعل بضم العين وغير ذلك فمعنى الصيغة الصرفية ينبىء عن علاقاتها السياقية . ونحن نعلم أيضا أن المتعدى من الأفعال ما وصل إلى المفعول به بلا واسطة ونحن نعلم أيضا أن الثلاثى اللازم الذى يهمز أو يضعف يصير متعديا ومن هنا تصير الصيغة ودلالتها ذواتى أثر نحوى يتمثل فى علاقاتها السياقية . ومن قبيل ذلك أن الأفعال التى تدل بصيغتها الصرفية على المشاركة تتطلب فاعلا غير مفرد أو مفردين متعاطفين بالواو ومن هنا تكون الصيغة قرينة دالة على نوع الفاعل فلو جاء الفاعل مفردا ليس بعده معطوف بالواو لأحس السامع فى نفسه ترقبا لهذا المعطوف لأن ما دلت عليه القرينة لم يتحقق . ومن قبيل ذلك أن التوكيد اللفظى يكون بترديد المؤكد بصيغته ولفظه وأن التوكيدالمعنوى يكون بصيغ وألفاظ بعينها فلو أكدت بغير ذلك لم يكن توكيداً . ومنه أيضا أن الفرق بين النواسخ الفعلية وشبيهاتها من الأفعال التامة نحو زال ودام الخ هو فرق فى الصيغة أيضا لأن إحدى الصيغتين فى كل يأتى منها المصدر لدلالتها مع الزمن على الحدث ولأن الأخرى لايأتى منها المصدر لأنها تدل على الزمن دون الحدث وإذا كان المصدر بحكم تعريفه هو اسم الحدث فلا جرم أن ما زال وما دام لايأتى منهما المصدر فلا نتوقع أن نرى جملة مثل «زواله قائما» .

٤ — المطابقة : مسرح المطابقة هو الصيغ الصرفيةوالضمائر فلامطابقة فى الأدوات ولا فى الظروف مثلا إلاالنواسخ المنقولة عن الفعلية فان علاقاتها السياقية تعتمد على قرينة المطابقة وأما الخوالف فلا مطابقة فيها إلاما يلحق« نعم » من تاء التأنيث . وتكون المطابقة فيما يأتى :

١ — العلامة الإعرابية .

٢ ـ الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)

٣ ـ العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

٤ ـ النوع (التذكير والتأنيث)

٥ ـ التعيين (التعريف والتنكير)

فالعلامة الإعرابية تكون للأسماء والصفات وللفعل المضارع فيتطابق بها الاسمان والاسم والصفة والمضارعان المتعاطفان وأما الشخص فانه تمايز الضمائر بحسبه بين التكلم والخطاب والغيبة ومن ثم تتضح المقابلات بحسبه فى إسناد الأفعال وإذا كان الفعل مسندا إلى الاسم الظاهر فهذا الاسم فى قوة ضمير الغائب أما إذا كان الفعل نواة جملة خبرية مبتدؤها ضمير فان الفعل لابد أن يطابق من حيث الشخص ما تقدمه من ضمير . وأما العدد فانه يميز بين الاسم والاسم وبين الصفة والصفة وبين الضمير والضمير (سواء أكان الضمير للشخص أو للإشارة أو الموصول) ومن هنا يتطابق الاسم والاسم والصفة والصفة ، والاسم والصفة ، والضمير المبتدأ وإسناد الفعل الذى فى جملة خبره من حيث الإفراد والتثنية والجمع ، ثم ما يعود على كل ذلك من الضمائر يكون مطابقا له فى العدد . وأما النوع فانه يكون أساسا للأسماء والصفات والضمائر (بأنواعها) وتتطابق الأفعال مع هذه الأقسام عند إسنادها إليها أو إلى ضمائرها العائدة إليها كما تتطابق هذه الأقسام فى ذلك فى مواضع التطابق . وأما التعريف والتنكير فلا يكونان إلا للأسماء فاذا لحقت أل بالصفة كانت « أل » موصولة والصفة الصريحة صلتها وتكون «أل» فى هذه الحالة من قبيل الضمائر الموصولة لا أداة للتعريف ومع ذلك تتطابق بها الأسماء مع الصفات . وأما غير ذلك من أقسام الكلم فلا يقبل « أل » .

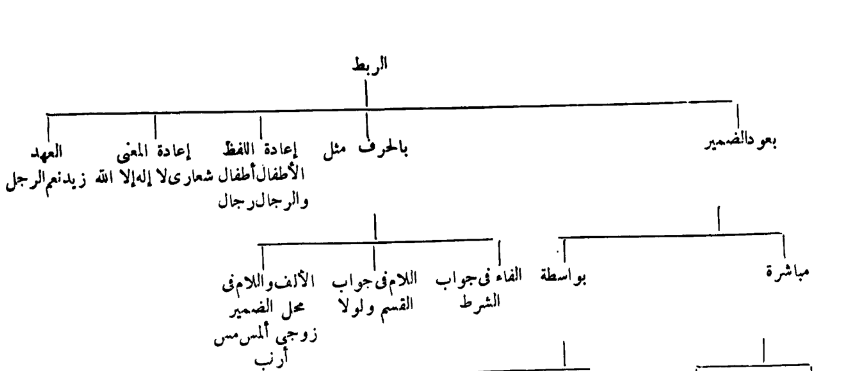
ولاشك أن المطابقة فى أية واحدة من هذه المجالات الخمسة تقوى الصلة بين المتطابقين فتكون هى نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط فى المعنى

وتكون قرينة لفظية على الباب الذى يقع فيه ويعبر عنه كل منهما . فبالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التى تتطلبها وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصة منعزلا بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال . انظر مثلا فيما يأتى :

١ – تركيب صحيح المطـــابقة : الرجلان الفاضلان يقومان
٢ – مع إزالة المطابقة فى الإعراب : الرجلان الفاضلين يقومان
٣ – مع إزالة المطابقة فى الشخص : الرجلان الفاضلان تقومان
٤ – مع إزالة المطابقة فى العدد : الرجلان الفاضل يقومون
٥ – مع إزالة المطابقة فى النوع : الرجلان الفاضلتان يقومان
٦ – مع إزالة المطابقة فى التعيين : الرجلان فاضلان يقومان
٧ – مع إزالة المطابقة فى جميع ذلك : الرجلان فاضلاتٍ أقوم

فقد رأينا من إزالة المطابقة من جهة واحدة أو من جهات متعددة فيما أوردنا من أمثلة أن هذه الإزالة تذهب بعلائق الكلمات وتقضى على الفائدة من التعبير أى أنها تزيل المعنى المقصود كما رأينا أن وجود هذه المطابقة يعين على إدراك العلاقات التى تربط بين المتطابقين ومن هنا نصل إلى فهم طبيعة المطابقة وكونها « قرينة لفظية » على المعنى المراد .

٥ – الربط : وهذا أيضا قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر . والمعروف أن الربط ينبغى أن يتم بين الموصول وصلته وبين المبتدأ وخبره وبين الحال وصاحبه وبين المنعوت ونعته وبين القسم وجوابه وبين الشرط وجوابه الخ . ويتم الربط بالضمير العائد الذى تبدو فيه المطابقة كما يفهم منه الربط أو بالحرف أو باعادة اللفظ أو إعادة المعنى أو باسم الإشارة أو أل أو دخول أحد المترابطين فى عموم الآخر . ويمكن أن نوضح ذلك بما يأتى :


الربط
بعود الضمير
بالحرف مثل
إعادة اللفظ
الأطفال أطفال والرجال رجال
إعادة المعنى
شعارى لا إله إلا الله
العهد
زيد نعم الرجل
مباشرة
بواسطة
الفاء فى جواب الشرط
اللام فى جواب القسم ولولا
الألف واللام فى محل الضمير
زوجى ألمس مس أرنب
ضمير الشخص
مثل
زيد قام
ضمير الإشارة
مثل
ولباس التقوى ذلك خير
السببى
مثل
زيد قام أبوه أو رجل يحبه
الواقع فى حيز العطف
مثل
وإنسان عينى يحسر الماء تارة فيبدو . . . . . .

وحين يعود الضمير يكون عوده على مذكور متقدم لفظا ورتبة أولفظا دون رتبة أورتبة دون لفظ ويعود بعض الضمائر على متأخر لفظا ورتبة كضمير الشأن وقد يعود على مفهوم، فاذا عاد على مذكور طابقه من حيث الشخص والعدد والنوع ومن هنا كان الضمير فى قوله تعالى : « لها سبعة أبواب لكل باب منهم جزء مقسوم » عائدا على الكافرين لا على الأبواب ولو أعاده على الأبواب لقال « منها » وأما عوده على مفهوم من الكلام السابق فنحو قوله تعالى : وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شىء ولوكان ذا قربى » فالضمير المستتر فى كان كما يقول النحاة عائد مفهوم من الفعل « تدع » أى ولوكان المدعو ذا قربى . وقد يكون عود الضمير على مرجعه مباشرا نحو « هذا الذى أعرفه » وقد يكون بواسطة سببى نحو « هذا الذى أعرف رجلا يعرفه » أو داخلا فى حيز جملة معطوفة على الجملة المراد ربطها نحو « الذى يبكى فيضحك الناس منه هو الممثل » ويكون العطف هنا بالفاء فقط ومن ثم تعتبر الفاء هنا رابطا حرفيا وتتضافر فى الربط مع الضمير العائد . وقد يستتر الضمير العائد كما فى « هذا الذى قام » وقد يحذف إذا لم يكن ركن إسناد نحو قوله تعالى : « واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئاً » أى فيه . ومثله قول طرفة :

وتقصير يوم الدجن والدجن معجب ببهكنة تحت الخباء المعمد
كأن البرين والدمالج علقت على عشر أو خروع لم يخضد

أى كأن البرين والدمالج عليها علقت على عشر الخ .

والربط بالحرف يكون كوقوع الفاء فى جواب الشرط (ومثلها إذا المفاجأة) فتكون قرينة لفظية على أن ما اقترن بها هو جواب الشرط فاذا قلنا مثلا : «إن رجل منهم كلمك فكلمه » فان الفاء هنا رابطة بين الجواب والشرط ولو أزيلت لصح فى إن التى فى صدر الجملة أن تكون مخففة من الثقيلة وأن يكون فعل الأمر بغير الفاء على سبيل الاستئناف ولكن وجود الفاء أزال هذا اللبس الممكن، ولا شك أن الفاء حين تزيل هذا اللبس تكون قرينة لفظية على المعنى بربطها بين الشرط والجواب[1] . ومثل ذلك يقال فى اللام الواقعة فى جواب لولا والواقعة فى جواب القسم والفاء الواقعة فى جواب

(١) الاشمونى ص ٥٨٨ .

أما ومن هذا يبدو أن الأجوبة تفتقر إلى هذه الروابط الحرفية حتى يعلم بهذه القرائن اللفظية أنها أجوبة .

والربط يكون أيضا باعادة اللفظ نحو قول القائل : « الشرق شرق والغرب غرب ولا يلتقيان » . وقوله تعالى : « الحاقة ما الحاقة » فاعادة المرجع بلفظه رابط أقوى من إعادة ضميره عليه لأن لفظه أقوى من الكناية عنه ويكثر ذلك فى الشعر مثل :

يهيم بهنـــد وهنـــد تهـــيم بآخر علق من لاتهيم[1]

وكذلك يكون الربط باعادة معنى اللفظ وقد مثل ابن مالك لكسر همزة إن بمثال يصلح لذلك هو جملة « خير القول إنى أحمد » ومن ذلك أيضا « شعارى لا إله إلا الله » و « ديدنى لا نجاح بلا تعب » ومثل : « محمد شفيعى نبى الله » وكان الكلام الذى قبل البيان على نية التمام ثم جاء البيان للإيضاح فكان من قبيل الربط ويكون الربط أيضا بالعهد الذكرى نحو زيد نعم الرجل » و « أعطيت سائلا فما قنع السائل » وأل هنا فى قوة الضمير أى فما قنع ذلك أو المذكور أو هووالذى يبدو لى أن إعادة اللفظ وإعادة المعنى والعهد الذكرى جميعا من واد واحد .

ومن استعمال اسم الإشارة فى الربط قوله تعالى : « يوم يجمعهم ليوم الجمع ذلك يوم التغابن » وقوله تعالى : « والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار ... »

ويعود على الاسم الظاهر ضمير الغائب نحو « زيد رأيته » لأنه فى قوته فى حقل المطابقة إلاأن يكون الظاهر منادى فيكون فى قوة ضمير الخطاب نحو « يا زيد بشراك » فان الكاف هنا تقف بازاء زيد أو مختصا فيكون فى قوة ضمير التكلم نحو « نحن العرب نكرم الضيف » إذأن حرف المضارعة هنا هو النون للمطابقة كما يقف الاسم الظاهر هنا بازاء نحن .

٦ — التضام : يمكن فهم التضام على وجهين نلخصهما فيما يأتى :

(أ) الوجه الأول أن التضام هو الطرق الممكنة فى رصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديما وتأخيرا وفصلا ووصلا وهلم جرا ويمكن أن نطلق على هذا الفرع من التضام اصطلاح « التوارد »

---

(٢) البيت مثال صنعه المؤلف .

وهو بهذا المعنى أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن اللفظية . ومن ثم نتخطاه ونتركه لمن شاء أن يوغل فيه .

(ب) الوجه الثانى أن المقصود بالتضام أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر فيسمى التضام هنا « التلازم » أو يتنافى معه فلا يلتقى به ويسمى هذا « التنافى » وعند ما يستلزم أحد العنصرين الآخر فان هذا الآخر قد يدل عليه بمبنى وجودى على سبيل الذكر أو يدل عليه بمبنى عدمى على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف وهذا هو المعنى الذى نقصد إليه بهذه الدراسة .

قلنا : إن التلازم إما أن يكون بالمبنى الوجودى وهو المذكور وإما أن يكون بالمبنى العدمى وهو لايتحقق بعلامة . والملاحظ أن الأكثر فى أمن اللبس أن يكون نتيجة الذكر فيكون الذكر قرينة على المعنى المراد ويتم ذلك الذكر على طريق الافتقار أحيانا كما فى تلازم الموصول صلته وتطلب كلا وكلتا مضافا إليه معرفة مثنى ويطلب العائد مرجعه والتلازم بين حرف الجر ومجروره والمبهم وتمييزه وواو الحال وجملة الحال وحرف العطف والمعطوف والنواصب والجوازم والفعل المضارع والجواب الذى لايصلح شرطا والحرف الرابط وهلم جرا . ويتم الذكر أحيانا أخرى على طريق الاختيار فتذكر الضميمة إذا لم تعن القرائن الأخرى على تقديرها وتستتر أو تحذف عند وجود القرينة الدالة عليها لقصد الايجاز والانصراف عن إطناب غير مطلوب يقول ابن مالك :

وبعد فعل فاعل فان ظهـــر فهو وإلا فضمير استتر

ولا يكون استتار العلامة التى يتحقق بها المبنى الذى يشير إليه التضام إلا بقرينة فتكون القرينة فى الماضى هى وضع صورة الفعل الذى استتر فيه الضمير بازاء صور الأفعال الأخرى ذوات الضمائر المتصلة فتكون المقابلة (أى القيمة الخلافية أو المخالفة) أساسا لفهم خصوص الضمير المستتر بواسطة صورة فعله دون حاجة إلى ذكر الضمير ، ودلالة الفعل بصورته الإسنادية فى نطاق الجدول على ضمير ما هو التفسير المضبوط لما قصده

النحويون باصطلاح « الاستتار » فليس فى المسألة ما يشبه الكلام فى الغيبيات والظنيات كما زعم البعض . على أن الاستتار فى السياق لايتكل على الصورة فى الجدول فحسب وإنما يعززه أيضا وجود مرجع فى الجملة يدل على خصوص المستتر . فالفاعل يذكر اختياراً مع بعض صيغ الماضى لدلالة القرائن عليه عند الاستتار أما فى المضارع فان حروف المضارعة تفيد المعانى التصريفية التى تؤخذ فى الماضى من الضمائر المتصلة فاذا استتر الضمير فى المضارع فإن حرف المضارعة إحدى قرائن تقديره بل أهم هذه القرائن . والاستتار فى الأمر فى صورة واحدة هى المخاطب المفرد فوقوفها بازاء بقية الصور يدل من طريق القيمة الخلافية على خصوص الضمير المستتر وهكذا تعين القرائن كالقيمة الخلافية والربط بالمرجع وحروف المضارعة على تحديد معنى الضمير المستتر . ويكون الاستتار فى ضمير الفاعل ونائب الفاعل واسم كان وقد سبق عند الكلام عن الإلصاق أن بينا متى يكون الاستتار مطردا (واجب) ومتى يكون غير مطرد (جائزا) فلا حاجة بنا إلى تكرار ذلك هنا . ذلك أمر الذكر والاستتار .

أما الذكر والحذف فانهما يكونان فيما عدا ذلك من الضمائر وغيرها من أقسام الكلم جميعا على أن يكون الحذف دائما مع وجود القرينة الدالة على المحذوف . فالمضاف والمضاف إليه يتطلب أحدهما الآخر ويحذف كل منهما مع وجود القرينة نحو « واسأل القرية » و « لله الأمر من قبل ومن بعد » والمبتدأ والخبر متلازمان ويحذف كل منهما بالقرينة .

وحذف ما يعلم جائز كما تقول زيد بعد من عندكما
وفى جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه إذ عرف

والموصوف وصفته متلازمان ولكن كلا منهما يحذف فتدل عليه القرينة عند حذفه نحو « صليت بالجامع » والمراد المسجد الجامع ونحو « وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة » والمراد المسجد الأقصى . والضمير العائد يذكر فيكون قرينة دالة على الارتباط بين جملة فرعية أو نحوها وبين بقية أجزاء الجملة الكبرى ولكنه إذا قامت قرينة أخرى تفيد ما يفيده هذا الضمير أو تدل على هذا الضمير العائد أمكن حذفه نحو « ما هذا الذى صنعت »

وقوله تعالى: « واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا » . ويحذف هذا العائد إذا كان أول مفعولى ظن نحو « زيد ظننت قائما » لوجود القرينة الدالة عليه وهى المبتدأ » الذى هو مرجع هذا الضمير .

والفعل يذكر أو يحذف إذا دلت عليه القرينة بالتفسير نحو « إذا السماء انشقت » أو دخول الأدوات التى تتطلب الأفعال على الاسم المنصوب نحو « التمس ولو خاتما من حديد » أو أن يذكر ما يطلب المحذوف من غير ذلك نحو « إن زيدا هلك أو كاد » فالحذف لا يتم إلا بقرينة تدل على المحذوف ولا مانع فى كل ذلك من ذكر المحذوف . وأما ما يسميه النحاة « وجوب حذف الفعل » فالمعنى فى جميعه على غير تقدير الفعل . لقد قال النحاة بحذف الفعل وجوبا فى النداء ولا يستقيم معنى النداء وهو إنشائى مع تقدير الفعل لأن الكلام مع تقديره سيصبح خبرا والأوضح فيه أنه من الجمل التى تعتمد على الأداة ومعناها ، وقال النحاة بحذف الفعل وجوبا فى الاختصاص والأوضح فيه أن نصب الاسم المختص على المخالفة أى أن النصب قيمة خلافية تفرق بينه وبين الخبر فى نحو « نحن العرب نكرم الضيف » . وقال النحاة بوجوب حذف الفعل مع الصفات المقطوعة والبين فيه أن القرائن الأخرى دلت على الربط بين الصفة والموصوف حتى لم تعد الحركة الإعرابية مناط المعنى فصح الاستغناء عنها اتكالا على بقية القرائن وهذا شبيه بما فى « خرق الثوب المسمار » و « جحر ضب خرب » وقال النحاة بوجوب حذف الفعل فى التحذير والأوضح فيه أن ضمير النصب المنفصل يتعدد معناه بين التعدية وهى معنى المفعول به وبين معنى الأداة فيرجع ذلك إلى ما درسناه تحت تعدد المعانى الوظيفية للمبنى الواحد وإذا كان « إياك » منقولا إلى معنى الأداة هنا فلا سبيل إلى فهم معنى الفعل المحذوف . وأما « إن زيداً ضربته » فأراها من مسائل الرتبة والفصل والربط بالضمير وليست من مسائل حذف الفعل وجوبا.

وأورد النحاة عبارات محفوظة قالوا إنها على حذف الفعل وجوبا وأكثر ما يرد من هذه المنصوبات يمكن تفسيره على معنى المخالفة فتكون الفتحة قيمة خلافية تفرق بين معنى هذه المنصوبات فى حالة النصب وبين

معناها فى حالة الرفع نحو : شأنك والحج ، امرأ ونفسه ، أهلك والليل — عذيرك — هذا ولا زعماتك كليهما وتمرا ، كل شىء ولا شتيمة حر . انتهوا خيرا لكم ، الأسد الأسد ، سقيا لك ورعيا ويحك ، حمدا وشكرا ، إنما أنت سيرا سيرا ، له صوت صوت حمار ، هو عبد الله حقا ، له ألف عرفا ، حنانيك ، هنيئا مريئا ، أقائما وقد قعد الناس الخ .

وأما الأدوات فبعضها يتطلب الأسماء كليّا وإذا الفجائية وإن وأخواتها والنواسخ الأخرى الداخلة على الجملة الإسمية وبعضها يتطلب الأفعال كإن ولو ولولا ولوما وألا وهلا وكذلك تنقسم بحسب الدخول على المفردات والدخول على الجمل ولكل أداة معناها فى التعليق النحوى ولذلك تعتبر الأداة قرينة من هذه القرائن على نحو ما سنرى بعد قليل ولكن قرينة الأداة ككل قرينة أخرى لا تقف وحدها فى نظام إفادة القرائن وإنما تكون إفادتها فى إطار مبدأ عام سبقت الإشارة إليه هو مبدأ تضافر القرائن، فاذا كانت القرائن الأخرى بحيث تغنى عن ذكر الأداة فلا تكون الأداة بمفردها مناط المعنى فان النص حينئذ يمكن أن يؤمن فيه اللبس بدون ذكر الأداة . فمن ذلك أن التلازم الذى بين همزة التسوية وبين « أم » يجعل « أم » هذه قرينة على الهمزة فيستغنى أحيانا عن الهمزة بقرينة ذكر « أم » نحو « سواء على قمت أم قعدت » والأمر كذلك مع همزة التعيين نحو « قائم زيد أم قاعد » وبذا يكون الاستفهام قد تم بدون الأداة . وقد تغنى النغمة عن الأداة كما فى قولك عند عرضك الطعام على مخاطب : « تأكل » والمعنى المراد « ألا تأكل » وقد يستغنى عن أداة النداء بقرينة قصده ونغمته أيضا .

والجمل الفرعية كذلك تحذف عند أمن اللبس أى عند إغناء القرائن عن ذكرها وذلك كحذف جملة جواب الشرط فى نحو قوله تعالى : « فان استطعت أن تبتغى نفقا فى الأرض » الخ وكذلك قوله تعالى : « وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين » . بل قد تحذف الجملة الشرطية بجزءيها عند دلالة القرينة إذ يؤمن اللبس نحو :

قالت بنات العم ياسلمى وإنن   كان فقيرا معدما قالت وإنن[1]

وإذا دلت القرائن على جملة الخبر فأمن اللبس مع حذفها فمن الممكن أن تحذف نحو الجواب على قوله : من الذى حفظ الدرس ؟ بقولك : « على » . أى على حفظ الدرس وتحذف الجملة التى قطع عنها الظرف بقرينة دالة عليها كسبق الذكر وتنوين الظرف للقطع كقوله تعالى : « وأنتم حينئذ تنظرون » أى « حين إذ بلغت الروح الحلقوم » وقد جاء تقدير هذه الجملة على هذه الصورة بخصوصها بقرينة سبق الذكر فى قوله تعالى : « فلولا إذا بلغت الحلقوم » .

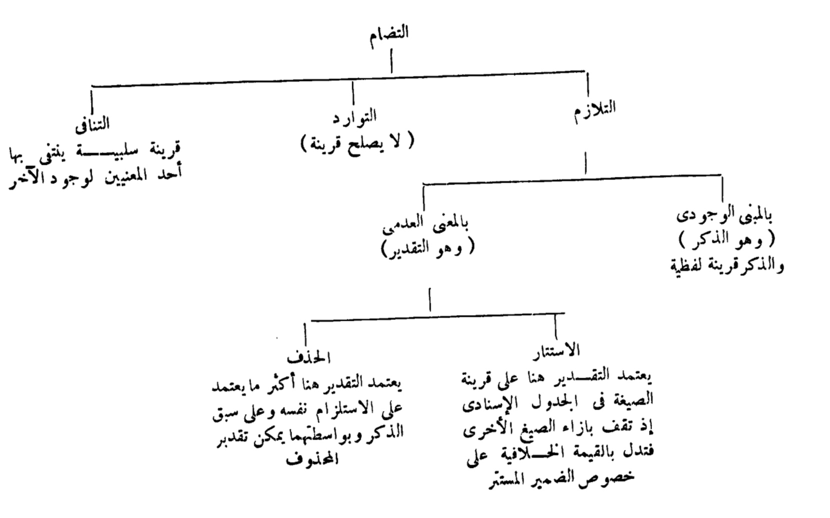
فالذكر قرينة لفظية والحذف إنما يكون بقرينة لفظية أيضا ولا يكون تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة وأهم القرائن الدالة على المحذوف هى الاستلزام وسبق الذكر وكلاهما من القرائن اللفظية الداخلة فى مفهوم التضام .

والتنافى عكس التضام وإن أدخلناه تحته باعتباره قسما للتلازم . وهذا التنافى قرينة سلبية على المعنى يمكن بواسطتها أن نستبعد من المعنى أحد المتنافيين عند وجود الآخر .فاذا وجدنا أل استبعدنا معنى الإضافة المحضة وإذا وجدنا التنوين استبعدنا معنى الإضافة بقسميها وإذا وجدنا المضمر استبعدنا نعته وإذا وجدنا إن المكسورة الهمزة مخففة من الثقيلة استبعدنا المضمر أن يكون اسما لها وإذا وجدنا كلا وكلتا استبعدنا فيما أضيف إليهما أن يكون مفردا أو جمعا أو نكرة وإذا وجدنا « ذو » استبعدنا فيما أضيف إليها أن يكون ضميرا وإذا وجدنا حرف الجر استبعدنا فيما يتلوه أن يكون جملة محكية وإذا وجدنا أداة النداء لم نتوقع بعدها الاسم المقترن بأل إلا بواسطة « أى » وإذا وجدنا لولا استبعدنا أن يكون لمبتدئها خبر وهلم جرا . وهكذا يكون التنافى قرينة لفظية سلبية لا إيجابية .

وفيما يلى تخطيط للعلاقة بين القرائن الداخلة تحت عنوان التضام :

---

(١) انظر شرح الأشمونى : باب جوازم الفعل .


التضام
التلازم
التوارد
(لا يصلح قرينة)
التنافى
قرينة سلبيـــة ينتفى بها
أحد المعنيين لوجود الآخر
بالمبنى الوجودى
(وهو الذكر)
والذكر قرينة لفظية
بالمعنى العدمى
(وهو التقدير)
الاستتار
يعتمد التقـــدير هنا على قرينة
الصيغة فى الجدول الإسنادى
إذ تقف بازاء الصيغ الأخرى
فتدل بالقيمة الخـــلافية على
خصوص الضمير المستتر
الحذف
يعتمد التقدير هنا أكثر ما يعتمد
على الاستلزام نفسه وعلى سبق
الذكر وبواسطتهما يمكن تقدير
المحذوف

ويتفرع عن التضام أيضاً مسألة أخرى هى الفصل أو عدم الفصل بين المتلازمين فمن الفصل مثلا ما يحدث من :

١ – الفصل بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وبين جزئى الجملة المنسوخة .

٢ – الفصل بكان الزائدة بين ما والتعجب

٣ – الفصل بما الكافة بين إن واسمها

٤ – الفصل بإن الزائدة بين ما النافية ومنفيها

٥ – الفصل بما بين ليت ومدخولها .

٦ – الفصل بالقسم والظرف والمجرور بين إذاً والمضارع .

والملاحظ أن الفواصل هنا أكثرها من الأدوات فلا تخرج عن ذلك إلا ضمير الفصل وجملة القسم وشبه الجملة وهو الظرف أو الجار والمجرور. أما عدم الفصل فيتضح من منعه فى الحالات الآتية :

١ – منع الفصل بين لا ومدخولها

٢ – « « « الصفة والموصوف .

٣ – « « « العاطف والمعطوف

٤ – « « « النواصب (إلا إذاً) والمضارع .

٥ – « « « الموصول وصلته

٦ – « « « الجار والمجرور إلا ما شذ من الفصل بكان الزائدة

وما سبق هو أشهر الأمثلة لظاهرة التضام على وجه استخدامها قرينة لفظية فلا ينبغى أن يؤخذ كما لو كان استقصاء لكل حالات التضام من هذا النوع فحسبنا أن نشرح الظاهرة هنا وأن نترك الاستقصاء لمناسبة أخرى مقبلة. ومعنى أن التضام قرينة لفظية هنا أن الموصول مثلا قرينة على أن الجملة التى بعده صلة وأنه لو لم يتقدمها الموصول لصلحت بصورتها الخبرية أن تكون

صفة إذا تطلبها الموصوف أو حالا إذا تطلبها صاحب الحال أو خبرا إذا تطلبها المبتدأ أو فى محل جر بالإضافة إذا تطلبها الظرف فالذى يتطلب هذه الجملة هو الذى يحدد معناها ، ومن مظاهر قرينة التضام أيضاً أن الاسم الواقع بعد الأدوات التى لا تدخل إلا على الأفعال فى الاشتغال لا يكون إلا منصوباً على المفعولية لفعل محذوف مقدر يفسره المذكور لأنه لو ارتفع لكان مبتدأ ولعدت هذه الأدوات داخلة على الأسماء على عكس حظها من التضام . وفى ذلك يقول الأشمونى : «ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لأنه لو رفع والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل(١) » .

ولا شك أن التضام مبرر قبول التقدير سواء عند الاستتار . أو عند الحذف فالاستتار والحذف إنما يكونان للعناصر التى تتطلبها عناصر أخرى فيكون هذا التطلب أساساً لقبول تقدير المستتر أو المحذوف أو متعلق الظرف والجار والمجرور وتتضافر معه بالطبع قرائن أخرى كسبق الذكر عند الحذف وكدلالة الصيغة عند الاستتار وقد سبق لنا أن أشرنا إلى ظاهرة « تضافر القرائن » .

٧ – الأداة : وهذه القرينة اللفظية المستخدمة فى التعليق تعتبر من القرائن الهامة فى الاستعمال العربى ولقد سبق أن ذكرنا أن الأدوات فى مجموعها من المبنيات فلا تظهر عليها العلامة الإعرابية ومن ثم أصبحت كلها ذات رتبة شأنها فى ذلك شأن المبنيات الأخرى التى تعينها الرتبة على الاستغناء عن الإعراب .

وهذه الأدوات على نوعين : أحدهما الأدوات الداخلة على الجمل والثانى الأدوات الداخلة على المفردات . فأما الأدوات الداخلة على الجمل فرتبتها على وجه العموم الصدارة ، وأما الأدوات الداخلة على المفردات فرتبتها دائماً رتبة التقدم . ومثال أدوات الجمل النواسخ جميعاً وأدوات النفى والتأكيد والاستفهام والنهى والتمنى والترجى والعرض والتحضيض والقسم والشرط

(١) ص ١٨٨ (محيى الدين) .

والتعجب والنداء، ومثال الأدوات الداخلة على المفردات حروف الجر والعطف والاستثناء والمعية والتنفيس والتحقيق والتعجب والتقليل والابتداء والنواصب والجوازم التى تجزم فعلا واحداً . ولكل أداة من هذه الأدوات ضمائمها الخاصة فهى تتطلب بعدها شيئاً بعينه فتكون قرينة متعددة جوانب الدلالة حيث تدل بمعناها الوظيفى وبموقعها وبتضامها مع الكلمات الأخرى وبما قد يكون متفقاً مع وجودها من علامات إعرابية على ضمائمها . وهذا التعدد فى جوانب الدلالة بقرينة الأداة يجعلها فى التعليق النحوى قرينة لفظية هامة جداً .

ومن الأمثلة التى يمكن أن نضربها هنا للتعليق بقرينة الأداة ما يمكن أن يستفاد مثلا من واو المعية من التفريق بين المفعول به الذى تدل عليه أساساً قرينة التعدية وبين المفعول معه وهو تدل عليه أساساً قرينتان إحداهما المعية والأخرى الواو . لاحظ مثلا الفرق بين الجملتين الآتيتين :

فهمت الشرح　　فى مقابل　　فهمت والشرح

وكذلك　　غنيت زيداً أغنية　　«　«　　غنيت وزيداً أغنية

فلا الفتحة بمفردها أغنت فتيلا فى تمييز المعنيين ولا هى والرتبة معاً لاتحادهما فى البابين وإنما يكون التفريق بينهما بأمرين :

(أ) القيمة الخلافية الناتجة من مقابلة التعدية بالمعية .

(ب) القيمة الخلافية الناتجة من مقابلة وجود الواو وعدمه .

ولما كانت الواو هى مطية المعية هنا فلا يفهم معنى المعية بغير الواو اجتمع فى الواو أمر التفريق بين المعنيين فصارت هى القرينة الوحيدة الدالة على المفعول معه وأصبح عدمها قرينة المفعول به . ومثل ذلك ما تفيده أداة الاستثناء من فرق بين البدل والمستثنى فى نحو المقابلة الآتية :

حييت القوم زيداً　فى مقابل　حييت القوم إلا زيداً

والنفى والقصر فى　　ما قام زيد　«　«　　ما قام إلا زيد

وممن اعترف بقيمة الأداة اعترافاً ضمنياً ابن مالك حيث يقول فى أدوات الشرط :

فعلين يقتضين؛ قدمـــا يتلو الجزاء وجوابا وسما

فقص قصة التضام فيها صراحة وقصة دالة الأداة ضمنيا حيث جعل ضميمتها الأولى فعلا للشرط والثانية جواباً وجزاء .

٨ - النغمة :

ومن قرائن التعليق اللفظية فى السياق التنغيم وهو الإطار الصوتى الذى تقال به الجملة فى السياق ولقد ذكرنا من قبل كيف تأتى الكلمات العربية على مثال صيغ محددة تعتبر قوالب لها . ونحب هنا أن نعقد شبهاً بين هذه الصيغ الصرفية التى للكلمات وبين صيغ أخرى تنغيمية تتصل بالمعانى النحوية التى للجملة لا للباب المفرد . فالجمل العربية تقع فى صيغ وموازين تنغيمية هى هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محددة فالهيكل التنغيمى الذى تأتى به الجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل التنغيمى لجملة الإثبات وهن يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة . فلكل جملة من هذه صيغة تنغيمية خاصة فاؤها وعينها ولامها وزوائدها وملحقاتها نغمات معينة بعضها مرتفع وبعضها منخفض وبعضها يتفق مع النبر وبعضها لا يتفق معه . وبعضها صاعد من مستوى أسفل وبعضها هابط من مستوى أعلى فالصيغة التنغيمية منحنى نغمى خاص بالجملة يعين على الكشف عن معناها النحوى كما أعانت الصيغة الصرفية على بيان المعنى الصرفى للمثال . وأنا أتصور أنك لو طلبت إلى أحد المتكلمين أن يحاول نطق بعض الجمل وهو مقفل الشفتين لاستطعت فى هذه الحالة أن تستمع الهيكل التنغيمى للجملة المرادة دون أن تسمع ألفاظ الجملة نفسها وسيكون فى مقدورك فى هذه الحالة أن تقول ما إذا كانت الجملة المرادة التى لم تسمعْ ألفاظها استفهاما أو إثباتاً أو تأكيداً . تفعل ذلك دون حاجة إلى تفكير أو استنتاج لأن سياق النغمات فى كل جملة له من الطابع العرفى المشروط المحدّد ما للكلمة فى دلالتها على معناها وما للحركة أو الرتبة فى دلالتها على الباب النحوى الخاص .

والتنغيم فى الكلام يقوم بوظيفة الترقيم فى الكتابة غير أن التنغيم أوضح من الترقيم فى الدلالة على المعنى الوظيفى للجملة . وربما كان ذلك لأن ما يستعمله

التنغيم من نغمات أكثر مما يستعمله الترقيم من علامات كالنقطة والفاصلة والشرطة وعلامة الاستفهام وعلامة التأثر وربما كان ذلك لسبب آخر : ولكن الذى لا شك فيه أن الكتابة إذا كان لها على النطق ميزة الدوام وإمكانُ الاستحضار مرة أخرى وإعادة التجربة وتخطى حدود الزمان والمكان فان النطق له عليها ميزة الحياة والحركة والموقف الاجتماعى وربما أصبحت له قدرة مشاركتها عنصر الدوام وإمكان الاستحضار مرة أخرى وإعادة التجربة وتخطى حدود الزمان والمكان بعد اختراع أشرطة التسجيل والإذاعة والتليفزيون وفى كل هذه المخترعات يحتفظ النص بدلالة النغمة وبالموقف الاجتماعى ويزيد التليفزيون عليها الاحتفاظ بتعبيرات الملامح وحركات أجزاء الجسم كالرأس واليدين مما يجعل الموقف أقرب شىء إلى الحياة .

لقد وصلنا التراث العربى مكتوباً ففقد بذلك عنصر المقام الاجتماعى ولذلك أصبح لزاماً على الكاتب قبل إيراد أى نص أدبى أن يعيد تكوين هذا المقام بوصف الأحداث كالذى نلاحظه فى التقديم لخطبة الحجاج فى أهل العراق مثلا .

ولم يكن لدى العرب نظام للترقيم كالذى نعرفه الآن. لقد كانت اللغة العربية الفصحى فى عصرها الأول ككل لغات العالم ربما أهملت أن تذكر الأدوات فى الجملة اتكالا على التعليق بالنغمة فكان من الممكن مثلا أن نفهم معنى الدعاء من قولهم « لا وشفاك الله » بدون الواو اتكالا على ما فى تنغيم الجملة من وقفة واستئناف، ومع ذلك لم يكن ثمة مفر لمن دونوا التراث من الاحتفاظ دائماً بهذه الأدوات بسبب عدم وجود ذلك الترقم أو التنغيم فى الكتابة فكان لابد لهم من ضمان أمن اللبس فى المعنى، بواسطة اطراد ذكر الأدوات . ولكن شاعراً كابن أبى ربيعة استطاع أن يحذف الأداة بلا لبس حين قال :

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهراً ! عدد النجم والحصى والتراب

فقد أغنت النغمة الاستفهامية فى قوله : « تحبها ؟ » بما لها من صفة وسيلة التعليق عن أداة الاستفهام فحذفت الأداة وبقى معنى الاستفهام مفهوما من البيت . وإنصافاً للحق هنا لابد أن نشير إلى أنه يمكن فى بيت ابن أبى ربيعة

هذا مع تغير النغمة أن يفهم منه معنى التقرير للتأنيب أو التعيير أو الإلجاء إلى الاعتراف وإن مجرد قبول احتمال من هذا النوع ليبرر موقف الأقدمين حين حافظوا على ذكر الأدوات باطراد لأن التراث مكتوب تتضح فيه العلاقات بالأدوات وليس منطوقاً تتضح فيه العلاقات بالنغمات .

ومما يتصل بقولنا فى « لا وشفاك الله » ما أخطأ النحاة التوفيق فى فهمه من قول جميل بن معمر :

لا . لا أبوح بحب بثنة إنهـــــا أخذت على مواثقا وعهـــودا

فلو اصطنع النحاة لأنفسهم علامات للترقيم لوجد القارىء نقطة للوقف بعد « لا » الأولى ولأدركوا أن « لا » هذه بنفسها تكون جملة مفيدة يستحسن فى تنغيمها أن نقف عليها لتمام الفائدة. ولما تورطوا فى اعتبارها حرف نفى مؤكداً توكيدا لفظياً بحرف على مثل صورته قال له . ومن الواضح أن هناك فرقاً بين أن تكون « لا » الأولى حرف نفى مؤكداً أو جملة كاملة الإفادة يستحسن السكوت عليها، ويتطلب التنغيم فى حالة التوكيد وصل الكلام وفى حالة الجملة المفيدة وقفة واستئنافاً .

وللنغمة دلالة وظيفية على معانى الجمل تتضح فى صلاحية الجمل التأثرية المختصرة exclamatory نحو لا ! ، نعم ! ، يا سلام ! ، الله ! الخ . لأن تقال بنغمات متعددة ويتغير معناها النحوى والدلالى مع كل نغمة بين الاستفهام والتوكيد والاثبات لمعان مثل الحزن والفرح والشك والتأنيب والاعتراض والتحقير وهلم جرا حيث تكون النغمة هى العنصر الوحيد الذى تسبب عنه تباين هذه المعانى لأن هذه الجملة لم تتعرض لتغير فى بنيتها ولم يضف إليها أو يستخرج منها شيء ولم يتغير فيها إلا التنغيم وما قد يصاحبه من تعبيرات الملامح وأعضاء الجسم مما يعتبر من القرائن الحالية .

والتنغيم فى اللغة العربية الفصحى غير مسجل ولا مدروس . ومن ثم تخضع دراستنا إياه فى الوقت الحاضر لضرورة الاعتماد على العادات النطقية فى اللهجات العامية . وفى دراستى للهجة عدن وقفت بواسطة الملاحظة التى أيدتها تجارب المعمل فى بعض نتائجها على نظام التنغيم فى اللهجة ثم حاولت

أن أقارنه بكلامى أنا باللغة الفصحى فوجدت الفروق طفيفة جدا بحيث يمكن مع قليل من التعديلات أن يمثل هذا التنغيم كلامى بالعربية الفصحى .

ويمكن وصف هذا النظام التنغيمى بواسطة تقسيمه من وجهتى نظر مختلفتين : إحداهما شكل نغمة آخر مقطع وقع عليه النبر فى الكلام والثانية هى المدى الذى بين أعلى نغمة وأخفضها فى الصوت سعة وضيقا . فأما من حيث وجهة النظر الأولى فينقسم نظام تنغيم الفصحى إلى لحنين : الأول ، وينتهى بنغمة هابطة على آخر مقطع وقع عليه النبر ، والثانى وهو ينتهى بنغمة صاعدة على المقطع المذكور . وأما من حيث وجهة النظر الثانية فينقسم إلى ثلاثة أقسام هى : الواسع ، والمتوسط ، والضيق . ومن جميع هذه الاعتبارات معا نرى أن اللحن العربى للكلام يمكن أن يكون على أحد النماذج التنغيمية الستة الآتية :

الأول الواسع	الثانى الواسع
الأول المتوسط	الثانى المتوسط
الأول الضيق	الثانى الضيق

والواسع ما كان نتيجة إثارة أقوى للأوتار الصوتية بواسطة الهواء المندفع من الرئتين فيسبب ذلك اهتزازا أكبر فى الأوتار الصوتية ومن ثم يعلو الصوت . ومن أمثلة استعماله الخطابة والتدريس لأعداد كبيرة من الطلاب والصياح الغاضب ونحو ذلك . والمتوسط يستعمل للمحادثات العادية وهو أقل تطلبا لكمية الهواء وما يصحبها من علو صوت . وأما الضيق فهو المستعمل فى العبارات اليائسة الحزينة وفى الكلام بين شخصين يحاولان ألا يسمعها ثالث على بعد قليل منهما . فالسعة والتوسط والضيق تتصل باصطلاحات علو الصوت وانخفاضه هنا .

وأما الاصطلاحان : « الأول » و « الثانى » فلا يصفان إلا نغمة آخر مقطع وقع عليه النبر فى الجملة من الكلام فاذا كان هذا المقطع منحدراً من أعلى إلى أسفل فذلك هو الشكل الأول للحن العربى وإن كان صاعدا من أسفل إلى أعلى فهو الشكل الثانى ومع أن الشكل الأول هو المستعمل فى

الإثبات والنفى والشرط والدعاء وجميع الجمل حتى إنه ليشارك الثانى فى مجاله وهو الاستفهام والعرض فيشمل الاستفهام بالظروف ونحوها دون الأداتين (هل والهمزة) نرى الشكل الثانى قاصرا على الاستفهام بالأداتين فقط وهو النوع الوحيد من أنواع الاستفهام الذى ينتهى بنغمة صاعدة . قارن العبارتين :

هل جاء زيد ؟ متى جاء زيد ؟

تجد اختلافا فى النغمة الأخيرة فى الجملتين . ولا تصعد النغمة الأخيرة مع الظروف إلا عند إرادة التعبير بجملة الاستفهام عن معان إضافية كالدهشة أو التعالى أو نحوهما وفى هذه الحالة تجد جملة « متى جاء زيد » السابقة تنتهى بنغمة صاعدة . وينبغى لنا أن نشير هنا إلى أن هبوط النغمة أو صعودها أو تحولها عن المستوى السابق فى وسط الكلام أو فى آخره لا يكون إلا متفقا مع موقع النبر فلا تتحول النغمة هذا التحول إلا على مقطع منبور وهذه الصلة الوثيقة بين النبر وبين التنغيم لا يمكن انفكاكها ولذلك يكثر أن يقف المرء عند أحد المعانى باحثا عما إذا كان هذا المعنى وظيفة النبر بمفرده أو التنغيم بمفرده ثم لا يستطيع الجزم بأنه وظيفة أحدهما على انفراد .

وإذا وقف المتكلم قبل تمام المعنى وقف على نغمة مسطحة لا هى بالصاعدة ولا بالهابطة ومن أمثلة ذلك الوقف عند كل فاصلة مكتوبة فى الآيات الآتية :

« فاذا برق البصر ٭ وخسف القمر ٭ وجمع الشمس والقمر ٭ يقول الإنسان يومئذ أين المفر » .

فالوقف على « البصر » و « القمر » أولا و « القمر » ثانيا وقف على معنى لم يتم فتظل نغمة الكلام مسطحة دون صعود أو هبوط أما الوقف عند « المفر » فالنغمة فيه هابطة لأنه وقف عند تمام معنى الاستفهام بغير الأداة أى الاستفهام بالظرف . وكثيرا ما يرى المتكلم أن المعنى يتطلب تقسيم الجملة تنغيميا بحسب الاعتبارات الالقائية إلى فقر تنفسية تتصل بوجود

مفاصل من الألفاظ كأدوات العطف وغيرها فيقف المتكلم عند كل فقرة تنفسية منها بنغمة مسطحة على نحو ما حدث فى الآيات التى أوردناها .

وفى كل من هذه الأشكال الستة للحن التنغيمى العربى يمكن أن يكون الكلام عاديا أو مؤكداً . ويأتى التأكيد أيضا من زيادة نسبية فى كمية الهواء المسلط على الأوتار الصوتية عند النطق بالمقطع الذى وقع عليه النبر وأريد تأكيده فتأتى النتيجة فى صورة نبر أقوى ومدى تنغيمى أوسع فمثلا تقول لمن يعرف أنه حدث قيام ويشك فى شخص القائم « محمد قام » بتوكيد المقطع المنبور من « محمد » وهو « حم » بحيث يصبح المقطع أقوى نطقا وأعلى صوتا منه فى الكلام العادى . أما إذا كان يعرف أن محمدا قد فعل شيئا ويشك فى أنه قيام أو قعود فكل ما تقدم إجراؤه بالنسبة للمقطع « حم » يصبح ضروريا بالنسبة للمقطع « قام » .

ج ـ القرائن تغنى عن العوامل :

بعد أن بينت طبيعة القرائن المقالية معنوية كانت أو لفظية فى دلالتها على المعنى الوظيفى النحوى أحب أن أضيف إليها كلمة أخرى تتصل باغناء فهم القرائن المقالية عن فكرة العامل النحوى الذى قال به النحاة . لقد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوى إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط هى قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع فى الجملة فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعانى النحوية لأمور :

١ ـ إن المعربات التى تظهر عليها الحركات أقل بكثير جدا من مجموع ما يمكن وروده فى السياق من الكلمات . فهناك الإعراب بالحذف والإعراب المقدر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل وهناك المحل الإعرابى للمبنيات والمحل الإعرابى للجمل وكل هذه الإعرابات لاتتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة .

٢ ــ أننا لو افترضنا أن كل الإعرابات تمت على أساس الحركة الظاهرة فلم يكن هناك إعراب تقديرى ولا إعراب محلى فاننا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ عن أن الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس .

ومن هنا كان الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها عملا يتسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص وقد سبق لنا مثل هذا القول عند بداية الكلام عن القرائن اللفظية ويكفى لإظهار اهتمامهم بهذه العلامة الإعرابية أن أطلقوا على تحليل النص تحليلا نحويا اسم « الإعراب » (وهو ــ كما علمونا ــ اسم يطلق على تفسير أواخر الكلمات بحسب العوامل) .

وإذا كان العامل قاصرا عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها فان فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوى معنويها ولفظيها ولا تعطى للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام . فالقرائن كلها مسئولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوى وتنتجه لا كما يأتى حاصل الجمع من اجتماع مفردات المعدودات بل كما يأتى المركب الكيماوى من عناصر مختلفة أى أنه إذا صح أن تسمى مفردات القرائن عند إرادة التحليل فان الاستعمال اللغوى لا يعرف من أمر ذلك شيئا ولا يعرف إلا قرينة كبرى واحدة يسميها « وضوح المعنى » ويسميها اللغويون « أمن اللبس » وتقوم هذه القرينة الكبرى من قرائنها الفرعية مقام ناتج التفاعل الكيميائى من العناصر التى نتج عنها إذ لا يشبه منها واحداً بمفرده .

وفائدة القول بالاعتماد على القرائن فى فهم التعليق النحوى أنه ينفى عن النحو العربى :

(أ) كل تفسير ظنى أو منطقى لظواهر السياق .

(ب) كل جدل من نوع ما لج فيه النحاة حول منطقية هذا « العمل » أو ذاك وحول أصالة بعض الكلمات فى العمل وفرعية الكلمات الأخرى وحول قوة العامل وضعفه أو تعليله أو تأويله مما ازدحمت به كتب النحو دون طائل يكون تحته . ويكفى للاقتناع بحسن تحليل النص بحسب قرائن التعليق مجتمعة أننا نستطيع بواسطة ذلك أن نلمح الصلة أو الرابطة أو العلاقة إن شئت بين كل جزء من أجزاء السياق وبين الأجزاء الأخرى من حيث المعنى ومن حيث المبنى فى الوقت نفسه . ويستتبع القول بالقرائن واختياره بديلا للقول بالعوامل أننا سنكتفى فى تحليل الكلمات المعربة بقولنا مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم فقط دون قولنا مرفوع بكذا أو منصوب بكذا الخ ، بل يمكننا إذا أردنا أن نقول مثلا « مرفوع على الفاعلية » و « منصوب على المفعولية » وهلم جرا .

وأخيرا أحب أن أضيف أيضا لما يترتب على « تضافر القرائن » من أن بعض القرائن قد يغنى عن بعض عند أمن اللبس . ولقد كررنا القول إن اللغة العربية — وكل لغة أخرى فى الوجود — تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم . وقد خلقت اللغات أساسا للإفهام والفهم وإن أعطاها النشاط الإنسانى استعمالات أخرى فنية ونفسية . فاذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توفر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى فان العرب كانت تترخص أحيانا فى هذه القرينة اللفظية الإضافية لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدمه . ولقد وجدنا فى مأثور التراث العربى الكثير من الشواهد والأمثلة على هذه الظاهرة . وسنحاول فيما يلى أن نضرب أمثلة تطبق هذه الظاهرة على القرائن اللفظية كل على حدة :

١ — العلامة الإعرابية : لقد وقع النحاة ضحايا اهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابية حين رأوا النصوص العربية تهمل الاعتماد على قرينة

الحركة أحيانا فتضحى بها لأن المعنى واضح بدونها اعتمادا على غيرها من القرائن المعنوية واللفظية . ومن أمثلة ذلك ما يأتى * .

– قالت العرب : خرق الثوب المسمار فاعتمدوا على القرينة المعنوية وهى « الإسناد » وأهملوا الحركة إذ لايصح أن يسند الخرق إلى الثوب وإنما يسند إلى المسمار فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول .

– قالت العرب : « جحر ضب خرب » فأغنت عندهم قرينة التبعية وهى معنوية عن قرينة المطابقة فى العلامة الإعرابية وهى لفظية وكان الداعى إلى ذلك داعيا موسيقيا جماليا هو المناسبة بين المتجاورين فى الحركة الإعرابية وقد سماه النحاة « المجاورة » .

– العرب تقطع النعت فتختلف حركته الإعرابية عن حركة متبوعه ويستبدل السياق بالمطابقة فى الحركة قرينة التبعية وقد قال الشاعر :

قد سالم الحيات منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما

– قال الله تعالى : « عاليهم ثياب سندس خضر » بجر « خضر » على قراءة وفى هذا يقال ما قيل فى إعراب المجاورة من قبل وهو إعراب تدعو إليه أسباب جمالية خالصة لا صلة بينها وبين مطالب المعنى الوظيفى ومثله « إن هذان لساحران » .

(*) قال الشاعر :

ياليت أم الصبا رواجعــا

ان العجوز حية جزورا

كان اذنية اذا تشوفا قادمــة أو قلمــا محرفا

قال صلى الله عليه وسلم : ان قعر جهنم لسبعين خريفا

وسمع بعضهم يقول : لعل زيدا أخانا

وأورد ابن سيدة : اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا أسدا

وقال ذو الرمة كأن جلودهن مموهات على أبشارها ذهبا زلالا

فى قولنا « ما قام الناس الا زيد » أغنت قرينة الأداة عن قرينة الاعراب وســاغ ان يكون هناك مناسبة صوتية ومثله فى «ما مررت بأحد الا زيد» . فالانصراف عن النصب هنا جاء ايفاء للمناسبة وهى مطلب من مطالب الأداء .

قال تعالى : «فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين» .

قال امرؤ القيس : كأن ثبيرا فى عرانين وبله كبير أناس فى بجاد مزمل

حكى اللحيانى أن من العرب من يجزم بـ (لن) وينصب بـ (لم) .

– قال الله تعالى : «ن الله برىء من المشركين ورسوله (١) » بجر المعطوف على قراءة وهو إتباع فى الموسيقى اللفظية لا فى المعنى .

– قال تعالى : « ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس (٢) » : فالموفون معطوف على مَنْ بقرينة الإسناد والتبعية والرفع وموصولية «أل» فكان ذلك عطف موصول على موصول . ولكن ماذا نقول فى « الصابرين » إن قرينة الإسناد والتبعية وهما معنويتان يقولان إن « الصابرين » معطوفة أيضا على « من آمن » ولكن القرينة اللفظية وهى الواو غير موجودة إذ حلت محلها الياء . فكيف يمكن فهم ذلك إلا على أساس إغناء بعض القرائن عن عن بعض ؟ فالقرائن تتضافر كما ذكرت .

– قال الله تعالى : « لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما » (٣) . ماذا يمكن أن نقول فى « المقيمين » إلا أن قرينة التبعية التى تحققت بوضوح التعاطف قد أغنت عن العلامة الإعرابية ؟

– قال تعالى : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون »(٤) فما الذى رفع « الصابئون » ؟ الجواب أن قرينة التبعية لوضوحها أغنت عن قرينة العلامة الإعرابية .

– قالت العرب « ما رأيته مذ يومان » فأغنت قرينة التضام وما تضافر معها عن قرينة الإعراب التى تكون فيما جاء بعد حرف الجر .

---

(١) براءة ٣ .
(٢) البقرة ١٧٧ .
(٣) النساء ١٦٢ .
(٤) المائدة ٦٩ .

ومما نلاحظه جميعا حين نستمع إلى نشرة الأنباء مثلا أو إلى خطيب أو متكلم أو معلق أننا على رغم ما نسمعه فى النشرة أو الخطبة أو الكلام أو التعليق السياسى من أخطاء فى الإعراب فاننا نفهم الكلام الذى يقال . ويستتبع ذلك بالضرورة أننا نفهم علاقات الكلمات بعضها مع بعض لافرق فى ذلك بين أمى منا ومثقف فنعلم من قول المذيع مثلا : « أجمعت وكالات الأنباء على أن الصين الشعبية أجرت اليوم تفجيرا نوويا » ندرك المعنى العام الذى ينبنى على صلات الكلمات بعضها مع بعض دون الحاجة إلى التحليل ودون الحاجة إلى دلالة العلامات الإعرابية لأن قرائن أخرى قد أغنت عنها . ومن هذا نرى فداحة الخطأ الذى يكمن فى اعتبار الحركات الإعرابية أهم ما فى النحو العربى .

٢ — الرتبة : يتضح الترخص فى الرتبة أولا فى عدم حفظها والاعتراف بوجود رتبة غير محفوظة فى النحو وكذلك عندما تغنى عنها القرائن الأخرى فى قول الشاعر :

عليك ورحمة الله السلام

فالذى أغنى عن رتبة المتعاطفين هنا :

(أ) ما بين المتعاطفين من شهرة التعاطف على نسق خاص حتى أصبحا كالمثل وذلك هو التضام .

(ب) حفظ الرتبة بين حرف العطف والمعطوف .

(حـ) توسط المعطوف بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر مما جعله لا يزال فى حيز الجملة فكذلك تغنى القرائن حين تتضافر عن قرينة أخرى يتضح المعنى بدونها .

ومن قبيل إغناء القرائن الأخرى عن الرتبة ما نراه أحيانا من عود الضمير على متأخر رتبة كضمير الشأن .

ونحو خاف ربه عمر وزان نوره الشجر وفى بيته يؤتى الحكم

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

لعن الإله وزوجها معها   هند الهنود طويلة البظر

ومشنوء من يشنؤك وتميمى أنا

٣ — مبنى الصيغة : ويبدو الترخص فى الصيغة فيما نجده كثيرا فى الرجز من نحو قوله :

الحمد لله العلى الأجلل   (والمقصود الأجل)

أو قوله : أو الفا مكة من ورق الحمى   (والمقصود الحمام)

ومن ذلك أيضا مجىء الحال جامدة والنيابة عن المفعول المطلق بغير مصدر أو بمصدر فعل غير فعله وإضافة المتفرقين إلى كلا وكلتا .

وكل ضرورة شعرية فهى ترخص فى قرينة ما وإغناء غيرها عنها وكثير من ذلك يندرج تحت عنوان الصيغة مثل قصر الممدود وحذف النون من اللذين واللتين وحذف الألف من لفظ الجلالة وواو هو وياء هى وحذف الألف من ضمير المتكلم وتخفيف المشدد فى القوافى وإبدال حركة من حركة وحرف من حرف أو حذف حرف الجر نحو « تمرون الديار ولم تعوجوا » وهلم جرا (١) . هذا على المستوى الصرفى أما على المستوى النحوى فقد تأتى الحال جامدة والنعت كذلك والخبر وقد يأتى المفعول المطلق بغير صيغة المصدر وغير ذلك .

٤ — المطابقة : سبق أن ذكرنا أن المطابقة تكون فى الشخص والنوع والعدد والتعيين والعلامة الإعرابية وقدمر بنا الترخص فى المطابقة فى العلامة الإعرابية بين التابع ومتبوعه وأما ترك المطابقة فى الشخص فمنها :

— أن ضمير الموصول دال على الغيبة فيعود إليه من الصلة رابط فى صورة ضمير الغائب . ولكن الموصول إذا كان خبرا ضمير متكلم أو مخاطب فقد سمع عن العرب ترك المطابقة بين العائد والموصول كقوله :

« أنا الذى سمتن أمى حيدرة »

---

(١) ارجع الى الضرائر للألوسى .

وقوله :

أأنت الهلالى الذى كنت مرة سمعنا به والأرحبى المعلق

فهنا حمل العائد على المعنى لا على اللفظ كما يقول النحاة (ويمكن أن يفهم باعادة الضمير على «أنت» لا على «الذى») وفى ذلك إهمال للمطابقة وهى قرينة لفظية لوضوح المعنى بدونها . وأما إهمال المطابقة فى النوع فمنها :

ــ أن الصفات التى لايوصف بها إلا المؤنث يترك تأنيثها لعدم توهم أنها لمذكر ومن ذلك حائض وطالق وناشز ومرضع الخ . وقد تحذف التاء عند أمن اللبس « كاقام الصلاة » و « عِدَ الأمر » و «من بعد غلبهم »

ــ أن بعض الصفات على وزن فعيل تصدق على المذكر والمؤنث كقتيل وجريح .

ــ أن الفعل لا يطابق فاعله المؤنث إذا فصل بينهما « نحو أتى القاضى بنت الفاضل » .

ومن الترخص فى المطابقة فى العدد قول الشاعر :

ــ فمن يك أضحى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب

إلا أن نجعل جملة « وقيار بها » جملة حالية حذف منها العائد لمعرفة أن قياراً هو جمل الشاعر فكأنه قال وجملى بها ويكون البيت حينئذ شاهداً على إسقاط الرابط لا على اسقاط المطابقة فى العدد .

ــ قال تعالى : « ولا تكونوا أول كافر به » فانفكت المطابقة بين الواو وبين كافر دون أن يتأثر المعنى لأن القرائن الأخرى ضمنت هذا المعنى .

٥ ــ الربط : يعتبر عود الضمير من الروابط الهامة فى الجملة ولكن الارتباط قد يتم بقرائن أخرى فيصبح المعنى واضحا دون حاجة إلى الضمير الرابط ومن ذلك قوله تعالى « واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا » أى « فيه » وقول بعضهم « مررت بالبر قفيز بدرهم . » أى « منه » فترخص فى الرابط لضمان الربط بدونه أى بقرائن أخرى .

٦ — التضام : من أمثلة الترخص فى التضام باعتباره قرينة ما يأتى :

— كل ما دلت عليه قرينة أمكن حذفه وقد رأينا من قبل كيف يمكن حذف المضاف والموصوف والمبتدأ والخبر والفعل الخ . والحذف إسقاط قرينة أغنت عنها قرائن أخرى .

— ورد إسقاط صلة الموصول فى قول الشاعر :

نحن الأولى فاجمع جمو   عك ثم وجههم إلينا

— ورد حذف المبتدأ من الجملة الحالية فى قول الشاعر :

فلما خشيت أظافيرهم   نجوت وأرهنهم مالكا

— قد تسقط الضميمة التى بعد الظرف وينون الظرف نحو « حينئذ » وقول الشاعر :

فساغ لى الشراب وكنت قبلا   أكاد أغص بالماء الفرات

— قد تسقط ضميمة المرجع كما فى ضمير الشىء نحو « أنه لايفلح الظالمون » .

٧ — الأداة : يسقط حرف النداء ويبقى النداء مفهوما بواسطة قرائن أخرى ويسقط حرف العطف ويبقى العطف مفهوما بقرينة النغمة كقولك : يستمر الامتحان فى الأيام الآتية :

السبت — الأحد — الاثنين — الثلاثاء الخ . وتغنى نغمة الكلام عن حرف العطف . وقد تسقط «رب» ويفهم معناها لإغناء الواو عنها أى أن قرينة التضام (بين الواو ورب) قد أغنت عن قرينة الأداة وقد ينتزع الخافض ويبقى المعنى مفهوما . وقد سبق أن ذكرنا أن أداة الاستفهام قد أسقطت من بيت عمر بن أبى ربيعة الذى يقول فيه :

ثم قالوا تحبها ؟ قلت بهرا   عدد النجم والحصى والتراب

لأن قرينة النغمة أغنت عن قرينة الأداة ومن قبيل حذف الأداة حذف «لا» فى قوله تعالى : « تا الله تفتأ تذكر يوسف » . حيث دلت قرينة التضام على المعنى فأمن معها اللبس .

٨ – النغمة : قد تسقط قرينة النغمة لوضوح الكلام بدونها كحالك حين تقرأ قوله تعالى : « أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله » فإنك لو وقفت عند لفظ الجلالة : فإنك لاتقف فى التلاوة بنغمة الاستفهام ولكن بنغمة الترتيل العادى ولا يحس السامع غرابة فى ذلك كما يحسها لو سمع منك جملة « هل رأيت محمداً؟ » بنغمة التقرير التى فى « قد رأيت محمداً » مثلا .

فالقرائن تتضافر على إيضاح المعنى الوظيفى النحوى . والقرينة تسقط عند إغناء غيرها عنها . وفى إدراك هذه الحقيقة تفسير لكثير مما عده النحاة مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه أو عده شاذا أو قليلا أو نادراً أو خطأ . وكم أبدأ النحاة وأعادوا فى قوله تعالى : « إن هذان الساحران » ونحن ندرك من فهمنا لظاهرة تضافر القرائن وإغناء بعضها عن بعض أن المناسبة الموسيقية الصوتية دعت إلى إهمال العلامة الإعرابية لأن الرتبة واقتران الخبر باللام أوضحا أن لفظ « هذان » لا يمكن فيه إلا أن يكون اسم إن . ولم يعد للعلامة الإعرابية بعد ذلك من الأهمية ما يحتم الاحتفاظ بها ولا سيما أمام إرادة المناسبة الموسيقية بين أصوات المتلازمين .

٢ – الزمن والجهة (١)

ينبغى عند هذا المنعطف فى بحثنا هذا أن نفرق بين الزمن النحوى والزمان على النحو التالى :

(أ) الزمن النحوى وظيفة فى السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالف . والزمن بهذا المعنى يختلف عما يفهم منه فى الصرف إذ هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق فلا يستفاد من الصفة التى تفيد موصوفا بالحدث ولا يستفاد من المصدر الذى يفيد الحدث دون الزمن . وحين يستفاد

(١) انظر الجدول فى آخر الكتاب .

الزمن الصرفى من صيغة للفعل يبدو قاطعا فى دلالة كل صيغة على معناها الزمنى على النحو الآتى :

– صيغة فَعَلَ وقبيلها تفيد وقوع الحدث فى الزمن الماضى
– « يفعل « تفيد وقوع الحدث فى الحال أو الاستقبال
– « افعل « « « « « « « «

أما فى السياق النحوى فسنرى أن الزمن كما ذكرنا منذ قليل هو وظيفة فى السياق يؤديها الفعل وغيره من أقسام الكلم التى تنقل إلى معناه .

(ب) زمان الاقتران الذى يكون بين حدثين وهذا الزمان يستفاد من الظروف الزمانية التى ذكرناها فى أقسام الكلم وهى : إذ ، وإذا ، ولما ، وأيان ، ومتى . وهذا المعنى وظيفى كالزمن النحوى ولكن الفرق بينهما هو إفادة الاقتران وعدمها .

(حـ) زمان الأوقات وهو المستفاد من الأسماء التى تنقل إلى معنى الظروف وتستعمل استعمالها فيكون ذلك لها من باب تعدد المعنى للمبنى الواحد الذى شرحناه تحت عنوان تعدد المعنى الوظيفى فيما سبق ومن هذه الأسماء ما يأتى من جملة ما سبق إيراده عند الكلام فى الظرف من أقسام الكلم :

• المصادر المسوقة لبيان الأوقات نحو آتيك قدوم الحاج .
• صيغة اسم الزمان نحو آتيك مقدم الحاج

• بعض الأسماء المبهمة الدالة على أوقات أو ما أضيف إليها كأسماء المقادير مثل « كم ساعة بقيت هناك ؟ » وأسماء الأعداد نحو « خمسة أيام وثلاث ليال » وأسماء الأوقات كحين ووقت وساعة ويوم الخ . وكذلك قبل وبعد ودون ولدن وعند وبين ووسْط .

– بعض أسماء الأزمنة المعينة كالآن وأمس وسحرَ ومساء وصحوة وعشية وغدوة ، وواضح أن الذى يرتبط بالحدث ارتباطا وثيقا من هذه المفاهيم الثلاثة هو الزمن النحوى الذى هو زمن وقوع الحدث والزمان

الاقتراني الظرفي الذي هو زمان اقتران حدثين والمعنى في كلتا الحالتين معنى وظيفي . أما في الطائفة الثالثة فالزمان مستفاد من اسم الوقت والمعنى هنا معجمي لأنه معنى اسم مفرد كامل الاسمية على الرغم من أن بعض ما ذكرناه من هذه الأسماء مفتقر إلى الإضافة لأن هذا الافتقار غير متأصل . فاذا أردنا أن ندرس الزمن النحوي إذا فينبغي أن نفهمه كما شرحناه في النوع الأول وفي مقابل ما نراه في زمان الاقتران والأوقات .

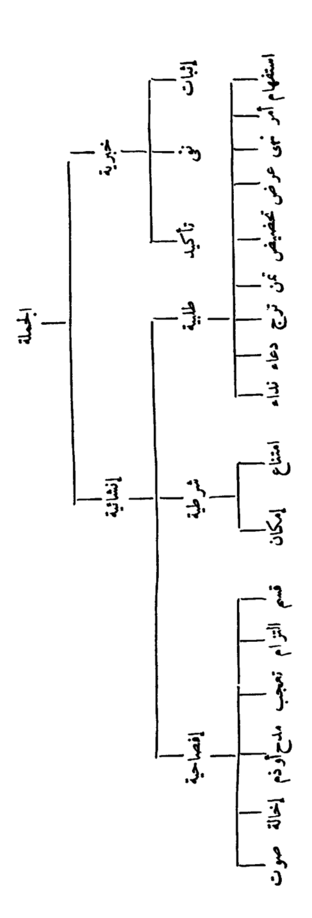
وأوضح ما يفرق بين الزمن والزمان أن الزمان كمية رياضية من كميات التوقيت تقاس بأطوال معينة كالثواني والدقائق والساعات والليل والنهار والأيام والشهور والسنين والقرون والدهور والحقب والعصور فلا يدخل في تحديد معنى الصيغ المفردة ولا في تحديد معنى الصيغ في السياق ولا يرتبط بالحدث كما يرتبط الزمن النحوي إذ يعتبر الزمن النحوي جزءا من معنى الفعل . فزمان الظرف كما قلنا هو زمان اقتران حدثي فعلين لا فعل واحد ، وزمان ما نقل إلى استعمال الظرف من الأسماء هو مفهوم الاسم على طريق المطابقة وليس مفهوم الفعل على طريق التضمن إن صح أن نلجأ إلى مصطلحات المنطق .

وإذا كان النحو هو نظام العلاقات في السياق فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق وليس الصيغة المنعزلة وحيث يكون الصرف هو نظام المباني والصيغ يكون الزمن الصرفي قاصرا على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهي بها ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق . فلا مفر إذاً من النظر إلى الزمن في السياق نظرة تختلف عما يكون للزمن في الصيغة لأن معنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي من حيث إن الزمن الصرفي وظيفة الصيغة وإن الزمن النحوي وظيفة السياق تحددها الضمائم والقرائن .

وحين نظر النحاة العرب في معنى الزمن في اللغة العربية كان من السهل عليهم أن يحددوا الزمن الصرفي من أول وهلة فقسموا الأفعال بحسبه إلى ماض ومضارع وأمر ثم جعلوا هذه الدلالات الزمنية الصرفية نظاما زمنيا وفرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال في السياق كما يبدو من تسمية الماضي ماضيا

حتى حين يكون معناه فى السياق الاستقبال . وواضح أن كل نظام مهما افترض لنفسه من الإطلاق لابد أن يصادف من مشكلات التطبيق ما يتطلب حلولا من نوع ما . فلما نسب النحاة المضى دائما إلى صيغة « فَعَل » وقبيلها ونسبوا الحال أو الاستقبال دائما إلى صيغتى « يفعل » و « افعل » وقبيلهما نظروا فى الجملة الخبرية المثبتة والمؤكدة فلم يجدوا هذه الدلالات الزمنية تتأثر تأثرا كبيرا بعلاقاتها فى السياق . ولكنهم عند نظرهم إلى الجملة المنفية وجدوا المضارع المنفى قد يدل على المضى ، وحين نظروا فى الجمل الإنشائية وجدوا صيغة « فَعَل » تفيد الاستقبال فى التحضيض والدعاء والشرط مثلا ولما كانت قواعدهم التى وضعوها عزيزة على أنفسهم لم يخطر ببالهم أن يعيدوا النظر فى نظام الزمن فى ضوء مطالب السياق وساغ لهم فى حرصهم على القواعد أن ينسبوا اختلاف الزمن إلى الأدوات فقالوا إن « لم » حرف قلب وإن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ولست أدرى لم أحجموا عن نسبة مثل هذا المعنى إلى « إن » الشرطية التى تتحول بعدها صيغة « فَعَل » إلى معنى الاستقبال ، والخلاصة أن النحاة لم يحسنوا النظر فى تقسيمات الزمن فى السياق العربى إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقررات النظام ومطالب السياق ثم أن ينسبوا الزمن الصرفى إلى النظام الصرفى وينسبوا الزمن النحوى إلى مطالب السياق . وهذه المطالب هى التى اصطلحنا على تسميتها بالظواهر الموقعية . وما دام الزمن النحوى وظيفة فى السياق يؤديها الفعل والصفة الخ . فلا بد أن تلعب القرائن الحالية والمقالية دورها كاملا فى تحديد هذا الزمن .

وإذا كان الزمن النحوى وظيفة فى السياق فإن علينا أن ننظر فى هذا السياق لنكشف عن الزمن وإن الذى يمكننا أن ننظر إليه من أنواع السياق هو أنواع مبانى الجملة العربية . فالجملة العربية تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما الجملة الخبرية والجملة الإنشائية وتحت كل منهما تفريعات على نحو ما يبدو فيما يلى :



الجملة
خبرية
إنشائية
إثبات
نفي
تأكيد
طلبية
شرطية
إفصاحية
استفهام
أمر
نهي
عرض
تخصيص
تمن
ترج
دعاء
نداء
امتناع
إمكان
قسم
التزام
تعجب
مدح أو ذم
إخالة
صوت

وأول ما يخطر ببالنا هنا أن الجملة المثبتة تحتفظ لصيغتى فَعَلَ ويفعل بزمنهما الذى أعطاه إياهما النظام الصرفى فيظل «فَعَلَ» ماضيا ويظل «يفعل» حالا أو استقبالا بحسب ما يضامّه من الأدوات كالسين وسوف، ثم بحسب ما يعرِض للزمن فى هاتين الصيغتين من معانى الجهة التى تفصح عنها اصطلاحات البعد والقرب والانقطاع والاتصال والتجدد والانتهاء والاستمرار والمقاربة والشروع والعادة والبساطة أى الخلو من معنى الجهة أو بعبارة أخرى عدم الجهة، فيكون معنى الجهة هنا معنى عدميا. ويتضح ذلك فيما يأتى :

الزمن	الجهة	صيغة فَعَلَ	صيغة يفعل
الماضى	البعيد المنقطع	كان فعل	
»	القريب المنقطع	كان قد فعل	
»	المتجدد	كان يفعل	
»	المنتهى بالحاضر	قد فعل	
»	المتصل بالحاضر	ما زال يفعل	
»	المستمر	ظل يفعل	
»	البسيط	فعل	
»	المقارب	كاد يفعل	
»	الشروعى	طفق يفعل	
الحال	العادىّ		يفعل
»	التجددى		يفعل
»	الاستمرارى		يفعل
الاستقبال	البسيط		يفعل
»	القريب		سيفعل
»	البعيد		سوف يفعل
»	الاستمرارى		سيظل يفعل

فالاختلاف بين زمن وزمن هنا هو فى الواقع اختلاف فى الجهة لا فى المضى والحال والاستقبال فهناك تسع جهات مختلفة للماضى وثلاث للحال وأربع للاستقبال وبذلك يكون زمن الجملة الخبرية المثبتة فى اللغة العربية يقع فى ست عشرة صورة يظل «فعل» فيها على مضيه دائما ويدل «يفعل» فيها على الحال أو الاستقبال دائما وبحسب القرينة أو الضميمة . ومن الملاحظ أن تعبيرات الجهة فى معنى الزمن هنا تأتى من الأدوات سواء أكانت هذه الأدوات حرفية كما فى قد والسين وسوف أم نواسخ كما فى كان ومازال وظل وكاد وطفق أو يكون الزمن مصحوبا بعدم الجهة كما فى فَعَل ويفعل الواردين فى بعض الحالات .

أما فى الجملة الخبرية المؤكدة فيظل الفعلان على معناهما الزمنى الصرفى ولكن أدوات التوكيد تطرأ على الجملة على النحو الآتى :

الزمن	الجهة	صيغة فَعَلَ	صيغة يفعل
الماضى	البعيد المنقطع	لقد كان فعل	
»	القريب المنقطع	إنه كان قد فعل	
»	المتجدد	لقد كان يفعل	
»	المنتهى بالحاضر	لقد فعل	
»	المتصل بالحاضر	إنه ما زال يفعل	
»	المستمر	لقد ظل يفعل	
»	البسيط	إنه فعل	
»	المقارب	لقد كاد يفعل	
»	الشروعى	لقد طفق يفعل	
الحال	العادى		إنه يفعل
»	التجددى		إنه يفعل
»	الاستمرارى		إنه يفعل
المستقبل	البسيط		ليفعلن
»	القريب		ليفعلن
»	البعيد		لسوف يفعل
»	الاستمرارى		لسوف يظل يفعل

وبهذا نرى أن تأكيد الإثبات يمكن أن يتم باللام فقط أو بها مع قد قبل الفعل أو بوضع إن واسمها الضمير قبل الفعل المراد تأكيده أو باللام قبل الفعل ونون التوكيد بعده . ويتضح من ذلك أن الجملة الخبرية المؤكدة والجملة الخبرية المثبتة لا فرق بينها من حيث الزمن، وإنما يكون الفرق فى التأكيد وعدمه أما صيغة « فَعَل » فتظل دائما للماضى وأما صيغة يفعل فانها تظل دائما وسيلة للتعبير عن الحال أو الاستقبال بحسب ما تعين عليه القرائن ؛

وأما الجملة الخبرية المنفية فان الغالب فيها هو استعمال المضارع للدلالة على المضى لأنه هو الذى يضام أكثر أدوات النفى (لم ولما وليس وما ولا ولن) فكل هذه الأدوات تأتى لنفى المضارع ولا ينفى صيغة «فَعَلَ» منها إلا «ما» وإذا دخلت « لا » على « فَعل » لم تكن للنفى وإنما تكون للدعاء كما يمكن أن يرى من الفرق فى المعنى بين : « فلا نامت أعين الجبناء » و « فما نامت أعين الجبناء » وكذلك بين قولنا « لافض فوك » و «ما فض فوك » فإذا عرفنا ذلك سهل علينا تصور أن نفى الماضى لايكون لصيغة «فَعَلَ» إلا فى حالة واحدة فقط هى نفى « قد فعل » الذى يكون « ما فَعَلَ » وأما فيما عدا ذلك فنفى الماضى يتم دائما بواسطة إدخال الأداة على صيغة «يفعل» كما يتضح بالجدول التالى :

الزمن	الجهة	فعل	يفعل
الماضى	البعيد المنقطع		لم يكن فعل
«	القريب المنقطع		لم يكن قد فعل
«	المتجدد		ما كان يفعل ، لم يكن يفعل أو كان لا يفعل
«	المنتهى بالحاضر	ما فعل	
«	المتصل بالحاضر		لما يفعل
«	المستمر		لم يفعل
«	البسيط		لم يفعل
«	المقارب		لم يكد يفعل

الزمن	الجهة	فعل	يفعل
الماضى	الشروعى	ما فعل	
الحال	العادى		ليس يفعل
«	التجددى		ما يفعل
«	الاستمرارى		ما يفعل
المستقبل	البسيط		لا يفعل
«	القريب		لن يفعل
«	البعيد		ما كان ليفعل
«	الاستمرارى		لن يفعل

بهذا نرى أن الزمن وظيفة فى السياق لا ترتبط بصيغة معينة دائما وإنما تختار الصيغة التى تتوافر لها الضمائم والقرائن التى تعين على تحميلها معنى الزمن المعين المراد فى السياق. فلا يهم إن كان الزمن الماضى آتيا من صيغة « فَعَل » أو صيغة « يفعل » ما دام يمكن بالتفريق بالضمائم والقرائن بين الأزمنة المختلفة أن نختار من بين الصيغتين أصلحهما للدلالة على المعنى الزمنى المراد فى سياق بعينه. وهكذا نرى أن الجملة الخبرية المثبتة والمؤكدة لا فرق فيها بين دلالة الصيغة على الزمن فى نظام الصرف وبين هذه الدلالة فى السياق ولعل هذا هو ما غرر بالنحاة فلم يعنوا برصد الفروق الزمنية الدقيقة إلا فى أضيق الحدود؛ أما فى الجملة الخبرية المنفية فقد رأينا أن أكثر ما يكون نفى الماضى إنما يكون بواسطة المضارع ولعل ذلك أيضا هو الذى جعل النحاة ينسبون معنى الزمن إلى أدوات النفى مع أن الأداة لا يمكن أن تفيد زمنا وإنما يمكنها أن تفيد « الجهة » وهى تفيدها فعلا فى حالة الجملة المنفية.

وبعد الفراغ من الكلام فى الجمل الخبرية الثلاث أحب أن ألقى نظرة على جمل الإنشاء وأن أبدأ منها بالجملة الاستفهامية. ولعل الجملة الاستفهامية هى الوحيدة بين الجمل الإنشائية التى تتوافق فيها دلالة الصيغة صرفيا ونحويا على طول الخط فيدل فيها « فَعَل » على الماضى ويدل « يفعل » على الحال أو الاستقبال بحسب الضمائم والقرائن على نحو ما يبدو فى الاستفهام فى حيز الإثبات فيما يلى :

الزمن	الجهة	صيغة فَعَل	صيغة يفعل
الماضى	البعيد المنقطع	هل كان فعل	
»	القريب المنقطع	هل كان قد فعل	
»	المتجدد	هل كان يفعل	
»	المنتهى بالحاضر	أقد فعل	
»	المتصل بالحاضر	أما زال يفعل	
»	المستمر	هل ظل يفعل	
»	البسيط	هل فعل	
»	المقارب	هل كاد يفعل	
»	الشروعى	هل طفق يفعل	
الحال	العادى		هل يفعل
»	التجددى		هل يفعل
»	الاستمرارى		هل يفعل
الاستقبال	البسيط		هل يفعل
»	القريب		أسيفعل
»	البعيد		أسوف يفعل
»	الاستمرارى		أسيظل يفعل

والملاحظ أن الجملة الاستفهامية هنا قد بنيت على الإثبات بمعنى أنها اتخذت الجملة المثبتة نقطة ابتداء لها فكثر فيها استعمال « هل » لأنها تدخل على الفعل وقل فيها استعمال الهمزة لأنها تدخل على الأداة كالسين وقد وما. ومن الاستفهام ما يبنى على جملة النفى فيكون للإنكار ونحوه وتكون الأداة فيه هى الهمزة كما يبدو فيما يلى :

الزمن	الجهة	فَعَل	يفعل
الماضى	البعيد المنقطع		ألم يكن فعل
»	القريب المنقطع		ألم يكن قد فعل
»	المتجدد		ألم يكن يفعل
»	المنتهى بالحاضر	أما فعل	
»	المتصل بالحاضر		ألما يفعل
»	المستمر		ألم يفعل
»	البسيط		ألم يفعل
»	المقارب		ألم يكد يفعل
»	الشروعى		أليس يفعل
الحال	العادى		أما يفعل
»	التجددى		أما يفعل
»	الاستمرارى		أما يفعل
الاستقبال	البسيط		ألا يفعل
»	القريب		ألن يفعل
»	البعيد		ألن يفعل
»	الاستمرارى		ألن يفعل

فالاستفهام من جملة الإثبات يتم بوضع الأداة قبلها والاستفهام من جملة النفى يتم بوضع الأداة قبلها كذلك ويبقى كل من الجملتين بعد أن توضع الأداة على حاله التى كان عليها قبل وضع الأداة وذلك من حيث الدلالة الزمنية وتوزيع الصيغ عليها .

وجمل الإنشاء فيما عدا الاستفهام قاصرة على إفادة الحال أو الاستقبال بحسب القرائن ولا دلالة فيها على المضى .فالحال أو الاستقبال هما معنى الأمر

بالصيغة والأمر باللام والنهى والعرض والتحضيض والتمنى والترجى والدعاء والشرط . ومع أن المضى لا يخطر فى معنى هذه الجمل نجد صيغة « فعل » تستعمل باطراد لتدل على الحال أو الاستقبال فى التحضيض نحو هلا فعلت ولولا فعلت ولو ما فعلت وألا فعلت وفى التمنى نحو «تمنيت أن لو قد حدث كذا » غير أن « فَعَلَ » بعد ليت ربما دل على زمن ماض نحو « ليته فعل كذا ». وكذلك يدل « فَعَلَ » (عسى) فى الترجى على الحال أو الاستقبال (مع الاعتراف بأن عسى قد تحول عن معنى الفعل إلى معنى الأداة) . ويدل «فَعَلَ » أيضا فى الدعاء على الحال أو الاستقبال نحو «رحم الله فلانا » و «لا أصاب الشر فلانا » . وكذلك القول فى جملة الشرط إذ يدل «فَعَلَ » على الحال أو الاستقبال بحسب القرينة نحو :

إن قام زيد الآن قمت

إن قام زيد غدا قمت

إن يقم زيد الآن أقم

إن يقم زيد غدا أقم

ويتضح ذلك مما يلى :

نوع الجملة	الزمن	الجهـة	فعل	يفعل	افعل
الأمر بالصيغة	الحال	كل الجهات			افعل (الآن)
	الاستقبال	»			افعل (غدا)
الأمر باللام	الحال	»		ليفعل (الآن)	
	الاستقبال	»		ليفعل (غدا)	
النهى	الحال	»		لا تفعل (الآن)	
	الاستقبال	»		لا تفعل (غدا)	

نوع الجملة	الزمن	الجهة	فعل	يفعل	افعل
العرض	الحال	كل الجهات		ألا تفعل (الآن)	
	الاستقبال	»		ألا تفعل (غدا)	
التحضيض	الحال	»	هلا فعلت (الآن)		
	الاستقبال	»	هلا فعلت (غدا)		
التمنى	الحال	»	تمنيت أن	أتمنى أن	
	الاستقبال	»	» »	» »	
الترجى	الحال	»	عساه يفعل (الآن)	لعله يفعل (الآن)	
	الاستقبال	»	» » (غدا)	» » (غدا)	
الدعاء	الحال	»	رحمه الله	يرحمه الله	اللهم ارحمه
	الاستقبال	»	» »	» »	» »
الشرط	الحال	»	إن قام زيد (الآن)	إن يقم زيد (الآن)	
	الاستقبال	»	» » (غدا)	» (غدا)	

على أن معنى المضى قد يطرأ على التحضيض والتمنى بواسطة النواسخ فيكون الزمن هنا وظيفة الناسخ أكثر مما هو وظيفة سياق التحضيض أو التمنى وذلك نحو :

هلا كنت قد فعلت !

تمنيت أن لو كنت قد فعلت !

وليس منه « كنت أتمنى أن لو فعلت » ولا « كنت أتمنى أن تفعل » لأن ذلك خبر لا إنشاء .

لقد سبق أن ذكرنا فى الكلام عن تقسيم الكلم أن الزمن جزء من معنى الفعل ولكنه ليس جزءا من معنى الصفة فالفعل «ضرب» مثلا فيه عنصران : الضرب المستفاد من الاشتقاق والمضى المستفاد من الصيغة فاذا علمنا أن

الضرب حدث وأن المضى زمن فقد علمنا أن « ضرب » فعل ماض .

أما «ضارب» فهى تدل على موصوف بالضرب على معنى صفة الفاعل أى أن الكلمة لا تدل على «الضرب» نفسه فلا تدل على «حدث» وهى أيضا لاتدل على «زمن» وإنما قصارى ما تفيده هو الموصوف بالحدث على معنى صفة الفاعل كما ذكرنا . ولكننا نلاحظ أن هذه الكلمة ذاتها صالحة لأن تدخل فى علاقات سياقية كعلاقة الإسناد والتعدية فى قولك : « أضارب أخوك زميله » حيث أخوك فاعل وزميله مفعول به لضارب ، فكلمة ضارب فى هذا التركيب محتملة للحال والاستقبال دون تعيين لأحدهما بواسطة قرينة لفظية . ولكنها لابد أن تتعين لأحدهما هنا بقرينة حالية وإلا كان فى الكلام ليس . فالذى يعين هذه الجملة الوصفية للحال ما يأتى :

١ — قرينة حالية : كأن تقال الجملة أثناء وقوع الضرب فتكون القرينة هى المقام .

أو ٢ — قرينة لفظية : بواسطة الظرف كأن يقال : « أضارب أخوك زميله الآن ؟ » فتكون القرينة فى المقال .

والذى يعين هذه الجملة للاستقبال أمران أيضا :

١ — قرينة حالية : كأن تقال الجملة وقد شاع فى الناس أن الأخ عازم على ضرب زميله ولكن الضرب لم يقع فالمقام هنا قرينة حالية .

أو ٢ — قرينة لفظية : بواسطة ذكر الظرف كأن يقال : « أضارب أخوك زميله غداً ؟ » فتكون القرينة فى المقال ومن هذا القبيل قوله تعالى : «ولا تقولن لشىء إنى فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله» .

أما إذا أضيف الوصف إلى ما بعده ففى معناه من جهة الزمن احتمالان :

١ — الدلالة على الماضى : بقرينة حالية أو مقالية كقولك : « أبو بكر قاهر المرتدين » أو هذا ضارب زيد أمس » على الترتيب .

٢ — الدلالة على مطلق الوصف كقولك فى الله تعالى : « واهب النعم » وفى « زيد » من قولك : « قام زيد » إنه « فاعل الفعل » . وفى هذه الحالة يكون الوصف خاويا من معنى الزمن .

ويخلو الوصف من معنى الزمن عند استعماله علما كما فى « طاهر » و « صالح » و « هانىء » وكذلك إذا دخل فى إضافة وصفية نحو « ساحر النظرة » و « طويل الجيد » أو إضافة الجزء إلى الكل مثل : « قائم السيف » و « مرفوض الكلام » و « سماعة الهاتف » و « بلاّعة الحوض » . والمقصود بالوصف هنا ما أحصيناه من قبل عند تقسيم الكلم وهو : صفة الفاعل وصفة المفعول وصفة المبالغة وصفة التفضيل والصفة المشبهة فكل هذه الصفات تخضع للقرينة فى إفادة الزمن .

والمصدر كذلك حين يدخل فى علاقات سياقية كالإسناد والتعدية يفيد معنى الزمن بحسب القرينة وحين يدخل المصدر فى هذه العلاقات السياقية فإما أن يكون على معنى الإنشاء وإما أن يكون على معنى الإضافة . فاذا كان على معنى الإنشاء صار شبيها بالأمر من مادته الاشتقاقية فيصير « ضربا زيداً » شبيها بقولك : « اضرب زيداً » ولكنه ليس هو هو . فهو يشبهه من حيث :

١ — إسناده إلى مخاطب .

٢ — وهذا المخاطب لا يظهر فى الكلام .

٣ — والمصدر صالح للحال أو الاستقبال ويتعين أحدهما بالقرينة الحالية أو المقالية . ولكن المصدر فى هذه الحالة يختلف عن فعل الأمر من

مادته بأن الأمر للطلب المحض وهذا المصدر للإفصاح فهو قريب الشبه من « نَزَالِ » و « تراك » الخ . مما اعتبرناه على معنى خوالف الإخالة . فحين قال الشاعر :

فندلا زريق المال ندل الثعالب

لم يكن المعنى الذى قصد إليه مساويا تماما لمعنى « انْدُل » وإنما أراد بذلك معنى افصاحيا آخر انفعاليا فيه من الحث والحض على العجلة والخفة فى محاولة الهرب ما عززه الشاعر بقوله : « ندل الثعالب » وهى معان لا توجد فى صيغة الأمر المجردة .

أما على معنى الإضافة فإن المصدر يحتمل الماضى والحال والاستقبال جميعا ويتعين أحدها له بالقرينة الحالية أو المقالية أيضا فتقول « أعجبنى ضربُ زيد عمراً » فيدل على المضى بقرينة « أعجبنى » وتقول : « يعجبنى ضرب زيد عمراً الآن أو غدا فيحدد الظرف معنى الزمن بالحال أو الاستقبال وتقول « ضرب زيد عمراً شديد » فتحتاج إلى القرينة الحالية لتدل على الزمن فاذا كان هذا الضرب قد حدث فالزمن ماض وإذا كان حادثا فهو الحاضر أو متوقعا فهو المستقبل .

بهذا نعلم أن الصفات والمصادر ليست لها دلالة صرفية على الزمن كما يدل الفعل أى أن النظام الزمنى فى الصرف يأخذ فى اعتباره الأفعال دون الصفات والمصادر أما فى الاستعمال حيث يكون النص مسرح القرائن فإن القرائن الحالية والمقالية تضيف إلى الصفات والمصادر معانى جديدة لم تكن لها فى الصرف ونحن نرى ذلك مظهراً من مظاهر تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد وهو موضوع سبق أن شرحناه فى الكلام عن النظام الصرفى . ويأتى التعدد هنا من أن الصفات والمصادر تكون أحيانا من قبيل المسند إليه وأحيانا من قبيل المسند ثم هى أحيانا من قبيل المتعدى وأحيانا من قبيل المفعول به الذى يتعدى المتعدى إليه وتكون أحيانا حالا وأحيانا أخرى نعتا وهى مع كل هذا التقلب فى المعنى باقية على مبناها فتظل الصفات صفات والمصادر مصادر لا يختلف النظر إليها .

نخلص من كل ما تقدم من كلام فى الزمن النحوى إلى النتائج الآتية :

١ — الأزمنة فى اللغة العربية الفصحى ثلاثة ولكنها تتفرع عند اعتبار الجهة إلى ستة عشر زمنا نحويا كما رأينا من قبل و كما يبدو من الجدول الذى تراه أدنى هذا الكلام .

٢ — تظهر الفروق الزمنية الدقيقة فى الجمل الخبرية الثلاث (الإثبات والنفى والتأكيد) وتظهر كذلك فى جملة الاستفهام من الجمل الإنشائية . فهذه الجمل تشتمل على الزمن الماضى معبرا عنه بصيغة فَعَل أو صيغة يفعل كما تشتمل على الحال والاستقبال أما بقية الجمل العربية فلا تحتمل إلا الحال والاستقبال فقط :

٣ — يبدو أن استعمال صيغة « يفعل » للدلالة على الماضى مقصور على أساوب النفى سواء أكان هذا النفى فى الخبر أم فى الاستفهام .

٤ — ويبدو أيضا أن استعمال صيغة «فَعَل» بمعنى الحال أو الاستقبال إنما يكون فى التحضيض والتمنى والترجى والدعاء والشرط .

٥ — تأتى تعبيرات الجهة (التى تتفرع الأزمنة على أساسها ستة عشر فرعا كما ذكرنا) بواسطة إضافة الأدوات الحرفية والنواسخ إلى الأفعال وذلك مثل قد والسين وسوف واللام ونون التوكيد وما ولا ولم ولما ولن وإن وأخواتها وكان وأخواتها وكاد وأخواتها فهذه كلها عناصر لإفادة الجهة المحددة لمعنى الزمن .

٦ — أما الظروف الزمانية وما بمعناها من الأسماء ونحوها فهى تخصص الزمن النحوى عن طريق معنى الاحتواء للحدث الواحد أو معنى الاقتران للحدثين وذلك عندما يعبر بالصيغة الواحدة عن أزمنة مختلفة كالحال والاستقبال فيدل «الآن» مثلا على الحال ويدل « غدا » على الاستقبال .

٧ — كما تلعب القرينة المقالية دورها فى تحديد الزمن (بواسطة استخدام الظروف الزمانية مثلا) تلعب القرينة الحالية دوراً مشابهافى تحديد الزمن أيضا بواسطة المعلومات الخارجية المستمدة من التاريخ أو الجغرافيا أو نحوهما .

أرجو عند هذا الحد أن أكون قد بينت الزمن النحوى فى اللغة العربية الفصحى كيف يكون صرفيا وكيف يكون نحويا سياقيا ثم كيف يكون مطلقا وهو صرفى فتدل الصيغة بشكلها عليه دلالة لاتتخلف وكيف يكون مقيّدا بالجهة وهو نحوى فيكون وظيفة فى السياق لاترتبط بصيغة بعينها فتصلح كل صيغة بحسب الجهة أن تدل على زمن ما قد لاينسب إليها على مستوى النظام الصرفى . ولكن ما الجهة ؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال فيما يلى :

ذكرنا عند تقسيم الكلم أن الفعل يدل باشتقاقه على الحدث ويدل بصيغته على الزمن . ولكن هذا الذى قلناه عن الفعل كان على المستوى الصرفى حيث يرتبط الزمن بالصيغة المفردة التى ليست داخلة فى سياق، . وذكرنا منذ قليل أن صيغة الفعل أو الصفة أو المصدر وهى فى السياق ليست بمفردها قرينة على الزمن المراد وإنما تظاهرها فى ذلك قرائن أخرى حالية ومقالية فى السياق نختار من بينها الجهة لنجعلها موضوع كلامنا هنا .

والجهة aspect تخصيص لدلالة الفعل ونحوه إما من حيث الزمن وإما من حيث الحدث . فهناك جهات فى اللغة العربية لتقييد معنى الزمن وقد رأينا ذلك فيما سبق من تفريعات زمنية نحوية ورأينا أن المبانى الدالة على الجهات الزمنية هى فى جملتها أدوات ونواسخ وقد عددنا منها قد ولم ولما ولن ولا وما والسين وسوف وكان وما زال وظل وكاد وطفق وفوق كل ذلك تلعب الظروف الزمانية دورها الهام جدا فى هذا المجال بتخصيص الزمن النحوى بواسطة الدلالة على توقيت الحدث الواحد الذى يدل عليه الفعل ونحوه فى الجملة أو بواسطة الدلالة على الاقتران الزمانى بين حدثين مدلول عليهما بعنصرين مختلفين فى الجملة . ويتم النوع الأول من نوعى التخصيص الزمنى بواسطة الأسماء ونحوها مما ينقل إلى استعمال الظروف ويدل على أوقات كالآن واليوم وغدا وبعد سنه ومنذ يومين وأمس كما يتم النوع الثانى من التخصيص بواسطة الظروف الزمانية نفسها وهى إذ وإذا وإذاً ومتى وأيان فكل واحد من هذه الظروف الزمانية يدل على اقتران زمنى

بين حدثين . وقد سبق أن عرفنا كيف تبلغ هذه الظروف غاية أهميتها في تخصيص أزمنة الصفات والمصادر بصفة خاصة كما أنها تبلغ مستوى أعلى من الأهمية في استعمالات العناوين الصحفية المعاصرة حيث يستعمل المضارع للدلالة على الماضي والحال والاستقبال ولا يتعين واحد من هذه إلا بواسطة قرينة حالية كعلم القارىء بالحدث قبل قراءة الصحيفة بالاستماع إليه في الإذاعة أو قرينة لفظية هي الظرف الذي يعين زمن المضارع المستعمل . انظر مثلا في نماذج العناوين الآتية :

١ – طائراتنا تقصف مواقع العدو . (لا ذكر للظرف اتكالا على انتشار النبأ بالإذاعة) .

٢ – طائراتنا تقصف مواقع العدو أمس .

٣ – الرئيس يتفقد اليوم مواقع العمل في السد العالي .

٤ – المجلس الوطني الفلسطيني ينعقد غدا بالقاهرة .

تلك هي الجهات (أي القرائن المعنية) للزمن وقد رأينا من بين هذه القرائن ما هو حالي وما هو مقالي .

وهناك جهات أخرى لتخصيص معنى الحدث بخصوصه أو قد تكون لتقييد إسناد الحدث إلى المسند إليه فالجهات التي تفيد تخصيص معنى الحدث دون نظر إلى إسناده يتم التعبير عنها بواسطة عناصر صرفية في المبنى كالتضعيف لإفادة المبالغة في مثل كسر وكالتكرار لإفادة معناه في نحو زلزل ودمدم وهدهد .

ونستطيع فيما يلي أن نورد طائفة من هذه التعبيرات عن الجهة :

الجهة	المبنى	المثال
التعدية	الهمزة	أكرم
»	التضعيف	كرّم
تكرار الحدث	تكرار المبنى	زلزل

المثال	المبنى	الجهة
تقاتلا	تاء التفاعل	المشاركة
استخرج	السين والتاء	الطلب
انكسر	نون الانفعال	المطاوعة
اختار	تاء الافتعال	الاتخاذ
تشجع	تاء التفعّل	التكلف
اقتتلوا	تاء الافتعال	التبادل

أما جهات تقييد علاقة الإسناد فهى ما جمعناه تحت عنوانى «التخصيص» و «النسبة» عند كلامنا فى التعليق النحوى. فما سميناه القرائن المعنوية كالتعدية والسببية والمعية والظرفية المكانية وهلم جرا هى فى الواقع جهات فى فهم علاقة الإسناد فى التركيب فليست مسلّطة على الزمن ولا على الحدث فى إفادتها التقييد وإنما هى قيود فى الإسناد وإليك أمثلة لها:

المثال	الباب	المبنى	الجهة
ضرب زيد عمراً	المفعول به	الاسم المنصوب مطلقا	التعدية
جئت رغبة فى رؤيتك	المفعول لأجله	المصدر المنصوب	السببية
سرت والنيل	المفعول معه	الاسم المنصوب بعد الواو	المعية
جلست حيث جلس زيد	المفعول فيه	ظرف المكان	الظرفية المكانية[1]
قمت قياما	المفعول المطلق	المصدر المنصوب	التقوية[2]
جئت ماشيا	الحال	الوصف المنصوب	الملابسة
قام الناس إلا زيداً	المستثنى	الاسم بعد إلا ونحوها	الإخراج

(١) يدخل فى التعبير عن الظرفية ما يفيدها من حروف الجر.

(٢) يدخل فى التعبير عن جهة تقوية علاقة الاسناد التوكيد بالحرف كاللام ونون التوكيد وان وغيرها.

الجهة	المبنى	الباب	المثال
التفسير	الاسم الجامد منصوبا أو مجرورا بمن	التمييز	اشتريت قنطارا قطنا
الخلاف	الاسم المنصوب بعد ضمير المتكلم	المختص	نحن العرب نكرم الضيف
الاستعلاء	على	حروف النسبة	مشيت على الرصيف
الواسطة	الباء	»	ضربته بالعصا
المجاوزة	عن	»	عدّ عن ذا

بهذا نرى أن الجهات تقع فى ثلاثة أنواع :

١ – جهات فى فهم معنى الزمن وقد سبقت ومنها ظروف الزمان وبعض الأدوات والنواسخ .

٢ – جهات فى فهم معنى الحدث وقد سبقت أمثلتها ومنها المعانى المنسوبة إلى حروف الزيادة فى الصيغ .

٣ – جهات فى فهم معنى علاقة الإسناد ومنها ظروف المكان والمنصوبات وحروف الجر .



الفصل السادس

الظواهر السياقية

ذكرنا من قبل أن الأنظمة من اللغة لا من الكلام وأن اللغة — ومنها الأنظمة — ساكنة صامتة تنشد لنفسها الاطراد وتسعى إلى الإطلاق شأنها شأن كل نظام آخر . وذكرنا كذلك أن الكلام تطبيق على نظام اللغة وأنه ديناميكي متحرّك شأنه فى ذلك أيضا شأن كل تطبيق على أى نظام . وإذا عدنا إلى المثل الذى اخترناه من قبل — وهو نظام المرور — وجدنا أن النظام يقتضى فى جميع الحالات أن يكون السير على جانب معين من الطريق وهذه قاعدة فى النظام مطردة ومطلقة ، ولكن عملية المرور التى تتم طبقا لهذا النظام والتى هى فى الواقع تطبيق أمين له يحدث لها أن تصادف بعض المشكلات أحيانا كأن يكون الجانب المختار للمرور مشغولا بإصلاح الطريق أو ببقايا حادث وقع فيتحتم فى هذه الحالة أن يتحول المرور إلى الجانب الآخر من الطريق على عكس ما يطلبه النظام ولكن هذا يعتبر حلا من حلول مشكلات التطبيق . فإذا عبر عنه بمجموعة من القواعد تفصل ما يتبع من الإجراءات عند انشغال الجانب المختار للمرور من الطريق اعتبر ذلك نظاما فرعيا يؤيد النظام الأصلى ولا يطعن فيه . وفى نظام اللغة ما يشبه نظام المرور تماما كما أن فى الكلام ما يشبه حركة المرور التى يحكمها هذا النظام . فالنظام الصوتى للغة يقرر مثلا أن الدال مجهورة وأن التاء مهموسة . ويصر النظام على اطراد هذه القاعدة وإطلاقها ولكن الكلام وهو التطبيق العملى لنظام اللغة قد يشتمل على دال ساكنة متبوعة بتاء متحركة وهنا نجد أن تجاور الحرفين على هذا النحو يتسبب فى صعوبة عضوية تتحدى محاولة المحافظة على ما قرره النظام كما يتسبب التقاء المتقاربين دائما فى احتمال اللبس لو حاولنا فى نطقهما عبثا أن نرضى مطالب النظام لأن جهر الدال الساكنة المتبوعة بتاء متحركة أمر ثقيل التحقيق فى النطق وهنا تظهر مشكلة من مشاكل التطبيق يحلها السياق بظاهرة الإدغام فتكون الدال والتاء فى النطق كالتاء المشددة تماما (قعدْتُ = قَعَتُّ) . و «الإدغام» الذى ذكرناه

واحدة من الظواهر السياقية التى تحل مشاكل النظام اللغوى والتى سنشرحها تباعا بعد قليل وربما سميناها لماما « الظواهر الموقعية » .

قلت إن محاولة جهر الدال الساكنة المتلوة بالتاء تنسبب فى ثقل العملية العضوية أو فى اللبس وكلاهما مشكلة من مشكلات التطبيق . ولكن ثقل العملية العضوية ليست سببا فى حدوث الظواهر السياقية جميعا لأن بعضها لو نفذ فى نطقه النظام كما هو لم نحس ثقل العملية النطقية فى نطقه أبداً ، فلو أن المتكلم عزف عن الوقف بالسكون وأعطى الحرف الأخير حركته التى أعطاه النظام إياها لما كان فى ذلك أى نوع من أنواع الثقل من الناحية العضوية بل على العكس من ذلك تماما نرى قوافى الشعر تأبى فعلا تطبيق ظاهرة الوقف بالسكون ونحوه فى الكثير جدا من الحالات ولها فى ذلك نظام فرعى عروضى خاص بها . ولكن الأسس التى تتحكم فى تحقيق الظواهر السياقية لا يتحتم أن تنبنى جميعا على ثقل العملية النطاقية بالضرورة وإنما تنبنى كذلك على مراعاة أمن اللبس كما رأينا وعلى الاعتبارات الذوقية فى صياغة السياق العربى . فإذا أردنا أن نعبر عن جميع ذلك بعبارة شاملة قلنا إن الأساس الذى يتحكم فى تحقق الظواهر السياقية إنما هو : كراهية التقاء صوتين أو مَبْنَيَيْن يتنافى التقاؤهما مع أمن اللبس أو مع الذوق الصياغى للفصحى فتحدث الظاهرة لعلاج موقف التقى فيه هذان الأمران فعلا وذلك نتيجة لما قضى به أحد أنظمة اللغة للمبانى خارج السياق وذلك على غرار ما نراه فى العرض الآتى لأشهر الظواهر السياقية فى الفصحى :

اتجاه الذوق العربى	الظاهرة الموقعية الناتجة	تفسيرها
١ – كراهية توالى الأضداد	ظاهرة التأليف	الضدان هنا هما الصوتان المتنافران فى النطق
٢ – « « «	« الوقف	الضدان هما الحركة وهى مظهر الاستمرار والصمت وهو مظهر التوقف
٣ – « « «	« المناسبة	الضدان قيمتان صوتيتان متنافرتان

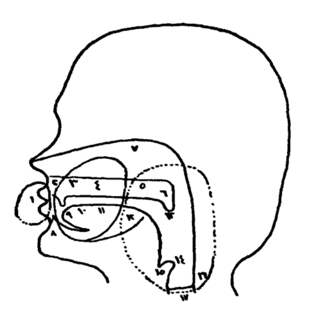
تفسيرها	الظاهرة الموقعية الناتجة	اتجاه الذوق العربي
صوتان في تجاورهما ثقل في النطق	ظاهرة الإعلال والإبدال الضدان	٤ – كراهية توالي الأضداد
المثلان هما الصمت قبل النطق والسكون في أوله	» التوصل	٥ – » » الأمثال
المثلان أو المتقاربان صوتان مشتركان في أكثر خصائصهما	» الإدغام	٦ – » » »
المثلان هما الساكنان المتواليان	» التخلص	٧ – » » »
الأمثال نونات أو تاءات أو غير ذلك .	» الحذف	٨ – » » »
الأمثال هنا حركات متوالية	» الإسكان	٩ – » » »
توقى الأمثال هنا بتوزيع الحركة والمد على النطق	» الكمية	١٠ – » » »
توقى الأمثال هنا بتوزيع القـــوة والضعف بين الأصوات وبين الكلمات	» الإشباع والإضعاف	١١ – » » »
توقى الأمثال يكون بتنويع المقاطع	» النبر	١٢ – » » »
توقى الأمثال يكون بتنويع النغمات .	» التنغيم	١٣ – » » »

فإذا كانت اللغة العربية تكره توالى الأضداد وتكره كذلك توالى الأمثال فما الذى يرتضيه ذوقها إذاً ؟ من الواضح أن النظام اللغوى والاستعمال السياقى جميعا يحرصان فى اللغة العربية الفصحى على التقاء المتخالفين أو بعبارة أخرى يحرصان على التخالف ويكرهان التنافر والتماثل . فأما كراهية التنافر

فلأنه ينافى الذوق العربى وأما كراهية التماثل فلأنه يؤدي إلى اللبس . فإذا أحبت اللغة العربية التخالف فذلك لأنه يعين على أمن اللبس بواسطة ما يهيئه من المقابلات أو الفروق بين المتخالفين أى بواسطة استخدام القيم الخلافية التى أشرنا إليها من قبل وقلنا إنها لا غنى عنها للوصول إلى الوضوح أو بعبارة أخرى للوصول إلى أمن اللبس ، ومن هنا كانت الظواهر الموقعية التى ترد فى السياق لتفادي ما تكرهه اللغة من تنافر أو تماثل تتجه دائما إلى المحافظة على التخالف على نحو ما سنرى حين الكلام فى كل ظاهرة موقعية نتناولها فى الصفحات التالية . ومع أن علاج التنافر إنما يكون بالاتجاه إلى عكسه وهو التماثل نجد الظاهرة الموقعية تكتفى (كما فى ظاهرة التأليف مثلا) بتفادى التنافر وهو محظور أول دون الوصول إلى التماثل وهو المحظور الثانى وذلك بالوقوف عند حد التخالف .

١ ـ ظاهرة التأليف

لاحظ اللغويون منذ القدم عند النظر فى تأليف الكلمة العربية من أصولها الثلاثة (الفاء والعين واللام) أن هذه الأصول يجرى تأليفها حسب أساس ذوقى وعضوى خاص يتصل بتجاور مخارج الحروف الأصول التى تتألف منها الكلمة أو تباعدها بالنسبة إلى أماكنها فى الجهاز النطقى . ولقد لاحظ الأقدمون أن الكلمة العربية إذا أريد لها أن تكون فصيحة مقبولة فإنها تتطلب فى مخارج حروفها أن تكون متناسقة ولا تتسامح اللغة فتتخلى عن هذا المطلب إلا فى أضيق الحدود فى حالات الزيادة والإلصاق ونحوها . وقبل أن نوغل فى شرح هذه الظاهرة ينبغى أن نرسم الجهاز النطقى ونقسمه حسب تقسيمهم لمجموعات المخارج إلى ثلاث مناطق ونسمى إحداها عليا أو قصوى والثانية وسطى والثالثة سفلى أو دنيا على النحو التالى:



١ – الشفتان
٢ – الأسنان العليا
٣ – اللثة
٤ – الغار (الحنك الصلب) .
٥ – الطبق (الحنك الرخو) .
٦ – اللهاة .
٧ – التجويف الأنفى (الخيشوم) .
٨ – الأسنان السفلى .
٩ – طرف اللسان .
١٠ – مقدم اللسان .
١١ – وسط اللسان .
١٢ – مؤخر اللسان .
١٣ – الحلقوم
١٤ – الحلق
١٥ – لسان المزمار .
١٦ – الجدار الخلفى للحلق .
١٧ – الحُنجرة وبها الأوتار الصوتية .

والمخارج العربية حين تنسب إلى المناطق التى حددها اللغويون القدماء بالنسبة لدراسة ظاهرة ائتأليف تبدو كما يلى :

(أ) المنطقة الأولى (الشفتان)	(ب) المنطقة الثانية (مقدم اللسان)
١ – الشفوى (ب م و) .	٣ – الأسنانى (ث ذ ظ)
٢ – الشفوى الأسنانى (ف)	٤ – الأسنانى اللثوى (ت د ض ط س ز ص)
	٥ – اللثوى (ن ل ر)
	٦ – الغارى (ج ش ى)

(حـ) المنطقة الثالثة (مؤخر اللسان والحلق)

٧ – الطبقى (ك = g)

٨ – اللهوى (الحلقومى خ غ ق)

٩ – الحلقى (ع ح) .

١٠ – الحنجرى (ء هـ)

يقول السيوطى(١) : « قال ابن دريد فى الجمهرة : اعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت لأنك إذا استعملت اللسان فى حروف الحلق دون حروف الفم ودون حروف الزلاقة كلفته جرسا واحدا وحركات مختلفة . ألا ترى أنك لو ألفت بين الهمزة والهاء والحاء فأمكن لوجدت الهمزة تتحول هاء فى بعض اللغات لقربها منها نحو قولهم فى أمَ والله « هم والله » وقالوا فى أراق « هراق » ولو جدت الهاء فى بعض الألسنة تتحول وإذا تباعدت مخارج الحروف حسن التأليف .

قال واعلم أنه لا يكاد يجيء فى الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد فى كلمة واحدة لصعوبة ذلك على ألسنتهم » .

ويروى الشيخ السيوطى عن الشيخ بهاء الدين صاحب عروس الأفراح أن رتب الفصاحة متفاوتة فإن الكلمة تخف وتثقل بحسب الانتقال من حرف إلى حرف لا يلائمه قربا أو بعدا . فاذا كانت الكلمة ثلاثية فتراكيبها اثنا عشر :

١ – الانحدار من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو ع د ب

٢ – الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط « ع ر د

(ويظهر أن الراء خطأ مطبعى صحته الباء) .

٣ – من الأعلى إلى الأدنى إلى الأعلى « ع م ه

٤ – من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى « ع ل ن

(ويظهر أن النون خطأ مطبعى صحته الهاء)

---

(١) المزهر ص ١١٥ .

٥ – من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى — نحو ب د ع
٦ – من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط — « ب ع د
٧ – من الأدنى إلى الأعلى إلى الأدنى — « ف ع م
٨ – من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى — « ف د م
٩ – من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى — « د ع م
١٠ – من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى — « د م ع
١١ – من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط — « ن ع ل
١٢ – من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط — « ن م ل

ثم يقول: إن أحسن هذه التراكيب الأول فالعاشر فالسادس وأما الخامس والتاسع فهما سيان فى الاستعمال وإن كان القياس يقتضى أن يكون أرجحهما التاسع وأقل الجميع استعمالا السادس .

ويظهر أن الشيخ بهاء الدين وكذلك السيوطى لم يكلف نفسه عناء استقصاء الإمكانات التى تحتملها الكلمة العربية من هذه الناحية استقصاء كاملا فكان عليهما أن ينظرا إلى القضية مثل النظرة الرياضية الإحصائية التى نظرها الخليل فى كتاب العين حيث حسب الطرق التى تجتمع بها الحروف فى الكلمة الواحدة فضرب ٢٨ × ٢٨ × ٢٨ وحصل منها على عدد المواد التى يمكن للغة العربية أن تعدّد الكلمات تحت كل واحدة منها . ولا شك أن الشيخ بهاء الدين والسيوطى كليهما لم يكن أمامهما عمل معقد كالذى قام به الخليل لأن العدد المضروب هنا لن يكون ٢٨ بعدد الحروف وإنما يكون ٣ بعدد أنواع المخارج فتضرب فى نفسها مرتين (٣×٣×٣) فتكون احتمالات تركيب الكلمة من هذه الأنواع سبعة وعشرين احتمالا . فاذا دللنا على أنواع المخارج بالأرقام بدل الأوصاف فجعلنا الرقم (١) للأدنى والرقم (٢) للأوسط والرقم (٣) للأعلى صار فى وسعنا أن نعبر عن التواليف الممكنة وغير الممكنة على السواء وأن نصور ذلك على النحو التالى :

١١١	×	١١٢	ل و م	١١٣	ق و م
٢١١	ف و ر	٢١٢	ن م ل	٢١٣	ع ب د
٣١١	ف و ق	٣١٢	د م ع	٣١٣	ع م ه
١٢١	ف د م	١٢٢	ر س م	١٢٣	ع د ب
٢٢١	ب د ر	٢٢٢	د ر س	٢٢٣	ع ر س
٣٢١	ب د ع	٣٢٢	ن ت ق	٣٢٣	ع ل ه
١٣١	ف ع م	١٣٢	د ع م	١٣٣	ح ق و
٢٣١	ب ع د	٢٣٢	ن ع ل	٢٣٣	ع ه د
٣٣١	و ق ح	٣٣٢	ر ق ع	٣٣٣	×

وبالتأمل فى هذا التوزيع الشامل لإمكانات تجاور أنواع المخارج (لأن مادة البحث هنا أنواع المخارج أى مجموعاتها الثلاث لا المخارج المفردة ولا الحروف) يمكن أن نستنبط الحقائق الآتية :

١ ـــ أن فكرة تقارب المخارج وتباعدها هى فعلا أساس هذه الظاهرة فى اللغة العربية الفصحى (ظاهرة التأليف) فبحسبها تتجاور الحروف فى الكلمة أولا تتجاور . وهذه الظاهرة هى التى استعان بها القدماء من نقاد الأدب فى الكشف عما سموه « التنافر اللفظى » وعلى أساسها بنوا نقدهم لكلمة «مستشزرات » التى وردت فى معلقة امرىء القيس ولعبارة «وليس قرب قبر حرب قبر » . ومرجع كل ذلك كما ذكرنا إنما هو إلى الذوق العربى الذى يتجه إلى ما اصطلحنا على تسميته « كراهية التضاد أو التنافر » .

٢ ـــ أن عبارة ابن دريد القائلة : « إذا تباعدت مخارج الحروف حسن تأليفها » أكثر صدقا وأقل تورطا من قوله : « اعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت » لأن العبارة الأولى لم تتورط كما فعلت العبارة الثانية فى ادعاء ثقل الكلمات المؤلفة من حروف متقاربة تقاربا لا تنافر فيه مثل :

ر س م – د ر س – ب د ر – ف ؟ ٤ – و ق ح – ونحوها .

٣ – أن عبارة الشيخ بهاء الدين المفصلة لاتحكى القصة كلها بدليل ما استدركته أنا عليه من تواليف لم يذكرها وهى التى وضعت تحتها خطا فى الجدول الذى سبق ولهذا أرفض أن تكون مقالته شاملة .

٤ – أن دراسة ظاهرة التأليف إذا بنيت على المخارج العشرة التى ذكرناها سابقا كل منها على حدة فلربما كانت أجدى فى شمول هذه الظاهرة الموقعية من دراستها مؤسسة على هذه المناطق الثلاث التى يشتمل كل منها على مخارج متعددة .

٥ – ولربما كان من الممكن أن يضاف إلى الاعتبار العضوى المخرجى فى هذه الدراسة اعتبار القيمة الصوتية من تفخيم وترقيق فيمكن بهذا أن ندعى مثلا ندرة تجاور أحد المطبقات مع أحد الغاريات وهى أشد الحروف استفالا .

٦ – هذه الظاهرة الموقعية (التأليف) مرتبطة أشد الارتباط بدراسة المستعمل والمهجور من مواد اللغة وهى بهذا المعنى ترتبط بمعنى الكلمة العربية الفصحى نوع ارتباط .

٢ – ظاهرة الوقف

يدل الوقف بوسائله المتعددة على موقع هو فى طابعه ، « مفصل » من مفاصل الكلام يمكن عنده قطع السلسلة النطقية **chain of utterance** فينقسم السياق بهذا إلى دفعات كلامية **spoken groups** تعتبر كل دفعة منها إذا كان معناها كاملا « واقعة تكليمية **speech event** منعزلة أما إذا لم يكن معناها كاملا كالوقف على الشرط قبل ذكر الجواب مثلا فإن الواقعة التكلمية حينئذ تشتمل على أكثر من دفعة كلامية واحدة .

ولعل ظاهرة الوقف باعتبارها موقعية من موقعيات السياق العربى ترجع إلى كراهية توالى الأضداد » أو « كراهية التنافر » إن شئت اسما آخر لهذا المظهر من مظاهر الذوق العربى ، فالحركة مظهر من مظاهر الاستمرار

فى الأداء والصمت الذى يأتى عن تمام المعنى جزئيا أو كليا أو عن انقطاع النفس أو لأى سبب يدعو إلى قصد الوقف يعتبر عكس الحركة تماما فبينه وبين الحركة تنافر . والحركة التى تقع فى نهاية الدفعة الكلامية لابد لمقطعها أن يكون من نوع (ص ح) وهو نوع لا يقع عليه النبر وهو فى آخر الدفعة الكلامية أبداً وانعدام النبر فى هذا المقطع يضعف الحركة فى النطق ويجعلها من قبيل الرَّوْم وهو الاصطلاح الذى أطلقه النحاة على الوقوف بها ضعيفة بل من قبيل الإشمام الذى هو تهيؤ الشفتين لنطق الحركة دون حدوث هذا النطق . ومن ثم تكون الحركة الأخيرة فى ضعفها وقصورها عن الوصول إلى الأذن غير ذات قيمة كبيرة باعتبارها قرينة لفظية على المعنى ومن هنا اختار الاستعمال أن ينشىء ظاهرة الوقف دفعا للتنافر ودلالة على موقع انتهاء الدفعة الكلامية وهو موقع يرتبط بتمام المعنى جزئيا أو كليا كما ذكرنا . ولقائل أن يقول فلم بقيت هذه الحركة فى قوافى الشعر ولم يلجأ الشعراء إلى ظاهرة الوقف يستعملونها فى نهاية كل بيت من أبيات القصيدة . والجواب على ذلك من وجهين :

الأول : أن الشعر موسيقى والموسيقى تكون بالحركة والمد ولا تكون بالسكون ولذا كان الشعر أشد حرصا على الحركة فى قوافيه منه على السكون ومع ذلك لم يرفض الشعر السكون رفضا تاما فارتضى القوافى المقيدة بالسكون لا لحبه للسكون نفسه وإنما لاصطناع تقييد القافية باعتباره طريقة تعبيرية ذات قيمة خاصة فى مجال المزاج الشعرى .

الثانى : أن الحركات التى فى قوافى الشعر يغلب فيها ألا تبقى على كميتها القصيرة فإن الطابع الإنشادى للشعر العربى يجعل الشاعر يترنم بالشعر فيشبع حركاته الأخيرة بما يسمى إطلاق القافية فتطول الحركة وتصبح مدا والوقف على المد تباركه القاعدة حتى فى الاستعمال غير الشعرى .

وللوقف وسائل متعددة غير الإسكان : فله غير الإسكان الروم والإشمام والإبدال والزيادة والحذف والنقل والتضعيف : فالروم إضعاف صوت الحركة دون أن تختفى تماما على الأذن والإشمام عدم النطق بالضمة ولكن مع

الإشارة بالشفتين إليها فلا يدركه إلا من يرى شفتى المتكلم أى أن الإشمام لاقيمة له بالنسبة للأعمى ولا المبصر عند الإظلام ويذكر النحاة أن معناه مرتبط بالفرق بين الساكن أصلافلا إشمام فيه وبين المسكن بالوقف ففيه الإشمام . وأما الإبدال فهو إبدال الألف من تنوين المنصوب وتنوين إذاً ومن نون التوكيد الخفيفة وكذلك إبدال الهاء من تاء التأنيث التى تلحق الأسماء . وأما الزيادة فهى زيادة هاء السكت بعد الفعل المعتل المحذوف الآخر نحو أعطه وأرجه وعه وقه وكذلك بعد ما الاستفهامية لحاجة الصيغة إليها فى كل ذلك بعد أن انتقصها نظام اللغة وذلك لإشباعها فى الكلام . وأما الحذف فهو حذف التنوين من آخر المنون مرفوعا كان أو مجرورا ومن آخر المقصور مطلقا وحذف إشباع الضمير فى به وله وحذف ياء المنقوص مع التنوين فى الاسم المنقوص المنكر وفى لغة ترد الياء دون التنوين . وأما النقل فتحويل حركة الحرف الأخير من الكلام إلى الساكن قبله لبيان حركة الإعراب أو التخلص من التقاء الساكنين إلا إذا كان ما قبل الآخر ممنوعا تحريكه . وأما التشديد فليس المقصود به تضعيف الحرف وإنما هو شبيه بقلقلة بطيئة للحرف الموقوف عليه وهو يلاحظ فى يومنا هذا فى القاء «الإملاء» على التلاميذ وفى كلام المحاضرين المتأنين والمتأنقين ويلاحظ فى وقف الدكتور طه حسين على جمل كلامه حين يحاضر ، فهو يجعل تشديد الحرف الأخير المسكن للوقف وسيلة من وسائل الإبلاغ السمعى لإرادة التأكيد أو أى معنى آخر مناسب . ويزعم النحاة أن التأنى فى نطق هذا الحرف الساكن الأخير هو من قبيل التشديد وأن سببه هو بيان أنه متحرك أصلا فيتحرك عند الوصل ويقولون إن هذه الظاهرة لاتكون فى الحرف الأخير إذا كان همزة كبناء لأن القصر يغنى عنها والنبر قرينة على وجودها عند عدم القصر والعرب لاتضعف الهمزة إلا إذا كانت عينا فى الكلمة . وهذه الظاهرة لاتكون أيضاً فى حرف لين جاء بعد حرف متحرك كما فى سَرُوَ وَبَقِيَ والقاضى ولا فى الحرف الآخر الصحيح إذا سبق بحرف صحيح ساكن نحو « بَكْر » .

٣ ـ المناسبة

ومما يعود فى الذوق العربى أيضا إلى كراهية التنافر ما يسمونه ظاهرة المناسبة **vowel harmony** فالمعروف أن الفتحة وألف المد من قبيل صوتى واحد وأن الكسرة وياء المد من قبيل آخر وأن الضمة وواو المد من قبيل ثالث فكل حركة من هذه الحركات الثلاث تناسب ما كان من قبيلها . ولقد لاحظ النحاة أن موقعا ما قد يتطلب حركة معينة بحكم النظام أى بحسب القاعدة ولكن هذه الحركة المطلوبة قد تتنافر مع ما يجاورها أو على الأقل لا تناسبه ومن هنا يبدو السياق وقد اتخذ فى مكان هذه الحركة حركة أخرى تتناسب مع ما يجاورها .

ولقد سجل النحاة تحت عنوان المناسبة حركة واحدة هى الكسرة قبل ياء المتكلم من نحو « هذا كتابى » ولكننا نستطيع أن نضيف إلى ذلك عدداً من حركات المناسبة فى مواقع أخرى ومن هذه الحركات ما يلى :

١ ـ بناء الماضى على الضم لمناسبة واو الجماعة فى نحو ضربوا فهذه الضمة لا يمكن تفسيرها إلا تحت عنوان المناسبة :

٢ ـ تحريك عين المضارع المسند إلى واو الجماعة بالضم فى جميع حالاته الإعرابية نحو يضربون ولن يضربوا ولم يضربوا فهذه الضمة للمناسبة أيضا .

٣ ـ تحريك لام فعل الأمر بالضم عند إسناده إلى الواو نحو اضربوه وذلك للمناسبة كذلك .

٤ ـ تحريك لام الفعل المضارع المسند إلى ياء المخاطبة بالكسر لمناسبة الياء فى جميع الحالات الإعرابية نحو تضربين ولن تضربى ولم تضربى .

٥ — تحريك لام فعل الأمر عند إسناده إلى ياء المخاطبة بكسرة لمناسبة الياء نحو اضربى .

٦ — تحريك أواخر هذه الأفعال جميعا بالفتحة عند إسنادها إلى ألف الاثنين نحو قولك ضربا — يضربان — لن يضربا — لم يضربا — اضربا .

٧ — إذا كان الفعل معتل الآخر بالألف فإن الفتحة التى على عين الكلمة والتى تعتبر الألف مداً لها تبقى بعد حذف الألف فى بعض تصريفات الفعل لتكون قرينة على الألف المحذوفة ويسميها النحاة حينئذ حركة الدليل » ومن تعبيراتهم المحفوظة فى ذلك قولهم : « والفتحة قبلها دليل عليها » . فهذه فى الحقيقة حركة لمناسبة الألف لأنه لا يوجد فعل معتل الآخر بالألف دون أن تكون عين الكلمة فيه مفتوحة لمناسبة هذه الألف ولا تسمى هذه الفتحة « حركة الدليل » إلا بعد حذف الألف أما والألف موجودة فهى للمناسبة .

٨ — مما يدخل تحت المناسبة أيضا إعراب المجاورة كما فى « جحر ضب خربٍ » حيث يتضح المعنى بقرينة معنوية هى قرينة الصلاحية للإسناد وعدمها فيصبح اعتبار المناسبة الموسيقية للحركات أهم من المحافظة على إعراب القاعدة .

٩ — ومما يعد من قبيل المناسبة أيضا ما يسميه النحاة « الإتباع على اللفظ » فليس لهذا النوع من الاتباع مبرر من القاعدة ولهذا السبب لا يمكن تفسير الإتباع على اللفظ إلا فى ضوء المناسبة الصوتية الموسيقية بين صوتين حين تتضافر القرائن على بيان المحل فلا يحتاج إلى حركة التابع بين القرائن الدالة عليه .

٤ ـ الاعلال والابدال

قد يبدو للقارىء من أول وهلة أن هذا العنوان « الإبدال والإعلال » يحمل فى طيه زعما بأن العرب كانوا ينطقون شيئا ثم أبدلوا به شيئا آخر أو أعلوه . وهذا الظن أبعد ما يكون عن الصواب فالتقابل هنا ليس بين مستعمل قديم متروك ومستعمل جديد منطوق . وإنما التقابل كما ذكرنا من قبل هو بين ما يقرره النظام وما يتطلبه السياق أى بين القواعد الصوتية وبين الظواهر الموقعية ويتخذ الإبدال فى اللغة العربية الصور الآتية :

(أ) إبدال الصحيح بالصحيح كإبدال الطاء من تاء الافتعال إذا كانت فاؤه حرفا مطبقا وهو الصاد والضاد والطاء والظاء، وكابدال الدال بهذه التاء إذا كانت فاء الكلمة دالا أو ذالا أو زايا .فمثال الأربعة الأوائل اصطبر واضطر واطلع واظطلم ومثال الثلاثة الأخيرة ادّان وادّكر وازداد .

(ب) إبدال الصحيح باللين وذلك كإبدال الهمزه بالواو والياء فى كساء وقائل وصحائف وقوائل وكإبدال الهمزة أيضا بأولى الواوين فى أول الكلمة مثل أوائل وأواق وأواصل والأولى. ومن ذلك أيضا إبدال التاء بالواو إذا كانت الواو فاء للافتعال نحو اتّكل .

(حـ) إبدال المد بالصحيح كجعل ثانية الهمزتين حين تكون ساكنة فى الكلمة نفسها مدا لحركة أولاها نحو آثر وايتمن .

(د) إبدال اللين باللين كجعل الواو ياء فى رضىّ وحُدَيّة وعيادة وديار وحياض وأعطيت ولىّ ونُيَّمْ وعصىّ وكجعل الياء واواً فى موسر وقضُو ومرمُوَة ورموان وخورى وتقوى وحزْوى .

(هـ) إبدال اللين بالمد كجعل الألف ياء فى غزيّل .

(و) إبدال المد بالمد كجعل الألف ياء مد فى دنانير ومصابيح وجعلها واوا ممدودة فى بويع وقوتل .

ويحلو للنحاة أن يسموا الصور أ ، ب ، حـ ، صور « إزالة » والصور د ، هـ ، و ، صور « إحالة » .

نحن نعلم أن الحرف اللين إذا تحرك فقد يصحح كما فى أقوال وبيان وقد يعتل كما فى قال وبان . وإذا سكن فقد يصحح كما فى قول وبيع وقد يعتل كما فى صورة وحيلة . فالاعتلال وارد على حرف اللين سواء أكان متحركا أم ساكنا ولكن هذا الاعتلال يعرف لدى النحاة « بالإعلال » وهو الظاهرة الموقعية التى سنحاول شرحها الآن . وموضوع الإعلال كما رأينا هو الحرف اللين وهو الواو والياء (دون الألف) ويكون الإعلال فى هذين الحرفين بإحدى طرق ثلاث :

(ا) القلب : وملخصه أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا كما فى قال وباع ونوى ورمى وغزا ولا تقلبان إذا سكن ما بعدهما أو كانتا عينا لفعَل كَحَوَرِ وَعَيَنِ أو لفَعِل الذى الوصف منه على وزن أفعل نحو عور وعين أو افتعل الواوى كاجتوروا أو ما آخره زيادة تختص بالأسماء كَدَوَرَان أو كانت إحداهما أول حرفين مستحقين لهذا القلب نحو حَيَوَان .

(ب) النقل : فإذا كانت الواو أو الياء عينا للفعل أو الاسم الجارى مجرى المضارع مسبوقة بساكن صحيح نقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها نحو يقوم ويبيع ومقول ومبيع إلا إذا كان الفعل تعجبا أو مضعف اللام نحو ما أقْوَله وَيَبْيَضّ فإذا أعلت عين المصدر هذا الإعلال بالنقل نقلت حركتها إلى الفاء وقلبت الواو أو الياء ألفا نحو استقامة وإقامة وحذفت من المصدر إحدى الألفين لالتقاء الساكنين فيكون هذا النوع من المصادر مجالا للقلب والنقل والحذف جميعا .

(حـ) الحذف : تحذف الواو والياء عند التقاء الساكنين كما فى «قاضٍ» و «غازٍ» والاستثقال ونقل الحركة أو حذفها هو الذى يؤدى إلى التقاء الساكنين وتكون الواو أو الياء أول هذين الساكنين فتحذفان فى هذا الموقع بعكس ما يحدث فى الحروف الصحيحة التى إذا التقى ساكنان منها حرك أولهما بالكسر كما شرحنا ذلك فى حينه فلا يحذف

الصحيح فى هذه الحالة ولا يدخل حذفه حين يحدث بحسب القواعد الأخرى فى نطاق ظاهرة الإعلال وإنما يعالج تحت عنوان ظاهرة حذف الصحيح .

ومما يتصل كذلك بموقعية الإعلال (بالحذف) حذف فاء الثلاثى فى المضارع المفتوح حرف المضارعة نحو يَعد والأمر نحو عِد والمصدر المكسور الفاء الساكن العين نحو عِدَةً وكذلك حذف الهمزة من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول مما عدى بالهمزة نحو يكرم فهو مكرِم ومكرَم .

٥ ـ التوصل

قلنا إن نظام اللغة العربية يأذن لبعض الكلمات أن يبدأ بالساكن من الناحية النظرية ومن ذلك أداة التعريف التى يروى فيها ابن مالك أن « أل حرف تعريف أو اللام فقط » فتكون اللام فقط هى أداة التعريف بجعلها ساكنة فى بداية الكلمة المعرفة . ومن ذلك أمر الثلاثى كاضرب وأمر الخماسى كانطلق وأمر السداسى كاستخرج ومصادر الخماسى والسداسى كانطلاق واستخراج وغير ذلك من الكلمات المحفوظة . ولقد اصطلح الإملائيون على أن يضعوا قبل الحرف الساكن الذى تبدأ به هذه الكلمات ألفا لا صلة لها بتركيب الكلمة نظريا ولا ينطقها عمليا ولا معنى لها إلا الدلالة على الموقع المعين الذى كتبت لتدل عليه مثلها فى ذلك مثل الألف التى تكتب أمام واو الجماعة فى نحو « ضربوا » و « قاموا » و « قعدوا » فالألفان ليستا من بنية الكلمة والألفان لا تنطقان ولكن إحداهما تتقدم الساكن الذى بدأت به الكلمة لتدل عليه وثانيتهما تتلو الواو التى أسند إليها الفعل لتدل عليها وعلى أنها واو الجماعة وليست واو الجمع التى حذفت النون بعدها للإضافة ويظهر ذلك من موازنة : « ضاربوا زيداً » و « ضاربو زيدٍ » .

يسمح نظام اللغة إذاً بالبدء بالساكن ولكنْ السياق الاستعمالى (أى الكلامى) يكره توالى الصمت والسكون : الصمت الذى سبق الكلام مباشرة والسكون الذى اتصف به الحرف الساكن الذى بدأت به الكلمة

فحين تواليا – وكلاهما «سكون» – أصبحا فى نظر الذوق العربى أشبه ما يكونان بالتقاء الساكنين الذى ترى مطالب الاستعمال أنه ينبغى التخلص منه . ومن هنا جاءت اللغة بقاعدة فرعية لهذا الموقع فقالت : «إنه لا يجوز الابتداء بالساكن» والمقصود هنا فى الاستعمال أما فى نظام اللغة فهو موجود فعلا والكلمات فى نظام اللغة تبدأ بالساكن .

ومعنى هذا أن بعض الكلمات يبدأ بحرف ساكن وأنه ينبغى للمتكلم أن يتحاشى النطق بالكلمة على الصورة التى قررها لها نظام اللغة . وعلى المتكلم فى هذه الحالة أن يتوصل إلى النطق بهذا الساكن الذى بدأت به الكلمة بواسطة وسيلة صوتية طارئة ليست من بنية الكلمة وقد جاءت همزة الوصل فى الكلام لتكون وسيلة هذا التوصل إلى النطق بالساكن فمثلها فى النطق وعدم حسبانها فى البنية مثل الألف فى الكتابة وعدم حسبانها فى البنية أيضا . والمعنى الذى نأخذه من هذا الشرح هو أن الزوائد فى «استفعل» هى السين والتاء فقط وليست الألف إلا وسيلة إملائية كما أن الهمزة المكسورة فى النطق وسيلة نطقية فى بداية الصيغة . ويترتب على ذلك أن تكون الزيادة فى «انفعل» هى النون الساكنة فقط .

فإذا وقعت إحدى الكلمات المبدوءة بالساكن حسب نظام البنية فى أول الكلام قدم المتكلم لنطقها بهمزة تسمى همزة الوصل تتنوع حركاتها بحسب ظاهرة المناسبة كما بينته كتب الصرف أما إذا وقعت هذه الكلمة فى وسط الكلام فلن تكون هناك حاجة إلى الهمزة لأن الحرف الأخير فى الكلمة السابقة التى تلاها الساكن المذكور مباشرة سيقوم بتحمل وظيفة الوصل بواسطة الحركة التى يشكل بها فيقوم هو مقام الهمزة وتقوم حركته مقام حركة الهمزة . فكلمة «المؤلف» حين يبدأ بها الكلام تتحمل الهمزة . ولكن الهمزة نفسها تختفى فى وسط الكلام فى نحو «قال المؤلف» ويحل لام قال وحركته محلها ومحل حركتها . ومن ذلك أيضا أن الكلمة المعرّفة بلام التعريف إذا كانت هى نفسها مبدوءة بالساكن مثل كلمة

« استقلال » فإن لام التعريف الساكنة الداخلة على الكلمة تصبح وسيلة للتوصل إلى النطق بالسين التى فى بداية « استقلال » وبذا تصبح أداة التعريف متحركة غير ساكنة وتنطق الكلمة على صورة « لِسْتِقْلال » فمطالب السياق هنا غيرت صورة الرمز وأبقت على وظيفته فصيرت الأداة « لِ » بدل «الْ» ولكن التعريف هو الوظيفة فى الحالتين. والوظيفة التى تدل عليها همزة الوصل أينما وجدت فى بداية الكلام هى أنها علامة على هذه البداية — بداية النطق وليس بداية الجملة بالضرورة. وهذه دون شك دلالة على الموقع تجعل الهمزة ذات صلة بالهيكل العام للمعنى.

٦ — الادغام

أشرنا من قبل إلى أن النظام قد يصادف مشاكل فى تطبيقه حين يتعارض مع مطالب السياق فالتعارض بين قواعد النظام ومطالب السياق أمر مألوف فى اللغات جميعا وهو مألوف فى اللغة العربية أيضا ولقد مثلنا من قبل بالتقاء الدال الساكنة والتاء بعدها فالنظام يقول: إن الدال الساكنة مجهورة وينبغى أن تظل كذلك باطراد ولكن السياق الذى جاء بعدها بالتاء له مطالب فى هذا الموقع تتعارض مع قاعدة النظام فالسياق هنا يتطلب الإدغام الذى يصيّر الدال الساكنة وبعدها التاء على صورة تاء مشددة. ولقد اهتم سيبويه بظاهرة الإدغام هذه حتى جعلها مناط دراسته للأصوات العربية كلها. وسنحاول فيما يلى أن نلخص نظرة سيبويه إلى ظاهرة الإدغام تلخيصا يقربها إلى طريقة التناول الحديثة للظواهر الموقعية ويذهب ببعض ما فى أسلوب سيبويه من غموض وتعقيد يصادفهما القارىء أحيانا.

الإدغام فى نظر سيبويه أنواع:

(أ) الإدغام فى الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا لايزول عنه — كالميم بعد الميم فى كلمتين متتاليتين.

(ب) الإدغام فى الحروف المتقاربة التى هى من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين — كالجيم بعد الشين والباء بعد النون.

(ح) الإدغام فى حروف طرف اللسان والثنايا — كالدال بعد الطاء والثاء بعد التاء والضاد بعد التاء .

(د) الحرف الذى يضارع به حرف من موضعه أو من غير موضعه كالدال بعد الصاد أو الشين أو الجيم .

(هـ) قلب السين صادا فى بعض اللغات لوجود القاف بعدها فى كلمة واحدة .

(و) الشاذ الذى خففوه على ألسنتهم وليس بمطرد .

وفيما يلى بيان كل نوع على حدة :

(أ) المثلان

وضع سيبويه لإدغام المثلين عللا وأصولا ترجع فى النهاية إلى ما أطلقنا عليه ظاهرة «كراهية التقاء الأضداد والأمثال» التى تسيطر على الذوق العربى فى الصوغ السياقى. والأصل الذى يرجع إليه سيبويه فى ذلك ماعبر عنه بقوله : «كلما توالت الحركات أكثر كان الإدغام أحسن» فاللغة العربية تكره توالى المتحركات فى الكلام وتأباه فى الكلمة الواحدة إذا زادت المتحركات على أربعة حروف ويتضح هذا حين نعرب كلمة «ضربتُ» حيث نقول إن الفعل هنا مبنى على السكون منعاً لتوالى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة . ولكن اللغة على أية حال اغتفرت توالى أربعة متحركات فى حالات قليلة منها لفظ «عُلَبِط» قال سيبويه : «ولا يكون ذلك فى غير المحذوف» وربما قصد بهذه العبارة أن توالى المتحركات الأربعة ربما أنبأ عن ساكن محذوف وربما كانت هذه الكلمة فى الأصل «عُلَابِط» فحذفت منها الألف . وواضح أن القول بأن توسط الألف بين اللام والباء هو اعتراض ساكن بين متحركين بمعنى أن الألف «ساكنة» يحمل فى طيه إما جرثومة فكرة عروضية حيث يمكن تمثيل الألف والمتحرك الذى قبلها بالرمز (— ٥). وإما فكرة منطقية تقضى بأن الألف هنا ما دامت لا يمكن أن تصفها بالحركة فلابد أن تكون ساكنة والنتيجة فى كلتا الحالتين أن توسط الألف

بين اللام والياء فى علابط يجعل الأمر مختلفا والكلمة مقبولة ، أما من وجهة نظرنا فالألف « حركة طويلة » والحركة لا توصف بالحركة ولا بالسكون.

وهنا يصف سيبويه أربعة أنساق من الحروف المتحركة يمكننا أن نمثلها على طريقة رموز العروضيين بأن نجعل الحرف المتحرك على صورة (ــ) والساكن على صورة (ه) فنرمز إليها كما يأتى والإدغام هنا للمثلين :

أولا : (ــ ــ ــ ــ ــ = ــ ــ ه ــ ــ)

حيث توالت حروف خمسة متحركة أدغم ثالثها فى رابعها وهذه أحسن حالات الإدغام ومن أمثلتها جَعَلَ لكَ = جَعَلْ لكَ ــ وفَعَلَ لَبِيد = فعلْ لَبِيد والبيان أى التحريك فى ذلك عربي جيد وحجازى كما يزعم سيبويه .

ثانيا . (ــ ــ ــ ــ ه = ــ ه ــ ه ــ)

سبق أول المثلين بمتحرك واحد فقط وتُلِى الثانى بساكن فأصبح الإدغام حسنا وذلك مثل يَدُ دَاوُدَ = يدْ دَاوُدَ

ثالثا : (مد ــ ــ = مد ه ــ)

التقى المثلان المتحركان وقبل أولهما حرف مد فأصبح الإدغام حسنا والبيان أحسن ويعلل سيبويه ذلك بأن حرف المد عند اعتبار الإدغام يكون بمنزلة المتحرك وذلك نحو المالُ لكَ = المالْ لكَ ومثله : أتحاجونى ــ ولا الضالين ــ رادٌّ ــ تظلمينّى ويظهر أن الواو والياء اللينتين المشكلتين بالسكون تعاملان فى هذه الحالة معاملة واو المد ويائه على نحو ما فى الأمثلة التى أوردها سيبويه إلا إذا كانت مدغمة فهما بعدها نحو ولىُّ يَزِيد = ولىْ يزيد وعلوُّ وَليد = علوْ وَليد ولذلك تسرى القاعدة نفسها على أُصَيْمّ تصغير أصمّ ودويبة تصغير دابة وثوبَ بكر = ثوبْ بَكر ، أما الياء والواو المتحركتان فتعاملان معاملة الحروف الصحاح.

رابعا : (ه ــ ــ = ه اختلاس ــ)

فإذا سبق المثلان المتحركان بساكن فنى ذلك الإخفاء باختلاس حركة المتحرك الأول وليس فيه الإدغام بسكون ما قبله وذلك نحو ابنُ نُوح

واسمُ موسى ودلوُ واقد وظبيُ ياسر وولىٌ يتزيد وعدوٌ وليد . ويدلل سيبويه بعد ذلك على إخفاء المتحرك الأول من هذين المثلين بأمثلة تتصل بالبند « ثالثا » السابق منها .

وإنى بما قد كلفتنى عشيرتى من الذب عن أعراضها لحقيق

وقول غيلان بن حريث :

وامتاح منى حلبات الهاجم شأو مدل سابق اللهام

وقال أيضا :

وغير سفع مثّل يحامم

فالأمر فى هذه الشواهد أمر إخفاء لا إسكان ولا إدغام لأنه لو سكّن وأدغم لانكسر الشعر ولكن الشاهد الأول لو ورد تركيبه فى النثر لجاز فيه الإدغام بحسب قاعدة البند « ثالثا » ولا يجوز فى النثر الإدغام فى اللهامم والقرادد واليحامم لأن لام ميزانها الصرفى تتكرر فى المفرد ومن ثم يلزم تكرارها فى الجمع بخلاف نحو الهوامّ لأن ميميها ليستا لامين فى الميزان الصرفى .

خامسا : (ـُو وَ) وكذلك (ـِى ىَ)

لا إدغام فى هذه الحالة نحو ادعُوا واقدا واظلمِى يامراً فيترك المد على حاله فى الانفصال .

سادسا : (ـىْ ىَ) وكذلك (ـوْ وَ)

فيه الإدغام نحو. اخشىْ يّاسراً واخشوا واقداً لأن الياء والواو هنا ليستا حرفى مد .

سابعا : (نحو اقتتلوا ويقتتلان)

فيه الإظهار والإخفاء ولا إدغام إلا عند بعض العرب الذين يقولون : قتّلُوا يقتّلُون ومنه : تأخذهم وهم يخصّمون أو يقولون : قتّلوا .

هذا ما يرويه سيبويه من إدغام الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا لا يزول عنه وواضح هنا من الأمثلة والشواهد التى جاء بها سيبويه

أنه ينظر إلى ذلك فى الكلمة الواحدة كما ينظر إليه فى الكلمتين إذ تتواليان فيكون المثلان آخر أولاهما وأول ثانيتهما فما يورده من قواعد الإدغام هنا صادق على نسق البنية المفردة كما هو صادق على نسق السياق ويمكن النظر إلى كلا النسقين من وجهة نظر الإدغام الناشىء عن كراهية التقاء المثلين .

(ب) المتقاربان

ثم يتكلم سيبويه عن النوع الثانى من أنواع الإدغام وهو الإدغام فى الحروف المتقاربة التى هى من مخرج واحد أو من مخارج متقاربة فيضع للإظهار ثلاثة ضوابط كما يأتى :

١ — الإظهار فى الحروف التى من مخرج واحد وليست بأمثال أحسن لأنها قد اختلفت (ونظام اللغة يحب التخالف) .

٢ — والإظهار فى المختلفة المخارج أحسن لأنها أشد تباعداً . «والحالة هنا حالة تخالف أيضا) .

٣ — كلما تباعدت المخارج ازداد الإظهار حسنا . (وهذا بسبب تفضيل التخالف كذلك) .

ثم يقسم الإدغام فى هذا المجال إلى ثلاثة أقسام بحسب سلوك مجموعات الحروف :

١ — فمن الحروف مالا يدغم فى مقاربه ولا يدغم فيه مقاربه كما لم يدغم من قبل فى مثله (ء اوى) .

٢ — ومن الحروف مالا يدغم فى مقاربه ولكن يدغم فيه مقاربه . (م ف ر ش) .

٣ — ومن الحروف ما يدغم فى مقاربه ويدغم فيه مقاربه .

فأما الطائفة الأولى التى تأبى الإدغام فى جميع صوره فهى (ء ا و ى) والهمزة بخصوصها من هذه المجموعة إذا استثقلت لم يكن تخفيفها بواسطة الإدغام وإنما يكون بطرق أخرى يشملها التغيير أو الحذف ولعل سيبويه

يستعمل كلمة التغيير هنا عمدا ليشمل بها القلب والإبدال والتسهيل :
وأما الألف فإنها لاتدغم فى غيرها مطلقا ولكن سيبويه ينص على الهاء بصفة خاصة لما بينها وبين الألف من صلة قربى فى نظره . والواو والياء لاتدغمان فيما يقاربهما حتى لو سبقتهما الفتحة فصارتا مظنة الإدغام لكونهما أصبحتا حرفى لين لا حرفى مد . وقد مثل سيبويه لذلك بأمثلة هى : رأيت قاضى جابر ودلو مالك وغلامى جابر وأخرج ياسر . والإدغام ممتنع من باب أولى إذا كانت الياء والواو مدا نحو ظلموا مالكا واظلمى جابراً .

* * *

وأما الطائفة الثانية (التى لاتدغم فى مقاربها ولكن يدغم فيها مقاربها) فهى أربعة حروف أيضا هى :

(م ف ر ش) فالميم لاتدغم فى الباء نحو أكرم به بل إن النون تصير إليها قبل الباء نحو « العنبر » و «من بدا لك » ولكن الباء تدغم فى الميم نحو (اصحمّطراً = اصحب مطرا) . والفاء لاتدغم فى الباء قال سيبويه لأنها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا وانحدرت إلى الفم وقد قاربت من الثنايا مخرج الثاء فلم تدغم فيما لاتدغم فيه الثاء نحو «اعرف بدراً » ولكن الباء قد تدغم فى الفاء للتقارب ولأنها قد ضارعت الثاء فقويت على ذلك لكثرة الإدغام فى حروف الفم نحو قولك (اذهفّى ذلك = إذهب فى ذلك) .
والراء لاتدغم فى اللام ولا فى النون لأنها مكررة وهى تتفشّى إذا كان معها غيرها فكرهوا أن يجحفوا بها بإدغامها فيما لا يتفشى ولا يكرر (ويقوى ذلك أن الطاء وهى مطبقة لاتجعل مع التاء تاء خالصة لأنها أفضل منها بالإطباق) وذلك قولك (اجبر لبطة) و (اختر نقلا) ولكن قد تدغم اللام والنون مع الراء نحو (هرّأيت =هل رأيت) و (مرّأيت =من رأيت) .
والشين لاتدغم فى الجيم لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء فصارت منزلتها منها منزلة الفاء من الباء فاجتمع هذا والتفشى فكرهوا أن يدغموها فى الجيم كقولك (افرش جبلة) ولكن تدغم الجيم فى الشين كما أدغمت اللام والنون فى الراء نحو (أخرِ شّيَئاً =أخرِجْ شَيَئاً) .

* * *

وأما الطائفة الثالثة المقاربة التي يدغم بعضها في بعض فبيانها كما يلي :

١ — الهاء والحاء : ويقعان من حيث التقدم والتأخر على صورتين :

ه ح = ح ح نحو اجْبَحَّمَلا = اجبه حملا فالإدغام حسن لقرب المخرجين واتفاقهما في الهمس والرخاوة . ولكن البيان أحسن لاختلاف المخرجين وتأبّى حروف الحلق على الإدغام .

ح ه = ح ه فلا تدغم الحاء في الهاء نحو امدح هلالا لأن ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام .

٢ — الهاء والعين : ويقعان من حيث التقدم والتأخر على صورتين أيضا :

ه ع = ح ح نحو اجْبَحَّنَبَة=اجبه عنبة ولكن البيان بعدم الإدغام أحسن لأن الهاء لا تدغم في العين لمخالفتها إياها في الهمس والرخاوة ولما سبق من أن حروف الحلق تتأبى على الإدغام .

ع ه = ح ح نحو اقْطَحَّلالا = اقطع هلالا لقرب المخرجين ولأن الأقرب إلى الفم لا يدغم فيما وراءه ولكن البيان أحسن .

٣ — العين والحاء : ويقعان من حيث التقدم والتأخر كذلك على صورتين :

ع ح = ح ح نحو اقْطَحَّمَلاً = اقطع حملا والإدغام هنا حسن لأنهما من مخرج واحد . والبيان حسن كذلك .

ح ع = ح ح نحو امَدْ حَّرفة = امدح عرفة. ولكن البيان أحسن، ويلاحظ أن الحاءين المدغمتين أو بعبارة أخرى الحاء المشددة هي الصورة التي تحققت بها المقاربات في خمس من الحالات الست الماضية . وأن اللهجات الحديثة العامية تفضل العين المشددة كلما كانت العين ثانية المتقاربين وذلك نحو اجبَّعنبة=اجبه عنة وامد عَّرفة = امدح عرفة .

٤ ــ الغين والخاء : ونجدهما كذلك على صورتين :

غ خ = خ خ نحو ادْمَخّلْفَا = ادمغ خلفا وهذا الإدغام حسن ولكن البيان أحسن .

خ غ = غ غ نحو اسلُغّنَمَكَ = اسلخ غنمك ولكن البيان أحسن لأن الغين مجهورة وهما من حروف الحلق التى تتأبى على الإدغام .

٥ ــ القاف والكاف : وهما على صورتين :

ق ك = ك ك نحو الْحَكّلَدة = الحق كلدة لقرب المخرجين وكونهما من حروف اللسان واتفاقهما فى الشدة ولكن البيان يتساوى فى الحسن مع الإدغام .

ك ق = ق ق نحو انْهَقّطَنًا = انهكْ قَطناً فالإدغام حسن هنا لقرب مخرجهما إلى الحلق فشبهت بالخاء مع الغين ولكن البيان أحسن .

٦ ــ الجيم والشين : سبق أن قرر سيبويه أن نسق (ش ج) لا إدغام فيه نحو « افرش جبلة » أما الصورة الأخرى أى :

ج ش = ش ش نحو ابْعَشّيْئًا = ابْعَجْ شَيْئاً فالإدغام حسن لأنهما من مخرج واحد وهما من حروف وسط اللسان ولكن البيان يساوى ذلك فى الحسن .

٧ ــ اللام والراء : قضت إشارة سيبويه إلى امتناع الإدغام فى (ر ل) نحو « اجبر لبطةً » ولكن

ل ر = ر ر نحو اشْغَرّجَبَةً = اشغل رجبة والإدغام هنا أحسن والبيان حسن .

٨ ــ النون والراء : مضى قول سيبويه إن الراء لاتدغم فى النون نحو اختر نقلا ولكن

ن ر = ر ر نحو مَرَّأيت = من رأيت فالإدغام لقرب المخرجين على طرف اللسان والتماثل فى الشدة ويكون هذا الإدغام بغنة وبلاغنة .

٩ ـ النون واللام : أما إذا تقدمت اللام على النون فلا إدغام فى ذلك حسب ما يأتى تحت رقم ١٦ فيما بعد . ولكن .

ن ل = ل ل نحو ملَّك = منْ لك ويكون الإدغام هنا بغنة وبغيرها ويرى سيبويه أن علة الإدغام قرب النون من اللام على طرف اللسان .

١٠ ـ النون والميم : لا إدغام عند تقدم الميم بحسب ما يأتى تحت رقم ١٦ فيما بعد ولكن

ن م = م م والإدغام هنا لأن صوتهما واحد ولاتفاقهما فى الجهر والخروج من الخياشيم وذلك نحو ممَّا = من ما وكذلك مَمَّعكَ = من معك .

١١ ـ النون والباء : لا إدغام عند تقدم الباء حسب ما يأتى تحت رقم ١٦ ولكن

ن ب = م ب نحو مَمْبِلكَ = من بلك و عمبر = عنبر فتقلب النون ميما ولم يجعلوها باء لبعدها فى المخرج وأنها ليس فيها غنة فأبدلوا فى مكانها أشبه الحروف بالنون وبالباء وهو الميم

١٢ ـ النون والواو : لا إدغام عند تقدم الواو حسب ما يأتى تحت رقم ١٦

ن و = و و نحو موَّجد = من وجد والإدغام هنا بغنة أو بغيرها لأن الواو من مخرج ما أدغمت فيه النون وهو الباء والميم .

١٣ ـ النون والياء : لا إدغام حيث تتقدم الياء حسب ما يأتى تحت رقم ١٦ ولكن :

ن ى = ى ى نحو ميَّكون = من يكون والإدغام هنا لأن الياء أخت الواو وهو يكون بغنة وبغيرها .

١٤ – النون وحروف الفم : لا إدغام عند تقدم أحد هذه الحروف على نحو ما تحت رقم ١٦ ولكن :

ن ثم أى حرف فموى = إخفاء النون بجعلها غنة متفقة فى التوقيت مع وضع اللسان فى مخرج حرف الفم الذى يأتى بعد النون وإطالة مدة النطق بهذا الحرف المصاحب للغنة حتى يصير بمقدار حرفين أولهما ساكن والثانى متحرك .
وذلك نحو من جاء ومن كان ومن قال .

١٥ – النون وحروف الحلق : فيها البيان دون الإدغام .

١٦ – جميع الحروف ثم النون : فيها البيان دون الإدغام إلا اللام فى هنّرى = هل نرى فيجوز فيها الإدغام والبيان أحسن .

١٧ – لام التعريف : تدغم فى ت ث د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ل ن وتسمى شمسية ولا تدغم فى البواقى وتسمى حينئذ قمرية

١٨ – لام غير التعريف : كما فى هل وبل مع بقية الحروف : الإدغام فى بعضها حسن مثل الراء والطاء والدال والتاء والصاد والزاى والسين وكذلك الظاء والثاء والذال وهو أضعف من السوابق وهو أضعف من ذلك مع الضاد والشين ومثاله : هرّأيت . ونحو

تقول إذا استهلكت مالا للذة
فكيهة هشّىءٌ بكفيك لائق

فدع دا ولكن هتّعينُ متيما
على ضوء برق آخر الليل ناصب

والنون إدغامها فيها أقبح .

وعند النظر فى العلل التى جاء بها سيبويه للإدغام والإظهار فى هذه المقاربات يستطيع المتأمل أن يستخلص القاعدة التى تختفى وراء إدغام المقاربات ويمكن تلخيص هذه القاعدة فيما يأتى :

١ — من الظروف المناسبة للإدغام أن يتقارب مخرجا الحرفين المتتاليين أو أن يتفق هذان الحرفان فى الصفة والمقصود بالصفة هنا طريقة النطق كالشدة والرخاوة أو القيمة الصوتية كالتغنيم والترقيق أو وضع الصوت كالجهر والهمس .

٢ — مما يكثر فيه الإدغام أن يكون بين حروف الفم ويعبر سيبويه عن ذلك بقوله : إن حروف الفم أصل فى الإدغام ومعنى ذلك أن الحروف غير الفموية أقل تعرضا للإدغام والمقصد بالفم هنا من الغار إلى اللهاة .

٣ — لا يتم الإدغام بين حروف اللسان وحروف الحلق وربما كان ذلك راجعا إلى عدم تقارب المخارج فهو على عكس ما فى رقم ١

٤ — إذا تجاور حرفان من غير حروف الفم فإن أقربهما إلى الفم لايدغم فى أبعدهما منه . أما العكس فإنه يدغم كما فى نسق (ه ع) حيث تدغم الهاء فى العين سالفة عليها أو لاحقة بها فيكون الإدغام فى الحالتين على صورة (ح ح)

(حـ) حروف طرف اللسان والثنايا

وأما النوع الثالث من أنواع الإدغام وهو الإدغام فى حروف اللسان والثنايا فهو كثير مطرد ولكن البيان فى بعضها مسموع أو أكثر أو أمثل فاذا جعلنا ثانى الحرفين المتجاورين هو العنوان حصلنا على أحد عشر مدخلا لدراسة هذا النوع من الإدغام ، ولكن قبل أن نحصى هذه الحالات يجدر بنا أن نشير إلى بعض القواعد الهامة التى جاء بها سيبوية مثل :

(ا) الحروف (ز س ص) لا تدغم فى الحروف (ت ث د ذ ط ظ) وإن أدغمت هى فيها .

(ب) الحروف نفسها (ز س ص) لاتدغم فى (ض) ولا يدغم هو فيها .

(حـ) ما أدغمته من حروف طرف اللسان وهو ساكن يدغم وهو متحرك

وهو متحرك كما يحدث للمثلين وهو كالمثلين حسنا وقبحا وإخفاء كذلك .

(د) تاء الافتعال بعد (ث د ذ ز ص ض ط ظ) تدغم فيما قبلها أو تتحول إلى دال بعد (د ذ ز) وإلى طاء بعد الأربعة المطبقة وكون هذه التاء تدغم فيما قبلها هو عكس ما تقرره القاعدة رقم (هـ) وهى تقول :

(هـ) الأصل فى الإدغام أن يجعل الأول من جنس الآخر .

وبعد هذه المقدمة يمكننا الآن أن نورد المداخل الأحد عشر التى ذكرناها جاعلين ثانى الحرفين عنوانا وأولهما هو التفصيل الذى تحت هذا العنوان :

١ ـ الثاء وما يسبقها :

ظ ث = ث ث	نحو	احفظ ثابتا	والإدغام أكثر وأجود
ذ ث = ث ث	«	خذ ثابتا	« « «
ت ث = ث ث	«	انعت ثابتا	

٢ ـ الذال وما يسبقها :

ظ ز = ذ ذ	«	احفظ ذلك	والإدغام أكثر وأجود
ث ذ = ذ ذ	«	ابعث ذلك	« « «
د ذ = ذ ذ	«	أبعد ذلك	

٣ ـ الظاء وما يسبقها :

ذ ظ = ظ ظ	«	خذ ظالما
ث ظ = ظظ	«	ابعث ظالما
ط ظ = ظ ظ	«	اهبط ظاهرا

٤ ـ السين وما يسبقها :

ص س = س س	«	افحص سالما
ز س = س س	«	رز سليما
ت س = س س	«	ذهبت سلمى والبيان عربى حسن

د س = س س نحو قد سمعت والبيان عربى حسن

ث س = س س » ابعث سلمة

ز س = س س » مذساعة والبيان أمثل

ظ س = س س » احفظ سلمة

٥ – الزاى وما يسبقها :

ص ز = ز ز » افحص زهرة

س ز = ز ز » احبس زهيرا

ط ز = ز ز » اضبط زهيرا والبيان عربى حسن

ظ ز = ز ز » احفظ زهيرا

ذ ز = ز ز » مذ زمان

٦ – الصادوما يسبقها :

س ص = ص ص » احبس صابرا

ت ص = ص ص » انعت صابرا

ذ ص = ص ص » خذصابرا

ز ص = ص ص » أوجز صادقاً

٧ – الدال وما يسبقها :

ت د = د د » انعت داود والبيان جائز

ذ د = د د » خذ داود

ط د = د د » اضبط دخلك والبيان جائز

٨ – الطاء وما يسبقها :

د ط = ط ط » انقدطالبا والبيان جائز

ت ط = ط ط » انعت طالبا

ظ ط = ط ط » احفظ طالبا

٩ ـ التاء وما يسبقها :

د ت = ت ت نحو انقد تلك والبيان جائز

ث ت = ت ت « ابعث تلك

ط ت = ث ت « انقط تاء الكلمة والبيان جائز

١٠ ـ الضاد وما يسبقها :

ط ض = ض ض « خالط ضيفك

ت ض = ض ض « ثار فضجت ضجة ركائبه

ظ ض = ض ض « احفظ ضيفك

ذ ض = ض ض « خذ ضيفك

ث ض = ض ض « ابعث ضيفك

١١ ـ الشين وما يسبقها :

ط ش = ش ش « اضبط شاكرا

ت ش = ش ش « انعت شاكرا

د ش = ش ش « انقد شاكرا

ض ش = ش ش « عارض شاكرا

ظ ش = ش ش « احفظ شاكرا والبيان عربى جيد

ذ ش = ش ش « خذ شاكرا

ث ش = ش ش « ابعث شاكرا

لقد ذكرنا من قبل خمس قواعد جاء بها سيبويه بمناسبة إدغام حروف اللسان والثنايا وقد كانت القاعدة الرابعة منها تدور حول تاء الافتعال وما تدغم به من الحروف . وإذا أردنا أن نبين المقصود بهذه القاعدة فخير ما نفعله فى ذلك هو الإتيان بالأمثلة لها وقد أورد سيبويه أمثلة يمكن أن نقدمها على الصورة الآتية :

مثترد	←	مثّرد	والبيان حسن	وقال البعض على القياس	متّرد	حسب القاعدة الرابعة
مصتبر	←	مصطبر		وقال البعض	مصّبر	» » »
مزتان	←	مزدان		» »	مزّان	» » »
مستمع	←	مستمع		» »	مسّمع	» » »
اضتجر	←	اضطجر		» »	اضّجر	» »
مظتعن	←	مظطعن		» »	مُطّعن أو مظّعن	» » »
مظتلم	←	مظطلم		» »	مطّلم أو مظّلم	» » »
مذتكر	←	مدّكر		» »	مذّكر	» »
مضتجع	←	مضطجع		» »	مطّجع أو مضّجع	» » »
اطتعنوا	←	اطعنوا				
ادتانوا	←	ادّانوا				

وقد شبه بعض العرب الأربعة المطبقة فى غير الافتعال بها فى الافتعال فقالوا : فحصط برجلى وضبطه وحفطه ، وقال علقمة بن عبدة :

وفى كل حى قد خبط بنعمة   فحق لشأس من نداك ذنوب

وهنا موضع يكون الإدغام فيه أقوى من البيان وهو أن تسكن التاء وتتلوها (ث د ذ ز ط) نحو ادا رأتم واثا قلتم واذكر وازين واطوع وقد سبق لنا فى المداخل السالفة أن بينا حكم الإدغام فى هذه المواقع .

(د) الحرف الذى يضارع به حرف من موضعه أو من غيره

أما النوع الرابع من الإدغام فهو حسب عبارة سيبويه « الحرف الذى يضارع به حرف من موضعه والحرف الذى يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه » وملخص ذلك أن الصاد والشين والجيم إذا تلتها الدال ألحق بها نوع من الإدغام يتناول الصفة ولا يتناول المخرج لأن المخرج فى كل الأحوال مقارب ولا يتغير فالصاد والشين يلحقهما الجهر والجيم تلحقها الرخاوة إذا جاءت الدال بعدهن . مثال ذلك :

مصدر	مزدر (بتفخيم الزاى)
أشدق	أجدق
أجدر	أجدر

وقد يضارعون بالصاد الساكنة قبل الدال صادات متحركة لاتتبعها الدال كما فى (مصادر   مزادر) و (صراط   زراط) .

(ه) قلب السين صادا فى بعض اللغات لوجود القاف أو الغين أو الخاء بعدها فى كلمة واحدة

وذلك نحو صُقت وصبقت والصَّلَق وصالغ وصلخ وذلك كما قالوا فى ساطع صاطع لقرب المخرجين والإطباق :

(و) الشاذ الذى خففوا به على ألسنتهم وليس بمطرد

وذلك نحو سِتٌّ = سِدْسٌ وكأنه مر بمرحلة كان فيها سِدْتٌ

وعند تميم وَدٌّ = وَتِد (عند الحجازيين) ضارعوا به فَخْذًا وأدغموا

أَحَسْتُ = أَحْسَسْتُ

مَسْتُ = مَسَسْتُ

ظَلْتُ = ظَلِلْتُ

يسطيع = يستطيع

تَقَيْتُ = اتَّقَيْتُ

يَتَقِى = يَتَّقِى

يَتَسِع = يَتَّسِع

قال بعضهم استخذ = اتخذ

الطجع = اضطجع (١)

يستيع = يستطيع

بلعنبر = بنو العنبر

بلحارث = بنو الحارث

عَلْمَاء = على الماء

٧ ــ التخلص

لقد عرفنا أن السكون وحدة فى النظام الصوتى للغة العربية يقف فى مقابل الحركة أيا كانت هذه الحركة فتحة أو كسرة أو ضمة فيكون بينهما قيمة خلافية فالنظام الصوتى يشتمل على السكون بهذا الوصف . وهو يشتمل على السكون أيضا فى القواعد الصوتية الخاصة نحو « ليس فى اللغة ابتداء النطق بالساكن » و « ليس فى اللغة التقاء الساكنين » و « من قواعد اللغة الوقف بالسكون » وهلم جرا . ويشتمل النظام الصرفى على ظواهر تتحقق

(١) أغلب الظن أن الشبه فى المخرج والتفخيم بين اللام فى هذا الموضع وبين الضاد المظهرة قبل الطاء جعل النحاة يخلطون بينهما فى السمع وأن تكوين الكلمة فى الحالتين هو « اضطجع » .

بإسكان حرف من الحروف كالتصغير يتحقق بياء ساكنة ويشتمل النظام النحوى على ظواهر تتحقق بالإسكان كبناء بعض الصيغ والكلمات على السكون . ومعنى كل ذلك أن النظام اللغوى فى صوره المختلفة الصوتية والصرفية والنحوية يقرر السكون علامة على وظائف لا تؤدى إلا به .

ولكن السياق كما ذكرنا من قبل ديناميكى متحرك ويأبى عن حركته أن تكون له بعض المطالب فقد تكون الكلمة السابقة مبنية على السكون والكلمة اللاحقة مبدوءة بحرف ساكن كما فى قولك: «اعرض اقتراحك» فالكلمة الثانية تبدأ بحرف ساكن هو القاف وليست الألف التى قبلها إلا علامة إملائية على الوصل ولا تنطق الألف هنا وإنما ينتقل المتكلم من الضاد إلى القاف بواسطة كسرة التخلص .

وقد تكون الكلمة السابقة مجزومة بالسكون واللاحقة مبدوءة بالساكن نحو «لم يكن الذين كفروا» أو «لم يطل انتظارى» فيتطلب السياق فى هذه الحالة شيئا غير الذى قدره النظام لأن النظام قرر السكون ولكن السياق قرر التخلص من هذا السكون وعمدت اللغة إلى أن تجعل من مطلب السياق قاعدة فرعية خاصة أو نظاما فرعيا ضيقا يسمى التخلص من التقاء الساكنين .

وطريقة التخلص من التقاء الساكنين كما رأينا هى كسر أولهما إذا كان صحيحا — وهذه الكسرة ليست جزءا من بنية الكلمة وليست جزءا من هيكلها الحركى، وليست حركة إعرابية لها ولكنها علامة على موقع معين التقى فيه ساكنان فى وسط الكلام ومن ثم يكون التخلص من التقاء الساكنين ظاهرة موقعية من ظواهر السياق وتكون الصلة الوحيدة بينه وبين نظام اللغة هى صلة التعارض وهى صلة سلبية .

والمعروف أن اللغة العربية قد تقبل التقاء الساكنين وتغتفره إذا كان هناك من مقررات النظام ما هو أولى بالاعتبار من التقاء الساكنين وذلك نحو الوقف بالسكون على آخر الكلام وبعده سكون الصمت وتفادى فك المثلين المتحركين فى وسط الكلام ومن المغتفر أن يلتقى الساكنان فى الوقف نحو قبل — بعد — عين — قوم الخ . ومن المغتفر كذلك أن يلتقى الساكنان إذا كان

ثانيهما أول مثلين مدغمين وقد يحدث أن يكون الأول منهما فى هذه الحالة حرف لين مشكّلا بالسكون أو أن يكون حرف مد وبعدهما فى الحالتين حرف مشدد وذلك نحو ذو يبّه — مدها متان — أتحاجونى — ولا الضالين الحاقة ما الحاقة — الطامة — الصاخة — الصافات — وتصغير هذه الكلمات المؤنثة نحو حويقّة—طويمّة — صويخّة — صويفّة الخ . وكذلك قولك . ما النافية ، لا الناهية ، فى الجارة الخ :

وظاهرة التخلص من التقاء الساكنين فى السياق تصبح جزءا من سليقة العربى وعادة من عاداته النطقية فاذا تعلم لغة أجنبية لا تمنع التقاء الساكنين فان هذا العربى سرعان ما يخضع للعادات النطقية العربية فيسعى إلى التخلص من التقاء الساكنين كلما صادفه فاذا صادف كلمة مثل **display** فى اللغة الإنجليزية فإما ألا يكون عارفا بتركيب الكلمة من جزءين هما **dis** و **play** وفى هذه الحالة يكسر السين وإما أن يكون عالما بذلك فيكسر الباء ويكون النطق إمّا فى صورة **disiplay** وإما فى صورة **dispilay** على الترتيب .

وفى الفصحى المعاصرة صورة من صور الاغتفار دعت إليها ضرورة التفريق بين المعانى ولست أدرى ما إذا كانت هذه الصورة مراعاة فى القديم أولا . فاذا قرأنا العبارة الآتية :

«ولما وصل الضيف تقدم حاملاً العلم إلى المنصة » أدركنا أنها يمكن أن تلتبس بعبارة « ولما وصل الضيف تقدم حاملُ العلم إلى المنصة » والشىء الوحيد الذى يمنع هذا اللبس هو مد الألف فى كلمة « حاملا » واغتفار الساكنين فى هذا الموضع ونحوه. فهل كان القدماء يفعلون ذلك فى إلقائهم الكلام ؟ لا أحد يدرى . ومثل ذلك ما كنا نسمعه فى الإذاعة من قولهم «سافر مندوبو الرئيس إلى العواصم العربية المختلفة »ليدعوا الملوك والرؤساء إلى الالتزام بسياسة عربية واحدة ضد المصالح الأمريكية إذا أعطت أمريكا الأسلحة والطائرات للعدو الصهيونى» .فلا يفهم من هذه الجملة «المسموعة » ما إذا كان هناك مندوب واحد أو مندوبون متعددون إلا بمعونة السياق الأكبر أو اغتفار التقاء الساكنين بمدّ الواو من كملة «مندوبو الرئيس » .

٨ ـ الحذف

لا ينبغى لنا أن نفهم الحذف على معنى أن عنصرا كان موجودا فى الكلام ثم حذف بعد وجوده ولكن المعنى الذى يفهم من كلمة الحذف ينبغى أن يكون هو الفارق بين مقررات النظام اللغوى وبين مطالب السياق الكلامى الاستعمالى فنظام اللغة مثلا يقرر أن المضارع المرفوع المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة ينتهى بنون تسمى نون الرفع ويقرر كذلك أن توكيد المضارع يجرى بنون مشددة مركبة من عنصرين أولهما نون ساكنة وثانيهما نون متحركة ولو أن المضارع المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أكد بالنون الثقيلة لكان معنى ذلك أن النظام اللغوى قضى بتوالى ثلاث نونات: نون الرفع ثم (نون ساكنة × نون متحركة = نون مشددة) وهذا مما مما يصطدم بالذوق العربى الذى يكره توالى الأمثال ومن هنا يتدخل هذا الذوق الاستعمالى بحذف نون الرفع وترك نونين إحداهما ساكنة والأخرى متحركة تبدوان معا فى صورة وحدة صوتية واحدة مشددة . ويعمد الاستعمال إلى اتخاذ هذا الإجراء إجراء مطرداً يحدث كلما حدث الموقع الذى يتطلبه ومن هنا يكون قاعدة فرعية أو نظاما فرعيا بالنسبة للنظام اللغوى العام.

ومن أمثلة ذلك أيضا أن نظام اللغة يقرر أن التاء حرف من حروف المضارعة وأن التفاعل يبدأ بتاء زائدة هى تاء التفاعل ومعنى ذلك أن التفاعل إذا جاء على صورة المضارع المبدوء بالتاء فقد توالت فى الفعل تاءان ملحقتان بأوله هما تاء المضارعة وتاء التفاعل وعندئذ تظهر مطالب الاستعمال الذى يكره توالى الأمثال فتجعل حذف التاء الثانية خير الصياغتين نحو قوله تعالى : « ولا تنابزوا بالألقاب » وقول الحديث « لا تنازعوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ... وكونوا عباد الله إخوانا » فحذف تاء التفاعل هنا أفضل من الإبقاء عليها . ولكن قد يحدث أيضا أن تكون فاء الكلمة فى هذا المضارع تاء وعندئذ تتوالى ثلاث تاءات فيكره الذوق الاستعمالى توالى هذه التاءات الثلاثة ويصبح حذف تاء التفاعل أمرا أكثر تفضيلا وذلك نحو « ولا تتابعوا فى الشر » .

وليس هذان المثالان كل ما هنالك بالنسبة لهذه الظاهرة . والمهم أن يكون معلوما هنا أن دراسة هذه الظاهرة (ظاهرة الحذف) هى دراسة لحذف الحروف الصحيحة أما حروف اللين والمد فان دراسة حذفها تكون فى ظاهرة الإعلال بالحذف .

٩ ـ الاسكان

مرة أخرى ليس الإسكان تغييرا يطرأ على الاستعمال بمعنى أن تستعمل العرب شيئا متحركا ثم تعدل عن الحركة إلى الإسكان ولكن المقصود بالإسكان هنا هو فرق ما بين مقررات النظام اللغوى ومطالب السياق الاستعمالى فالنظام اللغوى يقرر أن الفعل الماضى يبنى على الفتح وقد أخذ النظام ذلك من الماضى المسند إلى المفرد الغائب الذى اعتبره النحاة صورة قياسية تعتبر نقطة بداية أو أصلا للنظر إلى كل ما يدل على الفعل الماضى من صيغ تصريف الفعل . ومن الضمائر التى يسند إليها الماضى ضمائر متصلة متحركة أو مبدوءة بحركة فاذا علمنا أن الصيغة القياسية (فَعَلَ) تشتمل على حركات ثلاث وأن الضمير الذى يسند إليه الفعل الماضى قد يكون متحركا عرفنا أننا أمام صورة من الصور التى قررها نظام اللغة مما تتوالى فيه أربعة حروف متحركة وهذه مشكلة من مشاكل التطبيق على نظام اللغة من هنا يلجأ الذوق الاستعمالى العربى إلى إسكان لام الفعل التى عليها علامة البناء فيصبح الفعل مبنيا على السكون بعد أن كان مبنيا على الفتح . يفعل الذوق الاستعمالى ذلك لأنه يكره توالى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة . وهذا الإسكان ملحوظ فى الإسنادات الآتية :

١ ـ إسناد الماضى إلى	تاء المتكلم	نحو	ضربْتُ
١ ـ « « « «	تاء المتكلم	«	ضربْنا
٣ ـ « « « «	تاء المخاطب	«	ضربْتَ

٤ – إسناد الماضى إلى تاء المخاطبة نحو ضربْتِ
٥ – « « « « ضمير المخاطبين « ضربتما
٦ – « « « « ضمير المخاطبين « ضربتم
٧ – « « « « ضمير المخاطبات « ضربْتُنَّ
٨ – « « « « ضمير الغائبات « ضربن

وكل صيغة من هذه أوجدها الاستعمال كذلك منذ البداية فلم تكن الصيغة مفتوحة اللام على الألسنة ثم سكنت لامها بل الصيغ المفتوحة اللام موجودة أيضا ويمكن رؤيتها نحو ضرب ، ضربَتْ ، ضربا ، ضربتا : فالنظام يقرر أن الفتح للجميع والاستعمال يوزع الصيغ بين للفتح والإسكان بحسب كراهية توالى المتحركات .

١٠ – الكمية

المقصود بالكمية اعتبار القيمتين الخلافيتين اللتين تسميان «الطول والقصر » فالطول فى الحروف الصحيحة تشديد والقصر إفراد والطول فى حروف العلة مد والقصر حركة . وقد سبق لنا أن رأينا هذين الاصطلاحين يترددان فى دراسة المقاطع فذكرنا أن منها الأقصر والقصير والمتوسط والطويل . وليس يخفى ما للكمية من صلة فى التفريق بين الصيغة والصيغة وبين الكلمة والكلمة فالفرق بين فَعَلَ وفَعَّلَ فرق فى الإفراد والتشديد والفرق بين فَعَلَ وفَاعَلَ فرق فى الحركة والمد والفرق بين لم ولام فرق فى الحركة والمد أيضا وبذلك تكون الكمية عظيمة الأهمية فى مجال القيم الخلافية فى اللغة ومن ثم تكون ذات صلة عظيمة بالمعنى أو على الأصح بالجانب السلبى العدمى من هذا المعنى أى أن الجزء السلبى من معنى « لم » أنها ليست « لام » ولا غيرها مما يستبدل بها فى التركيب من اللام والحركة

(أو المد) والميم وأما الجزء الإيجابى من معناها فهو وظيفتها التى تؤديها فى إطار نظام اللغة من كونها للنفى والمعانى الأخرى . فالاختلاف فى الكمية إذاً يعتبر فى قوة مفهوم المخالفة الذى قال به الشافعية وذكرناه فى المقدمة .

ومما يتصل بالكمية ما يلاحظ فى الكلمات المنتهية بألف أو واو أو ياء وتتلوها كلمات مبدوءة بالساكن على نحو ما سبق فى ظاهرة التوصل وذلك نحو « الفتى العربى » و « القاضى الفاضل » و « يدعو الله » فالألف فى المثال الأول تفقد كميتها وتصبح من ناحية المدة فى طول الفتحة والياء فى المثال الثانى تفقد الكمية وتصبح فى طول الكسرة والواو فى المثال الثالث تفقد طولها وتصبح فى مقدار الضمة . ولقد كان النحاة يلاحظون هذه الظاهرة ويعتبرونها جزءا من ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين ويقولون : إن الألف والواو والياء تحذف للتخلص من التقاء الساكنين وكأنهم أرادوا القول بأن الحركة الباقية بعد حذف الحروف الثلاثة هى حركة دليل على المحذوف ؛ ولكن الذى يبدو أسلم منهجيا فى رأيى هو النظر إلى الأمر كله فى إطار دراسة ظاهرة الكمية باعتبارها شديدة الصلة بالموقع وبالنبر ثم بالمعنى فى النهاية.

وينبغى أن يكون واضحا تماما أن هناك فرقا عظيما جدا بين كمية الحرف وبين المدة التى يستغرقها نطق الصوت. والكمية جزء من النظرية اللغوية فهى جزء من النظام والمدة هى الوقت الذى يستغرقه النطق فهى جزء من تحليل الكلام . والكمية مقابلات وقيم خلافية ولكن المدة تقاس بالثوانى والوحدات الزمنية الأكبر من الثوانى والكمية هى الطول والقصر النسبيين غير المرتبطين بمقاييس الزمان الفلسفى أما المدة فمرتبطة بالزمان الفلسفى . وأخيرا قد يكون الحرف مفردا (أى قصير الكمية) ولكن مدة نطقه تكون أطول من المشدد (أى الطويل الكمية) فى بعض المواقع قارن مدة نطق الكافين فى كلمة « شكَّاك » أى كثير الشك فمدة المفردة أطول .

١١ - الاشباع والاضعاف

أقصد بالإشباع تقوية النطق بالصوت وعكسه الإضعاف وهما يرتبطان بالموقع فى السياق ويمكن بحسب ظاهرة الإشباع والإضعاف أن نرصد للحرف فى مكانه من الدفعة الكلامية ثمانية مواقع بيانها كما يلى :

١ - بداية النطق كموقع الكاف من كتب
٢ - الوسط بين حركتين كموقع التاء من كتب
٣ - المشدد فى الوسط كموقع اللام من علّم
٤ - الساكن فى الوسط كموقع العين من معلوم
٥ - المتحرك بعد ساكن فى الوسط كموقع اللام من معلوم
٦ - الساكن قبل الآخر المسكن بالوقف كموقع الجيم من استخْرجْت
٧ - الساكن المفرد فى آخر الكلام كموقع الباء من اضرب
٨ - الساكن المشدد فى آخر الكلام كموقع اللام المشددة الساكنة بالوقف من استقلّ

فإذا أردنا أن ننسب إلى الحروف فى هذه المواقع إشباعا فإنه يمكن القول إن أضعف ما يكون الحرف إنما يكون وسطا بين حركتين (الموقع رقم ٢) وأقوى ما يكون إنما يكون ساكنا مشددا فى آخر الكلام (الموقع رقم ٨) . واختلاف هذه المواقع إشباعا وإضعافا فى الكلام صادق حتى مع التغاضى عن اعتبارات النبر التى سنشرحها بعد قليل . وينبغى لنا أن نقول هنا إن ظاهرة الإشباع والإضعاف المذكورة قد تمت دراستها فى لهجة عدن المعاصرة وأن تطبيقها على اللغة العربية الفصحى ينبغى أن يؤخذ مع التسامح فهو نتيجة ملاحظة ذاتية لا تدعمها تجارب آلية كما حدث عند دراستها فى لهجة عدن .

وربما كانت ظاهرة الإشباع والإضعاف هى التفسير المقبول الوحيد لعدد من الظواهر المفردة المبعثرة فى العربية الفصحى وجمعا لها تحت عنوان واحد وفى إطار ظاهرة واحدة ومن ذلك ما يأتى :

١ — يمكن أن نرجع تقسيم الضمائر بين الاتصال والانفصال إلى هذه الظاهرة فالضمير المنفصل مشبع والضمير المتصل مضعف .

٢ — ويمكن فى حدود الضمائر المنفصلة فقط أن نلاحظ أن الضمير الواحد المنفصل ربما كان له نطقان : نطق مشبع ونطق مضعف بحسب موقعة من الكلام كما يبدو مما يلى :

الإشباع	الإضعاف
الضمير المنفصل	الضمير المتصل
وهُو	وَهْوَ
فهُو	فهْو
لهُو	لهْو
أهُو	أهْو
الذى	أل — الاذْ
هذا	ذا
هذه — هذى	ذى
هؤلاء	أولاء
إياك	ك

٣ — ربما كان للاختلاف فى صور بعض الظروف والأدوات تفسير فى ضوء هذه الظاهرة كما يلى :

منذ	مذ
لدى — لدن	لد
لكى	كى
من	م
على	ع
ما (الاستفهامية)	م
لعل	عل
لكنّ وإن وأن الثقيلتان	لكنْ وإن وأن المخففتان

٣ — وكذلك نلاحظ هذه الظاهرة فى المقابلات الآتية

ربى	ربّ
سوف	س ، سف ، سَوْ
يشفينى	يشفين
همو	هم
كتابكمو	كتابكم
كتابىَ — كتابيه	كتابى
لم يكن	لم يك
فَخِذ	فَخْذ
يأمركم (بالتحريك)	يأمركم (بالاختلاس)

إن ضم هذه الظواهر المبعثرة فى العربية الفصحى تحت عنوان واحد ليجعلها أسهل فهما وأوغل فى طرق المنطقية اللغوية .

١٢ — النبر

سبق أن شرحنا قواعد النبر الأولى والثانوى أو بعبارة أخرى نبر القاعدة أو النبر كما يقع فى إطار نظام الصرف صامتا صمت القاعدة الصرفية . ولقد ذكرنا من قبل كيف يصادف النظام والقواعد التى يتكون منها بعض المشاكل عند التطبيق وذكرنا أن الظواهر السياقية ليست أكثر من حلول صوتية لهذه المشكلات . ونظام النبر الذى شرحنا من قبل يصادف بعض المشكلات فى التطبيق كذلك وتأتى حلول هذه المشكلات فى صورة حل صوتى للمشكلة هو اختلاف فى البنية المقطعيّة بين ما قررته القاعدة وما تطلبه سياق الكلام . وهنا فقط يعتبر النبر ظاهرة سياقية لأن كل القواعد التى ذكرنا للنبر ليست واحدة منها حلا صوتيا لمشكلة معينة فى موقع معين وإنما هى نظام النبر فى صرف اللغة العربية الفصحى كما يلاحظها المرء عند قراءة

القرآن وهى الشكل العربى الوحيد للفصحى الذى يشتمل على عنصر التواتر المتعمد . ومن أمثلة هذه الحلول لمشكلات تطبيق النبر ما يأتى :

١ — ذكرنا فى الكلام عن ظاهرة «التوصل» أن الكلمة المبدوءة بالساكن إذا وقعت فى بداية الكلام توصل المتكلم إلى الساكن الذى فى أولها بواسطة همزة الوصل وفى هذه الحالة تتغير بنية المقطع الأقصر وهو الحرف الساكن الذى بدأت به الكلمة وكان على صورة (ص) وتصبح مقطعا متوسطا مقفلا على صورة (ص ح ص) فالصاد الأولى هى همزة الوصل والحاء حركتها والصاد الثانية هى الساكن الذى توصلنا إلى النطق به والذى كان بمفرده مقطعا مستقلا بحسب القاعدة التى فى نظام اللغة . والمقطع على صورته الأخيرة (ص ح ص) مقطع كلامى لا لغوى .

فاذا جاءت الكلمة وسطا فى الكلام تطلبت حلا من طراز آخر فاذا كان لدينا كلمة « المؤلف » فانها تبدأ بالهمزة فى بداية الكلام فى نحو قولك « المؤلف يقول » وهنا يكون أول مقطع كلامى منها مكونا من الهمزة والحركة واللام (ص ح ص) ولكن هذه الكلمة فى وسط الكلام تختلف عن ذلك . فاذا نظرنا إلى الفعل الماضى « قال » مبنيا على الفتح وجدناه مكونا من مقطعين أحدهما « قا » وهو يساوى (ص م) والثانى « ل »وهو يساوى (ص ح) . فاذا وضعنا كلمتى : « قال » و « المؤلف » معا تغيرت البنية المقطعية فى كل منهما بحسب مطالب السياق ويصبح التركيب المقطعى الكلامى مخالفا للتركيب المقطعى اللغوىالذى شرحناه وتكون الصورة الكلامية للمقاطع فى الكلمتين هى :

قا + لل + م + ؤل + لف

والمقطع الثانى هنا هو موضع الظاهرة الموقعية حيث امتد المقطع الكلامى من نهاية كلمة سابقة إلى بداية كلمة لاحقة وحل محل مقطعين من مقاطع نظام اللغة هما « لَ لْ » أى المقطع الأخير من « قال » والأول من « المؤلف » .

٢ — ذكرنا فى الكلام عن ظاهرة « الكمية » أن الكلمات التى تنتهى بالألف أو الواو أو الياء إذا وقعت إحداها قبل كلمة مبدوءة بالساكن فقد حرف المد فى نهايتها كميته وأصبح بمقدار الحركة من ناحية « المدة » التى يستغرقها النطق بحرف المد . ومعنى ذلك أن البنية المقطعية قد اختلفت بمطالب الكلام عما كانت عليه حسب مقررات القاعدة . فكلمة «القاضى» تنتهى بمقطع «ضى» وهو فى كمية (ص م) وكلمة «الفاضل» تبدأ بمقطع «لْ» وكميتها (ص) وعندما نقول عبارة «القاضى الفاضل» يتطلب نظام بنية الكلمتين أن يكون المقطعان على صورة « ضى ل » ولكن الياء بحسب ظاهرة الكمية أو كما قال النحاة العرب بحسب التخلص من التقاء الساكنين تفقد كميتها وتصير بمقدار الكسرة ويصبح المقطعان مقطعا واحدا على صورة «ضِلْ» ويتم نطق الكلمتين على صورة « القاضلفاضل » . وكذلك الأمر فى :

يدعو الله = يد عُلّاه

الفتى العربى = الفتَلْعَرَبى

٣ — كذلك يتطلب السياق الاستعمالى أحيانا بعض الظواهر الموقعية مثل هاء السكت والإشباع وألف الندبة وإطلاق القافية وغير ذلك مما يأتى عنه تغير فى البنية المقطعية عما قررته لها القاعدة . وكل هذا التغير فى البنية المقطعية صالح لأن يغير مواقع النبر فى الكلام عما كان عليه فى الكلمات لمفردة .

٤ — والزوائد والملحقات كذلك تغير البنية المقطعية ومواقع النبر ويكفى أن نلاحظ الفرق بين موقعى النبر فى «ضَرَبَ» وفى «ضَرَبَتْهُما» حيث يقع على المقطع الأول فى المثال الأول وعلى الثالث فى الثانى .

٥ — يضاف إلى ما تقدم من التفريق بين نبر القاعدة ونبر الاستعمال أنه يمكن أن نقسم نبر الاستعمال إلى عادى وتأكيدى ولا يمكن هذا التقسيم فى النوع الأول . والفرق بين هذين النوعين من النبر يمكن تلخيصه من وجهة نظر علم الأصوات اللغوية فى أمور :

(أ) أن ضغط الهواء الناشىء عن حركة الحجاب الحاجز أثناء ضغطه على الرئتين من أسفل أكبر فى حالة النبر التأكيدى منه فى حالة النبر العادى .

(ب) أن هذا الضغط الأكبر يُمرِّ بين الأوتار الصوتية كمية من الهواء أكبر من كميته فى النبر العادى وهذه بدورها تسبب علوا فى الصوت كما هو معروف من تحليل علو الصوت وانخفاضه .

٦ — ولا شك أن الاعتبار الإيقاعى فى نبر السياق الاستعمالى أوضح منه فى نبر النظام الصرفى لأن نبر النظام الصرفى نبر الكلمة المفردة والصيغة المفردة والكلمة ربما قصرت بحيث لاتشتمل إلا على مقطع واحد منبور فلا تتسم بسمة الإيقاع وأما السياق الاستعمالى فانه يحرص على إظهار موسيقى اللغة بحفظ المسافات المتساوية أو المتناسبة بين مواقع النبر مما يعطى اللغة موسيقاها الخاصة التى تعرف بها بين اللغات وإن مجرد الاستماع إلى شخص أجنبى يتكلم العربية فيطيل الحركة ويقصر المد ويضع النبر فى غير موضعه ليكشف عن قيمة النبر والكمية فى تكوين موسيقى اللغة .

ولا شك أن الإيقاع إذا كان يعطى للغة موسيقاها الخاصة فانه لا يحدد معنى وظيفيا ولا معجميا ولا دلاليا فى السياق الكلامى ولو أن وظيفة النبر اقتصرت على إعطاء الكلام هذا الإيقاع الخاص ما استطعنا أن نربط ربطا مباشرا بين النبر وبين المعنى . والمعروف أن هناك لغات تعطى النبر معنى صرفيا ومعجميا فتفرق به بين الفعل وبين الاسم وقد اتحدا فى الصورة الكتابية فاللغة الانجليزية مثلا تفرق بالنبر هذا النوع من التفريق فى مثل الحالات الآتية

موضع النبر	اسم	موضع النبر	فعل
المقطع الأول	**contract**	المقطع الثانى	**contract**
»	**interest**	»	**interest**
»	**contrast**	»	**contrast**

أما اللغة العربية فلا تفرق بالنبر بين الأسماء والأفعال أى أنها لا تعطى النبر معنى وظيفيا فى الصيغة أو فى الكلمة ولكنها تمنحه معنى وظيفيا فى الكلام أى فى معنى الجملة . ويتضح ذلك إذا قارنا فى النطق بين جملتى :

أذكر الله و أذكرى الله

فالمعروف أن هذا الموقع من المواقع التى تفقد فيها الياء كميتها فتصبح بمقدار الكسرة فى الكلام مثلها فى ذلك مثل الياء فى عبارة « القاضى الفاضل » التى ذكرناها من قبل . ومن هنا تصبح أحوال الأصوات فى الجملتين واحدة وتصبح فرصة اللبس سانحة هنا فلا يعرف السامع ما إذا كان المتكلم يخاطب رجلا أو امرأة . هنا يتدخل النبر فيفرق بين الاسنادين فيكون النبر فى الجملة الأولى على مقطع همزة الوصل ويكون فى الجملة الثانية على مقطع الكاف ليدل على طول الياء لأن النبر يقع على ما قبل الآخر إذا كان المقطع الأخير متوسطا (رى) وما قبل الآخر قصيراً (كُ) حسب القاعدة (الثانية ٢ ب) من قواعد النبر الأولى . فيكون النبر هنا ذا وظيفة تشبه وظيفة حركة الدليل على المحذوف فى نحو « تَسْعَوْن » حيث تدل الفتحة على ألف « سعى » المحذوفة .

١٣ ــ التنغيم

فى الذى قدمناه من الكلام فى التنغيم يبدو التنغيم جزءا من النظام النحوى للغة فى الوقت الذى أحصيناه فيه مع الظواهر السياقية ومن الواضح أن النظام ثابت وتحليلى وأن الظواهر السياقية تركيبية فما الوجه الذى يبرر إحصاء التنغيم بين الظواهر السياقية إذاً ؟ من الممكن أن يجاب على ذلك من وجوه :

١ ــ ذكرنا فى الكلام عن التنغيم فى النظام النحوى أن كل نوع من أنواع الجمل يتفق مع هيكل تنغيمى خاص يقف منه فى إطار النظام النحوى موقف الصيغة الصرفية من المثال أى كوقف « استفعل » مثلا من « استخرج » من حيث تقوم الصيغة مقام القالب بالنسبة للمثال . ولكن اللغة لها جانبان

كما عرفنا فى تقسيم الجمل : الجانب التعاملى والجانب الإفصاحى وأولهما أقرب إلى الاستعمال الموضوعى للغة وثانيهما أقرب إلى الجانب الذاتى . وهذا الجانب الإفصاحى يغلب عليه الطابع التأثرى exclamatory ومن أمثلته التعجب والمدح والذم وخوالف الإخالة وخوالف الأصوات وكل هذه تتحقق غالبا فى صورة صيحات انفعالية تأثرية . وقد يكون المتكلم بهذه اللغة الإفصاحية فى مقام يتطلب منه أن يغير وظيفة الجملة من التعامل إلى الإفصاح كالذى يحدث من المعلقين على مباريات كرة القدم فبدل أن يصيح باللفظ الإفصاحى « هيه » كما يصيح أى متفرج يحرص على أن يستمر فى الجملة الإخبارية التعاملية التى كان يقولها ولكنه يغير وظيفتها إلى الإفصاح وتعطيها نغمة لفظ « هيه » عندما يرى الكرة دخلت فعلا إلى منطقة الهدف وهو لم يكمل الجملة . وقد يقول « جول » بنغمة « هيه » فيخبر ويفصح فى الوقت نفسه . وهذا حل صوتى لمشكلة من مشكلات النظام عند تطبيقه ويعارضه أثناء التطبيق مع مطالب السياق . والمعلق ينقل رسالتين بهذه الطريقة إلى السامعين أولاها الإخبار عن النتيجة (وللإخبار نغمة خاصة فى نظام التنغيم) وذلك بواسطة جملة خبرية التركيب وثانيتهما نقل الانفعال باعتباره دعوة إلى الجمهور للمشاركة فيه وذلك بواسطة إعطاء التركيب الخبرى المذكور نغمة إفصاحية تأثرية كنغمة صيحات المشجعين فى مدرج الملعب .

ومن هذا القبيل ما يحدث من أن يحيى المرء شخصا يكرهه هو ويود أن لو اختفى عن ناظره فيحتفظ بالعبارة العرفية للتحية ولكنه يغير وظيفتها ويحملها من نغمة الكراهية وتعبيرات الملامح التى تصاحبها ما يجعل التنغيم هنا ظاهرة سياقية وذلك كان يجعل المتكلم شفتيه على صورتهما التى ينطقان بها « الكسرة » ويضيق عينيه ويقلص ما بين حاجبيه حين ينطق التحية بنغمة الكراهية قائلا : « كيف حالك يا عزيزى » .

٢ — من المواطن التى يصير فيها التنغيم ظاهرة موقعية فى السياق أن يعمد المتكلم إلى التظاهر بأمر هو عكس ما يتطلب الموقف من تنغيم كأن يقص

المتكلم أمر حادثة مات فيها عدد من أصحابه وأقربائه ولكنه يريد أن يبدو هادئا فى سرد القصة لئلا يثير أحزان السامعين بصورة أشد فيصطنع لهذا الكلام الذى يحتمل نغمة الحسرة والجزع نغمة أخرى فيها هدوء وتماسك . فهنا تعطى الجملة وظيفة جديدة ونغمة غير نغمتها التى فى النظام ويكون التنغيم ظاهرة سياقية .

٣ — يحدث أحيانا أن يستعمل المتكلم النغمة على صورة تقوى من العلاقة بين إحدى كلمات السياق وبين معناها الذى سيقت له . فاذا قال « بلاد بعيدة » عبر عن شدة البعد بمد الياء مدا طويلا وكذلك الفتحة التى بعدها من كلمة « بعيدة » ونطق الياء والفتحة على نغمة واحدة مسطحة عالية نوعا ما . وإذا أراد أن يقول إنه قذف حجرا إلى أعلى فوصل إلى علو شاهق فلربما منح ذلك التنغيم نفسه لكلمة « فوق » فمد حرف المد منها بصورة ملحوظة ورفع الصوت به . وهذه الظاهرة يستغلها ملحنو الأغانى كثيرا . وإذا أراد التعبير عن التراوح بين مكانين بقوله : « رايح جاى » أعطى كلا من الكلمتين نغمة خاصة كان يجعل نغمة « رايح » أعلى من نغمة « جاى » ثم يكرر الكلمتين كلا منهما بنغمتها مقويا معنى تكرار الرواح والمجىء بهذا النوع من التنغيم .

هذه بعض الأمثلة التى تجعل التنغيم ظاهرة موقعية تحل مشكلة تطبيق نظام التنغيم فى النحو على السياق الاستعمالى حين تتعارض قواعد النظام مع مطالب السياق .

☆

الفصل السابع

المعـــــجم

لقد رأينا أن اللغة العربية الفصحى مكونة من أنظمة لغوية هى النظام الصوتى والنظام الصرفى والنظام النحوى للغة . وحين نسمى أفكارا مركبة ما نظاما فلا بد أن تكون بين بعضها وبعض علاقات عضوية معينة وكذلك أوجه خلاف بين كل واحدة منها وبين الأخرى بحيث تؤدى كل واحدة منهما فى النظام وظيفة تختلف عما تؤديه الأخرى . فللنظام إذاً تكامل عضوى واكتمال وظيفى يجعله جامعا مانعا بحيث يصعب أن يستخرج منه شىء أو أن يضاف إليه شىء . ومن طبيعة النظام اللغوى أن يصلح « للجدولة » — إن صح هذا التعبير — فيكون له من معانيه بعد رأسى وبعد آخر أفقى ويكون من التقاء كل معنى فى البعد الرأسى بمعنى آخر فى البعد الأفقى وحدة معنية من وحدات النظام . ولما كان طابع النظام اللغوى عضويا إلى هذا الحد أصبح من الصعب على اللغات أن تستعير الواحدة منها جزءا من نظام الأخرى ومن ثم لم نجد لغة تستعير من لغة أخرى أحد أصواتها أو ظاهرة سياقية من ظواهرها أو صيغة صرفية أو حرف زيادة أو ملحقا من ملحقاتها أو علاقة نحوية من علاقاتها .

والسؤال الذى ينبغى أن نعرف إجابته الآن هو : « هل يمكن أن يكون المعجم نظاما من أنظمة اللغة كما كان النظام الصوتى والصرفى والنحوى ؟ » للإجابة على هذا السؤال ينبغى أن ننظر فى الأمور الثلاثة التى نسبناها إلى أنظمة اللغة لنرى فى كل أمر ما إذا كان يتحقق أولا يتحقق للمعجم . وهذه الأمور الثلاثة هى :

(أ) العلاقات العضوية والقيم الخلافية بين المكونات

(ب) الصلاحية للجدولة (أى أن يوضع فى صورة جدول)

(ح) عدم إمكان الاستعارة بين لغة ولغة

أما من حيث العلاقات العضوية فليس بين كلمات المعجم أى علاقة عضوية وقد يكون بين كل طائفة من هذه الكلمات علاقة اشتقاقية معنية

هى اشتراكها فى أصول المادة ولكن هذه العلاقة الاشتقاقية تختلف عما نقصده من العلاقة العضوية لأن العلاقة العضوية لأية وحدة من وحدات النظام تدخلها فى علاقة خلافية مع بقية الوحدات جميعا أيا كان موضعها من النظام فاذا نظرنا مثلا إلى جدول الصرف وأخذنا وحدة من وحداته التقسيمية كالاسم مثلا وجدنا هذا الاسم يختلف عن كل ما عداه وقد بينا ذلك تحت عنوان أقسام الكلم العربى فى موضعه من هذا الكتاب فالاسم يختلف عن الصفة باعتبارات وعن الفعل باعتبارات أخرى وعن الضمير والخالفة والظرف والأداة كذلك ، وكل ذلك فى إطار النظام الصرفى . وكذلك لو نظرنا فى المعانى التصريفية كالتكلم أو الخطاب والغيبة أو الإفراد والتثنية والجمع أو التذكير والتأنيث وجدنا أن كل معنى من هذه المعانى له مكانه فى النظام لا يتركه ولا يطغى على أماكن المعانى الأخرى . فالتكلم والخطاب يتصلان بالأفعال والضمائر ولكن الغيبة تضم إلى هذين الأسماء والصفات لأن الاسم والصفة فى قوة ضمير الغيبة كما يقول النحاة ولذلك يسند الفعل إليهما على الصورة التى يسند بها إلى ضمير الغيبة . ذلك هو ما نقصده بالعلاقات العضوية بين وحدات النظام . والمعجم ليس كذلك ومن ثم تنتفى عن كلماته سمة العلاقات العضوية فلا يكون نظاماً .

والأمر الثانى هو صلاحية أى نظام لغوى للجدولة وقد رأينا كيف أمكن وضع النظام الصوتى والنظام الصرفى والنظام النحوى للعربية الفصحى فى صورة جداول ذات أبعاد رأسية وأخرى أفقية تتشابك فيها العلاقات وتقوم القيم الخلافية فى كل جدول حارسا أمينا لأمن اللبس فى النظام والسياق معا . وواضح أن المعجم لا يمكن أن يوضع فى صورة جدول لأنه كما قلنا تنقصه العلاقات العضوية بين مكوناته ومن شروط إمكان أى جدول أن يوضع أن يكون بين مكوناته هذه العلاقات العضوية كما ذكرنا . وإذا كان المعجم غير صالح للجدولة فلا يمكن أن يكون نظاما لغويا .

والأمر الثالث الذى تتميز به الأنظمة اللغوية هو صعوبة الاستعارة بالنسبة لوحداتها من لغة إلى أخرى فلا تستعار أداة ولا رتبة ولا صيغة

ولا باب نحوى من لغة إلى لغة أخرى فى العادة والملاحظ أن مجال الاقتراض بين اللغات هى الكلمات المفردة وهى مكونات المعجم . ولقد اشتملت اللغة العربية منذ الزمن القديم فى العصر الجاهلى على مفردات مستعارة من لغات أخرى فى الشرق والغرب كالسكر من السنسكريتية والابريسم والاستبرق من البهلوية والإقليم والقسطاس والدينار من الإغريقية ولكن العربية الفصحى لم تستعر من واحدة من هذه اللغات قاعدة ولا طريقة من طرق التركيب ولا أداة ولا جزءاً آخر من أجزاء أنظمتها . ومعنى ذلك كله أن المعجم لا يمكن لهذا السبب أن يوصف بأنه نظام .

هذه فروق ثلاثة بين الأنظمة اللغوية وبين المعجم وهناك أمر آخر يرجع إلى الوظيفة الاجتماعية للغة فى عمومها . فالمعروف أن لغة كل قوم إنما تسمى تجاربهم الاجتماعية فتضع للمسميات أسما وتضع للأعمال أفعالا وتضع للعلاقات فيما بينهما أدوات تربط بين الكلمات فى السياق . ويتم كل ذلك فى حدود العرف المحلى لهؤلا القوم ومن ثم تختلف المفردات من لغة إلى لغة لأن تعارف جماعة ما لا يتشابه بالضرورة مع تعارف الجماعة الأخرى . زد على ذلك أن الجماعات تختلف بيئاتها فتختلف مسمياتها فاذا كانت بيئة ما تسمى « الجمل » فان بيئة أخرى تسمى « اللاما » وبيئة ثالثة تسمى «الفيل» وكذلك قد تسمى بيئة من البيئات طعاما لا يكون معروفا للبيئة الأخرى ومثل الطعام العادة والآلة والتقليد وأنواع التجارب المختلفة. ومعنى هذا أن أية لغة من لغات العالم لا يتصور لها أن تسمى التجارب الإنسانية جميعا لأن اللغة محلية ولأن أصحابها لا يعرفون جميع التجارب الإنسانية فحتى لو تصورنا أن اللغة فى عمومها تنتظم التجارب الإنسانية كلها فى نظام معين (وهو أمر غير ممكن لتوالى حدوث تجارب إنسانية جديدة باستمرار) فان أية لغة محلية لا يمكن أن تنتظم هذه التجارب جميعا .

وإذا لم يكن المعجم كما رأينا نظاما من أنظمة اللغة لأنه لا تتوافر له مقومات النظام فلابد أن يكون منهج المعجم متجها إلى دراسة « قائمة » من الكلمات تشتمل على جميع ما يستعمله المجتمع اللغوى من مفردات .

ومن طبيعة هذه القائمة الضخمة التى هى فى حوزة المجتمع فى عمومه الا يحيط بها فرد واحد من أفراد هذا المجتمع مهما بلغ حرصه على استقصائها لأن ظاهرتى الارتجال والتوليد وهما مستمرتان لابد أن تقفا به دون الإحاطة بالكلمات المرتجلة والمولدة التى هى فى طريقها إلى الشيوع العرفى. ولكن أفراد المجتمع يتوزعون مفردات هذه القائمة فيما بينهم كل بحسب بيئته وثقافته وحياته الاجتماعية فيستقل كل فرد بطائفة منها يعرف معانيها معرفة عامة ويعرف ما لبعض هذه المعانى من ظلال دقيقة مختلفة، أما ما فى أيدى الآخرين من هذه القائمة فلا يتفق ما لدى كل فرد منهم إلا مع بعض ما لدى الفرد الذى كنا نتكلم عنه ويبقى بعد ذلك أكثر ما فى أيديهم مجهولا بالنسبة لهذا الفرد جهلا لايزيله إلا أن يعنى المتخصصون من هذا المجتمع بتدوين كل مفردات اللغة ومعانيها فى صورة معجم ليرجع إليها هذا وذاك من الراغبين فى الاطلاع على هذه المفردات والمعانى. لهذا كان تدوين المعجم ضرورة لغوية لكل مجتمع متقدم وكان لا بد أن يتم تدوين المعاجم على صورة تمكن كل فرد يطلع عليها أن يعرف الكثير من المعلومات التى توضح ما يحيط بمادتها الأساسية وهى الكلمة.

ولكن ما الكلمة؟ أمن السهل تعريفها؟ أو يمكن أن نحددها تحديدا دقيقا فى السياق كلما أردنا ذلك فنقول هنا تبدأ وهنا تنتهى؟ أنعتبر المبانى الصرفية التى تتحقق بها الظواهر الموقعية وكذلك اللواصق الصرفية أجزاء كلمات أم نعتبرها كلمات مستقلة؟ كل أولئك قضايا لابد من الإجابة عليها قبل أن نتناول طريقة شرح المعنى المعجمى وطبيعة هذا المعنى.

سبق أن فرقنا بين اللغة وبين الكلام وقلنا إن اللغة مجموعة من الأنظمة والعلاقات وإن الكلام هو النطق أو الكتابة بحسب قواعد هذه الأنظمة والعلاقات. ونحب أن نضيف هنا أن المعجم ليس نظاما ولكنه مع ذلك جزء من اللغة. ومثل الأنظمة بعلاقاتها ومثل الكلمات كمثل قواعد الشطرنج. لأن قواعد الشطرنج نظام ينتظمه جدول (إن صح هذا التعبير) قوامه المربعات ذات العلاقات فيما بينها فالمربعان قد يختلفان من حيث العلاقة الرأسية بأن يكون كل منهما فى صف رأسى مختلف عن الآخر، وقد يختلفان من حيث علاقة

الصف الأفقى وقد يختلفان من حيث علاقة الصف المائل . ولكن الاختلاف بين أى مربع وبين المربعات الأخرى مهم جدا فى الوظائف التى تؤديها هذه المربعات أثناء اللعب . ولكن فهمنا للشطرنج لا يتم بمجرد وجود الرقعة فقط وإنما لابد من القطع المختلفة الشكل أو المبنى والوظيفة أو المعنى فى اللعبة. فقواعد لعبة الشطرنج ومربعاته كنظام اللغة صرفا ونحوا وقطع الشطرنج المختلفة الشكل والوظيفة كالكلمات وحركات اللعب نفسها كالكلام الذى يحتاج إلى اللغة بما فيها من أنظمة وكلمات وكما أن اللعبة تطبيق لقواعد الشطرنج كذلك الكلام تطبيق لقواعد اللغة . فالمعجم على رغم كونه قائمة من الكلمات التى لا تنتظم فى نظام معين إنما يعتبر جزءا من اللغة من حيث يمد اللغة بمادة عملها وهى الكلمات المختزنة فى ذاكرة المجتمع .

علينا الآن إذاً أن نشرح طبيعة الكلمة فى المعجم فى ظل هذا التفريق بين مفهومى اللغة والكلام . المعروف أن اللغة باعتبارها نظاما أكبر لابد أن تكون صامتة وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك لأن النظام لاينطق ولكن الذى ينطق هو الكلام فى إطار هذا النظام . والمعجم جزء من اللغة لامن الكلام ومحتوياته الكلمات التى هى مختزنة فى ذهن المجتمع أو مقيدة بين جلدتى المعجم وهى صامتة فى كلتا الحالتين . ومن ثم يكون المعجم صامتا كصمت اللغة ويكون ذلك منسجما مع كونه جزءا من اللغة . وحين يتكلم الفرد يغترف من هذا المعين الصامت فيصيّر الكلمات ألفاظا ويصوغها بحسب الأنظمة اللغوية . فالمتكلم إذاً يحول الكلمات والنظم من وادى القوة إلى وادى الفعل . وبعد قليل نفصل القول فى أن معنى الكلمة فى المعجم متعدد ومحتمل ولكن معنى اللفظ فى السياق واحد لايتعدد بسبب ما يأتى :

(ا) ما فى السياق من قرائن تعين على التحديد (وقد سبقت الإشارة إلى القرائن المقالية) .

(ب) ارتباط كل سياق بمقام معين يحدد فى ضوء القرائن الحالية (وسنرى شرح ذلك فيما بعد) .

ولو لم تكن الكلمة المعجمية صامتة فى ذاكرة المجتمع أو بين جلدتى المعجم لكانت بالضرورة منطوقة على ألسنة المتكلمين . ويظهر جلاء الغموض

فى هذه المسألة بالتأمل فى السؤال الآتى : كيف يأمل المتكلم فى أن يكون واضحاً وهو يستعمل كلمة ذات معنى متعدد ومحتمل ؟ والإجابة هى أن المتكلم لا يستخدم الكلمات وإنما يحولها إلى ألفاظ محددة الدلالة فى بيئة النص .

نعم ! « ألفاظ » . لأن الكلمة الصامتة صورة صوتية مفردة فى ذهن المجتمع أو صورة كتابية مفردة بين جلدتى المعجم . والصورة دائما غير الحقيقة . فحين يلتقطها المتكلم يحولها .

(ا) من الصورة إلى الحقيقة الحسية (سمعيا أو بصريا) .

(ب) من الإفراد (وهو طابع المعجم) إلى السياق الاستعمالى (وهو طابع الكلام) .

عندئذ يحرك بها لسانه ناطقا أو يده كاتبا فيتحول اعتبارها من « كلمة » إلى « لفظ » . ففرق ما بين الكلمة واللفظ هو فرق ما بين اللغة والكلام فاللغة (والكلمة وحدة من وحداتها) صامتة والكلام (واللفظ جزء من نسقه) محسوس . واللغة سكون والكلام حركة .

وهذا هو أحد أوجه الاعتراض على من عرف الكلمة من النحاة بأنها : « اللفظ المفرد » أو « لفظ وضع لمعنى مفرد » لأن هذا التعريف يغفل عن حقيقة الفرق بين الكلمة وبين اللفظ كما حددناها هنا . وحاول بعض النحاة أن يعرف الكلمة بأنها « قول مفرد » فلم يكن أسعد حظا من صاحبيه والأسباب واضحة لأن القول ربما يكون من أكثر من لفظ واحد وتقاليد التحليل فى اللغة العربية تجعل مقول القول دائما فى صورة جملة . وسيجد القارىء الكثير من محاولات تعريف الكلمة والرد عليها فى كتابنا « مناهج البحث فى اللغة » فمن شاء فليرجع إلى ذلك فى الكتاب المذكور .

عند هذا الحد أجدنى مدفوعا إلى استكشاف الطبيعة العرفية للكلمة وما يتصل بذلك من مبحث التفريق بين اللغة والكلام . ولقد تناول الباحثون

---

(١) فى مقالات الاسلاميين للأشعرى جـ ٢ ص ٢٤٦ : « وقد زعم الجبائى أن الانسان لو كان أخرس عييا يكتب كلاما كان الكلام موجودا مع كتابته» .

القدماء أصل اللغة بالتأمل فانقسموا فى رأيهم إلى قسمين يقول أحدهما « بالتوقيف » ومعناه أن اللغة هبة من الله للإنسان فى إجمالها وتفصيلها أى أن كل كلمة فى اللغة جاءت من عند الله تعالى حتى « القصعة » و «القصيعة » كما روى بعضهم واحتجوا فى تبرير هذا القول بما ورد فى الكتب المقدسة ومنه الآية القرآنية : « وعلم آدم الأسماء كلها » . وقسم آخر يقول بالمواضعة ومعناها أن اللغة من وضع المجتمع تعارف الناس عليها رموزا ومعانى وطرق تركيب ومخارج أصوات وهلم جرا من كل ما يصلح للتعارف . وأنا بدورى أقول إن اللغة التى علمها الله تعالى لآدم هى الاستعداد الفطرى لاتخاذ لغة ما والتفاهم بواسطتها فاللغة التى وهبها الله له هى ظاهرة اجتماعية وكان **De Saussure** يسميها **langage** وليست لغة بعينها مما يسميه هو **langue** ولا كلاما مما يسميه **parole** . وفى كتابى « اللغة بين المعيارية والوصفية » نقاش لطبيعة الرموز اللغوية فمن شاءفليعد إليه وقد كان ممن الممكن أن اكتفى بهذه الإشارة لولا أننى أحب هنا أن أضيف بعض التأكيد للعلاقة العرفية بين الكلمة وبين معناها .

من الملاحظ أن المسمى الواحد تختلف أسماؤه من لغة إلى لغة . فالرجل فى العربية يقابله **man** بالإنجليزية وكذلك **l'homme** بالفرنسية وهلم جرا . وقد يقول قائل إن « الرجل » و **man** و **l'homme** يختلفون من حيث اللون والعادات والأخلاق والنظرة إلى الحياة والتاريخ بقدر ما يختلف الرجل العربى عن الرجل الانجليزى والرجل الفرنسى فالمفهومات مختلفة بين الكلمات الثلاثة وهذه مبررات مقبولة لاختلاف التسمية من لغة إلى لغة . ولكن هذا ليس صوابا لأن الثلاثة تصدق عليهم بالعربية كلمة « الرجل » وبالانجليزية كلمة **man** وبالفرنسية كلمة **l'homme** والعمل الواحد أو الحدث الواحد أيضا تعبر عنه اللغات الثلاث بطرق مختلفة مثل : « يأكل » و **to eat** و **manger** ومعنى هذا باختصار أن كل مجتمع من المجتمعات الثلاثة التى عبرت عن هذه المعانى اختار طريقة خاصة للتعبير عنها فأصبح المعنى الواحد الذى فى متناول المتكلمين باللغات المختلفة يحتمل أن تتعدد وسائل الرمز له بتعدد المجتمعات. فكيف يصل كل

مجتمع إلى اختيار كلمة معينة ليدل بها على هذا المعنى ؟ الجواب : بالتعارف .
إذاً فما هو أساس التعارف ؟ الجواب : الاعتباط لا المنطق ولا الطبيعة .

« وذلك أن نظم الحروف هو تواليها فى النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لها بمقتف فى ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى فى نظمه لها ما تحراه . فلو أن واضع اللغة كان قد قال « ربض » مكان ضرب لما كان فى ذلك ما يؤدى إلى فساد »(١) .

لقد أشرنا فى مقدمة هذا الكتاب إلى أن « علم البيان » وهو فرع من فروع « علم البلاغة » يصلح أساسا نظريا لبناء علم خاص بدراسة المعجم نظريا وعمليا يسمى « علم المعجم » . أما نظريا فان هذا العلم يمكن أن يشرح لنا كيفية وضع الكلمات وهى رموز للمعانى فيتناول الاشتقاق والارتجال والتعريب والنحت والتوليد وهلم جرا من الطرق التى يبينها فقه اللغة والتى يمكن للكلمة العربية أن تبنى على أساسها ويشرح كذلك القيمة العرفية لدلالة الكلمة مبينا الفرق بين العرف الخاص والعرف العام فى معنى الكلمات ويشرح لنا طبيعة المعنى المعجمى وتعدده واحتماله والفرق بينه وبين المعنى الوظيفى والمعنى الدلالى ويشرح لنا المقصود بالكلمة مع محاولة تحديد حدودها على أسس شكلية فيقول لنا متى تبدأ الكلمة العربية ومتى تنتهى وما الذى يعتبر كلمة مستقلة وما الذى يعتبر جزء كلمة ويشرح لنا الدلالات الاستعمالية للكلمة ما بين الحقيقة والمجاز ويبين لماذا كان المعنى المجازى معتبرا فى المعجم ويتناول مباحث نظرية بيانية أخرى لا غنى للمعجم عنها. وأما عمليا فيشرح لنا أفضل منهج لوضع المعاجم ذاكراً الغاية الأساسية من كتابة المعاجم وما الذى يتوقعه المرء حين يتناول المعجم فى يده ليكشف عن كلمة ومن هنا يتطرق إلى الصلة بين المعجم وبين علم الصوتيات ثم إلى الصلة بينه وبين نظام الإملاء وما يشتمل عليه نظام الإملاء من إشارات صوتية وصرفية ثم إلى الصلة بين المعجم وبين علم الصرف وكذلك الصلة بين شواهده وبين علم النحو (لأن الكلمة المفردة لاتتصل بالنحو ولكن الشواهد على طرق استعمالها ومعانيها تتصل به) ثم يذكر بعد ذلك أمثل طريقة لشرح الكلمة وقيمة

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٤٠

الاستشهاد فى تحديد المعنى ويلمح إلى تطور البنية **etymology** وتطور الدلالة **semantic shift** بالنسبة لبعض الكلمات والتضام الافتقارى والأسلوبى للكلمات إلى غير ذلك مما يتناوله المعجم من الأمور العملية .

وأوضح ما فى علم البيان من مباحث هو الدلالات الاستعمالية للكلمة . والمعروف أن الواضع يضع الكلمة أولا للمعنى الحقيقى العرفى وليس للمعنى المجازى الفنى ولكن كلمات اللغة دائما وفى كل مجتمع أقل بكثير جدا من تجارب هذا المجتمع فلو أن المجتمع اكتفى باستخدام الكلمات فى معانيها الحقيقية لأصبحت تجاربه التى تعبر اللغة عنها محدودة ولضاع معظم تجارب المجتمع فى متاهات النسيان لأن الكلمة عقال المعنى والمعنى الشارد بلا عقال لابد له أن يضل ويختفى ويضيع إلى الأبد وكذلك كان لابد من حل لهذه المشكلة فى اتجاهين :

(ا) محاولة إثراء اللغة بإيجاد كلمات للمعانى التى لم يعبر عنها ولم توضع لها كلمات من قبل .

(ب) محاولة الانحراف بالمعنى العرفى للكلمة إلى معان أخرى فنية بيانية تسمى المعانى المجازية كالتشبيه والاستعارة والمجاز المرسل .

غير أن هذه المعانى الفنية المجازية يكثر ترديدها على الألسنة مع إطلاقها المجازى الفنى فحين يطول عليها الأمد فى هذا الاستعمال يميل الناس إلى اعتبار دلالتها على المعنى المجازى الجديد دلالة عليه على سبيل الحقيقة ومن ثم يصبح معنى الكلمة متعددا وترصد لها هذه المعانى المتعددة فى المعجم فتكون الكلمة بين جلدتى المعجم محتملة لكل معانيها المعجمية المختلفة المنشأ حتى توضع فى سياق يحدد لها واحدا من هذه المعانى .

والعرف ملك المجتمع ولا يمكن أن يكون ملكا للفرد مهما كانت قوته . والحقيقة أن الفرد يحس دائما أنه عاجز عن تغيير النظم العرفية فى مجتمعه ويحس كما يقول علماء الاجتماع من أتباع المدرسة الفرنسية بجبرية الظواهر الاجتماعية حتى إنه فى النهاية يشعر بأنه مضطر إلى مطابقة الاستعمال الاجتماعى فى جميع مظاهر سلوكه . وكل ذلك صادق على النشاط اللغوى للفرد ينشأ ليجد أمامه مجموعة ضخمة من الكلمات المحددة الأشكال صرفيا والمحددة

المعانى (وإن تعددت) معجميا . ويتعلم فى البيت وفى المدرسة عن طريق المعيارية المتزمتة فيهما كيف يطابق الاستعمال الاجتماعى سواء من ناحية المبنى أو من ناحية المعنى . فأما من ناحية المبنى فإن الفرد يطلب إليه فى سبيل المطابقة الاجتماعية أن ينسى كل شىء حتى ميله الذى كان له فى البداية إلى أن يقيس فى صياغة الكلمات قياسا صرفيا مطردا يتعارض أحيانا مع السماع فيعلمونه كيف يقول حمراء لا أحمرة وخضراء لا أخضرة وسوداء لا أسودة وهلم جرا . وأما من جهة المعنى فإنه يطلب إليه أن يحافظ على الرابطة العرفية بين الكلمة وبين معناها فلا يستعمل الكلمة بمعنى شخصى فردى غير عرفى لأنه لو فعل ذلك لما فهمه أحد ممن يسمعونه لانفكاك الرابطة فى أذهانهم بين اللفظ المسموع وبين المعنى المقصود . وقديما لقى الشاعر عقوبته الاجتماعية فسخر الناس منه عندما استعمل معانى فردية وقالوا فى السخرية منه إن « المعنى فى بطن الشاعر » .

حقا إن الباب ليس موصدا أمام تصدى الأفراد لارتجال الكلمات للمعانى ولتحويل الدلالة من معنى إلى آخر . والأفراد يفعلون ذلك فى كل زمان ومكان لا يحد حريتهم فى هذا المجال شىء ماداموا قادرين على ممارسة هذه اللعبة . ولكن النشاط الفردى شىء والقبول الاجتماعى لما أوجده الفرد شىء آخر . فالشرط الأساسى لأن يصبح هذا الصوغ الجديد أو الاستعمال الجديد الذى جاء به الفرد جزءا من مفردات اللغة هو أن يتقبله المجتمع ويشيع استعماله فيكتسب العرفية الضرورية لكلمات اللغة . لقد جاءنا مع التنمية وتشعب أنواع النشاط فى المجتمع وغزارة المادة المكتوبة والمسموعة فيما بعد ثورة ١٩٥٢ حشد هائل من الكلمات الجديدة التى بدأت كل واحدة منها على لسان فرد من الكتاب أو المتحدثين فتقبلها المجتمع وأعطاها بالرواج عرفية للاستعمال فأصبحت جزءا من اللغة ومن شاء أن يرى شاهدا على ذلك فلير مقالى « دور اللغة فى مجتمعنا المعاصر » وقد نشر بمجلة المجلة فى عدد شهر يونية سنة ١٩٦٦ . بل إننى إذا لم تخنى الذاكرة قد لعبت هذه اللعبة وأنا بعد طالب فى مدرسة دار العلوم العليا فى العام ١٩٤٤ — ١٩٤٥ . فلقد كانت كلمة « إشاعة » قبل ذلك التاريخ على قدر علمى هى الكلمة

العرفية التى يقصد بها « الخبر غير المحقق الصدق » وكان الناس يستعملونها فى الكلام والكتابة وفى نوبة من نوبات المطالب التى تعود الطلبة أن ينادوا بها كنا نناقش أمر مطالبنا مع أستاذ لنا فى حجرة الدراسة وخطر لى وأنا أريد التكلم عن « إشاعة ما أن كلمة « شائعة » ربما كانت أصدق فى التعبير عن المعنى المقصود فاستعملتها ورضى الأستاذ عن هذا الاستعمال الجديد وقرظه واستعمله فى أحاديثه الدينية فى إذاعة القاهرة فقلده الناس فيه واكتسبت الكلمة الرواج بينا كنت أنا من جانبى أرقب نمو هذا الوافد الجديد فى الاستعمال وأسر فى نفسى شيئا من الاعتزاز به .

وكلنا يعلم كيف يتحول المعنى تحولا مقصودا أحيانا ويتطور تطوراً عاديا أحيانا أخرى . فمعظم المصطلحات الفقهية الإسلامية فى العبادات وغيرها كالصلاة والزكاة والصيام والحج والهدى والسعى ونحوها محول عن معان لغوية عامة إلى معان اصطلاحية خاصة عن طريق القصد والتعمد . كما أن من الملاحظ فى تطور الدلالة من عصر إلى عصر أن هذا التطور يعتبر صدى لتحول اجتماعى خارج حقل اللغة يتضاءل فيه الاهتمام بأحد المسميات ويتعاظم فيه الاهتمام بمسمى آخر فيغلب الآخر على الكلمة التى كانت تدل على الأول كلفظ الحرية مثلا حين ألغى الرقيق وألغى معه التقسيم الاجتماعى إلى عبد وحر أصبح لفظ الحرية يستعمل استعمالا مجازيا أولا بمعنى القدرة على الاختيار سياسيا ثم استمر إطلاق الكلمة على هذا المعنى حتى اقتربت فى دلالتها عليه من الحقيقة وضعف فيها عنصر المجاز فلا يلمحه إلا صاحب التفكير اللغوى .وقد تسوء سمعة الكلمة لطول ارتباطها بمدلول غير كريم فتطرح هذه الكلمة وتستعمل كلمة أخرى فى مكانها غير مثقلة بارتباطات ممجوجة من جهة المعنى فتستخدم فيه أولا على طريق المجاز ويعتبر عنصر الدلالة المجازية فيها مناط التبرير فى قبولها حيث يعتبر استعمالها المجازى نوعا من التنزه عن ذكر الكلمة الأولى التى ساءت سمعتها . ثم يطول الأمد على

---

(١) انظر كيف كان التطور الاجتماعى سببا فى تحول دلالة طائفة من الكلمات العربية مثل الصعلوك والسياسة والبلد والقرية والمركز والنقطة والمعهد والثورة والفتنة والريح والدولة (بنت الشاطىء ــ لغتنا ..) .

استعمال الكلمة الثانية فتسوء سمعتها أيضا ولا يزال هذا المدلول الممجوج يستهلك الكلمات واحدة بعد الأخرى إلى مالا نهاية . انظر مثلا تعاقب الكلمات الآتية على معنى مكان قضاء الحاجة : غائط – خلاء – كنيف – بيت أدب – مرحاض – دورة مياه – حمام . وقد كانت كل واحدة من هذه الكلمات قبل إسقاطها مما لا يأنف الناس من الجهر باستعماله فى الكلام . ولا يعلم إلا الله ما الكلمات التى ستتعاقب بعد ذلك على هذا المدلول الذى يمجه الذوق فى جهر الكلام . وهذه العرفية فى الاستعمال وكل ما يتصل بها من مشاكل تعتبر قيدا على مداخل المعجم بمعنى أن المعجم لاينبغى مطلقا أن يشتمل على كلمات يخترعها الأفراد قبل أن تروج هذه الكلمات وتصل إلى مستوى الاستعمال العرفى حتى ولو كان صاحب المعجم يتنبأ لهذه الكلمة بعينها بالرواج والوصول إلى المستوى العرفى لأن المطلوب هو العرفية الواقعية لا المتوقعة .

والآن ننتقل إلى تناول المعنى المعجمى بالتحليل من النواحى الآتية :

(ا) التعدد والاحتمال فى المعنى المعجمى .

(ب) شرح المعنى كيف يكون .

(حـ) صلة المعنى المعجمى بأنظمة اللغة الثلاثة الصوتى والصرفى والنحوى .

(ا) قلنا إن من طبيعة المعنى المعجمى أن يكون متعددا ومحتملا وهاتان الصفتان من صفاته تقود كل منهما إلى الأخرى فإذا تعدد معنى الكلمة المفردة حال انعزالها تعددت احتمالات القصد وتعدد احتمالات القصد يعتبر تعددا فى المعنى . والذى يجب ألا يغيب عن أذهاننا دائما أن الكلمة فى المعجم لا تفهم إلا منعزلة عن السياق وهذا هو المقصود بوصف الكلمات فى المعجم بأنها « مفردات » على حين لاتوصف بهذا الوصف وهى فى النص حاشا بعد استخراجها منه لتحديد معناها المناسب . وإن تعدد معنى الكلمة فى المعجم يرجع إلى صلاحيتها للدخول فى أكثر من سياق وثبوت ذلك لما يسبق استعمالها فى نصوص عربية قديمة وحديثة . ومن صلاحيتها للدخول فى أكثر من سياق يأتى

تعدد معناها واحتماله فى حالة الإفراد . وإذا أردنا أن نضرب مثلا لتعدد معانى الكلمة المفردة واحتمالها فلدينا مثالان نوردهما هنا ونرصد تعدد المعنى فيهما وهما كلمتا « صاحب » و « ضرب » .

فأما كلمة صاحب فيتعدد معناها على النحو التالى :

١ — لقب (أى ذو)	نحو	صاحب الجلالة
٢ — مالك	«	صاحب البيت
٣ — صديق	«	صاحبى
٤ — رفيق	«	صاحب رسول الله
٥ — منتفع	«	صاحب المصلحة
٦ — مستحق	«	صاحب الحق
٧ — مقتسم	«	صاحب نصيب الأسد

فكلمة صاحب بمفردها تحتمل هذه المعانى السبعة ولا تختص بواحد منها إلا عند التضام مع المضاف إليه وهذا التضام أضعف صورة من صور الدخول فى سياق ولذلك يعتبر كل مثال من الأمثلة السبعة الواردة مما يحدد معنى واحدا معينا للكلمة . وأما كلمة « ضرب » فمن معانيها ما يأتى :

١ — عاقب	نحو	ضرب زيد عمراً
٢ — ذكر	«	ضرب الله مثلا
٣ — أقام	«	ضرب له قبة
٤ — صاغ	«	ضرب العملة
٥ — حدد	«	ضرب له موعدا
٦ — سعى	«	ضرب فى الأرض
٧ — حسب	«	ضرب خمسة فى ستة

وقد تأتى فى تعبير فتفيد بالتضام غير ذلك كإفادة معنى «الارتباك» فى عبارة « ضرب أخماسا فى أسداس » والمعنى معجمى فى الكلمة المفردة فقط أما حين تدخل فى السياق فإن معناها لا يسمى معجميا نظرا إلى أن السياق يحفل بالكثير من القرائن الحالية والمقالية التى قد تعطى الكلمة من المعانى

ما لا يرد على بال صاحب المعجم وقد سبق أن شرحنا بعض ذلك عند دراسة النبر والتنغيم حين وازنا بين « اذكر الله » و « اذكرى الله » وحين قلنا عن بعض العبارات مثل « نعم » و « لا » و « ياسلام » إنها قد تفيد بالنغمة من المعانى ما يتعارض مع معناها المعطى لها فى المعجم . ولعل تعدد المعنى واحتماله من جهة وتحدده وتعينه من جهة أخرى هو الفارق الأساسى بين الكلمة التى فى المعجم واللفظ الذى فى السياق .

(ب) ما الذى يتوقعه المرء عندما يمسك بالمعجم ليكشف عن معنى كلمة ما ؟ أو بعبارة أخرى أى نوع من أنواع المعلومات يتوقع الطالب أن يجده فى المعجم وأيها لا يتوقع أن يجده ؟ دعنا أولا نقل إن المعجم ليس كتاب قواعد لأنه ليس نظاما من أنظمة اللغة فلا ينبغى للطالب أن يكشف فى المعجم عن قاعدة صوتية أو صرفية أو نحوية لأن القـواعد بفروعها المذكورة تتكفل بشرح المعنى الوظيفى بواسطة وصف سلوك الرموز التى دون الكلمة أى سلوك الأجزاء التحليلية ويجمع هذه الفروع كلمة « قواعد » التى تقابلها الكلمة الانجليزية **grammar** فالقواعد تشمل النظام الصوتى والنظام الصرفى والنظام النحوى . وأما المعجم فهو الخطوة التالية بعد القواعد فى تتابع المستويات التحليلية للمعنى ولا يأتى بعد المعجم من هذه المستويات إلا علم الدلالة **semantics** . تلك كانت إجابة سلبية على السؤال المتقدم . أما الإجابة الايجابية فهى أن الطالب ينبغى أن يتوقع من المعجم أن يقدم له المعلومات الآتية :

١ — طريقة النطق : من المعروف أن أنظمة الكتابة فى اللغات المختلفة تقصر دون تمثيل النطق تمثيلا صوتيا دقيقا لأن الأغراض العملية للكتابة الإملائية لا تتطلب الرمز للفروق الصوتية الدقيقة التى لا تهم القارىء العادى كالإخفاء والإقلاب والإدغام بغنة وهلم جرا وإنما ينبغى لكل نظام إملائى أن تكون غايته المنشودة أن يمثل الحروف **phonemes** فى الكتابة بأن يجعل لكل حرف من حروف اللغة (وقد يشتمل الواحد منها على عدد من الأصوات

كما بينا بالنسبة للنون) رمزا كتابيا واحدا مستقلا ، وهذه الغاية المنشودة لم تصل إليها لغة من لغات العالم حتى الآن ولم يصل إليها نظام الإملاء العربى كذلك ومن شاء أن يعرف تفصيل ذلك فليرجع إلى كتابى « اللغة بين المعيارية والوصفية » . ولكننا نستطيع أن نضرب المثل هنا بالحروف التى لاتنطق كالواو التى فى « عمرو » والحروف التى لاتكتب كواو المد فى « داود » والحروف التى تنطق ويكتب رمز غيرها من الحروف كالألف فى « رمى » وهلم جرا . ولهذا السبب أصبح من المحتمل للكلمة العربية كما يمثلها نظام الإملاء أن تكون عرضة للخطأ فى النطق ومن ثم يتوقع طالب المعجم حين يكشف عن معنى الكلمة أن يبدأ المعجم بأن يحدد له طريقة نطقها ما دام النظام الإملائى لايصل إلى هذه الغاية . وفى لغات العالم الحية معاجم خاصة لنطق الكلمات كالمعجم الذى وضعه دانيال جونز لنطق كلمات اللغة الانجليزية وأطلق عليه اسم : English Pronouncing Dictionary ولعل الصلة الشديدة الانفكاك بين الهجاء الانجليزى ونطق الكلمات فى تلك اللغة يبرر وضع معجم خاص لنطق كلماتها . أما الطريقة التى درجت عليها المعاجم العربية للوصول إلى هذه الغاية (إيضاح طريقة النطق) فهى أن تصف حركات الكلمة ومدها وإعجام الحروف أو إهمالها فتقول مثلا فى كلمة «تبعة» بفتح فكسر ففتح أو تقول عند خوف اللبس المطبعى بالتاء الفوقية المثناة فالباء التحتية فالعين المهملة . ومن ذلك أيضا ألا تفصل القول فى حركاتها وحروفها وإنما تلجأ إلى قياس هذه الكلمة على كلمة أخرى أشهر منها فى الاستعمال فتجعل الكلمة الشهيرة كالميزان الصرفى للكلمة المشروحة فتقول مثلا : « ردح البيت كمنع » فيعرف أن هذا الفعل من باب فعل يفعل بفتح العين فى الصغتين فيفيد القارىء من ذلك من جهة النطق — وربما الصرف كذلك — فى الوقت نفسه .

٢ — الهجاء : وما دامت الأنظمة الإملائية لا تتطابق مع النطق بالضرورة ولا سيما حين تراعى اعتبارات أخرى بعضها تاريخى وبعضها لغوى (صوتى أو صرفى أو نحوى) وهلم جرا فلا بد أن يكون هجاء الكلمات غير متسم أحيانا بالاطراد التام ولابد أن يختلف أساس هجاء كلمتين قد يبدو لأول

وهلة أنهما متشابهتان مثل : « غزا » و « جزى » فعلى المعجم فى هذه الحالة أن يكون مظنة من مظان الإجابة على كيفية كتابة كلمة ما فيقدم هذا العون لمن لا يعرف ما يختفى خلف هاتين الألفين من اعتبارات صرفية . ومثل ذلك يقال فى الكلمات التى تشتمل على الهمزات التى يختلف موضعها من الصورة الكتابية للكلمة بين الإفراد والكتابة على ألف أو واو أو ياء فعلى المعجم أيضا أن يكون مظنة الوصول إلى هجاء هذه الكلمات مادام استخراج القاعدة من كتب قواعد الإملاء يتطلب قدرا معينا من المعرفة بقواعد اللغة لا يتوافر إلا لمن لا حاجة به إلى البحث عن طريقة هجاء الكلمات . أما الرجل العادى الذى لا بصر له بقواعد اللغة فليرجع فى شأن الهجاء إلى المعجم .

٣ – التحديد الصرفى : ومما ينبغى للمعجم أن يقدمه للقارىء تحديد المبنى الصرفى للكلمة كما إذا كانت الكلمة اسما أو صفة أو فعلا أو غير ذلك فتقديم هذا التحديد الصرفى للكلمة يعتبر الخطوة الضرورية فى طريق الشرح لأنه لا يمكن لإنسان أن يربط ما بين كلمة ما وبين معناها المعجمى إلا إذا عرف مبناها الصرفى فحدد معناها الوظيفى أولا . ويحدث أحيانا أن تأتى كلمة على صيغة صرفية محايدة مثل :

فاعل : لصفة الفاعل والأمر من فاعل نحو « قاتل »
فعل : للصفة المشبهة والمصدر نحو « عدل »
فعيل : لصيغة المبالغة ولمعنى مفعول نحو « رفيع »
أفعل : للفعل الماضى وصفة التفضيل والصفة المشبهة نحو « أسمى »

فانعزال الكلمة فى المعجم قد يكون بيئة صالحة للبس فى معناها فعلى المعجم أن يعطيها من طرق الشرح ما يوضح معناها الصرفى كالتضام بأن يقول : مثلا « الأشرف الفاضل فى الشرف » فنعلم من هذا أن المقصود صفة التفضيل بقرينة التضام مع أداة التعريف أو يقول « أشرف على الشىء أطل عليه » فيعرف من التضام أن المقصود الفعل . وفى كلمة مثل « المختار » لابد للمعجم قبل شرحها أن يقول مثلا : « والمختار بمعنى الفاعل الذى يختار

لنفسه وبمعنى المفعول من يقع عليه الاختيار » أو شيئا شبيها بذلك فقوله بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول تحديد صرفى لكلمة محايدة أو يقول : « العدل بمعنى الصفة العادل وبمعنى المصدر الإقساط فى الحكم » . فلا يمكن فى حالة « المختار » و « العدل » ولا فى غيرهما أن يكون الشرح مفيدا إفادة تامة دون التحديد الصرفى للكلمة .

٤ — الشرح : ويكون شرح الكلمة بذكر معانيها المتعددة التى يصلح كل واحد منها لسياق معين . ولكن هذا الشرح أيضا يتطلب أمورا لابد للمعجم من الوفاء بها حتى تتحقق فائدته بالنسبة لطلاب معانى الكلمات .

أولا : لابد أن يعنى المعجم بعرض الأشكال المختلفة إن وجدت للكلمة التى يشرحها وهذه الأشكال المتعددة قد توجد جنبا إلى جنب فى الاستعمال فى عصر واحد كأن يسجل المعجم وجود صورتين مثلا لكلمة « ميزة » تبدأ إحداهما للهيئة بالكسر والمد وتبدأ الثانية للمرة بالفتح فالسكون فيذكرهما باعتبارهما جاريتين على الألسنة بدرجة واحدة أو متقاربة . وقد تكون الأشكال المختلفة للكلمة مختلفة العصور كأن تكون للكلمة صورة قديمة إما مهجورة أو مستعملة وصورة أخرى أحدث منها مستعملة فى الوقت الحاضر وذلك مثل : « بكة » و « مكة » . والمؤسف حقا أن المعاجم العربية قليلة العناية بتسجيل التطور الشكلى للكلمات على عكس ما تفعل المعاجم الأوربية كمعجم أوكسفورد الكبير الذى أعطى الكثير من العناية لما أطلق عليه اسم « وجهة النظر التاريخية » بالنسبة لتطور الكلمات .

ثانيا : تخصيص مدخل لكل اشتقاق من اشتقاقات المادة أو على الأصح لكل مشتق من مشتقات المادة لأن الاشتراك فى حروف المادة يعتبر صلة رحم بين الكلمات من حيث الشكل ولا يعتبر بالضرورة صلة رحم من حيث المعنى وقد ضربنا مثلا لهذا بالحل والحل والحلول . تشترك ثلاثتها فى الأصول وتختلف فى المعانى ، ولقد درجت المعاجم العربية على جعل حروف المادة

هى المدخل ثم تعدد الكلمات الداخلة تحتها على غير ترتيب وبلا قاعدة محددة لهذا التعدد .

وقد كنا نسمع أن معاجم اللغات الأخرى تشتمل على أعداد من الكلمات أكثر مما تشتمل عليه المعاجم العربية . فإذ قد عرفنا أن المعاجم العربية لاتعدد الكلمات بمداخل مستقلة وإنما تعدد المواد كلا منها بمدخل خاص أدركنا أن المعاجم الأجنبية ربما كانت أكثر عدد مداخل لا عدد كلمات من المعاجم العربية .فاللغة العربية دون شك واسعة الثراء بما منحها التاريخ العربى المجيد من مفردات وهى قابلة لزيادة هذه الثروة بما وهبتها طبيعتها العبقرية فى الصياغة من إمكان الاشتقاق والارتجال والتعريب وتغليب الصيغ على نحو ما اقترحناه تحت عنوان « النظام الصرفى » وهلم جرا .

ثالثا : شرح المعانى المختلفة المتعددة للكلمة الواحدة . وينبغى للشرح أن يكون واضحا وأن يتجنب قدر الطاقة الشرح بالمرادف فقط لأن الترادف التام مشكوك فى أمره لما أصبح معروفا فى دراسة أصول التعارف على وضع الرموز للمعانى من ضرورة استقلال المعنى الواحد بالرمز الواحد فالكلمتان اللتان تعتبرهما مترادفتين لايوجد بينهما فى الواقع إلا منطقة مشتركة من المعنى ثم يستقل كل منهما بأقليمه الخاص خارج منطقة التداخل فاختلاف ظلال المعنى بهذه الصورة مطعن خطير فى فكرة الترادف . .

ومنذا الذى يقول إن السيف والمشرفى والحسام والهندوانى والفرند كلها بمعنى واحد ؟ لاشك أن كل اسم من أسماء السيف هنا يستقل بملحظ خاص ، ومن ثم يحسن فى الشرح أن يستوفى ذلك الشرح قدر الطاقة بأكثر من مجرد المرادف . كما ينبغى أن تستوفى استعمالات الكلمة لغويا وفنيا إذا كانت الكلمة قد دخلت الاستعمال الاصطلاحى . فاذا تعددت معانيها الفنية كما فى كلمة « الفاعل » مثلا ، فهو فى النحو اسم مرفوع وفى علم الجريمة هو المجرم وفى الفلسفة هو المؤثر وهو ضد القابل ، فيحسن فى هذه الحالة أن يشير المعجم إلى فروع العلم التى تستخدم فيها الكلمة استخداما اصطلاحيا قبل البدء فى شرح معناها الاصطلاحى ، كأن يقال مثلا :

الفاعل الذى يفعل وفى النحو الاسم المرفوع الذى يسند إليه فعل متقدم مبنى للمعلوم ، وفى الجريمة الذى يجنى الجناية وفى الفلسفة المؤثر وهو ضد القابل الخ .

ومما يرد على الخاطر فى هذا الصدد أن الكتاب العرب المعاصرين يبدون الكثير من الإهمال عند اختيار مصطلحاتهم الفنية فيختارون للتعبير الاصطلاحى كلمات لاتتصل بما أريد بها من معنى وذلك كأن يريد الكاتب التعبير عن معنى « الإحساس » فيسوق لذلك المعنى كلمة «الشعور » وهى كلمة لها معنى فنى آخر . أو حين يريد الكاتب أن يعبر عن فكرة فنية ما فيأتى للتعبير عنها بكلمة ذات استعمال عرفى عام فليس لها استعمال سابق فى الاصطلاح وذلك كالتعبير عن فكرة « الطلاق » بكلمة « اليمين » ، أو حين يريد الكاتب أن يعبر عن معنى يوصل إليه لغة بصيغة صرفية معينة فيستعمل للتعبير عن هذا المعنى صيغة أخرى ذات معنى يختلف تماما عن المعنى المقصود كأن يريد التعبير عن معنى « محدّدة » أى لها حد وتعريف تتعين به فيستعمل لهذا المعنى كلمة « محدودة » غير عابىء أو لعله غير فطن إلى أن هذه الكلمة الأخيرة معناها « قاصرة » أى لا توصف بالعموم ولا بالشمول .

رابعا : الاستشهاد على كل معنى من المعانى التى يوردها المعجم للكلمة لأن شرح المعنى بدون استشهاد على الشرح لايعطى فكرة واضحة عن طريقة استعمال الكلمة أى أن القيمة الحقيقية لهذا الاستشهاد تكمن فى الكشف عن الطرق المختلفة التى يمكن بها أن تستعمل الكلمة فى نطاق التركيب بعد أن عرف معناها المفرد لأن مجرد الكشف عن هذا المعنى مهما تعددت المعانى المشروحة لا يمكن أن يرشد إلى طريقة الاستعمال فى التراكيب المختلفة باختلاف الرتبة والتضام وغيرهما من القرائن . وينبغى للاستشهاد أن يختار اختيارا حسنا بحيث يمثل المعنى المقصود تمثيلا أمينا سواء أكان هذا المعنى فنيا أم أدبيا جماليا أم عرفيا عاما . فاذا ذكر المعجم للكلمة معنى سوقيا كان الأفضل أن يكون الاستشهاد عليه من كلام السوقة أما إذا كان المعنى المختار أدبيا جماليا فان الشاهد ينبغى أن يؤخذ من النصوص الأدبية الجميلة .

خامسا : أن يتوخى المعجم تحديد ضمائم الكلمة طبقا للوجه الأول من وجهى فهمنا للتضام(١) وهو الذى أطلقنا عليه «التوارد» . والوجه الآخر وهو «التلازم» وقد أشرنا إليهما فى دراسة النظام النحوي .

وينبغى هنا أن يشير المعجم إلى تغير المعنى مع كل ضميمة تتوارد مع الكلمة أو تتلازم معها فيقول فى الحالة الأولى مثلا : صاحب الدار مالكها وصاحب رسول الله رفيقه وصاحب الفضيلة المثقف فى الشريعة الإسلامية وصاحب الجلالة الملك وصاحب المعالى الوزير وصاحبى صديقى وهلم جرا . ذلك هو المراد بالتوارد الذى هو أحد وجهى التضام . ويقول فى الحالة الثانية وهى حالة التلازم : رغب فيه طلبه وعنه كرهه وإليه استعانه وهكذا . ومن قبيل التضام ما يساق من أمثلة التعبيرات المسكوكة مثل يضرب أخماسا فى أسداس ويلقى الحبل على الغارب ويضع الأمور فى نصابها وغير ذلك من العبارات التى تنوسى فيها ما كان لها من المعنى البيانى حتى أصبحت كالأمثال لا تحتمل التغيير ومن هنا جاء وصفها «بالمسكوكة» . وإنما ينبغى ذكر الضمائم هنا لأن الاكتفاء بذكر الكلمة دون ضمائمها لا يصل بالمعجم إلى غايته المنشودة ويضيف إلى ما فى المعجم من عموم المعنى وتعدده واحتماله عنصرا آخر سلبيا جديداً خطيراً هو «اللبس» .

(حـ) والذى لا أمل من تكراره فى هذا المقام أن المعنى المعجمى متعدد ومحتمل . وهذا هو وجه الشبه من جهة بينه وبين المعنى الوظيفى للعناصر التحليلية ووجه الاختلاف من جهة أخرى بين هذين المعنيين والمعنى الدلالى للسياق . ومما أود أن أشير إليه هاهنا أن المعجم ينتفع بنتائج المستويات التحليلية التى سبقت وهى النظام الصوتى والنظام الصرفى والنظام النحوى وهى النظم المسئولة عن تحديد المعنى الوظيفى أى أن المعنى المعجمى يستعين بالمعنى الوظيفى . وقد رأينا كيف توقعنا للمعجم أن يحدد طريقة النطق وطريقة الهجاء والمبنى الصرفى كما يرتبط شرح المعنى المعجمى فى تحديد ضمائم الكلمة وسوق شواهدها بضرورة إيراد بعض الإشارات النحوية .

---

(١) راجع معنى التضام فى دراسة القرائن اللفظية فى النظام النحوى .

وفيما يلى نص من القاموس المحيط للفيروزبادى يمكن أن ننظر فيه لنرى مقدار وفائه بمطالب علم المعجم أو مقدار قصوره فى هذا المضمار :

« (ردح) البيت كمنع وأردحه أدخل شقة فى مؤخرة ، أو تكاثف عليه الطين . والردحة — بالضم — سترة فى مؤخرة البيت ، أو قطعة تزاد فى البيت . وكسحاب الثقيلة الأوراك ، والجفنة العظيمة ، والكتيبة الثقيلة الجرارة ، والدوحة الواسعة ، والجمل المثقل حملا ، والمخصب ، ومن الكباش الضخم الألية ، ومن الفتن الثقيلة العظيمة جمعه ردح ، ومنه قول على رضى الله عنه : « إن من ورائكم أموراً متماحلة ردحا » ، ويروى والردح الوجع الخفيف ، والردحى بالضم — بقال القرى ، ولك عنه ردحة — بالضم — ومرتدح أى سعة » .

وبعد فقد رأينا من هذا النص ما يأتى :

١ — تعدد المعنى المعجمى لكلمة (ردح) إذ كان لها معنيان ، وكان للردحة معنيان أيضا ، وللرداح ثمانية معان مختلفة . وكل واحد من المعانى المتعددة للكلمة المفردة يظل محتملا للقصد حتى ترد الكلمة فى سياق فيكون لها معنى واحد فقط .

٢ — رأينا كذلك كيف حدد القاموس طريقة نطق الكلمة بقوله : ردح كمنع فما دمنا نعلم الحركات التى فى كلمة « منع » وأنها ثلاث فتحات متوالية فإن قوله « كمنع » يصبح فى قوة قوله : مفتوحة الأول والوسط والآخر .

٣ — أما من ناحية هجاء الكلمة فقد لمحنا فى كل مشتق من مشتقات هذه المادة كيف يكتب ولكن غالبية المشتقات جاءت على القواعد الإملائية المحضة فلم يكن فيها ما يدعو إلى النظر فى طريقة هجائها ولكن واحدة منها مثلا هى « الردحى » قد اختلطت فيها قواعد الإملاء بالاعتبارات الصرفية

فأصبح هجاؤها وكتابة آخرها بالياء مما يطلبه بعض الناظرين فى معناها فجاءت صورتها الإملائية هنا عونا لهذا البعض .

٤ — وحين قال القاموس : « ردح كمنع » أعطانا معلومات صرفية محددة فبين لنا باب الفعل الثلاثى الذى ينتمى إليه (ردح) إذ لم تقتصر هذه المعلومات التى عرفناها من قوله : « كمنع » على صورة الماضى وإنما دلت الكلمة أيضا على حركة عين مضارعه وأنها فتحة فكأنه قال : ومضارعه (يردح) مفتوح العين .

٥ — أعطانا القاموس هنا صورة توضح لنا قيمة التضام فى إيضاح المعنى وطريقة الاستعمال إذ قال : « ولك عنه ردحة بالضم ومرتدح أى سعة » ، ولو أنه قال : « والردحة السعة » لما أمكن لنا أن نعرف متى تكون كذلك ولكان فى قوله تعميم غير حميد لا يذهب بأثره إلا إيراد الضمائم التى يكون هذا المعنى بها .

٦ — وربما أرجعنا قوله : « ويروى ردحا » إلى محاولة إيفاء حق « وجهة النظر التاريخية » بإيراد الروايات المختلفة للكلمة ، ولكن ذلك بأية صورة من صوره لا يمكن اعتباره من قبيل التطور الصرفى لشكل الكلمة etemology وهو أمر تفتقر إليه معاجمنا العربية أشد الافتقار كما تفتقر هذه المعاجم أيضا إلى دراسة التطور الدلالى للكلمة الواحدة من عصر إلى عصر . وهذان الجانبان من « وجهة النظر التاريخية » المذكورة يستحقان عناية المجامع اللغوية والهيئات والأفراد لما يكمن وراءهما من الفائدة الكبيرة التى تعود على تاريخ حياة اللغة الفصحى .

٧ — ولقد رأينا فى قول القاموس : « ومنه قول على رضى الله عنه : « إن من ورائكم أمورا متماحلة ردحا » مثلا للاستشهاد على المعنى . وقد علمنا أن الاستشهاد يعين على معرفة طريقة الاستعمال فى التراكيب .

ذلك هو المعجم ، وتلك طبيعة منهجه وحدود ما يطلب منه . ولعل التعدد والاحتمال اللذين ذكرناهما للمعنى الوظيفى أولا ثم للمعنى المعجمى ثانيا يشيران إلى ضرورة عدم الاكتفاء بمعنى المقال مهما توافرت القرائن المقالية لأن هذه القرائن (معنوية أو لفظية) لا تغنى بأى حال عن القرائن الحالية التى نستمدها من المقام . والمقام وما يمكن أن يستمد منه من القرائن التى تعين على تحديد المعنى هو موضوع الفصل التالى تحت عنوان «الدلالة» .



الفصل الثامن

الدلالـــــــــة

يحلو لكثيرين من أساتذة اللغة العربية في أيامنا هذه أن يشيروا إلى ما يعتبرونه نقطة ضعف في النحو العربي وهو ارتباطه الشديد بطابع الصناعة حتى إنه يعرف أحيانا باسم « صناعة النحو » ثم خلوه من الارتباط بالمضمون مما جعله يبدو في نظرهم جسدا بلا روح ، والمضمون الذي يقصده هؤلاء هو موضوع علم المعاني فهم يقولون إن علمي النحو والمعاني لا يمكن الفصل بين أحدهما وبين الآخر إلا مع التضحية بالمعنى على مستوى العلمين جميعا ويوغلون في المحاجة فيقولون إن ما تركه لنا عبد القاهر الجرجاني من دراسات في دلائل الإعجاز وغيره يعتبر إشارات ذكية إلى الطريق الذي كان على النحاة أن يسلكوه بدراستهم للنحو وبخاصة ما قام به عبد القاهر من دراسة « للنظم » في اللغة العربية . وأنا أوافق موافقة تامة على كل هذا الذي يدور في أذهان الأساتذة الكرام وألاحظ أن هذه العبارات الصادقة كانت تدعو إلى الغوص في خضم هذه المشكلة بإيضاح الطريقة التي يمكن بواسطتها أن يصبح للنحو العربي « مضمون » والتي يمكن بها مزج معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني لنصل منهما معا ممتزجين إلى تنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد لم يخطر ببال سيبويه ولا ببال عبد القاهر ، ولكن لم يحاول واحد من الأساتذة أن يمزج أحد العلمين بالآخر ليخرج منهما دراسة نحوية تعنى بالتركيب كما تعنى بالتحليل وتختص بمعاني الجمل كما تحتفي بمعاني الأبواب الفرعية التي في داخل الجمل .

ولكن إذا فهمنا من كلمة « صناعة » الدراسة الشكلية التي تعنى بأشكال المباني المختلفة للمعاني المختلفة فلابد من الاعتراف بأن علوم البلاغة العربية كلها — وليس علم المعاني فقط — دراسة شكلية ومن ثم تكون البلاغة صناعة كما كان النحو صناعة . ولهذا السبب بالذات لم تقم علوم البلاغة في أية مرحلة من مراحل تاريخها الطويل بدور المنهج النقدي الأدبي المتكامل

لأنها لم تتخط النقد الشكلى إلى نقد المضمون إلا مع الكثير من القصور حتى على مستوى فهم القدماء أنفسهم لفكرة النقد .

ولكن البلغاء فى إطار شكلية البلاغة التى ذكرناها ربما فطنوا إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية وانها شديدة الارتباط بثقافة الشعب الذى يتكلمها وأن هذه الثقافة فى جملتها يمكن تحليلها بواسطة حصر أنواع المواقف الاجتماعية المختلفة التى يسمون كلا منها «مقاما» فمقام الفخر غير مقام المدح وهما يختلفان عن مقام الدعاء أو الاستعطاف أو التمنى أو الهجاء وهلم جرا . وكان من رأى البلاغيين أن «لكل مقام مقالا» لأن صورة «المقال» **speech event** تختلف فى نظر البلاغيين بحسب «المقام» **context of situation** وما إذا كان يتطلب هذه الكلمة أو تلك وهذا الأسلوب أو ذاك من أساليب الحقيقة أو المجاز والإخبار أو الاستفهام وهلم جرا ومن عباراتهم الشهيرة فى هذا الصدد قولهم : « لكل كلمة مع صاحبتها مقام » . وبهذا المعنى يصبح للعلم الجديد الذى يأتى من امتزاج النحو والمعانى « مضمون » لأنه يصبح شديد الارتباط بمعانى الجمل ومواطن استعمالها وما يناط بكل جملة منها من « معنى » . ولقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة « المقام » متقدمين ألف سنة تقريبا على زمانهم لأن الاعتراف بفكرتى « المقام » و « المقال » باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن فى الغرب من الكشوف التى جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر فى دراسة اللغة .

وفكرة « المقام » هذه هى المركز الذى يدور حول علم الدلالة الوصفية فى الوقت الحاضر وهو الأساس الذى ينبنى عليه الشق أو الوجه الاجتماعى من وجوه المعنى الثلاثة وهو الوجه الذى تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التى تسود ساعة أداء « المقال » . ومن المعروف أن إجلاء المعنى على المستوى الوظيفى (الصوتى والصرفى والنحوى) وعلى المستوى المعجمى فوق ذلك لا يعطينا إلا « معنى المقال » أو « المعنى الحرفى » كما يسميه النقاد « أو معنى ظاهر النص » كما يسميه الأصوليون وهو — مع الاعتذار الشديد للظاهرية — معنى فارغ تماما من محتواه الاجتماعى

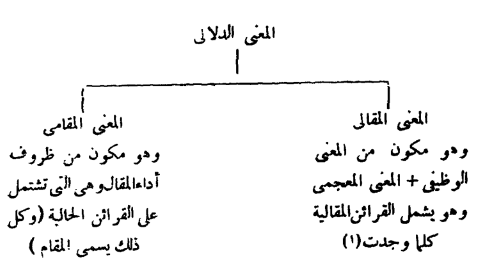
والتاريخى منعزل تماما عن كل ما يحيط بالنص من القرائن الحالية الّتى تشبه ما يسمونه فى المرافعات circumstantial evidence وهى القـــرائن ذات الفائدة الكبرى فى تحديد المعنى . ولقد كان على بن أبى طالب كرم الله وجهه فاهما تماما لكل هذه الحقائق الّتى نحاول شرحها حين رد على هتاف الخوارج « لاحكم إلا لله » بقوله : « كلمة حق أريد بها باطل » وكان يعنى أن الناس ربما قنعوا بالمعنى الحرفى لهذا الهتاف أى بمعنى « ظاهر النص » فصدقوا أن الخوارج أصحاب قضية تستحق أن يدافع الناس عنها وربما غفل الناس عن المقام الحقيقى الذى ينبغى لهذه الجملة أن تفهم فى ضوئه وهو مقام « محاولة إلزام الحجة سياسيا بهتاف دينى » ، فالمقام فى هذا الهتاف من السياسة والمقال من الدين ، وكان ينبغى للناس أن يفهموا المقال فى ضوء المقام .

والفرق بين ما يسميه الناس « نص القانون » وبين ما يسمونه « روح القانون » هو فرق ما بين الاكتفاء بمعنى « المقال » وبين عدم الاكتفاء به والغوص وراء المراد الحقيقى للمشرع وهو معنى « المقام » يقول أحمد أمين : « بل يظهر لى أن عمر كان يستعمل الرأى فى أوسع من المعنى الذى ذكرنا ، ذلك أن ما ذكرنا هو استعمال الرأى حيث لانص من كتاب ولا سنة ، ولكنا نرى عمر سار أبعد من ذلك ، فكان يجتهد فى تعرف المصلحة الّتى لأجلها كانت الآية أو الحديث ، ثم يسترشد بتلك المصلحة فى أحكامه ، وهو أقرب شىء إلى ما يعبر عنه بالاسترشاد بروح القانون لابحرفيته » . وأقول أنا إن معنى ذلك أن عمر لم يكن يكتفى بمعنى « المقال » أو بعبارة أخرى لم يكن يكتفى بمنطوق الآية أو الحديث وإنما كان يتوغل فى سبيل معرفة أسباب النزول وظروفه الاجتماعية والتاريخية أى أنه كان يتخطى المعنى الحرفى إلى المعنى الاجتماعى ولا يقف عند معنى « المقال » وإنما يضم إليه معنى « المقام » . ومن قبيل استغلال معنى « المقال » والمراوغة بنفى « معنى المقام » ما حدث من أن اليهود فى المدينة حينما سمعوا الآية القائلة : « منذا الذى يقرض الله قرضا

---

(١) فجر الاسلام ص ٢٣٨ .

حسنا » قالوا : « إن الله فقير ونحن أغنياء » فقال أبو الدحداح وقد فهم « المقام » فهما حقيقيا : « إن الله كريم استقرض منا ما أعطانا » . وهذا يذكرنا بالمستشرق الذى سمع أحد الدراويش فى إحدى طرقات القاهرة يصيح « مدد ! » وكان المستشرق يعرف المعنى المعجمى للكلمة ولكنه لا يعرف ما وراءها من « مقام » ولذلك استفسر : « أى نوع من المدد يريده ذلك الرجل » ؟ وأخيرا ينبغى لنا أن نشير إلى أن المفسرين قد فطنوا منذ زمن سحيق فى القدم إلى الفرق بين ظاهر القرآن وباطنه فكان فهمهم لهذا الفرق تفريقا منهم بين المعنى « المقالى » والمعنى « المقامى » ، فاذا كان المعنى الدلالى يعتمد على هاتين الدعامتين فإن الشكل التالى ربما يوضح العلاقة بينهما توضيحا كافيا :



وقد يستعار « المقال » المشهور « للمقام » الطارىء (وهو ما يسمى بالاستشهاد أو الاقتباس) أثناء الحديث ، والأصل فى ذلك أننا نستطيع أن نوفق بين كلام ذائع الشهرة انقضى مقامه الأصلى الذى قيل فيه وبين مقام مشابه وجدنا أنفسنا فيه الآن فنورد الكلام القديم الشهير فى المقام الجديد على سبيل التلفيق . وكلما قوي التناسب بين المقال الشهير وبين المقام الطارىء كان ذلك من حسن الاستشهاد . ولقد رزق أبو بكر رضى الله عنه القدرة على حسن

---

(١) سبق أن ذكرنا أن القرائن المقالية منها ما هو معنوى وما هو لفظى . انظر النظام النحوى من هذا البحث .

الاستشهاد فمن ذلك استشهاده بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم بقول الله تعالى : « وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفئن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزى الله الشاكرين » ولقد قال عمر عند سماعه هذا الاستشهاد ما معناه : والله لكأنى لم أسمع هذه الآية من قبل . ومن ذلك أيضا ولعله حدث فى اليوم نفسه فى اجتماع السقيفة استشهاده أمام الأنصار بقول طفيل الغنوى :

جزى الله عنا جعفرا حين أزلفت بنا نعلنا فى الحافقين فزلت
أبو أن يملونا ولو أن أمنــــا تلاقى الذى يلقون منا لملت
همو أسكنونا فى ظلال بيوتهم ظلال بيوت أدفأت وأظلت

ولقد كان لكل من هذين الاستشهادين أثره الحاسم فى إصلاح مقامين من أخطر مقامات الفتنة فى التاريخ الإسلامى .

وقد يستخدم النص الواحد فى الاقتباس بحيث يرد جزء منه على جزئه الآخر كالذى يروى عن أحد علماء الأزهر وكان بينه وبين زميل له ميل إلى المنافرة فدخل المسجد الأزهر ذات يوم من أيام الشتاء فوجد زميله مستلقيا تحت دفء الشمس وقد غطى وجهه بمنديل فظنه نائما فوقف عنده وقال : « الفتنة نائمة » فاعتدل زميله من رقدته وقد تصنع صورة الذى أوقظ من نومه وقال : « لعن الله من أيقظها » فنرى من ذلك أن عبارة الحديث قد انقسمت إلى قسمين رد ثانيهما على أولهما . والمغزى من وراء كل ذلك أن من المقال ما يتصف بصفات معينة أو ما تتوافر له مزايا معينة تجعله صالحا للاستحضار فى المقامات التى تشبه مقامه الأصلى الذى قيل فيه فيصبح المقال القديم جزءا من المقام الجديد فيدخل فى تحليل هذا المقام الجديد . ولقد كنا نسمع ونحن بعد طلبة فى دار العلوم أن قبيلتين عراقيتين ذواتى آصرة حدث بينهما نزاع فكان ممن ندب للصلح بينهما أستاذنا المرحوم الشاعر على الجارم وكان وكيل دار العلوم فى ذلك الحين وقد سمعنا أنه نجح نجاحا عظيما حين استشهد بقول البحترى :

شواجر أرماح تقطع دونها شواجر أرحام ملوم قطوعها
إذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها

فبكى لسماع هذا الشعر رجال القبيلتين وتصالحوا وما ذلك إلا لأن المقال القديم المشهور قد قيل مرة أخرى فى مقام يكاد يكون تام الشبه بمقامه الأصلى القديم .

وللوصول إلى المعنى فى صورته الشاملة لابد أن نستخدم الطرق التحليلية التى تقدمها لنا فروع الدراسات اللغوية المختلفة التى فصلنا القول فيها من قبل وهى الصوتيات والصرف والنحو (أى الفروع الخاصة بتحليل المعنى الوظيفى) ثم المعجم (وهو الخاص بالمعنى المعجمى) . والحقائق التى نصل إليها بواسطة التحليل على هذه المستويات حقائق جزئية بالنسبة إلى المعنى الدلالى . ذلك بأن هذه الحقائق إما أن تكون وظائف (كما فى الصوتيات والصرف والنحو) أو علاقات عرفية اعتباطية (كما فى المعجم) . فالوظائف تتضح كما سبق نتيجة للتحليل على المستويات الثلاثة الأولى أما العلاقات العرفية الاعتباطية التى ذكرناها فالمقصود بها العلاقات بين المفردات وبين معانيها . ولقد سبق لنا عند الكلام عن الجملة الهرائية التى أوردناها فى التقديم لدراسة « النظام النحوى » أن وجدنا هذه الجملة الهرائية مكتملة الوظائف ولكنها تفتقد العلاقات العرفية المعجمية لأنها ليست مكونة من كلمات ذات معنى وكذلك تفتقد العنصر الاجتماعى وهو « المقام » . ولقد كان اكتمال الوظائف سببا فى قدرتنا على إعراب الجملة ولكن قصورها معجميا واجتماعيا حال بينها وبين أن تكون نصا عربيا مفهوما .

وكذلك الأمر حين تنفرد العلاقات العرفية بين الكلمات ومعانيها بالوجود فلا تكون هناك وظائف ولا مقام . إن مجرد وضوح هذه العلاقات لايؤدى إلا إلى فهم للكلمات المفردة على المستوى المعجمى إذ أنها هنا لم توضع فى سياق . ووضوح معانى المفردات لا يكشف حتى عن المعنى الحرفى الذى سميناه « ظاهر النص » أو معنى « المقال » لأن الذى لدينا هنا هو « المفردات » وليس « النص » وذلك أيضا لأن معنى « ظاهر النص » يحتاج إلى الوظائف

(المعنى الوظيفى) كما يحتاج إلى العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها (المعنى المعجمى) إذ منهما معا يكون معنى « المقال » ، وانفراد العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها بالوجود يجعل الأمر بحاجة أيضا إلى معنى « المقام » أو المعنى الاجتماعى الذى هو شرط لاكتمال « المعنى الدلالى » الأكبر ، ومعنى هذا بالتالى أننا حين نفرغ من تحليل الوظائف على مستوى الصوتيات والصرف والنحو ومن تحليل العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها على مستوى المعجم لانستطيع أن ندعى أننا وصلنا إلى فهم المعنى الدلالى لأن الوصول إلى هذا المعنى يتطلب فوق كل ما تقدم ملاحظة العنصر الاجتماعى الذى هو المقام .

وهذا العنصر الاجتماعى ضرورى جدا لفهم المعنى الدلالى فالذى يقول لفرسه عندما يراها ، « أهلا بالجميلة » يختلف المقام معه عن الذى يقول هذه العبارة لزوجته.فمقام توجيه هذه العبارة للفرس هو مقام الترويض وربما صحب ذلك ربت على كتفها أو مسح على جبينها . أما بالنسبة للزوجة فالمعنى يختلف بحسب المقام الاجتماعى أيضا فقد تقال هذه العبارة فى مقام الغزل أو فى مقام التوبيخ أو التعيير بالدمامة . فالوقوف هنا عند المعنى المعجمى لكلمتى «أهلا» و « الجميلة » وعلى المعنى الوظيفى لهما وللباء الرابطة بينهما لايصل بنا إلى المعنى الدلالى ولا يكون وصولنا إلى هذا المعنى الدلالى إلا بالكشف عن المقام الذى قيل فيه النص .

والذى يتكلم إلى نفسه يكشف عن مقام من نوع آخر . ولست أحب أن أشير هنا إلى الجانب النفسى والطبى لهذا المقام لأن ذلك أمر لايتصل بالدراسات اللغوية إلا من حيث هو جزء من « مقام » ما . ومهما يكن من أمر فان هذا المقام وأشباهه كمقام الدعاء والصلاة وتقييد المواعيد والعنوانات وأرقام التليفون فى المفكرة وكالقراءة ، فى الخلوة ونحوها هو مما يعوزه الطابع الاجتماعى الواضح حتى إن هذه المواقف لتصلح أن تسمى « مواقف » فردية لا « مقامات » اجتماعية . ومن قبيل ذلك أيضا أن تقود سيارتك بنفسك ثم تجد أمامك شخصا آخر يقود سيارة فلا يلتزم بها قواعد المرور ويسبب لك شيئا من الارتباك والضيق فإذا بك تصب سيلا من الاحتجاجات والشتائم المسموعة

بالنسبة إليك أنت فقط فى سيارتك فلا يسمعها معك إنسان . فهذا موقف فردى أيضا ولا يتوافر له عناصر المقام الاجتماعى . ومن قبيل ذلك أيضا من يغنى لنفسه دون أن يسمعه أحد أو على الأقل دون أن يكون غناؤه للإسماع . والذى يتثاءب ويختم تثاؤبه بنداء لفظ الجلالة فكل هؤلاء المتكلمين يقصر أمر الموقف معهم عن أن يكون مقاما اجتماعيا بالمعنى الذى نقصده ولكن وصف أى « موقف » من هذه المواقف بأنه « اجتماعى » لا يأتى من طبيعة تكوينه وإنما يأتى حين ننظر إليه باعتباره نمطا سلوكيا معينا داخلا فى نسيج ثقافة اجتماعية ما بمعنى أن أفراد المجتمع جميعا يقفون هذه المواقف بعينها عندما تتهيأ لها المناسبة ولكنهم يقفونها أفراداً . وهذه الأنماط من السلوك يتلقاها الفرد عن مجتمعه فيكتسبها منه ويصبح سلوكه مشروطا بطرقها مفرغا فى قوالبها التى حددها المجتمع وهذا مناط لزعمها اجتماعية فى أصلها . فالفرد يتعلم من مجتمعه كيف يقرأ القرآن بصوت مسموع وبنغمات ترتيلية خاصة ويكتسب معتقداته فى طفولته من المجتمع ويتعلم منه كيف يدعو الله وكذلك يتعلم كيف يستشهد لنفسه بالشعر أو أى شكل تعبيرى آخر بحسب المناسبة دون أن يسمع الناس حوله ما يقول . ويتعلم من المجتمع كيف يختم التثاؤب بذكر الله بصوت مسموع فهذه المواقف على رغم كونها لا تحمل طابع الاتصال الاجتماعى يمكن اعتبارها أنماطا سلوكية لغوية فينسب إليها — لكونها أنماطا — قدر من الطابع الاجتماعى .

وهناك نوع من المقامات الاجتماعية يمكن أن نسميه مقامات اللغو الاجتماعى أو كما يسميها مالينوفسكى **phatic communication** يتبادل الناس فيها الكلام ولكنهم لا يقصدون به أكثر من شغل الوقت وحل موقف اجتماعى لولا هذا اللغو لكان فيه حرج . والكلام الذى يقال فى هذا المقام ليس مقصودا لذاته فقد يكون موضوعه الطقس أو السياسة أو أى موضوع عام آخر . والحقائق التى يشتمل عليها هذا الموضوع معروفة عند طرفى المحادثة فلا يفيد أحدهما من سماعها أى قدر من المعلومات الجديدة ولكن كلا من الطرفين يلغو رفعا للحرج الذى يتوقعه نتيجة للصمت . مثال ذلك أن تكون فى حجرة انتظار أحد الأطباء بمفردك ولم يحضر الطبيب إلى عيادته فتظل بمفردك تنتظر

قدومه وفجأة يقدم عليك زائر آخر للطبيب فتضمكما الحجرة ولا ثالث لكما . فلو سكتما ولم يفتح أحدكما بابا للكلام لأصبح الموقف بينكما مفعما بنوع من الحرج الاجتماعى الذى يشعر معه كل منكما برغبة فى إنهاء الموقف . والحيلة الاجتماعية لتجنب هذا الحرج هى فتح موضوع لتبادل الكلام . ولكن كيف يمكن لأحدكما أن يفتح موضوعا وليس بينكما تجارب مشتركة ولم ير أحدكما الآخر قبل اليوم . الجواب على ذلك أيضا أن المجتمع الذى اخترع حيلة فتح الموضوع حدد بعض الموضوعات العامة الطابع لهذا الغرض بحيث لايتعب إنسان فى البحث عن موضوع وهذه الموضوعات ذات طابع عام غير شخصى بحيث لا يتأذى بفتحها إنسان لا غائب ولا حاضر فمن ذلك الكلام فى الطقس ومايحس المتكلم والسامع من حر أو برد أو جو ربيعى أو خريفى لطيف مع تذكر تجارب سابقة عن حالات جوية تستحق التذكر . وقد تدعو مناسبة زيارة الطبيب إلى أن يفصح كل منهما للآخر عما يشكو منه وعن تطور مرضه . ومن الموضوعات المفضلة فى هذه المواقف فى البلاد العربية بخاصة الكلام فى السياسة وفى القضايا القومية . ويروى بعض الظرفاء أنه إذا تقابل انجليزيان فكلامهما فى الطقس وإذا تقابل عربيان فكلامهما فى السياسة وإذا تقابل يونانيان فكلامهما فى المطاعم والكلام فى أوساط النساء عن الأزياء والأولاد وبين الخدم عن أسرار المخدومين وبين الطلبة عن الامتحان والأساتذة وهلم جرا . والكلام فى كل ذلك ليس مقصوداً لذاته إلا حين يتحول اللغو إلى مناقشة تتطلب أن يكون لكل من الطرفين رأى يدافع عنه ولكن المقصود باللغو فى كل هذه الحالات رفع الحرج الاجتماعى عن شريكين فى موقف خلقته الصدفة :

أما نوع المقامات الذى اكتمل فيه الطابع الاجتماعى فهو الذى يتحقق فيه وجود عناصر تجعل المقام مركبا لا بسيطا أى تجعله «مقاما» لا «موقفا» كالمثال الذى أوردناه من قبل عن الرجل الذى قال لزوجته : «أهلا بالجميلة» فقد ذكرنا أن الاحتمالات التى تحتملها هذه التحية تتنوع بتنوع المقامات الممكنة من مقام غزل إلى مقام تبويخ إلى مقام تعيير وكيد ولا يمكن لواحد من هذه المعانى أن يؤخذ أخذا مباشرا من المعنى المعجمى لكلمة «أهلا» ولا المعنى المعجمى لكلمة «الجميلة» ولا من المعنى الوظيفى لأى منهما ولا للباء التى

ربطت بينهما فى السياق أى أن معنى الغزل أو التوبيخ الخ لا يؤخذ من « المقال » وإنما يحتاج إلى اعتبار «المقام» بالضرورة .

دعنا نتأمل مثلا مما يوضح ضرورة اعتبار « المقام » فى تحديد المعنى الدلالى . كلنا قد تعلم أن «يا» من حروف النداء وأن كلمة «سلام» اسم من أسماء الله تعالى وهى كذلك ضد الحرب . فإذا أخذنا بالمعنى الوظيفى لأداة النداء والمعنى المعجمى لكلمة «سلام» حين ننادى «ياسلام» فان المعنى الحرفى أو المقالى أو ظاهر النص أننا ننادى الله سبحانه وتعالى لا أكثر ولا أقل . ولكن هذه العبارة صالحة لأن تدخل فى مقامات اجتماعية كثيرة جدا ومع كل مقام منها تختلف النغمة التى تصحب نطق العبارة فمن الممكن أن تقال هذه العبارة فى مقام التأثر وفى مقام التشكيك وفى مقام السخط وفى مقام الطرب وفى مقام التوبيخ وفى مقام الإعجاب وفى مقام التلذذ وفى مقامات أخرى كثيرة غير ذلك ، وظاهر النص فى عبارة « السلام عليكم » أنها تحية إسلامية يجاب عليها بأحسن منها أو مثلها . ولكن هذه العبارة بذاتها قد تتحول إلى معنى المغاضبة فقد يطول النقاش بينك وبين إنسان فى موضوع ما ويتمسك كل منكما برأيه فحين تيأس من إقناع صاحبك . وتريد أن تعلن له عن انتهاء المقابلة بالمغاضبة توليه ظهرك منصرفا وتشير بيديك إشارة الذى ينبذ شيئا وراء ظهره من فوق كتفه وتقول مع هذه الإشارة « السلام عليكم » وتذهب مغاضبا . فهذا المعنى لا يفهم من مجرد المعنى الوظيفى منفردا ولا المعجمى منفردا ولا هما معا ولكنه يتوقف فى النهاية على « المقام » الاجتماعى المعين . وقد تقال هذه العبارة بعينها فيفهم منها معنى الهزل فى مقام يتعين فيه ذلك . ولبيان هذا المقام وأبعاده الاجتماعية يمكن أن نتصوره على النحو التالى : الأستاذ واقف بالمدرج يلقى محاضرته على ما يقرب من مائتى طالب وقد انهمك فى شرح نقطة هامة من نقاط المحاضرة والطلبة ينصتون بشغف واهتمام بما يقوله الأستاذ حتى ليسمع كل منهم تردد أنفاسه . وقد تعود هؤلاء الطلبة من أستاذهم عدم الرضى عن التأخر عن بدء المحاضرة فكان الواحد منهم إذا تأخر دخل المدرج وهو يحس بقدر غير قليل من الخجل فيدخل المدرج متسللا على أطراف أصابعه ويجلس على أقرب مقعد إلى باب الدخول يجده خاليا . ومن الطلبة واحد عرف بينهم

بشىء من الغفلة وسوء التقدير وعدم فهم المواقف الاجتماعية ومطالبها فهما تاما . وذات يوم كان الطلبة والأستاذ على هذه الحال فى المدرج وكان هذا الطالب قد تأخر وفجأة دخل المدرج بعد ربع ساعة من ابتداء المحاضرة فلم يتسلل إلى أقرب مقعد ولم يحس شيئا من الخجل وإنما بدا أزهى من طاووس وهو يلج باب المدرج متئدا فى مشيته مع شىء من تصنع الوقار وقال لكل من فى المدرج : « السلام عليكم » ومد بها صوته . لاشك أن رد الفعل الوحيد لهذه العبارة التى يزعمونها مجرد تحية إسلامية أن يضحك الطلبة والأستاذ كثيرا فهذا الضحك هو الرد الذى إن لم يناسب «المقال» فقد ناسب «المقام» تماما . ولقد رأينا أن العناصر التى يشتمل عليها المقام الاجتماعى هنا هى : المحاضرة — تعود الخجل من التأخر — المتكلم الذى لم يخجل — السامعون الصامتون — الأستاذ الذى صمت عند سماع العبارة — الوقار الذى تظاهر به المتكلم — وأخيرا عبارة السلام عليكم نفسها ، وربما احتملت هذه العبارة تحليلا وظيفيا أو معجميا عند الحاجة كأن يكون هذا الطالب الثغ فى السين مثلا فهذا يضيف إلى دواعى الضحك داعيا صوتيا لغويا .

وإذا كان « المقال » المكتوب لايقع فى أثناء قراءته فى وقت لاحق فى مقامه الاجتماعى الذى كان له فى الأصل فان هذا المقام الأصيل من الممكن بل من الضرورى أن يعاد بناؤه فى صورة وصف له مكتوب حتى يمكن للنص أن يفهم على وجهه الصحيح . وفى بناء هذا المقام الأصيل بناء جديداً بواسطة وصفه كما كان لابد من الرجوع إلى الثقافة عموما والتاريخ بصفة خاصة . وكلما كان وصف المقام أكثر تفصيلا كان المعنى الدلالى الذى نريد الوصول إليه أكثر وضوحا فى النهاية حين تصبح كل عبارة من عبارات النص واضحة بما يجليها من القرائن الحالية التاريخية والقرائن المقالية التى فى وصف المقام . فالذين يقرءون خطبة الحجاج بن يوسف الثقفى على منبر الكوفة دون أن يعرفوا المقام الذى قيلت فيه هذه الخطبة ربما اتهموا الحجاج بتهم بعيدة عنه أولها سوء السياسة ما دام قد استهل ولايته على قوم لم يجربهم من قبل ولم يرهم بكل هذا العنف . ولكن المقام الذى يشتمل على إيضاح العلاقة بين العراقيين وبين بنى أمية ربما شمل من الحوادث الماضية حادثا كقتل عثمان ومعركة

صفين ومقتل الحسين وتشيع العراقيين وكراهيتهم لبنى أمية ورغبة الامويين فى تأديب هؤلاء العراقيين حتى لايثوروا بهم أو يعصوا ولاتهم ومن هنا يصبح من الضرورى أن يأتى وصف المقام فى صورة مقدمة للخطبة تجرى على نحو شبيه بما يأتى :

كان عبد الملك بن مروان قد أرسل الحجاج واليا من قبله على العراق وكان أهل العراق من الشيعة يكرهون الأمويين ويعصون ولاتهم فلما دخل الحجاج المسجد وكان ضئيل الجسم صعد المنبر وأرخى فضل عمامته على وجهه وصمت صمتا طويلا حتى هم بعض الناس أن يحصبه وقال عمير بن ضابىء البرجمى وكان بين الناس فى المسجد . قبح الله بنى أمية إذ يرسلون إلينا مثل هذا فرفع الحجاج ما كان أرخى من عمامته وحسرها عن وجهه وقال :

أنا ابن جلا وطلاع الثنـــايا متى أضع العمامة تعـــرفونى

فكل هذه العبارات التى قدمنا بها للخطبة ليست أكثر من وصف المقام الاجتماعى التاريخى الذى قيلت فيه هذه الخطبة وبواسطته ينتفى عن الخطبة أن يكون معناها سوء السياسة إلى أن يكون معناها الحزم . على أن هذا المقام الذى وصفناه بكلمات قليلة يمكن أن يكون وصفه هو كل ما قيل فى تاريخ الفتنة الكبرى وما بعدها ولكن الاكتفاء بهذا الوصف المختصر يفترض أن القارىء على علم بهذا التاريخ .

ولعل السبب الرئيسى فى ضرورة التزام طلاب اللغة العربية وأدبها بدراسة مقررات من التاريخ الإسلامى والفلسفة الإسلامية والتفسير والحديث والأدب والشريعة وغيرها أن طالب اللغة العربية حين ينظر فى نص أدبى معين ينبغى أن يكون له من المعلومات الشاملة فى هذه الفروع جميعاما يعينه على فهم «المقام» الذى قيل فيه هذا النص حين يلخص له هذا المقام . وقد تعودنا أن نقول لطلبتنا دائما عن هذه الفروع التى يطلقون عليها «العلوم المساعدة» إنها فروع إيضاح المقام النصوص التى نصادفها فى التراث العربى . ويمكن إيضاح هذه النقطة بالمثال الآتى :

إذا وقف معلم اللغة العربية يشرح لطلابه بيتا لمروان بن ابى حفصه يقول فيه :

أنى يكون وليس ذاك بكائن   لبنى البنات وراثة الأعمام

فلن يستطيع أن يشرح هذا البيت أى قدر من الشرح إلا إذا مس علم الميراث ولو مسا خفيفا وإذا شرح لهم رسالة إخوانية يقول مرسلها لمن يرسلها إليه : « أنت جوهر الفضل وهيولاه » فلن يعرف كيف يشرح هذه العبارة لتلاميذه إلا إذا ألم إلماماً يسيراً بالمقولات وبالفلسفة وإذا أراد أن يشرح لهم الرسالة الهزلية لابن زيدون فانه سيضطر إلى معرفة الكثير من فروع المعرفة لأن الرسالة مليئة بالإشارات التاريخية والفلسفية والشرعية واللغوية وغيرها . فكل هذه العلوم المترابطة تتحد فى كل متماسك لتوضح « المقام » للنص المكتوب .

ويحتم الأصوليون على من يتصدى لاستخراج الأحكام من القرآن أمورا لا ينبغى أن يغفل عنها هى فى الواقع « مقام » للفهم . فعليه مثلا :

١ — ألا يغفل عن بعضه فى تفسير بعضه .

٢ — ألا يغفل عن السنة فى تفسيره .

٣ — أن يعرف أسباب نزول الآيات .

٤ — أن يعرف النظم الاجتماعية عند العرب .

فهذه العناصر الأربعة يمكن اختصارها فى كلمة « المقام » فلا ينبغى لمن يتصدى لتفسير آية أن يغفل عن مقامها يقول صاحب أصول التشريع الإسلامى (١) : « فإذا غفل عن بعضه لم يسلم استنباطه من الزلل وتعرض عمله للفساد فلا ينبغى مثلا أن يفسر قوله تعالى : « يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء » مع الغفلة عن قوله تعالى : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم » ؛ ولا قوله تعالى :

---

(١) الأستاذ على حسب الله .

« والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » مع الغفلة عن قوله تعالى :
« يأيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » ، ولا قوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » مع نسيان قوله تعالى : « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » . ولا قوله تعالى :
« انفروا خفافا وثقالا » مع إهمال قوله تعالى : « ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله » .
فالآيات التى نهى عن الغفلة عنها جزء من « مقام » فهم الآيات التى اقترنت بها وأريد تفسيرها والاستنباط منها .

ومن قبيل ذلك أيضا أننا لو نظرنا إلى قوله تعالى : « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما » فاكتفينا بظاهر نص هذه الآية عما يحيط بهذا النص من ظروف أخرى فقطعنا فهمنا لهذا النص عن مقامه لكان هذا الفهم فهما خاطئا لرأى الإسلام فى الخمر ولبدا الأمر فى النهاية وكأن الإسلام لم يحرم الخمر إذ هو يفاضل بين المنافع والإثم فى تناولها وفى اجتنابها . ولكن المقام اللازم للفهم الصحيح لهذا النص القرآنى يمكن وصفه بعناصر متنوعة منها حب العرب للخمر واقترانها فى أذهانهم بمفاهيم موقرة جدا عندهم كفكرة « المروءة » و « السؤدد » و « العز » كما يمكن فهم ذلك من أشعارهم كمعلقة طرفة ومعلقة عنترة ومعلقة عمرو بن كلثوم . ثم كراهية الإسلام للخمر وعزمه على صرف العرب عنها بغير طفرة ثم رغبة الإسلام فى تألف القلوب وفى تحبيب المشركين فى الدخول فى حظيرته وكذلك رغبته فى توقى شحذ المقاومة فى نفوسهم مما حدا بالإسلام إلى تجنب تحريم الرق دفعة واحدة كما تجنب تحريم الخمر دفعة واحدة إذا بدأ بالموازنة بين إثمها ونفعها فابتهل الضائقون بالخمر كعمر بن الخطاب إلى الله أن ينزل فى الخمر حكما شافيا فنزل قوله تعالى : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » ذلك هو المقام الذى ينبغى أن نفهم المقال فى ضوئه على أننا لا ينبغى لنا أن ننسى عنصرا هاما من عناصر المقام هنا

جاء لاحقا (أو ملحقا) لنزول الآية الثانية وهو القاعدة الأصولية التي تقول « الأمر يفيد الوجوب » إذ لا يكمل فهمنا للنص هنا إلا مع اعتبار هذه القاعدة .

وإذا كان المقام ضروريا للفهم فانه يكون أحيانا ضروريا لعدم تحديد فهم بعينه كالذى نلمحه فى مقام التعمية والإبهام والإلغاز إذ يكون اللبس الذى تسببه التعمية أو يأتى عن الإبهام والإلغاز مقصوداً لذاته فلولا فهم المقام هنا والمعرفة بأنه مقام تعمية ما قبل الناس المقال ولا أقبلوا عليه ولا اعترفوا بأنه نص يستحق عناء النظر الجاد . ويتضح ذلك مثلا فى قول الشاعر فى خياط أعور خاطه له قباء :

خاط لى عمرو قبـــاء ليت عينيه سواء

فاسأل الناس جميعا أمديح أم هجـــاء

فلا سبيل إلى معرفة التمنى بلفظ « ليت » أكان للخياط أم عليه إلا بمعرفة ما إذا كان الشاعر قد رضى عن قبائه أو سخط عليه . ولكن إخفاء هذا الجانب من الرضى أو السخط فى بطن الشاعر حال بين الرضى أو السخط وبين أن يكون مقاما لفهم النص وأحل محله مقام التعمية فأصبحت التعمية جزءا من المعنى وأصبح اللبس الذى فيها مقصودا لا يراد دفعه .

وهل لنا أن نزعم قصد التعمية أو عدم القصد إلى تحديد شق بعينه من شقين ممكنين للمعنى أو بعبارة أخرى عدم القصد إلى تحديد أحد الاحتمالين فى الفهم عندما نقرأ قوله تعالى : « وترغبون أن تنكحوهن » ؟ إن هذا النص يحتمل حرفى الجر : « فى » و « عن » فيصبح المعنى صالحا لأن يكون : « وترغبون فى نكاحهن » أو على العكس من ذلك « وترغبون عن نكاحهم » . فهل لنا أن نزعم هنا أن التعمية مقصودة فى النص لأن بعض يتامى النساء كن من الجميلات اللاتى يرغب الأولياء فى نكاحهن وكان البعض من الدميات اللاتى يرغب هؤلاء الأولياء عن نكاحهن ؟ إن الزمخشرى(١) يلمح تلميحا إلى قصد التعمية

(١) الكشاف : تفسير الآية رقم ١٢٧ من سورة النساء .

ولا أريد أن أصرح وقد لمح هو . وإن كنت أحب أن أشير إلى أن إسقاط حرفى الجر هنا يجعل الآية صالحة للمعنيين فى وقت واحد .

إن مجموع الأشخاص المشاركين فى المقال إيجابا وسلبا ثم العلاقات الاجتماعية والظروف المختلفة فى نطاق الزمان والمكان هو ما أسميه «المقام» وهو بهذا المعنى يختلف بعض اختلاف عن فهم الأولين الذين رأوه حالا ثابتة state ثم جعلوا البلاغة مراعاة مقتضى الحال . ويؤخذ المقام – كما فهمناه هنا – دائما من نسيج الثقافة الشعبية زمانيا فى تطورها من الماضى إلى الحاضر إذ يرثها جيل عن جيل فتكون عنصر ربط بين هذه الأجيال ومن ثم تكون الضمان الوحيد لاستمرار المجتمع فى التاريخ ، ثم مكانيا حيث يترابط بها أفراد الجيل الواحد من هذا المجتمع مادام كل منهم قد نشأ فى خضم هذه الثقافة وجعل منها منهجا لحياته فى المجتمع أو بعبارة أدق جعل منها مجرى لسلوكه لا يملك التحول عنه حتى إنه ليتصرف فى ظرف بعينه تصرفا بعينه وكلما تكرر الظرف تكرر التصرف نفسه . وليس المقصود بالثقافة هنا أى معنى يرتبط بالتعليم والتثقيف وإنما المقصود بها هنا ما يشمل مجموع العادات وطرق السلوك والتقاليد والمعتقدات والخزعبلات والفلكلور الشعبى والأحاجى ووسائل التكسب والعواطف الجماعية والنظرة الجماعية إلى الأحداث والأشياء . وبحسب هذا الفهم الشامل لفكرة «المقام» يعتبر النص «المقال» – منطوقا كان أم مكتوبا – غير منبت عمّن ساقه ومن سيق إليه . ولو أننا حاولنا فهم المقال منفصلا عن المقام لجاء فهمنا إياه قاصرا مبتورا أو خاطئاً : إن من يقرأ قول شوقى :

وما للمسلمين سواك ذخر   إذا ما الضر مسهمو ونابا

ليرى فى «مقال» البيت حين يقطعه عن «مقامه» أن شوقيا يجعل النبى صلى الله عليه وسلم (وهو ميت فى ضريحه الطاهر) ملاذا للشعوب الإسلامية (وهى تعيش وتسعى وتكافح وتستطيع من الحيلة والحركة والفاعلية ما لا يستطيعه ميت فى جدثه) فكيف هذا ؟ إن معنى البيت يتضح فى ضوء «المقام» ما لا يتضح بدونه . ففى المقام أن المسلم يتوسل إلى الله وهو

القادر المعين بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو الوسيلة وهو المشفّع عند الله .
والله يجيب المضطر إذا دعاه وتوسل إليه (لاحظ كلمة الضر فى البيت) ،
والمسلمون فى حاضرهم مضطرون ضعاف بين الأمم وهم لايصلون فى مراتب
التقوى إلى مرتبة المجتمع الصالح ومن ثم فهم بحاجة إلى شفيع ووسيلة قربى
وزلفى إلى الله مخافة ألا تجاب دعواتهم بدونه . وكل هذه الحقائق تأتى
من خارج النص ويشير إلى أن المعنى بدون هذه الاعتبارات الاجتماعية
والدينية غير مكتمل . وليس الفرد الذى نشأ فى إطار هذه الثقافة بحاجة
فى تفهم البيت إلى كل هذا الشرح الطويل وإنما يتقبله ويفهمه فهما سريعا
بما لهذا الفرد من نشأة فى إطار هذه الثقافة .

هذا هو المقصود بفكرة «المقام» . فهو يضم المتكلم والسامع أو السامعين
والظروف والعلاقات الاجتماعية والأحداث الواردة **relevant** فى الماضى
والحاضر ثم التراث والفلكلور والعادات والتقاليد والمعتقدات و الخزعبلات
ولولا هذا المقام وما يقدمه العنصر الاجتماعى من قرائن حالية حين يكون المقال
موضوعا للفهم لاعتبر الناس التمائم والأحجبة والسحر وهى مما يشتمل على
كلمات لاتفهم ضربا من ضروب الهراء أو لما أعطوه ما يعطونه من تقبل
وتسامح على الأقل . ولقد سبق أن سقنا نصا هراثيا فى الكلام عن النظام النحوى
وأشرنا إليه فى سياق ذلك الفصل وبرهنا من وضوح الوظائف فيه على إمكان
إعرابه على رغم خلوه من عنصرى المعنى المعجمى والمقام الاجتماعى . أما فى
السحر والتمائم والتعاويذ فان المعنى الدلالى يتوقف على المقام الاجتماعى
لهذه النصوص غير المفهومة بسبب حاجتها إلى الوضوح الوظيفى والمعجمى
فمعنى السحر والتميمة والتعويذة هو قبولها فى مقامها الخاص فى إطار الثقافة
الشعبية .

• • •

سبق أن وضعنا تخطيطا للمعنى الدلالى فى أول هذا الفصل فجعلناه يشتمل
على عنصرين لا غنى له عن أحدهما . وذانك هما المعنى المقالى (ويشمل المعنى
الوظيفى — المعنى المعجمى — القرائن المقالية الأخرى) والمعنى المقامى

(ويشمل ظروف أداء المقال + القرائن الحالية) . ومعنى اشتمال « المعنى الدلالى » وهو قمة تحليل المعنى اللغوى على كل هذه العناصر أن كل دراسة تحليلية سبقت فى هذا الكتاب تتجه أساسا إلى المعنى كما ذكرنا لك فى المقدمة سواء فى ذلك النظام الصوتى والنظام الصرفى والنظام النحوى والظواهر الموقعية والمعجم وتحديد المقام ثم ما يرتبط بكل ذلك من قرائن حالية أومقالية كإشارة اليدين وتعبيرات الملامح وغمزات العينين ورفع الحاجب وهز الرأس وجميع الحركات العضوية مما يعتبر قرائن حالية فى أثناء الكلام ثم التعبيرية بخوالف الأصوات وبالتأفف والفحفحة والتأوه وأصوات الشفتين المختلفة مما يعتبر من القرائن المقالية فى أثناء الكلام أيضا .

وقد يتوقف المعنى الدلالى أحيانا على الوظائف التحليلية كدلالة الحرف باعتباره « مقابلا استبداليا » يؤثر عدم وضوحه على المعنى فاذا نادى المزكوم الشديد الزكام على شخص يدعى « مأمون » فهذا مظنة لسوء الفهم . فالمعروف أن الميم تتفق مع الباء فى المخرج ولكنها تختلف عنها من حيث توجد الغنة فى الميم ولا توجد فى الباء وغنة الميم يمكن نطقها فى الأنف الصحيح ويتعذر نطقها فى الأنف المزكوم وحين تتعذر الغنة تصير الميم إلى الباء ومن ثم يصير النداء « يا بأبون » ولما كانت الباء الأولى واقعة فى مقطع غير منبور وكانت الثانية بداية مقطع وقع عليه النبر كما عرفنا من القواعد التى ذكرناها فى حينها أصبحت الباء الأولى غير واضحة فى السمع كوضوح الباء الثانية وأصبحت الباء الثانية أوضح أجزاء الكلمة فى النطق . وهذا هو مناط اعتماد المعنى الوظيفى لأن الميم الأولى لم تتضح فى السمع فبقيت وظائف موقعها كما هى وتفترض الأذن خطأ فى هذه الحالة وجود الميم الأولى على حالها ولكن الميم الثانية اتضحت فى الأذن على صورة الباء فاذا غضب المنادى لظنه أنه نودى « يا مأبون » فذلك دليل اعتماد المعنى الدلالى على الوظيفة التى تناط بالحرف باعتباره « مقابلا استبداليا » .

وأما قيمة الظاهرة الموقعية فى السياق فتبدو عند التأمل فى كلمة « الأمان » وتحديد المقصود من الهمزة فى البداية أهى همزة قطع فتكون الكلمة مثنى « الأم » أم هى همزة وصل وتكون الكلمة كلمة « أمان » ألحقت بها أداة

التعريف . ومثل ذلك ما أشرنا إليه فى دراسة النبر من اختلاف فهم الإسناد بين « اذكر الله » و « اذكرى الله » بحسب اختلاف مكان النبر فى السمع . وكذلك ما أشرنا إليه عند الكلام فى الصلة بين النغمة وبين المعنى النحوى فى بيت عمر بن أبى ربيعة وفى بيت جميل بن معمر . وأما اختلاف المعنى باختلاف الصيغة ووظيفتها فهذا واضح من كل سطر خططته فى الكلام عن النظامين الصرفى والنحوى تقريبا . ونستطيع هنا كذلك أن نعطى مثالا بأن نسوق جملة : « هذا محرم شرعا » لأن فهم المنصوب هنا يتوقف على القرينة المعنوية التى تؤخذ عادة من السياق بمعونة القرائن الحالية التى فى المقام فإذا فهمنا من المقام معنى السببية كان هذا المعنى قرينة معنوية على أن هذا المنصوب مفعول لأجله وإذا فهمنا منه معنى الواسطة كانت الواسطة قرينة معنوية على أن المنصوب هنا إنما هو على نزع الخافض وإذا فهمنا من المقام معنى الظرفية فالنصب كذلك على نزع الخافض وإذا فهمنا منه بيان النوع كان النصب على معنى النائب عن المفعول المطلق . ويمكن عند النظر فى جملة : « صعدت علوا » أن تختلف معانى المنصوب على النحو التالى :

١ — المفعول به إذا فهمنا من المقام « تعدية » ويكون المعنى « صعدت مكانا عالياً » .

٢ — نائب المفعول المطلق إذا فهمنا من المقام « توكيدا » والمعنى حينئذ « علوت علواً » .

٣ — المفعول لأجله إذا فهمنا من المقام « سببية » والمعنى على ذلك « صعدت لأعلو » .

وكما أن المعنى الوظيفى يحدده النظام فى اللغة والموقع فى السياق كما يحدد العرف الاعتباطى المعنى المعجمى الذى يربط بين الكلمة ومدلولها فكذلك يعين المقام أولا على تحديد هذه المعانى جميعا بما يستفاد منه من القرائن المعنوية ويعين ثانيا على استكمال المعنى الدلالى الأكبر فى إطار الثقافة الشعبية . ولإيضاح هذه النقطة الأخيرة يمكن أن نضرب مثلا بكلمة « خليفة » التى يختلف معناها باختلاف المقام من مقارنة العبارات الآتية :

١ – قال تعالى : « إنى جاعل فى الأرض خليفة » .

٢ – قال الشاعر : « خليفة الله يستسقى به المطر » .

٣ – « زرت مولد السيد البدوى فرأيت الخليفة على ظهر حصانه »

المعنى المعجمى لهذه الكلمة المفردة حين تكون خارج السياق يكاد يكون واحدا فى عمومه وهو « الخليفة من يخلف سلفا فى عمل أو نحوه » . ولكن المعنى الدلالى له فى هذه الجمل على الترتيب هو :

١ – الجنس الإنسانى .

٢ – أمير المؤمنين .

٣ – شيخ الضريح .

على أن الثقافة الشعبية من السعة والتشعب بحيث يصعب اتخاذها على حالها أداة لتحديد المقام وإنما يستحسن أن نجرى لعناصرها المفيدة فى تحليل المعنى نوعا من التنظيم والتبويب الذى نتمكن به من الوصول إلى تحديد المقام . وسنرى أن نسيج الثقافة الشعبية تلتقى فيه أوضاع مقررة وتجارب ذات أنواع محددة ومسالك معيارية لا حرية للفرد فى تطبيقها أو عدمه ومطابقتها أو عدمها فمثل حرية الفرد فى إطار هذه الجبرية الاجتماعية كمثل ما يراه المعتزلة من حرية إرادة الفرد فى مجالها الضيق فى نطاق إرادة الله سبحانه وتعالى فهو يحاسب لما له من إرادة فردية واختيار فردى ولكن هذه الإرادة الفردية لا تغير ما أراده الله من نظم وقوانين فى هذا الكون .

والحياة الاجتماعية مسرح أكبر لكل ممثل فيه دور خاص ذو كلمات محددة وحركات معينة فإذا لم يحسن الفرد أداء كلماته وحركاته أصابه من الخيبة ومرارة الفشل ما يصيب الممثل الفاشل الذى يئول أمره إلى سماع الاستهجان من النظارة والمتفرجين . وقد يؤدى سوء الأداء لدور أحد الممثلين إلى إصابة غيره من الممثلين بعدوى الفشل لأن دور كل من الممثلين ينبنى من حيث الأداء الكلامى والحركى على دور غيره من الممثلين على المسرح وهو من ثم يتأثر إجادة أو تقصيرا بأداء الأدوار الأخرى . وسنحاول فيما يلى

أن نشرح الطريقة التبويبية التى يمكننا بها تبويب المقامات فى إطار الثقافة الشعبية .

وأول ما نلاحظه أن التحليل والتبويب يمكن أن ينبنى على الأسس الآتية :

١ — دور الفرد فى المجتمع .

٢ — دور الفرد فى الأداء .

٣ — غاية الأداء .

وسنفصل القول فى كل واحد من هذه الأسس على حدة .

١ — دور الفرد فى المجتمع :

ذكرنا أن الحياة الاجتماعية مسرح أكبر وأن لكل فرد من أفراد المجتمع دوراً محدداً من حيث الأداء الكلامى والحركى ، وأن النجاح الاجتماعى للفرد منوط بحسن أداء دوره على مسرح الحياة . فقد يكون الفرد أبا أو أخا أو ابنا أو عضوا فى ناد أو جماعة أو رئيسا أو مرءوسا أو أعلى أو أدنى أو خادما أو مخدوما أو صديقا أو شريكا أو أستاذا أو طالبا أو مربية أو بائعا أو مشتريا أو موظفا أو أجيرا أو متطوعا ، وقد يكون عسكريا أو مدنيا أو عاملا يدويا أو مفكرا أو صاحب مهنة أو عاطلا أو غنيا أو فقيرا أو مثقفا أو جاهلا أو جادا أو هازلا أو قائدا أو مقوداً وهلم جرا . وواضح أن الكلمة الواحدة بعينها قد يختلف معناها بحسب الدور الذى يؤديه الفرد . فعبارة « إنه يشرب كثيراً » مثلا إذا قيلت فى طفل صغير دلت على نوع من المشروبات أما إذا قيلت فى رجل مشهور بمعاقرة الخمر فانها تدل على نوع آخر من المشروبات . وعبارة « لا ينبغى لى أن ألبس هذه الملابس القصيرة » تختلف دلالتها الاجتماعية والمقاييس التى وصفت بالقصر بحسب ما إذا كان المتكلم رجلا أو امرأة . وعبارة « أنا أحب هذه اللعبة » يختلف معناها حين يقولها طفل عنه حين يقولها رجل بل يختلف حين يقولها متفرج عنه حين يقولها لاعب . وإننا إذا نظرنا إلى عضوية الأسرة باعتبارها دوراً اجتماعيا للفرد فسنجد لكل عضو فى الأسرة عبارات تناسب دوره لايقولها غيره من أفراد الأسرة

الآخرين . فالعبارات التى يستعملها الأب غير العبارات التى ترد على لسان الأم فالأب مثلا لا يقول « ياحبيبى » إذا كان يخاطب الكبار من أبنائه ولكن الأم تقول ذلك باسراف . والبنت لاتكلم أباها فى شئونها الخاصة ولكنها تكلم أمها . والأخ الأصغر فى الأسرة يتاقى التوجيه والتصحيح من بقية أفراد الأسرة وليس له فرصة لأن يوجه الآخرين أو يصحح أخطاءهم ، ولو حاول ذلك لكانت تلك مناسبة طيبة للضحك وللتدليل والإعجاب بالصغير الطموح غير الواعى بدوره فى الأسرة .

ومعنى ذلك بالطبع أن الأدوار موزعة توزيعا محكما بين أفراد الأسرة ولكل دور منها عبارات وحركات ومواقف نفسية واجتماعية ومعان تختلف من فرد إلى آخر من أعضاء هذه الأسرة فالموقف الاجتماعى والنفسى الخ لكل عضو يختلف عن مواقف بقية الأعضاء حتى إن الإخوة فى الأسرة مع اندراجهم جميعا تحت عنوان « البنوة » بالنسبة لأبيهم وأمهم واشتراكهم فى « الأخوة » يتقاسمونه بالتساوى فيما بينهم تختلف أدوارهم من حيث السيطرة والخضوع والحزم أو التدليل فى المعاملة وتحمل المسئوليات فى نطاق الأسرة والقرب أو البعد من الأبوين والاعتماد أو عدم الاعتماد عليهما . ومع أننى لا أريد أن أقفز إلى استنتاج الحقائق من طبيعة هذه الأدوار قبل أوانها الذى يأتى بعد إيفاء القول فيها حقه من البيان أستطيع أن أقرر هنا أن الدور الاجتماعى أيا كان نوعه هو علاقة تنضوى تحتها طائفة من المقامات التى تنبع من تشابك الأساسين الآخرين : « دور الفرد فى الأداء » و « غاية الأداء » فى إطار هذا الأساس الأول المذكور : « دور الفرد فى المجتمع » . وسيأتى شرح ذلك بعد قليل .

قد يكون الفرد واحداً من مجموعة من الأصدقاء الذين يقضون وقت فراغهم معا فى منتدى معين ويتنزهون معا ويذهبون إلى السينما معا وبذلك يصدق عليهم اللفظ العامى « شلة » أو اللفظ الفصيح « ثلة » . والغالب فى دور كل واحد من أفراد هذه الثلة أن يحدده عرف الصحبة وقوة الشخصية والخبرة فيما بينهم فيكتسب سلوك كل واحد منهم حيال الآخرين نمطية معينة وأسلوباً محدداً . وربما كونوا فيما بينهم « لغية » خاصة بهم

قوامها بعض المفردات المرتجلة التى يراعى فى ارتجالها ألا يفهمها غيرهم ممن يتصل بهم . وقد عودنا المسرح عند التصدى لتصوير هذا النوع من العلاقة الاجتماعية على توقع أن يكون لكل دور من أدوار أفراد هذه المجموعة مفردات خاصة وأسلوب خاص فى الأداء الحركى .

وللطالب فى مدرسته دور محدد الكلمات والحركات . فلو أننا رأينا قصة طالب فى مدرسة ثانوية يريد أن يوقد لنفسه سيجارة فلا يجد ما يوقدها به ويلمح الطالب ناظر المدرسة عن بعد فيذهب إليه ويقول « تسمح بالولاعة ؟ » فلا ينبغى عند تحليل هذه العبارة وتحديد معناها أن نكتفى منها بما يدل عليه الفعل والجار والمجرور المؤنث أو بأن أسلوب الجملة هو الاستفهام الدال على التماس أو أن أداة الاستفهام قرينة لفظية أغنت القرائن الأخرى عن ذكرها طبقا لمبدأ الترخص فى القرينة الذى أشرنا إليه من قبل. فهذا النوع من التحليل المقالى مهما كان دقيقا فلن يصل بنا إلى أهم عنصر من عناصر معنى هذه الجملة وهو أنها تدل على « سوء تربية » وهو عنصر لا يمكن الوصول إليه إلا بفهم دور كل من الطالب والناظر فى مجتمع المدرسة ثم بفهم « المقام » الذى تم فيه « المقال » فى حدود العلاقة الاجتماعية المحددة بين الناظر والطالب ثم ما فى هذا المقام من عدم التناسب بين المقال وبين هذين الدورين الاجتماعيين . ومما يقع على عاتق ناظر المدرسة فى هذا المقام — باعتبار ذلك جزءا من دوره الاجتماعى — أن يبادر بتأديب هذا الطالب ويرده إلى مطابقة معايير العرف الاجتماعى الذى يحكم سلوك كل من أعضاء مجتمع المدرسة حيال الآخر .

ولعضوية ناد بعينه نمطية أو معيارية خاصة فى السلوك تحددها من الناحية الرسمية لائحة النادى ومن الناحية الاجتماعية علاقات الأعضاء داخل النادى بعضهم ببعض وعلاقاتهم فى معترك الحياة العامة خارج النادى . ولقد أصبح من نمطية سلوك أعضاء النوادى بصفة عامة حيث التظاهر بالجاه والغنى والتسامى الاجتماعى وقد ينعكس هذا على كل ما يقوله العضو أو يفعله تقريبا . ومن هذه النمطية فى الوقت الحاضر التخفف من القيود التى يفرضها العرف التقليدى خارج النادى على الأفراد بالنسبة لقضايا السفور والاختلاط

ومزاولة الرقص والسمر . فالتعارف بين الأعضاء يتم بطريقة أسهل مما يحدث خارج النادى وقد تشترك السيدة المعروفة خارج النادى بالاحتشام فى السباحة داخل النادى فتبدى من أجزاء جسمها ما لا تسمح لنفسها بابدائه فى أى مكان آخر خارج النادى . وللشابات ملابس تصلح لتذهب إلى النادى بها وملابس أخرى لاتصلح ومقياس الصلاح وعدمه خاضع لاعتبارات التباهى بآخر ما أخرجته بيوت الأزياء من نماذج بحيث يدل الثوب على تطور صاحبته مع تطور المدنية والتقدم ! ومعنى ذلك أن ما يفعله أعضاء النادى أو يقولونه يخضع لمعيارية عرفية اجتماعية مهما كان عرفها خاصا وكان مجتمعها ضيقا .

وقد يكون الفرد أحد محترفى لعبة بعينها كأن يكون لاعبا فى فريق لكرة القدم أو الملاكمة أو غيرهما فيتسم سلوكه الحركى وأداؤه الكلامى بنمطية معيارية تجعله متميزا فى ذلك عن الآخرين الذين ليس لهم هذا الانتماء . وهذه المعيارية ملحوظة بالطبع أثناء أداء اللعبة التى يتخصص فيها الفريق لأن هذه اللعبة لها قوانينها ومعاييرها وأخلاقياتها ولها فوق ذلك عقوبات لمن يخالف هذه المعايير . فالأمر أثناء اللعب واضح لا جدال فى معياريته وقد يؤثر عقاب المخالف فى مستقبله المهنى إذ أن الفصل من عضوية الفريق والإيقاف عن مزاولة اللعبة عقوبات محتملة . أضف إلى ذلك أن نوع اللعبة التى يمارسها الفرد قد ينعكس على مجازاته واستعاراته وكناياته كعبارات « الضربة القاضية » و « إصابة الهدف » و « رحت واخده شمال » و « الضرب تحت الحزام » . وقد تشيع هذه الاستعمالات أحيانا خارج العرف الخاص فتكتسب عرفية عامة .

وقد يتعود الفرد الصلاة فى مسجد بعينه يلتقى فيه دائما برواد له دائمين ويستمع إلى خطيب هذا المسجد ويحضر درسه الدينى بعد الصلاة مع بقية المصلين فتحدث بينه وبين هؤلاء المصلين علاقة فكرية ونفسية خاصة فيما يتعلق بوجهة النظر الدينية والأخلاق الدينية والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والإيمان بالقضاء والقدر مما يترك أثرا ظاهرا فى اتجاهاته السلوكية ومواقفه العقلية والعاطفية المختلفة بحيث يقترب هذا السلوك وتلك المواقف اقترابا أكيدا جدا من سلوك بقية المصلين ومواقفهم مما يبرر تسميتهم بمجتمع

المسجد . وكذلك قد يؤدى الإلف وكثرة اللقاء بين هذه المجموعة إلى أن يتعرف كل من أفرادها على الآخرين فتزداد الشركة الفكرية بينهم وتنشأ بينهم أخوة فى الله ووحدة فى الآراء تعتمد إلى حد كبير على الجو السائد فى المسجد وعلى تعاليم إمام المسجد ودروسه ونظرته إلى المسائل الاجتماعية والخلقية . فاذا سمعت أحد رواد هذا المسجد يقول «فسد الزمان» فلا ينبغى أن نقف فى فهم معنى هذه العبارة على مجرد تحليل «المقال» فتكتفى بظاهر النص وإنما ينبغى أن نتعدى ذلك إلى اعتبار «المقام» الذى يكشف لنا عن ضوء جديد يضيء لنا طريق تحليل المعنى فاذا عرفنا أن هذا القائل يغشى مسجدا بعينه ويتأثر بالجو الفكرى السائد لدى رواد هذا المسجد فلربما فهمنا فى النهاية أن الزمان لم يفسد حقيقة إلا فى رأى هذا الرجل المتزمت فى دينه ونظرته إلى الأمور . ومثل ذلك يقال فى انتماء الفرد إلى طريقة صوفية ما فاذا سمعت هذا الفرد يقول : «سمعت هاتفا يقول ...» فضع المقال فى ضوء المقام وافهم المعنى بحسبه .

وينتمى الفرد إلى قبيلة أو قرية أو مدينة أو حى من مدينة فيكتسب ما قد يكون هناك من معيارية سلوكية أو تعبيرية أو عرفية سائدة فى القبيلة أو القرية أو المدينة أو الحى فيخضع ما يقوله وما يفعله فى المواقف المختلفة لهذه المعيارية مختلفا فى ذلك عن أبناء القبائل والقرى والمدن الأخرى ففى القاهرة مثلا يختلف أبناء حى الحسينية فى كلامهم ونظرتهم إلى المواقف المختلفة فى التعامل مع الآخرين عن أبناء الحلمية مثلا ونجد مثل هذا الاختلاف بين القريتين المتجاورتين من قرى الريف . وإذا قرأت رسالة أرسل بها أحد أبناء الريف لقريب له نازح عن القرية فرأيت فى الرسالة : «لأفراد الأسرة يقرئونك السلام» فاعلم أنه يرسل إلى قريبه تحية ما يربو على ثلاثمائة من الآدميين لأن نظام الأسرة فى الريف يجمع بين عدد كبير من الأفراد يشتركون فى الانتساب إلى جد أعلى توفى من نحو مائتى عام تقريبا وتشتمل هذه الأسرة الريفية على خلايا أسرية تتكون كل خلية منها من أب وأم وأولادهما . أما إذا قرأت هذه العبارة نفسها فى رسالة من أحد أبناء المدينة فاعلم أن المقصود بالأسرة هنا رجل وامرأة وأطفالهما وقد يكون مجموع

هؤلاء جميعا خمسة أفراد أو دون ذلك فانظر إلى الكلمة الواحدة ذات المعنى الواحد بقى لمعناها طابعه المعجمى العام واختلف معناها العددى بين الريف والمدينة أى بحسب الاعتبارات الاجتماعية والجغرافية فى «المقام» .

ويمكن لنا أن ندعى مثل ذلك عند النظر إلى الانتماء إلى إقليم ما ذى ثقافة شعبية متميزة عن ثقافات الأقاليم الأخرى من الأمة نفسها لأن معيارية السلوك فى ظل عرفية هذه الثقافة تجعل « المقام » يختلف عنه فى الأقاليم الأخرى . فالصعيدى الذى ينزل القاهرة ليزور أصدقاءه بها يؤذيه جدا أن يسأله إنسان من غير أفراد « الأسرة » عن حال زوجته أو صحتها أو بعض شئونها لأن الزوجات هناك فى الصعيد محجبات لا يراهن غريب عن الأسرة وفى السؤال عن الزوجة إشارة ضمنية إلى أن السائل يعرفها معرفة تسمح له بالسؤال عنها وفى السؤال اهتمام بشخصها غير مستحب لدى زوجها لصدوره من رجل غريب عن الأسرة . ولو أن الصعيدى المسئول كان على غير علم بنمطية السلوك لدى أهل القاهرة فلربما نهر هذا السائل بسبب جرأته « غير المهذبة » .

٢ – دور الفرد فى الأداء :

وقد يكون الفرد هنا متكلما أو كاتبا أو سامعا أو قارئا أو مناقشا أو محادثا أو لاغيا أو واعظا أو مخاطبا خطابا رسميا أو خطيبا أو محاضرا أو مساعدا على إنجاز عمل أو مخططا أو منظما أو ساحرا أو راقيا أو مصليا أو داعيا أو تاليا للقرآن أو مسبحا وهلم جرا . وقد يكون منفرداً أو واحداً من جماعة . ولأمر ما اصطنعت اللغة بين معانيها العامة معانى التكلم والخطاب والغيبة والإفراد والتثنية والجمع والجنس والعهد والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والبناء للمعلوم والبناء للمجهول وهلم جرا مما يشير إلى اعتداد اللغة باختلافات « المقام » الذى يجرى فيه « المقال » من جهة واعتدادها من جهة أخرى بدور الفرد فى الأداء الكلامى إيجابا وسلبا . ولقد كانت هذه المعانى دائما فى اللغات المختلفة أساس تنوع الإسناد وأساس تنويع الضمائر فى صورها ومعانيها كما يتضح مما قدمنا الكلام عنه فى النظام الصرفى من هذا البحث

غير أننا لا ننظر هنا إلى هذه المعانى نظرة الصرفيين وهى وظيفية خالصة وإنما نجعل هذه الأدوار المختلفة للفرد فى الأداء من نسيج المقامات الاجتماعية التى يتم بها تحليل النص ويتضح ذلك من استخدام الضمائر والأسماء الظاهرة فى الكلام . وإن من ينظر إلى خطب الزعماء السياسيين والوعاظ والشعارات والهتافات والإعلانات ليستطيع أن يجد الضوء القوى الذى يمكن له أن يسلطه على هذا الموضوع . فالزعماء فى خطبهم يفضلون العدول عن ضميرى التكلم إلى كلمة «الشعب» فيقولون «إن الشعب يريد . . . . » فى مكان «نحن نريد» أو «أنا أريد» لما فى استعمال «أنا» من إيحاء بالفردية والتسلط ولما فى «نحن» من احتمال تعظيم النفس . والمعلوم أن مقامى التسلط وتعظيم النفس ليسا مما يقرب الزعماء من قلوب الجماهير . ويفضل الواعظ غالبا أن يعدل عن استعمال ضمير المخاطبين إلى ضمير المتكلمين فهو يتحاشى أن يقول : «ينبغى أن تعودوا إلى حظيرة الدين» ويقول فى مكان ذلك : «ينبغى لنا أن نعود إلى حظيرة الدين» ، ويتحاشى أن يقول «غفر الله لكم» ويقول : «اللهم اغفر لنا» بل إن المقام قد يقتضى أحيانا أن يعدل المتكلم عن ضمائر الخطاب لما فيها من المواجهة المحرجة أحيانا إلى فسحة غموض دلالة الغيبة التى نلحظها فى استعمال الموصول مبتدأ أو شرطا وما أجمل عبارة النبى صلى الله عليه وسلم حين قال : «من أكل لحم جزور فليتوضأ» بدلا من أن يتجه إلى شخص بعينه فيقول «قم فتوضأ ما دام وضوؤك قد انتقض لما أعلمه من ذلك بالقرائن» أو بدلا من عبارة أخرى هى «من أحدث فليتوضأ» ، لأن الذى يقوم للوضوء حينئذ سيكون معترفا بأنه أحدث وهذا مسبب للخجل .

على أن الأمر لا يقتصر على تقليب العبارة بين التكلم والخطاب والغيبة أو الافراد والتثنية والجمع وإنما يتعدى ذلك إلى ما يقوم به الفرد من المشاركة بدور معين فى موقف معين . فمن الأدوار التى يؤديها الفرد بالكلام الإعانة على إنجاز عمل ما كالصياح والتشجيع فى المباريات الرياضية بغية الإعانة على الانتصار والفوز فى المباراة وكالذى يقوم به العمال من غناء جماعى أثناء أداء العمل لا يقصدون به التطريب ولكنهم يقصدون إيجاد إيقاع معين لحركة

العمل لولاه لأدى التعب إلى التباطؤ فى العمل ، ولولا ما يسببه هذا الغناء من صبغ العمل بصبغة التسلية لكان الإحساس بمشقة العمل أكبر . ومن قبيل ذلك الهتافات فى المظاهرات السياسية لأن هذا الهتاف لا يقصد به إيصال معلومات كانت من قبل مجهولة وإنما يقصد به توليد الحماس لقضية ما وكل هذه الأدوار التى يؤديها الفرد بالنسبة للموقف المعين لو نظرنا إلى ما يحدث فيها من « مقال » لكانت هذه الأدوار هى غايات الأداء . فالفرق بين « دور الفرد فى الأداء » و « غاية الأداء » هو فرق فى النظرة إلى صلة الأداء نفسه إما بالموقف أو بالمقال .

٣ — غايات الأداء :

وأكبر غايات الأداء اللغوى على الإطلاق غايتان :

(ا) التعامل . (ب) الإفصاح

(ا) . فأما التعامل فهو استخدام اللغة بقصد التأثير فى البيئة الطبيعية أو الاجتماعية المحيطة بالفرد فيدخل فى ذلك البيع والشراء والمخاصمة والتعليم والبحث العلمى والمناقشات الموصلة إلى قرارات والتأليف والخطابة والمقالة السياسية والتعليق الإذاعى ونشرة الأخبار وهلم جرا . وأما الإفصاح فهو استعمال اللغة بقصد التعبير عن موقف نفسى ذاتى دون إرادة التأثير فى البيئة ولا يتحتم فى هذه الحالة أن يكون الإسماع مقصودا ومن ذلك اللغو والغناء مع عدم قصد الإسماع والتعجب والمدح والذم والإنتاج الأدبى بصوره المختلفة وإنشاء الشعر الغنائى بصفة خاصة . وكما اعتدت اللغة باختلاف دور الفرد بالأداء فجعلت من معانيها العامة التكلم والخطاب الخ اعتدت كذلك بغايات الأداء فقسمت معانى الجملة العربية إلى خبر وإنشاء وقسمت الخبر إلى إثبات ونفى وتوكيد وقسمت الإنشاء إلى طلب وشرط وإفصاح وقسمت الطلب والشرط والإفصاح كلا إلى أقسام مختلفة ولكن إذا كانت اللغة قد فعلت ذلك فإن اللغويين لم يفطنوا إلى تقسيمات اللغة فيما يختص بالمقابلة

بين التعامل والإفصاح ومن ثم جعلوا الجملة الإفصاحية من قبيل الخبر أحيانا والإنشاء أحيانا أخرى مع وضوح الفرق بين طابع التعامل الذى يسود الخبرية ومعظم الإنشائية وطابع التعبير الذاتى الذى نلحظه فى الجملة الإفصاحية وقد سبق أن أشرنا إلى الخطأ الذى كان من النحاة حين فسروا « أوه » بكلمة «أتوجع ». وربما وقف «الدّعاء» بين التعامل والإفصاح بحيث لا يكون من قبيل أحدهما إلا بعد النظر فى غاية الأداء فاذا كانت غايته استنزال غضب الله أو رحمته فهو تعامل وإذا كانت غايته التعبير عن الرضى أو السخط فهو إفصاح . والاستسقاء دعاء من قبيل التعامل ولكن قول السائل لمن أعطاه صدقة « الله يخلف عليك » إفصاح لأن الغاية منه التعبير عن الرضى . ومثله ما نراه من دعاء فى الرسائل الإخوانية نحو « بلغنى — أطال الله بقاءك — »

ومن غايات الأداء الاتفاق والتشجيع والمصادقة والتثبيط والشتم والتمنى والترجى واللعن والفخر والتحدى والتحضيض والاستخفاف والتحقير والتعظيم والإغاظة والإيلام والمعاداة والمداراة والتملق والنفاق والتحبب والغزل واللوم والدعابة والإغراء والاستقبال والتوديع والإلزام والترحم والتحية والتعجب والتهنئة والنصيحة وغير ذلك من المعانى التعاملية والإفصاحية ولكل غاية من هذه الغايات عباراتها المعيارية التى تقال فيها وذلك مصداق قول البلغاء : « لكل مقام مقال » و « لكل كلمة مع صاحبتها مقام » .

ومع مراعاة التفاعل بين دور الفرد فى الأداء وغاية الأداء فى إطار دور الفرد فى المجتمع يمكننا أن نصل إلى فهم «المقام» الذى يقال فيه «المقال» ، فنصل بواسطة ذلك إلى المعنى الدلالى الأكبر الذى هو نتيجة تضافر العناصر الثلاثة المكونة له (المعنى الوظيفى والمعنى المعجمى والمقام) . وهذه العبارات المعيارية العرفية التى تؤدى كل منها إلى غاية محددة من غايات الأداء هى فى طابعها أنساق من تضام التوارد الذى أشرت إليه فى الكلام عن القرائن اللفظية وجعلته قسيما لتضام التلازم . وفيما يلى بعض هذه العبارات المعيارية (١) وقد وصفت كل طائفة منها تحت غاية من غايات الأداء

---

(١) انظر « اللغة فى المجتمع » تأليف م.م. لويس وترجمة مؤلف هذا البحث .

وأمامها وصف مختصر لعناصر المقام مع ملاحظة أن الغاية عنصر من عناصر المقام :

أولا : عبارات غايتها الخطاب العادى :

العبارة	بعض عناصر المقام الأخرى :
اسمع يا فلان	من الصديق للصديق
يا سيدى العزيز	للتودد غالبا
يا سيدى الفاضل	مقدمة للاعتراض
بعد إذنك	لأى شخص مساوٍ أو مألوف
بعد إذن سيادتك	لشخص محترم أو غير مألوف
خد بالك	للتنبيه والتحذير
وانت مالك	للتأنيب
اوع تعمل كده	تحذير من الأعلى للأدنى أو بين الصديقين
لليمين در	نداء عسكرى
أجب عما يأتى	فى ورقة الامتحان
ارفع مقتك وغضبك عنا	دعاء مع التوجه إلى الله سبحانه وتعالى
اشفع لنا	دعاء موجه للنبى صلى الله عليه وسلم
مددك ياسيدنا	دعاء موجه إلى أحد الأولياء
رح لحالك	طــرد .

ثانيا : عبارات غايتها الوداع :

مع السلامة	يقولها كل الناس لكل الناس
إلى اللقاء	وداع من مثقف لآخر
ربنا يجمع فرقتنا	وداع من أم أو زوجة
باى باى	وداع أطفال
أسأل الله تعالى أن يجمع شملنا	وداع من ذوى الثقافة الدينية والعربية
الحى يتلاقى	وداع صعيدى

ثالثاً : عبارات غايتها الاستقبال :

العبارة	بعض عناصر المقام الأخرى :
أهلا وسهلا	تحية شائعة على مختلف المستويات
الحمد لله على السلامة	لاستقبال العائد من السفر
فرصة سعيدة	لمن لم تكن رؤيته متوقعة
زارنا النبي	تحية شائعة فى أوساط النساء
إيه النور ده كله	تحية الأليف للأليف
خطوة عزيزة	لمن تندر زيارته
إيه اللى جابك	لغير المرغوب فى مجيئه
ذكرنا القط جانا ينط	ترحيب ودعابة لشخص مألوف

رابعا : عبارات غايتها الإلزام :

وعد الحر دين عليه	للإلزام بتنفيذ الوعد
كلام شرف	للارتباط بالوفاء
لاتكن مثل فلان	للإلزام بموقف معين
الناس كلهم عارفين أمانتك	للإلزام بالأمانة
والله العظيم أقول الحق	للالتزام بالصدق
قبلت	لإتمام التعاقد
الله يبارك لك	لالتزام البائع بتسليم السلعة
التوقيع على وثيقة	للالتزام بصدق ما تحتويه
كلمة إرساء المزاد العلنى	للإلزام بالدفع و الإستلام
هذا وعد	للالتزام بالتنفيذ
لا إله إلا الله	تلزم المسلم بحفظ دم من قالها
اى حمار قال هذا	لإلزام القائل بالتنصل مما قال

خامسا : عبارات غايتها الرجاء :

العبارة	بعض عناصر المقام الأخر :
سألتك بالله	رجاء تسمعه باللهجة الليبية أو بين المثقفين
اعمل معروف	من الأدنى للأعلى
والنبي	رجاء على ألسنة النساء والأطفال
والنبي يافلان	رجاء لمن تكلمه ببعض الكلفة
سقت عليك النبي	يقولها العوام
عليك النبي	رجاء تسمعه فى لهجة أم درمان
عليك الله	» » » » »
أرجوك	رجاء فيه عدم ألفة
دا أنا أخوك	رجاء مع تذكير بالدالة
أكون شاكر لو	من الأعلى للأدنى أو المساوى .
ميش عايز تكسب ثواب	رجاء فى أمر صعب لصالح ضعيف
حسنة لله	يقولها المتسولون للمارة

سادسا : عبارات غايتها الترحم :

الله يرحمه	ترحم عام يقال على جميع المستويات
رحمه الله	من مثقف عادى
رحمة الله عليه	يقولها الشيوخ والمثقفون ثقافة عربية
عليه رحمة الله	» » » » »
والله كان طيب	شائع على جميع المستويات
خياركم السابقون	يقولها من له ثقافة دينية
جعل الله مثواه الجنة	يقولها أصحاب الثقافة العربية
الله يوسع لحايده	ترحم صعيدى
الله يشبشب الطوبة اللى تحت راسه	ترحم قاهرى
الرحمة تنزل عليه	ترحم نسائى

العبارة :	بعض عناصر المقام الأخرى :
كلنا لها	ترحم شائع
والله ارتاح	تقال فيمن طال مرضه

سابعا : عبارات غايتها التعجب :

يا سلام (بتنغيم خاص)	تعجب شائع
يا هو	تعجب الساخر
إش	تعجب مع رفع كلفة
إيه الجمال دا	» » »
يا حلاوة	يقولها العوام
يا حلاوتك	» »
يا حلولّى	تقولها النساء
يابن الإيه	تعجب بين الخلطاء
يا وعدى	تعجب غزلى
ياى	تقولها الفتيات المتفرنجات

ثامنا : عبارات غايتها التحية :

السلام عليكم	تحية شائعة على مختلف المستويات
صباح الخير	تحية عامة وقت الصباح
نهاركم سعيد	يقولها الأقباط
سا الخير	تقولها النساء العاميات بالقاهرة للتحية فى المساء
صباح النور	للرد على من يقول صباح الخير
صباح الفل	تحية فيما بين أولاد البلد فى القاهرة فى الصباح
نهاركم سعيد	» » » » » » النهار
نهاركم قشطة	» » » » » »

العبارة :	بعض عناصر المقام الأخرى :
صباح الورد	تحية فيما بين أولاد البلد فى القاهرة فى الصباح
بنصبح	» » » » » »
فلان بيصبح	» » » » »
الورد فتح للنبى	تحية مشربة بالغزل أو الملق .

تاسعا : عبارات غايتها التهنئة :

مبروك	تهنئة شائعة
مبروك يافلان	تهنئة وتودد
مبارك	يقولها صاحب الثقافة العربية
ربنا يتمم بخير	تقال بعد توقيع العقود أو البدء فى عمل ما
والله فرحنا لك	لا دعاء الصداقة
نهنيك	تهنئة مع كلفة
أجمل التهانى	تكتب ولا تقال
نهنىء أنفسنا	للملق أو التقرب
نهنىء المنصب	لتملق الشخص ذى النفوذ
ألف مبروك	للنجاح بعد تعب وكفاح
ربنا يزيدك من نعيمه	يقولها العوام

عاشراً : عبارات غايتها النصح :

أنصحك	نصح مع التخويف والتحذير
اسمع كلامى	تقال للعنيد والمندفع
الدين النصيحة	تقال عند توقع الشك أو عدم الانتصاح
أنا لا أغشك	للإقناع باخلاص النصيحة
إذا كنت عايز النصيحة	تقال لدفع الشك وتأكيد النصح
إذا كنت عايز الجد	» » » » »
والله أنا خايف عليك	للنصح والتهديد

العبارة :	بعض عناصر المقام الأخرى
والله أنا رأيي كذا	يقولها من له نفوذ على المنصوح
أحسن شيء تعمل كدا	نصح بعد استشارة
والناس يقولوا عنك إيه	نصح وتأنيب

وبعد فقد رأينا هذه النماذج العشر لغايات الآداء ورأينا أن هذه الغايات ليست إلا جزءا من أجزاء المقام وأن الأجزاء الأخرى من المقام يمكن جمعها من الظروف المحيطة بالمقال من متكلم وسامع أو سامعين واعتبارات اجتماعية وتاريخية وجغرافية وهلم جرا وأن الذى ذكرناه تحت عنوان : « بعض عناصر المقام الأخرى » لم يكن فعلا إلا بعضا من هذه العناصر أما جمع كل العناصر فلا يتم إلا مع التحليل الدقيق للظروف .

ويتضح لنا بهذا أن الثقافة الشعبية تشتمل على نماذج محددة من غايات الأداء التى تصلح كل غاية منها لأن تكون نقطة بداية لتحليل المقام . ولعل البلاغيين العرب حين تكلموا عن « مقتضى الحال » كانوا يقصدون شيئا قريبا مما أطلقنا عليه هنا « غاية الأداء » ومن هنا يكون مقتضى الحال كما نفهمه جزءا من المقام فى فهمنا أيضا وليس المقام كله . على أنه لا يمكن لنا أن ندعى مع هذا أن الثقافة الشعبية هى حاصل جمع طائفة عظيمة من المقامات . إن فهم الثقافة الشعبية بهذه الصورة خطأ فاحش لأن الثقافة الشعبية مكمن العناصر التى تتكون منها المقامات حين ينضم بعض هذه العناصر إلى بعض وإن الإمكانات العقلية التى تأتى من تأليف هذه العناصر بعضها مع بعض لا يمكن حصرها أبداً ومن ثم لا يمكن حصر المقامات الممكنة فى ثقافة شعبية ما . والأمر الوحيد الذى يمكن الكلام فيه بشىء من الضبط هو نماذج المقامات وليس المقامات نفسها .

وكما أن للنبر نظاما فى إطار النظام الصرفى تصيبه الظواهر الموقعية فى مجرى السياق الكلامى وكما أن للتنغيم نظاما فى إطار النظام النحوى يخضع لمطالب السياق حين يرد فيه وقد شرحنا ذلك من قبل فكذلك غايات الأداء يصبح لكل غاية منها عبارات معيارية خاصة من الناحية النظرية ولكن مطالب

الاستعمال ومناسبة المقام ربما تطلبت نقل عبارة ذات غاية محددة إلى غاية أخرى . فمن ذلك مثلا أننا أوردنا أمام عبارة « اسمع يا فلان » أنها يقولها الصديق للصديق وهذاهو فعلا موضعها فى الخطاب العادى ولكنها قد تتحول إلى غاية أخرى هى التهديد أو التقديم للنصح وعبارة « لليمين در » قد تتحول من غايتها العسكرية المحددة إلى السخرية من شخص تطرده . وعبارة « رح لحالك » ربما تحولت عن غايتها العادية وهى الطرد إلى معنى غزلى هو التمنع والدلال وعبارة « مع السلامة » ربما تحولت عن غايتها العادية وهى الوداع إلى غاية أخرى هى السخرية عند الطرد أو التعبير عن عدم الرغبة فى الرؤية مرة أخرى . وقد تقال عبارة « خطوة عزيزة » للتأنيب على التأخر ويمكن أن تقال عبارة « الناس كلهم عارفين أمانتك » عند السخرية من خيانة المخاطب ويمكن فى عبارة « لا إله إلا الله » أن تقال للتأفف أو للذكر أو فى الأذان ويمكن فى عبارة « مش عايز تكسب ثواب » أن تقال فى السخرية عند الدعوة إلى أداء عمل إضافى يستحق عليه أجر ولكنه لا ينتظر دفعه وكذلك عبارة « خياركم السابقون » يمكن أن تكون تعليقا ساخرا عند فصل موظف سىء السمعة مع انتظار فصل آخرين على شاكلته أما عبارة « ياسلام » فقد سبق أن ذكرنا ما يمكن لها من المعانى المختلفة باختلاف تنغيمها وكل عبارات التعجب يمكن أن تتحول عن غايتها إلى السخرية أيضا ومثلها عبارات التهنئة أيضا .

ومن تحويل غايات الأداء على المستوى النحوى أن الإثبات وهو خبر قد يتحول إلى الشرط «الذى يأتينى فله درهم » أو إلى إنشاء الدعاء نحو « رحمه الله » وأن النفى كذلك فى « لا قدر الله » وأن الاستفهام قد يتحول إلى التقرير نحو « أليس الله بكاف عبده » أو إلى الإنكار نحو « أتأتون الذكران من العالمين » وأن النداء قد يتحول إلى التعجب « ياعجبا » وكذلك الاستغاثة تتحول إلى التعجب نحو « يالله » وأن الأمر يتحول إلى الدعاء نحو « اللهم ارحمه » وأن الجملة تتحول من أصلية إلى فرعية فتكون صلة أو صفة أو خبرا أو حالا أو مضافا إليه أو مقول قول . ولكن هذا التحول النحوى فى غاية الأداء لايعتبر من دراسة الدلالة وإنما يعتبر من قبيل تعدد المعنى الوظيفى

وإنما تأتى الصلة بين ذلك وبين المقام من أن تحول المعنى الوظيفى للجملة لا يكون فى الغالب إلا بعون القرائن الحالية وهى من المقام .

وحين قال البلاغيون : « لكل مقام مقال » و « لكل كلمة مع صاحبتها مقام » وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى فى كل اللغات لا فى العربية الفصحى فقط وتصلحان للتطبيق فى إطار كل الثقافات على حد سواء . ولم يكن « مالينوفسكى » وهو يصوغ مصطلحه الشهير Context of situation يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو مافوقها . إن الذين عرفوا هذا المفهوم قبله سجلوه فى كتب لهم تحت اصطلاح « المقام » ولكن كتبهم هذه لم تجد من الدعاية على المستوى العالمى ما وجده اصطلاح مالينوفسكى من تلك الدعاية بسبب انتشار نفوذ العالم الغربى فى كل الاتجاهات وبراعة الدعاية الغربية الذاتية .

ولم يكن أقل من هاتين العبارتين صدقا فى تحليل اللغة بصفة عامة ما سبق النحاة العرب إليه من قولهم « الإعراب فرع المعنى » فهذه أيضا واحدة من جوامع الكلم إذا فهمنا بالإعراب معنى « التحليل » لأن كل تحليل لا يكون إلا عند فهم المعنى الوظيفى لكل مبنى من مبانى السياق . فيكون التحليل حينئذ على مستوى الصوتيات والصرف والنحو أما المعنى المعجمى فهو علاقة عرفية لايصدق عليها قولهم : « الإعراب فرع المعنى » وأما المعنى الدلالى فهو شامل للعناصر الثلاثة وهى المعنى الوظيفى والمعنى المعجمى والمقام .

هذا هو الاتجاه الصحيح والضرورى فى الكشف عن المعنى . وهذه هى الاعتبارات المختلفة التى ينبغى أن تراعى فى تشقيق المعنى . وإن تطبيق هذا المنهج فى الكشف عن المعنى ينبغى أن يصدق على النصوص المنطوقة ذات المقام الحاضر الحى كما ينبغى أن يصدق على النصوص المكتوبة ذات المقام المنقضى والذى يمكن أن يعاد بناؤه بالوصف التاريخى . ومن هنا تأتى قيمة هذا المنهج لدراسة كتب التراث العربى . وإن الاكتفاء بالمعنى الحرفى أو معنى المقال أو معنى ظاهر النص يعتبر دائما سببا فى قصور الفهم ومن التعبيرات الشائعة عند الانجليز قولهم فى العبارة البريئة المظهر السيئة الأثر

ما معناه : ليس العبرة بما قيل ولكن بالطريقة التى قيل بها .

ومغزى هذا أن المعنى الحرفى غير كاف لفهم ما قيل لأنه قاصر عن إبداء الكثير من القرائن الحالية التى تدخل فى تكوين المقام . وإن الكثير من نصوص تراثنا العربى قد جاء غامضا لأن الذين رووا هذه النصوص لم يعنوا بايراد وصف كاف للمقام الذى أحاط بالنص . ومن ثم ينبغى لنا أن نبذل الجهد مضاعفا عند التصدى لشرح هذه النصوص حتى نستطيع إعادة بناء المقام بناء على أساس من التاريخ ومن علم النفس والمجتمع العربى القديم والاقتصاد القديم أيضا والمزاوجة بين كل أولئك بواسطة الخيال الخصب والعقل الثاقب النفاذ .

والله تعالى ولى التوفيق ومنه العون .



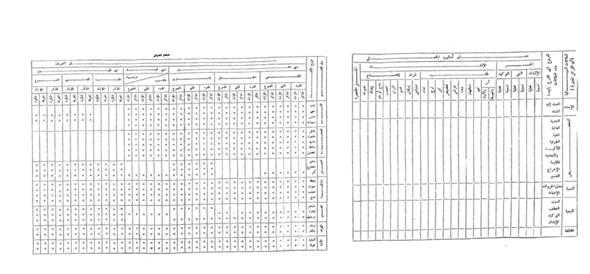
مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء

الزمن	الجهة	الخبر									الإنشاء																													
		الإثبات			النفي			التأكيد			الأمر			النهي			الاستفهام			العرض			التحضيض			التمني			الترجي			الدعاء			الشرط			الصفات		
		فعل	يفعل	افعل	فعل	يفعل	افعل	فعل	يفعل	افعل	فعل	يفعل	افعل	فعل	يفعل	افعل	فعل	يفعل	افعل	فعل	يفعل	افعل	فعل	يفعل	افعل	فعل	يفعل	افعل	فعل	يفعل	فعل	فعل	يفعل	افعل	فعل	يفعل	افعل	اسم الفاعل	اسم المفعول	المبالغة
الماضي	البعيد المنقطع	كان فعل				لم يكن فعل		لقد كان فعل									هل كان فعل	ألم يكن فعل																						
•	القريب المنقطع	كان قد فعل				لم يكن قد فعل		إنه كان قد فعل									هل كان قد فعل	ألم يكن قد فعل																						
•	المتجدد	كان يفعل				لم يكن يفعل		لقد كان يفعل									هل كان يفعل	ألم يكن يفعل																						
•	المنتهي بالحاضر	قد فعل			ما فعل			لقد فعل									ألقد فعل	ألما فعل																						
•	المتصل بالحاضر	ما زال يفعل				لما يفعل		إنه مازال يفعل									أما زال يفعل	ألما يفعل																						
•	المستمر	ظل يفعل				لم يفعل		لقد ظل يفعل									هل ظل يفعل	ألم يفعل																						
•	البسيط	فعل				لم يفعل		إنه فعل									هل فعل	ألم يفعل																						
•	المقارب	كاد يفعل				لم يكد يفعل		لقد كاد يفعل									هل كاد يفعل	ألم يكد يفعل																						
•	الشروعي	طفق يفعل				ليس يفعل		لقد طفق يفعل									هل طفق	أليس يفعل																						
الحال	العادي		يفعل			ما يفعل			إنه يفعل			ليفعل	افعل		لاتفعل		هل يفعل	أما يفعل			ألا تفعل					تمنيت	أتمنى		عسى أن يفعل	لعله يفعل								القريب	القريب	القريب
•	التجددي		يفعل			ما يفعل			إنه يفعل			ليفعل	افعل		لاتفعل		هل يفعل	أما يفعل			ألا تفعل					تمنيت	أتمنى		عسى أن يفعل	لعله يفعل										
•	الاستمراري		يفعل			ما يفعل			إنه يفعل			ليفعل	افعل		لاتفعل		هل يفعل	أما يفعل			ألا تفعل					تمنيت	أتمنى		عسى أن يفعل	لعله يفعل										
المستقبل	البسيط		يفعل			لا يفعل			ليفعلن			ليفعل	افعل		لاتفعل		هل يفعل	ألا يفعل			ألا تفعل		هلا فعلت			تمنيت أن لو فعل	أتمنى أن يفعل		عسى أن يفعل	لعله يفعل		فعل	يفعل	افعل	إن فعل	إن يفعل				
•	القريب		سيفعل			لن يفعل			ليفعلن			ليفعل	افعل		لاتفعل		أسيفعل	ألن يفعل			ألا تفعل		لولا فعلت			ليته فعل	ليته يفعل		عسى أن يفعل	لعله يفعل		فعل	يفعل	افعل	إن فعل	إن يفعل				
•	البعيد		سوف يفعل			لن يفعل			لسوف يفعل			ليفعل	افعل		لاتفعل		أسوف يفعل	ألن يفعل			ألا تفعل		لو ما فعلت			تمنيت	أتمنى		عسى أن يفعل	لعله يفعل		فعل	يفعل	افعل	إن فعل	إن يفعل				
•	الاستمراري		سيظل يفعل			لن يفعل			لسوف يظل يفعل			ليفعل	افعل(١)		لاتفعل		أسيظل يفعل	ألن يفعل			ألا تفعل		ألا فعلت			تمنيت	أتمنى		عسى أن يفعل	لعله يفعل		فعل	يفعل	افعل	إن فعل	إن يفعل				

يلاحظ ما يأتي :

١ – الأزمنة ثلاثة والفروق فروق الجهة
٢ – لاتظهر الفروق الزمنية الدقيقة إلا في الخبر بأنواعه والاستفهام
٣ – استعمال يفعل بمعنى الماضي إنما يكون في النفي .
٤ – استعمال فعل بمعنى الحال أو الاستقبال يبدو في التحضيض والتمني والدعاء والشرط
٥ – تأتي تعبيرات الجهة المعدلة للزمن عن طريق الأدوات ومنها النواسخ .
٦ – تلعب الظروف دورها في التخصيص الزمني عندما تتشابه الصيغة مع الأزمنة المختلفة كما في الأمر والنهي والعرض وأنواع الصفة .
٧ – كما تلعب القرينة اللفظية دورها في صورة الظرف الزماني تلعب القرينة الحالية دورها في دور المعلومات الخارجية كالتاريخ والجغرافيا وعلم جرا .

(١) تختلف دلالة الزمن بين الحال والاستقبال في صيغة الأمر والنهي والعرض ويعتمد على قرينة الظرف وتأتي الصيغة كما هي .



العلاقات السياقية (أو القرائن المعنوية)	الفروع التي تتفرع منها العلاقات	الخبر: الإثبات – اسمية	الإثبات – فعلية	النفي – اسمية	النفي – فعلية	التوكيد – اسمية	التوكيد – فعلية	الإنشاء: طلب – أمر بالصيغة	أمر بالأداة	نهي	استفهام	دعاء	عرض	تحضيض	تمن	ترج	نداء	شرط – امتناعي	شرط – إمكاني	إفصاح – قسم	التزام	تعجب	مدح أو ذم	إخالة	صوت	الجمل الفاصلة
الإسناد	المسند إليه، المسند																									
التخصيص	التعدية، الغائية، المعية، الظرفية، التأكيد والتحديد، الملابسة، الإخراج، التفسير																									
النسبة	معاني الحروف، الإضافة																									
التبعية	النعت، العطف، التوكيد، الإبدال																									
المخالفة																										

صـــدر عـــن :



* روضة التعريف بالحب الشريف — تحقيق الاستاذ محمد الكتاني
* محمد اقبال مفكرا اسلاميا — للاستاذ محمد [illegible]
* المحدث الحافظ ابو شعيب الدكالي — للاستاذ [illegible] الجراري
* في نطاق التفكير [illegible] — للاستاذ محمد الحمداوي
* الخوارج في بلاد المغرب — للدكتور محمود اسماعيل عبد الرازق
* الحضارة المغربية عبر التاريخ — للاستاذ الحسن [illegible]
* تاملات في الادب المعاصر — للدكتور ابراهيم السولامي
* نقدنا الماضي — للاستاذ [illegible] غلاب
* الثقافة والفكر في مواجهة التحدي — للاستاذ عبد الكريم غلاب
* الاصول : دراسة ابيستيمولوجية لاصول الفكر اللغوي العربي — للدكتور تمام حسان
* مناهج البحث في اللغة — للدكتور تمام حسان
* اللغة العربية مبناها ومعناها — للدكتور تمام حسان
* اللغة العربية بين المعيارية والوصفية — للدكتور تمام حسان
* المدخل لدراسة التاريخ والادب العربي — للدكتور [illegible]
* احاديث عن الادب المغربي الحديث — للاستاذ عبد [illegible]
* رسائل ابن علي الحسن اليوسي — تحقيق الاستاذة فاطمة خليل
* وقعة وادي المخازن في تاريخ المغرب — للدكتور ابراهيم شحاته حسن
* [illegible] الرسول في رمضان — للاستاذ عطية محمد سالم

20. -

مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء